

علوم الأخوة

١٤

في هذا العدد :

- شوقي زهيف رائد المدرسة العربية الحديثة في تاريخ ودراسة التراث العربي
- المنظور المعاصر لنظرية القياس ودوره في تنمية العربية
- السمات الدلالية لقضايا الأمر والنهي عند الإمام
- الخصائص النحوية للقبائل العربية التي ذكرها ابن عقيل
- أسماء الأصوات في محافظة أسوان بين الأصول الفصحى والاستعمال المحلي
- كلمة كم بين البساطة والتركيب في ضوء آراء الكوفيين والبصريين
- هلْ لَمْ جَرًّا (دراسة لغوية تحليلية)

علوم اللغة

دراسات علمية مُحَكَّمة تصدر أربع مرات في السنة
كتاب دوري

٢٠٠١

العدد الثاني

المجلد الرابع

رئيس التحرير

أ.د. محمود فهمي حجازي (القاهرة)

مدير التحرير

د. مجدى إبراهيم يوسف (حلوان)

نائب رئيس التحرير

أ.د. سعيد حسن بحيرى (عين شمس)

أ.د. عمر صابر عبد الجليل (القاهرة)

المستشارون العلميون

أ.د. جوزيف ديشى (ليون ٢) أ.د. عبده على الراجحي (الاشكندرية)

أ.د. حسن حمزة (ليون ٢) أ.د. كسمال محمد بشر (القاهرة)

أ.د. حمزة المزيتى (الرياض) أ.د. مائتقرد فويدخ (أمستردام)

أ.د. رثيف جورج خورى (هيدلبرج) أ.د. محمد عوثى عيد الرؤوف (عين شمس)

أ.د. السعيد محمد بدوى (الجامعة الأمريكية بالقاهرة) أ.د. عيد الفتاح البركاوى (الأزهر)

أ.د. فولفديترش فيشر (برلانجن)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

علوم اللغة

دراسات علمية محكمة تصدر أربع مرات في السنة

كتاب دورى

٢٠٠٩

© حقوق الطبع والنشر محفوظة ، ولا يسمح بإعادة نشر هذا العمل كاملاً أو أى قسم من أقسامه ، بأي شكل من أشكال النشر أو الاستنساخ أو ترجمته ، أو اختراجه في أى شكل من أشكال نظم استرجاع المعلومات ، إلا بإذن كتابى من الناشر
قيمة الاشتراك السنوى :

(داخل جمهورية مصر العربية)

٨٠ جنيهاً مصرياً

(خارج جمهورية مصر العربية شاملاً البريد)

٨٠ دولاراً أمريكياً

سعر العدد :

(داخل جمهورية مصر العربية)

٢٠ جنيهاً مصرياً

(خارج جمهورية مصر العربية شاملاً البريد)

٢٠ دولاراً أمريكياً

أسعار خاصة للطلبة :

المراسلات :

توجه جميع المراسلات الخاصة إلى :

دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

ص. ب. (٥٨) الدواوين - القاهرة ١١٩٦١ - جمهورية مصر العربية

تلفون ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٧٩٥٢٣٤٤

المحتويات

الصفحة

البحوث:

- شوقى ضيف رائد المدرسة العربية الحديثة فى تاريخ ودراسة
التراث العربى ٩
- المنظور المعاصر لنظرية القياس ودوره فى تنمية العربية ٣٧
د. هاشم محمد سويفى
- التنوعات الدلالية لقضايا الأمر والنهى عند الإسئوى ٩٩
د. أشرف عبد البديع
- الخصائص النحوية للقبائل العربية التى ذكرها ابن عقيل ١٩٧
د. مجدى إبراهيم يوسف
- أسماء الأصوات فى محافظة أسوان بين الأصول الفصيحة ٢٢١
والاستعمال المحلى
- د. عبد النعيم عبد السلام خليل
- كلمة كم بين البساطة والتركيب فى ضوء آراء الكوفيين والبصريين ٢٧٥
د. سعد بن حمدان الغامدى
- هَلُمَّ جَرَا (دراسة لغوية تحليلية)
- د. محمد محمود بندق



الأستاذ الدكتور / شوقي ضيف
رئيس مجمع اللغة العربية
(بالقاهرة)

تقديم

هذا عدد جديد من « علوم اللغة » ، يصدر في منتصف عام ٢٠٠١ . ويشرف أسرة التحرير أن يكون في صدر هذا العدد عرض للأعمال العلمية للأستاذ الدكتور شوقي ضيف تحية له وتقديراً لعطاءه وإجلالاً لعلمه . إنه توثيق لعمل جاد وتحية لعالم جليل تعتر به الأمة العربية كلها .

يضم هذا العدد مجموعة من البحوث كتبها متخصصون في علوم اللغة من الجامعات المصرية والسعودية في موضوعات قامت على التراث العربي ، وتنوعت بين البحث الصوتي بتقنيات جديدة ودراسة قضايا محددة في إطار المدارس النحوية والدراسة اللغوية الميدانية .

ترحب « علوم اللغة » وقد انتظم صدورهما منذ البداية بشكل واعد بنشر الدراسات اللغوية الجادة بعد تحكيمها ، وتشكر للزملاء في الجامعات العربية جهودهم وثقتهم ، وتوجه التحية في الوقت نفسه للدوريات العربية المتخصصة في دراسة اللغة .

وبعد ، فقد تعلمنا من أستاذنا العلامة شوقي ضيف احترام العمل وأهمية الاستمرار والصبر والأناسة ، وأن خير ما ينفع الدراسات العربية يقوم على دراسة التراث العربي مع الإفادة الجادة من المناهج الحديثة والوفاء بالمتطلبات المعاصرة .

والله ولي التوفيق

شروط النشر

- يقبل هذا الكتاب نشر الدراسات والأبحاث فى علوم اللغة ، ونتائج البحوث الاستكشافية ، والمراجعات العلمية ، وتقارير الممارسات والمشروعات والأنشطة العلمية، وعروض الكتب اللغوية المتخصصة العربية أو الأجنبية .
- يفضل أن تكون الدراسة فى حدود ١٥٠٠٠ كلمة ، والمراجعة العلمية فى حدود ٦٠٠٠ كلمة ، والتقارير فى حدود ٢٠٠٠ كلمة ، وعرض الكتاب فى حدود ١٥٠٠ كلمة .
- يشترط ألا يكون العمل قد سبق نشره أو قدم للنشر فى أى مكان آخر .
- تخضع الأعمال المقدمة للتحكيم ، ويخطر صاحب العمل بقبوله أو بملاحظات التحكيم أو الحاجة إلى المراجعة .
- تقدم الأعمال بخط واضح ، أو مطبوعة ، على الحاسوب .
- تقدم الرسومات بشكل جاهز للاستنساخ المباشر .
- يراعى فى الاستشهادات المرجعية الدقة فى التوثيق واكتمال بيانات الوصف ، والاطراد فى ترتيب عناصر البيانات .
- يعبر ما ينشر فى هذا الكتاب عن رأي كاتبه ولا يمثل بالضرورة رأي المحرر أو الناشر .
- لا يعاد نشر أى عمل مما ينشر فى هذا الكتاب الدوري إلا بإذن كتابى من الناشر .
- يخضع ترتيب المواد فى النشر لاعتبارات فنية ولا علاقة له بمكانة المؤلف أو قيمة العمل .

شوقى ضيف

رائد المدرسة العربية الحديثة فى تاريخ ودراسة التراث العربى

الأستاذ الدكتور شوقى ضيف رائد الدراسات الأدبية فى الجامعات المصرية والعربية وصاحب مدرسة متميزة فى تاريخ الأدب العربى. ولد فى قرية من قرى دمياط، وتلقى تعليمه الأولى بكتاب القرية، ثم التحق بالمعهد الدينى الثانوى بالزقازيق، وانتقل بعد ذلك إلى تجهيزية دار العلوم، وحصل منها على «البكالوريا». وبعد ذلك التحق بكلية الآداب جامعة القاهرة، حيث تخرج فيها، وحصل على ليسانس الآداب سنة ١٩٣٥، وكان ترتيبه الأول على القسم. ثم حصل على الماجستير فى ١٩٣٩، وفى سنة ١٩٤٣ حصل على درجة الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى. وقد عمل الدكتور شوقى ضيف فى بداية حياته بمجمع اللغة العربية محرراً للمعجم الوسيط، ثم عين معيداً بكلية الآداب جامعة القاهرة، ثم مدرساً مساعدًا، فمدرسًا، فأستاذًا مساعدًا، فأستاذًا لكرسى الأدب العربى، ورئيسًا لقسم اللغة العربية. وقد عمل أستاذًا بجامعة الكويت لمدة غير قصيرة، ودعته جامعات أخرى ليكون أستاذًا زائرًا بها. وقد انتخب عضواً بالمجمع فى سنة ١٩٧٦. وللدكتور شوقى ضيف نشاط علمى كبير، شغله عن المناصب الإدارية؛ فقد خصص حياته للتأليف والعلم، وتشهد الدوريات العربية قديمها وحديثها بوفرة هذا الإنتاج، وتنوعه، وتأثيره فى حركة الثقافة، وبالإضافة إلى هذه البحوث والمقالات التى ترخر بها هذه الدوريات، فإن مؤلفاته تزيد على الثلاثين كتابًا، ما بين محقق ومؤلف فى التاريخ الأدبى أو الدراسات الأدبية، إلى جانب إشرافه على نحو مائة رسالة جامعية يشغل أصحابها أرفع المناصب فى مصر وياقى الدول العربية، ونال بعضهم جوائز رفيعة على المستوى الوطنى وعلى المستوى العربى وفى الإطار العالمى.

إن تاريخ شوقي ضيف منذ تخرجه فى كلية الآداب بجامعة القاهرة حافل بالعمل، عَينَ بعد تخرجه فى وظيفة « محرر » بمجمع اللغة العربية، وفى سنة (١٩٣٦) عَينَ معيداً بالقسم، حيث « كان طه حين قد انتخب عميداً لكلية الآداب، ورأى أن تأخذ الكلية بنظام المعيلين لأول مرة فى تاريخها الجامعى ». ومنذ ذلك التاريخ (١٩٣٦) لا يزال الرجل - أطال الله عمره - ينهض بمهمة التدريس فى قسم اللغة العربية، وفى سنة ١٩٣٩ نال درجة الماجستير، وكان موضوعها « النقد الأدبى فى كتاب الأغاني لأبى الفرج الأصفهاني »، وساعده هذا الموضوع الحصب على أن يسيطر - منذ وقت مبكر فى حياته الجامعية - بقوة واتساع على المادة الأدبية والتقنية الخاصة بأعلام الشعر العربى القديم، منذ العصر الجاهلى حتى القرن الثالث الهجرى، وقد أعدّ الرسالة بإشراف الأستاذ أحمد أمين. وقد لعب أحمد أمين دوراً كبيراً فى تشكيل المنظور الفكرى الذى يكتب من خلاله شوقي ضيف، حيث نشر مقالاته الأولى (سنة ١٩٣٤) فى مجلة « الرسالة » ولا شك أن الأستاذ كان يراجعها لتلميذه، ويناقشه فيها، فقد كان أحمد أمين فى ذلك الوقت، شخصية أدبية كبيرة لا فى قسم اللغة العربية، وكلية الآداب - التى تولى عمادتها - فحسب، بل فى الحياة الثقافية بصفة عامة، ثم جاءت التلمذة الحقيقية المباشرة من خلال رسالة الماجستير، ومن المحتمل أن أحمد أمين قد ترك بصمات فكرية واضحة فى شوقي ضيف، والذى لا ريب فيه أن التلميذ حينما كتب سلسلة كتب « تاريخ الأدب » فيما بعد، كان يجارى أستاذه، الذى سبق أن كتب « تاريخ الإسلام » فى: فجر الإسلام وضحى الإسلام وظهر الإسلام، وربما كانت هذه الناحية - ناحية التأثير والتأثر بين أحمد أمين وشوقي ضيف - حقيقة جيدة، تستحق وقفة خاصة عند من سوف يتوقفون فيما بعد، ليتحدثوا بالتفصيل عن منهج شوقي ضيف الأدبى، ومنظوره النقدى وتكوينه الفكرى.

وفى سنة ١٩٣٤ نال درجة الدكتوراه بمرتبة الشرف الممتازة (الأولى)، وكان موضوعها « الفن ومذاهبه فى الشعر العربى »، وكان المشرف عليه فى هذه الرسالة الثانية (الدكتوراه) أستاذه الثانى الدكتور طه حسين الذى قال فى مقدمة الرسالة :

«إني لسنعيد بأن أقدم إلى القراء آية على أن في الشباب الجامعيين من يعملون مخلصين للعلم والدرس، وعلى أن في الشيوخ الواعدين النابيين، من يمنحون هؤلاء الشباب ودهم وحبهم، سواء أعرفهم أم لم يعرفهم، لأنهم يفكرون في مصر وفي ثقافتها، التي تحيي ماضيها، وتفتح الطريق لمستقبلها الباسم أكثر عما يفكرون في أنفسهم. وإذا كنت حريصا على أن أقول شيئا في هذه المقدمة فأعما هو:

تسجيل الشكر الخالص للجامعة، التي أنتجت الدكتور شوقي، وللدكتور شوقي الذي أنتج هذه الرسالة...».

إن شوقي ضيف أستاذ جيل من الأعلام، بعضهم نال جوائز الدولة التقديرية وجوائز الملك فيصل للدراسات الأدبية، ومنهم من تولوا الوزارة ورئاسة الجامعات اللغوية والهيئات الثقافية، وحسبنا أن نذكر منهم ناصر الدين الأسد (الأردن) وشاكر الفحام (سوريا) وإحسان النص (سوريا) وإحسان عباس (فلسطين) ومحمود فهمي حجازي (مصر) ومحمود على مكى (مصر) والمرحوم يوسف خليف (مصر).

ظل شوقي ضيف حريصاً على وظيفته «عضو هيئة التدريس» في قسم اللغة العربية، بل إنه رفض سنة ١٩٥٣ أن ينتقل إلى وظيفة دبلوماسية في وزارة الخارجية، وأثر أن يبقى في عمله إلى أن صار أستاذاً سنة ١٩٥٦، والوظيفة الوحيدة التي قبلها، هي رئاسة مجلس القسم في المدة من سنة ١٩٦٨ إلى ١٩٧١، وإذا كان شوقي ضيف عزوفاً عن المناصب العامة، فإن مؤلفاته العلمية وسيرته العطرة، قد رشحا ليكون عضواً في هيئات علمية كثيرة داخل مصر وخارجها... ومن أهمها:

عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة، عضو المجالس القومية المتخصصة بالقاهرة، عضو المجمع العلمي المصري، عضو شرف في المجمع اللغوي الأردني.

كذلك نال سيادته الجوائز العلمية: جائزة مجمع اللغة العربية سنة ١٩٤٧؛ جائزة الدولة التشجيعية في الآداب سنة ١٩٥٥ عن كتاب «شوقي شاعر العصر الحديث»، جائزة الدولة التقديرية في الآداب سنة ١٩٧٩، جائزة الملك فيصل العالمية للآداب العربية سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

منذ أن انتخب الدكتور شوقي ضيف عضواً بالمجمع لا يخلو مؤتمر من بحوثه ومقالاته، وهو يشارك مشاركة فعالة في أعمال لجان عديدة : لجنة المعجم الكبير، ولجنة الأصول، ولجنة الألفاظ والأساليب، ولجنة الأدب. وقد قدم إلى لجنة الأصول مشروع تيسير تعليم النحو للناشئة فأقرته وعرضته على مجلس المجمع ومؤتمره اللذين وافقا على معظم بنوده، كما أنه يساهم في أعمال لجنة الجيولوجيا، وله في مجلس المجمع صوت مسموع، مع نبره الدمث الخفيض. إلى أن انتخب رئيساً لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ورئيس اتحاد المجمع اللغوية العلمية وقدم في إطار عمله المجمعى دراسات كثيرة.

الأستاذ الدكتور شوقي ضيف مؤلف تاريخ الأدب العربى فى مختلف عصوره وأقاليمه (عشر مجلدات) سوى أربعين كتاباً فى دراسات أدبية ونقدية وبلاغية وقرآنية ونحوية، مع بحوث تحليلية للبارودى وشوقى والعقاد وابن زيدون، ومع تحقيقات لنصوص أدبية قيمة. وله مكانة مرموقة تجاوزت حدود العالم العربى فقد ترجم له كتاب النقد إلى الفارسية وكتاب الأدب العربى المعاصر إلى الصينية، وكتاب عالمية الإسلام إلى الإنجليزية والفرنسية، ونالت رسالة جامعية فى إيران عن نظرياته النقدية فى النحو والبلاغة درجة الامتياز، قدمت إلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية فى الجامعة الحرة الإسلامية بطهران، وهى مطبوعة ومنشورة. للدكتور شوقي ضيف ترجمة فى دائرة معارف الأدب العربى التى تصدر فى لندن ونيويورك، ومما قالت عنه : إنه إحدى الشخصيات المؤثرة بشكل واضح فى الدراسات العربية المعاصرة.

الدكتور شوقي ضيف

المؤهلات العلمية :

- حصل على ليسانس الآداب سنة ١٩٣٥ بترتيب الأول في قسم اللغة العربية.
- نال درجة الماجستير بمرتبة الشرف سنة ١٩٣٩ .
- حصل على درجة الدكتوراه في الآداب بمرتبة الشرف سنة ١٩٤٢ .

الوظائف :

- عين محرراً بمجمع اللغة العربية عقب تخرجه سنة ١٩٣٥ .
- عين معيداً بقسم اللغة العربية في كلية الآداب - بجامعة القاهرة سنة ١٩٣٦
- عين مدرساً في قسمه بعد حصوله على درجة الدكتوراه سنة ١٩٤٢ .
- رقى في قسمه أستاذاً مساعداً سنة ١٩٤٨ .
- عين أستاذاً لكرسى آداب اللغة العربية في قسمه سنة ١٩٥٦ ثم رئيساً له سنة ١٩٦٨ .
- عين في قسمه أستاذاً غير متفرغ سنة ١٩٧٥ ثم تحول أستاذاً متفرغاً إلى الآن .
- عين عضواً عاملاً في مجمع اللغة العربية سنة ١٩٧٦ وانتخب أميناً عاماً له سنة ١٩٨٨ .
- ونائباً للرئيس سنة ١٩٩٢ ورئيساً للمجمع سنة ١٩٩٦ .

في الجامعات العربية :

- دعتة جامعة بيروت العربية أستاذاً زائراً لمدة أسبوعين سنة ١٩٦٣ .
- دعتة الجامعة الأردنية للمشاركة في تأسيسها سنة ١٩٦٦ .
- دعتة جامعة بغداد أستاذاً زائراً لمدة أسبوعين سنة ١٩٦٨ .
- دعتة جامعة الكويت للمشاركة في تأسيسها سنة ١٩٧٠ .
- دعتة جامعة الرياض لإلقاء محاضرة بها سنة ١٩٧٣ .

فى مجامع ومجالس مختلفة :

- عضو فى مجمع اللغة العربية بالقاهرة ورئيساً له.
- عضو فى المجلس القومى للثقافة والفنون والآداب.
- عضو فى المجمع العلمى المصرى.
- عضو شرف فى مجمع اللغة العربية الأردنى.
- عضو شرف فى المجمع العلمى العراقى.
- عضو فى الجمعية الجغرافية.

دروع من جامعات وهيئات متعددة أهمها :

- درع جامعة القاهرة.
- درع جامعة الأردن.
- درع المجلس الأعلى للثقافة بمصر.
- درع فارس للثقافة الجماهيرية المصرية.

الجوائز :

نال جوائز مختلفة أهمها :

- جائزة الدولة التقديرية فى الآداب سنة ١٩٧٩.
- جائزة الملك فيصل العالمية فى الأدب العربى سنة ١٩٨٣.

كتب مؤلفة عنه وفى دائرة معارف :

- ١ - شوقى ضيف : رائد الدراسة الأدبية للدكتور عبد العزيز الدسوقى.
- ٢ - شوقى ضيف : سيرة ونحبة للدكتور طه وادى.
- ٣ - قراءة أولية فى كتابات د. شوقى ضيف للأستاذ أحمد يوسف على.

٤ - كتاب الآراء النقدية فى النحو والبلاغة للدكتور شوقى ضيف (رسالة علمية منشورة للباحثة الإيرانية شكوه السادات حسيني قدمتها إلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجامعة الحرة الإسلامية فى طهران ونالت درجتها بتقدير امتياز).

٥ - ترجمة فى المجلد الأول من دائرة معارف الأدب العربى التى تصدر فى لندن ونيويورك ومما قالته عنه أنه أصبح من الاساتذة المرموقين المتميزين بكتبه الجامعية الكثيرة وأعماله المرجعية. وإشرافه على رسائل طلاب من دول عربية كثيرة جعله إحدى الشخصيات المؤثرة بشكل واضح فى الدراسات العربية المعاصرة.

النشاط الأدبى والعلمى :

يعمل الدكتور شوقى ضيف - منذ عشرات السنين - فى حقل الدراسات المتصلة بالأدب العربى وتاريخه على مر العصور من الجاهلية إلى العصر الحديث، وقد تخرج على يديه عشرات من حملة الماجستير والدكتوراه فى مصر والعالم العربى، فتح لهم الأفاق أمام موضوعات جديدة خدموا بها آداب اللغة العربية فى جوانبها المختلفة، ويشغل كثيرون منهم الآن درجات الأستاذية فى الجامعات المصرية والعربية. ومنذ سنوات طويلة يشارك د. شوقى ضيف بمقالاته فى المجلات الأدبية والعلمية فى مصر والبلدان العربية، وهى أكثر من أن تحصى. ومنذ أصبح عضوا عاملا فى مجمع اللغة العربية يمد مؤتمراته ولجانه بمحاضرات وبحوث لغوية متنوعة. أما فى التأليف فله نحو خمسين كتابا عرض فيها المذاهب الفنية للشعر والنثر على مر العصور وتاريخ الأدب العربى فى مختلف عصوره وبيئاته (عشرة مجلدات) والأدب العربى المعاصر فى مصر وأعلامه من الشعراء والكتاب، وخص ابن زيدون والبارودى وشوقى والعقاد بدراسات تحليلية، مع نهج دقيق للبحث الأدبى، ومع دراسات قرآنية ونقدية وبلاغية ونحوية تعمق الدراسات الأدبية، ومع تحقيقات لنصوص أدبية قيمة تفيد فوائد علمية محققة فى دراسة الأدب العربى فى بيئاته الإقليمية وخاصة فى مصر والأندلس، ومع تحقيق لكتاب القراء السبعة لابن مجاهد وكتاب الدرر فى السيرة النبوية لابن عبد البر.

أهم المؤلفات :

١- الفن ومذاهبه في الشعر العربي (الطبعة الثانية عشرة - نشر دار المعارف بالقاهرة)

عرض تاريخي تحليلي لصناعة الشعر العربي ومذاهبه الفنية من العصر الجاهلي إلى العصر الحديث مع دراسة مفصلة لأعلامه وشخصياتهم الأدبية عبر القرون والبيئات العربية المختلفة .

٢- الفن ومذاهبه في النثر العربي (الطبعة الثانية عشرة - نشر دار المعارف)

وهي دراسة تاريخية تحليلية لصناعة النثر العربي ومذاهبه الفنية من الجاهلية إلى العصر الحديث مع عرض مفصل لكتّابه وخصائصهم الأدبية على اختلاف العصور والبيئات العربية .

٣- الشعر والغناء في المدينة ومكة لعصريني أمية (الطبعة الخامسة - نشر دار المعارف)

دراسة جامعة للصلات الوثيقة بين حركة الغناء في المدينتين المقدستين لعصر بني أمية وأثرها في لغة الشعر وأوزانه وما حدث فيها من تجزئات، وما دفعت إليه من ظهور بعض الأوزان الجديدة .

٤- التطور والتجديد في الشعر الأموي (الطبعة العاشرة - نشر دار المعارف)

يصحح هذا الكتاب ما شاع بين الباحثين في الأدب العربي من عرب ومستشرقين من أن الشعر الأموي صورة مطابقة للشعر الجاهلي - مثبتا ما حدث من تطور وتجديد واسعين فيه بعامل مثالية الإسلام الرفيعة وما تأثر الشعراء الأمويون به من مذاهب سياسية ومؤثرات حضارية .

٥- دراسات في الشعر العربي المعاصر (الطبعة التاسعة - نشر دار المعارف)

دراسات نقدية تحليلية لطائفة فذة من شعراء العرب المعاصرين في مصر والعراق وسوريا ولبنان وتونس بتصوير مدى احتفاظهم بشخصية شعرنا العربي ومقوماته مع تمثلهم الدقيق للشعر الغربي ومناهجه وأنماطه المختلفة .

٦- شوقي شاعر العصر الحديث (الطبعة الثالثة عشرة - نشر دار المعارف)

عرض تاريخي نقدي تحليلي لسيرة شوقي ومكونات صناعته الشعرية والتقاء تيارين : قديم وجديد في شعره، والمؤثرات المختلفة التي أثرت آثارا عميقة فيه، مع دراسة تحليلية لمسرحياته ومقوماتها في مآسيه المصرية والعربية، وملهاة الست هدى، وخاتمة عن نثره.

٧- ابن زيدون الشاعر الأندلسي (الطبعة العادية عشرة - نشر دار المعارف)

دراسة تحليلية لعصر ابن زيدون سياسيا واجتماعيا وعقليا، ولسيرته، ولديوانه وموضوعاته من غزل وغير غزل، مع تحليل رسالتيه : الجدية والهزلية.

٨- الأدب العربي المعاصر في مصر (الطبعة العادية عشرة - نشر دار المعارف) مترجم إلى الصينية

تاريخ للأدب العربي المصري وبيان للمؤثرات العامة فيه ولحياة الشعر به وتطوره واتجاهاته المختلفة وما يتميز به من خصائص، ولحياة النثر به وتطوره والمعارك فيه بين الجديد والقديم وفنونه المستحدثة من المقالة والقصة والمسرحية، مع الترجمة لعشرة من أعلام الشعراء، وعشرة من أعلام الكتاب ورسم شخصياتهم وخصائصهم رسما بيانا.

٩- الجزء الأول من تاريخ الأدب العربي، العصر الجاهلي (الطبعة الثانية والعشرون - نشر دار المعارف)

يؤرخ هذا الجزء للعصر الجاهلي تاريخا مفصلا يصور جوانبه الزمنية والاجتماعية والاقتصادية والعقلية وتطور اللغة العربية إلى أن سادت اللهجة القرشية، مع دراسة رواية الشعر الجاهلي ومصادره ومدى صحته والتوثيق فيه وخصائصه الغنائية والموضوعية والمعنوية واللفظية، مع أفراد فصول لامرئ القيس والتابغة وزهير والأعشى وفصل لطوائف من الشعراء : الفرسان والصعاليك وغيرهما، وفصل لصور من النثر الجاهلي : المثل والخطابة ومسجع الكهان.

١٠- في النقد الأدبي (الطبعة الثامنة - نشر دار المعارف)

فصول في النقد الأدبي توضح تطور دراساته منذ نشأته وكيفية تحليل الشعر وتقويمه ورسم شخصياته وعناصر الشعر الموسيقية والتصويرية، وتوضح تلك الفصول التجربة الشعرية وعناصرها والوحدة العضوية للقصيدة والأصالة والنموذج الفذ والصلة بين الأدب والحياة الاجتماعية وبينه وبين الصحافة والسينما والفروق بين الأدب والعلم وبين القصة والمسرحية.

١١- الجزء الثاني من تاريخ الأدب العربي، العصر الإسلامي (الطبعة التاسعة عشرة - نشر دار المعارف)

تاريخ تحليلي واف للأدب العربي الإسلامي، وهو موزع على كتابين : كتاب خاص بعصر صدر الإسلام وتصوير قيم الدين الحنيف وتأثيرها في الشعر والشعراء وفي الخطابة والخطباء وإنشاء المعاهدات والرسائل. وكتاب خاص بعصر بنى أمية وتصوير جوانبه البيئية والدينية والحضارية والثقافية والاقتصادية وما حدث من تطور في فنون الشعر واتجاهاته وفنون النثر الخطابية والكتابية مع الترجمة لأعلام الشعراء والخطباء والكتاب في العصر.

١٢- البارودي رائد الشعر الحديث (الطبعة الخامسة - نشر دار المعارف)

دراسة تحليلية لعصر البارودي وجوانبه السياسية والاجتماعية والفكرية والأدبية لسيرته ومرآحله وما اختلف عليه من مؤثرات وراثية وثقافية وحرية ووطنية، ولشعره والعناصر المكونة لشاعريته ومزله الشعرية وكيف استأنف للشعر العربي الحديث حياته الخاصة مما يجعله بحق رائده الذي حمل شعلته إلى الأجيال التالية مهما اختلفت اتجاهاتها بين التقليد والتجديد.

١٣- العقاد (الطبعة الخامسة - نشر دار المعارف)

دراسة جامعة لسيرة العقاد وما اختلف عليه من مؤثرات وما امتازت به شخصيته من مقومات واشتغاله مبكراً بالصحافة وعمله الحصب في التطور بأدبنا

العربى فى ضوء الآداب الغربية وعرض لمقالاته ومؤلفاته وعبرياته وقصته : سارة ومدى ترسيخه لأسس مستحدثة فى النقد العربى ونفوذته إلى صورة جديدة لشعرنا المصرى مع تحليل ثمانية من دواوينه .

١٤- البلاغة، تطور وتاريخ (الطبعة التاسعة - نشر دار المعارف)

يؤرخ هذا الكتاب للبلاغة العربية على مر العصور منذ نشأتها وتطورها إلى مرحلة جديدة من النمو ثم مرحلة الازدهار الحصب وتحوله منها إلى الذبول، مع الوصيل الوثيق بين تطور البلاغة وتطور الأدب العربى ومع الرسم الدقيق لأعلامها ومصنفاتهم وما يميز كل مصنف بلاغى وسابقه ولاحقه من ضروب تأثر وتأثير فى الأصول والفروع والدقائق البلاغية .

١٥- الجزء الثالث من تاريخ الأدب العربى، العصر العباسى الأول (الطبعة الخامسة عشرة - نشر دار المعارف)

يؤرخ هذا الجزء للأدب العربى فى العصر العباسى الأول مستقصيا فيه لجوانب الحياة السياسية والعقلية وما حدث فى العصر من ترجمة الثقافات الأجنبية ونشاط الحركة العلمية ووضع العلوم اللغوية والدينية والكلامية والتاريخ، مع بسط القول فى ازدهار الشعر العربى حيثشذ وما حدث من تجديد فى موضوعاته القديمة وفى أوزانه وقوافيه واستحداثه موضوعات جديدة ودراسة أعلامه والنابهين من شعرائه موزعين على أغراض مختلفة، ومع دراسة مفصلة للنشر وما حدث فيه من تطور ولأعلامه وما أنتجوه من مدارسهم الأدبية .

١٦- المدارس النحوية (الطبعة السابعة - نشر دار المعارف)

يعرض هذا الكتاب - لأول مرة - المدارس النحوية المختلفة من بصرية وكوفية وبغدادية وأندلسية ومصرية موضحاً - فى تفصيل - نشأتها ونموها وتطورها ومناهجها ومذاهبها ودقائق الآراء لأئمة النحوى، مع تصحيح كثير من الأفكار المخطئة الشائعة، فليس أبو الأسود الدؤلى الواضع الأول لقواعد النحو، والتحليل بن أحمد

- لا سيويه - هو الذى أعطى النحو صيغته النهائية، وأبو على الفارسى وابن جنى بغداديان لا بصريان إلى غير ذلك من تصحيحات، ومع كل تصحيح أدلته وبراهينه .

١٧- سورة الرحمن وسور قصار: عرض ودراسة (الطبعة الرابعة - نشر دار المعارف)

عرض ودراسة لسورة الرحمن وتسع سور قصار وبيان ما تتضمنه آياتها الكريمة مقرونة إلى آيات القرآن الكريم - من وحدانية الله وعظمته وجلاله ورحمته ومحبه الربانية ونعمه العظيمة فى الدنيا والآخرة، وأيضا من الإيمان بالأنبياء والرسل والملائكة، والحديث عن الجن والشياطين والمعاد والبعث بالأجساد والثواب والعقاب، وما فرضه الإسلام من التكافل الاجتماعى، مع تحرير العقول من الخرافات ودفعها لكشف قوانين الوجود وأسواره ومع السمو بالإنسان فى مراقى الكمال الروحى .

١٨- فصول فى الشعر ونقله (الطبعة الثالثة - نشر دار المعارف)

فصول نقدية تحليلية فى الشعر تتناول تقويم تراثه وتطور موسيقاه على مر الزمن وتجديد العباسيين فى مضمونه وإطاره وشخصية الأندلس فى تاريخه، وصناعته فى القرن الماضى واتجاهاته فى العصر الحديث ونواقص الإيقاع فى الشعر الحر الجديد، وجوانب عند أعلامه مثل العروبة عند المتنبى والتفكير الفلسفى فى شعر أبى العلاء والروح المصرية عند ابن سينا والملك والمجاهدات الروحية عند ابن الفارض والحقيقة المحمدية عند البوصيرى ومنزلة شوقي فى الشعر الحديث ودراسة حافظ دراسة تاريخية .

١٩- الجزء الرابع من تاريخ الأدب العربى - العصر العباسى الثانى (الطبعة العاشرة - نشر دار المعارف)

يؤرخ هذا الجزء للأدب العربى فى العصر العباسى الثانى مستقصيا فيه الحياة السياسية والاجتماعية والحركة العلمية وما حدث فيها من ازدهار علوم الأوائل بالمشاركة فيها والتفلسف والعلوم اللغوية والبلاغية والتقنية والدينية وكتابة التاريخ مع دراسة تحليلية نقدية للشعر حيثذ وما حدث من تجديد فى موضوعاته القديمة ونمو فى موضوعاته المستحدثة وفى الشعر التعليمى، مع عرض أعلامه والناهين من شعرائه

موزعين على أغراضه المختلفة، ومع دراسة تحليلية مفصلة للنثر وما حدث فيه من تطور واسع ولأعلامه وما أنتجوا من آثار أدبية.

٢٠- البحث الأدبي، طبيعته - مناهجه - أصوله - مصادره (الطبعة الثامنة - نشر دار المعارف)

دراسة تحليلية لطبيعة البحث الأدبي وقيامه على الاستقراء والاستنباط ودقة التفسير والتدقيق والتحليل والعرض والاداء، وأيضا لمناهج البحث قديما وحديثا وتأثرها بالعلوم الطبيعية والدراسات الاجتماعية والبحوث النفسية والفلسفة الجمالية والدراسات الذاتية فيه والموضوعية مع البحث فى الأصول وما ينبغى لها من توثيق وتحقيق، ومع الإفادة من استخدام القدماء والمحدثين للمصادر، ومع الدقة فى وضع الملحوظات والهوامش والخواشى.

٢١- الجزء الخامس من تاريخ الأدب العربى، عصر الدول والإمارات - الجزيرة العربية - العراق - إيران - (الطبعة الثالثة - نشر دار المعارف)

هذا الجزء من تاريخ الأدب العربى خاص بالجزيرة العربية والعراق وإيران فى عصر الدول والإمارات الممتد من سنة ٣٣٤ للهجرة إلى العصر الحديث، وقد استهل بالحديث عن الجزيرة العربية وأقاليمها سياسيا واجتماعيا وما شاع فيها على مر الزمن من التشيع والدعوة الإباضية والدعوة الوهابية والزهد والتصوف وما كان هناك من نشاط عقلى متصل بعلوم الأوائل وعلم الملاحة البحرية وعلوم اللغة والبلاغة والنقد والعلوم الدينية وكتابة التاريخ مع تصوير دقيق لنشاط الشعراء فى أقاليم الجزيرة والترجمة لأعلامهم النابيين فى أغراض الشعر ودعواتهم المذهبية - ثم بسط الكتاب القول فى العراق سياسيا واجتماعيا وثقافيا على شاكلة ما صنع بالجزيرة العربية، وأفاض فى عرض نشاط الشعر والشعراء من مادحين ومفلسفين وشعبيين، وأيضا فى عرض النثر وأعلام كتابه من مثل التوحيدى والحيرى - وانتقل إلى إيران فتحدث سياسيا عن دولها المتعاقبة والمتعاقبة. ومجتمعها وسريان التشيع فيه والزهد والتصوف كما تحدث عن الحركات العلمية بها وإزدهارها وإزدهار الحركة الفلسفية

ونشاط الشعر والشعراء فيها موزعا لأعلامهم على أغراض الشعر المختلفة، ونشاط النثر بها وأعلامه من مثل ابن العميد وبيدع الزمان.

٢٢- الشعر وطوبىبه الشعبية على مر العصور (الطبعة الثانية - نشر دار المعارف)

يصحح هذا الكتاب الرأى المخطئ الذى يزعم أصحابه أن شعراء العربية كانوا بمعزل عن شعوبهم، فهم يختصون بأشعارهم الطبقة العليا فى المجتمع فحسب ابتغاء الكسب. والكتاب يثبت - فى وضوح تام - أن الشعراء ظلوا من الجاهلية إلى العصر الحديث يتغنون بمشاعر شعوبهم وأحاسيسها المختلفة مصورين دائما ما ألم بها من محن وخطوب ومن رخاء وابتهاج مهما اختلفت الحقب والأزمان وتفاوتت الأقطار والبلدان.

٢٣- الجزء السادس من تاريخ الأدب العربى، عصر الدول والإمارات - الشام (الطبعة الثالثة - نشر دار المعارف)

يؤرخ هذا الجزء للأدب العربى فى الشام فيعرضها سياسيا واجتماعيا ملاحظا كثرة الفرق الدينية فيها وما كان يسرى هناك من الزهد والتصوف، ويتحدث عن نشاط الشعر بها وكيف فسح الشعراء فيها - مثل شعراء مصر - للشعر الدورى والرباعيات والموشحات، ويترجم لأعلام الشعر النابيين موزعين على أغراضه المختلفة، كما يتحدث عن نشاط النثر هناك وأعلام الكتاب وما صاغوه من مواعظ ورسائل بديعة من مثل الفصول والغايات ورسالة الغفران لأبى العلاء.

٢٤- الجزء السابع من تاريخ الأدب العربى، عصر الدول والإمارات - مصر (الطبعة الثالثة - نشر دار المعارف)

هذا الجزء يؤرخ للأدب العربى فى مصر مع عرض حياتها السياسية على مر الحقب إلى العصر الحديث وكيف تطورت من ولاية أموية وعباسية إلى دولة ذات كيان قوى فحاضرة للخلفاء الفاطميين ثم للأيوبيين والمماليك إلى أن دهمها الغزو العثمانى، ويكرت فى تأسيس حركتها العلمية مما جعل المغرب والاندلس يحملان عنها قراءة ورش ومذهب مالك فى الفقه. وتنبج ذا النون مؤسس التصوف الإسلامى وتزدهر فيها حركة علمية نشطة، ويسبرز أعلام فى علوم اللغة والدين

وكتابة التاريخ، وينشط الشعر نشاطا واسعا وترجم الجزء لشعراء كثيرين فى أغراضه المختلفة، كما ينشط النثر وكتابه وتكثر فيه كتب النوادر والسير والقصص الشعبية.

٢٥-المقامة (الطبعة الخامسة- نشر دار المعارف)

عرضت هذه الدراسة تطور فن المقامة منذ نشأتها على يد بديع الزمان الهمذانى إلى العصر الحديث وقدمت لذلك بحديث عن خصائص القصة فيها وصفاتها الأسلوبية ودخولها فى الآداب الفارسية والإسبانية. ثم أخذت الدراسة تصور خصائصها وصفاتها فى الموضوع والأسلوب عند منشئها بديع الزمان وكيف انتهى بها الحريرى إلى القمة المنشودة مع عرض ما تلاه من مقامات حتى زمن اليازجى ومقاماته.

٢٦- الترجمة الشخصية (الطبعة الرابعة- نشر دار المعارف)

عرف العرب فى العصر العباسى أن من فلاسفة اليونان من ترجم لنفسه ترجمة شخصية أو ذاتية مثل جالينوس الفيلسوف والطبيب اليونانى المشهور وكذلك من ملوك الامم الأجنبية من عنى بالترجمة لنفسه مثل كسرى أنو شروان الذى ألف كتابا فى سيرته وأعماله. وكان لهذه المعرفة أثرها فى أن متفلسفة العرب من مثل ابن سينا أخذوا يعنون بالترجمة لحياتهم، وتبهم فى ذلك العلماء من مثل ابن الجوزى والمتصوفة من مثل الغزالي ورجال السياسة من مثل ابن خلدون حتى إذا كنا فى العصر الحديث واطلع أدباؤنا على عناية الغربيين بكتابة سيرتهم أخذوا يحاكونهم على نحو ما نرى عند طه حسين فى كتابه الأيام.

٢٧-الرحلات (الطبعة الرابعة- نشر دار المعارف)

من قديم تعنى الأمم والأفراد بالرحلات وتلقانا أسماء رحالة مختلفين عند الإغريق والرومان دونوا رحلاتهم، ويكثر رحالة العرب من الرحلات منذ فتحوا العالم القديم وسيطروا على الأرض من الصين والهند إلى جبال البرينيه على حدود فرنسا، لحاجة الدولة جغرافيا للتعرف على الطرق التى تصلها بأقاليمها، ولغرض

التجارة عن طريق البر والبحر وسفته، وللمتعة بمشاهدة البلدان وشعوبها المختلفة، وتلقانا عند العرب رحلات جغرافية متعددة للإدريسي وغيره ورحلات بحرية لبزرك بن شهریار وأمثاله، ورحلة الفتية المغررين في المحيط الأطلسي مشهورة، كما تلقانا رحلات في الأمم والبلدان من مثل رحلة أبي حامد الأندلسي في شرق أوروبا. والكتاب يعرض ذلك عرضاً مفصلاً كما يعرض رحلة ابن جبیر ورحلة ابن بطوطة إلى بلاد المغول والهند والصين والسودان.

٢٨- النقد (الطبعة الخامسة- نشر دار المعارف) مترجم إلى الفارسية

عرض مجمل للنقد العربي وتطوره في العصور السابقة، تناول نشأته في العصرين الجاهلي والإسلامي ونموه في العصر العباسي ومدى اشتراك : الأدباء واللغويين والمتكلمين فيه مما نرى أثره في كتاب البديع لابن المعتز، ويضع قدامة على ضوء النقد اليوناني كتابه نقد الشعر ويضع معاصر له نقد النثر وتوضع كتب في النقد المقارن بين الشعراء، ويضع عبد القاهر كتابه دلائل الإعجاز. ويحمد النقد منذ السكاكي وكتابه (مفتاح العلوم) ويلخصه القزويني، وتكثر قصائد البديعيات التي تحصى ألوان البديع ومحسنة.

٢٩- الرثاء (الطبعة الرابعة- نشر دار المعارف)

تحتفظ العربية بتراث ضخم من المراثي، واتخذ فيها ثلاث صور، وهي التذنب والتأبين والعزاء، والتذنب بكاء الأهل والأقارب حين ينزل بهم الموت ومن يتزلون منزلتهم على نحو ما هو معروف عن مراثي الشيعة للإمام الحسين، وبكاء الأوطان حين تسقط في أيدي الأعداء. والتأبين ثناء على الشخصيات الفذة في الجماعة حين تتوفى، والشاعر يصور فيه مدى خسارة الجماعة لها ويسجل فضائلها وخصالها الكريمة. والعزاء دعوة إلى الصبر على المصائب وبيان أن الموت غاية كل حي وأن الدنيا دار زوال وفناء. وكل صورة من هذه الصور تعرض طوائف الأشعار فيها على مر التاريخ.

٣٠- البطولة في الشعر العربي (الطبعة الثانية- نشر دار المعارف)

يتناول هذا الكتاب تعبير شعراء العرب منذ الجاهلية إلى اليوم عن البطولة . وكيف أذكى الإسلام جذوتها في نفوس العرب على مر التاريخ ففتحوا أكثر أجزاء العالم القديم وانتصروا على الفرس والبيزنطيين وامتد سلطانهم من أواسط الهند وأبواب الصين شرقا إلى جبال البرنيه في شمال إسبانيا غربا، ونازلوا حملة الصليب حين نزلوا الشام والموصل منازل ضارية حتى فروا إلى البحر المتوسط وما وراءه، ومزقوا جموع المغول تمزيقا، وما زالوا يقاومون حديثا الدول الاستعمارية حتى استردوا حرياتهم واستقلالهم، والشعراء على مر هذه المآثر وطوال التاريخ كانوا يجدون بطولة العرب ويوقدون نفوسهم حمية وحمامة .

٣١- تجليد النحو (الطبعة الرابعة- نشر دار المعارف)

هذا الكتاب تصنيف جديد للنحو العربي يقوم على سنة أسس هي تشنيق أبوابه بحيث يستغنى عن طائفة منها برد أمثلتها إلى الأبواب الباقية حتى لا يشتت فكر الناشئة في كثرة من الأبواب دون حاجة . والأساس الثاني إلغاء الإعراب التقديري في المفردات والمحل في الجمل، والأساس الثالث أن لا تعرب كلمة لا يفيد إعرابها في صحة النطق أى فائدة، والأساس الرابع وضع تعريفات وضوابط دقيقة لبعض الأبواب الصعبة تسر فهمها للناشئة، والأساس الخامس حذف زوائد كثيرة تشتمل عليها كتب النحو دون حاجة حقيقية لها، وخاصة ما اتصل منها بالصيغ الشاذة، والأساس السادس زيادة إضافات لأبواب ودقائق فرعية لتمثل الصياغة العربية وأوضاعها عملا دقيقا .

٣٢- تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجليده (الطبعة الثانية- نشر دار المعارف)

يصور هذا الكتاب كيف أن تيسير النحو التعليمي للناشئة كان مطلبا لازما النحاة منذ الكسائي في القرن الثاني وخالفه إلى العصر الحديثه وذكر الكتابه مما وضع لهذه الغاية - عبر القرون الماضية - ثلاثين مختصرا، وأضاف إليها دعوة ابن

مضاء إلى تيسير النحو بتخليصه من التقديرات الإعرابية ومن العلل والتمارين الافتراضية، وعرض المحاولات العصرية فى تيسيره منذ رفاعة الطهطاوى، وأتبعها بحديث عن منهج تجديد النحو وأسه الستة السالفة التى تخلصه من أبوابه الفرعية وما لا حاجة بالنطق إلى إعرابه، ومن زوائده وتعقيداته العسرة مع استكمال نواقص ضرورية فى قواعد، حتى تسخف الناشئة الصياغة العربية ولا تجهد فى تمثلها مشقة ولا صعوبة.

٣٣- فى التراث والشعر واللغة (الطبعة الأولى - نشر دار المعارف)

يتناول هذا الكتاب ثلاثة موضوعات، أولها التراث وفيه يتحدث عن وحدة التراث الدينى والعلمى والأدبى وإحياء التراث العربى وتجديده فى عصر المماليك، وما يدور من معارك بين أنصاره وبخوضه. والموضوع الثانى الشعر وفيه يتحدث الكتاب عن الوضوح والغموض فى الشعر وماهيته وعناصره وعلاقته بالفنون، والقديم والجديد، والعروبة فى شعر أبى تمام والإيقاع الموسيقى فى شعر ابن زيدون، وحافظ وشوقى وزعامة مصر، وصلاح عبد الصبور والشعر الحر. والموضوع الثالث اللغة، وفيه يتحدث الكتاب عن الفصحى المعاصرة ولغة المسرح بين العامية والفصحى، واللغة بين الكلمتين المسموعة والمقروءة.

٣٤- الفكاهة فى مصر (الطبعة الثانية - نشر دار المعارف)

يتميز المصريون من قديم بروح الفكاهة، والكتاب يعرضها منذ عصر الفراعنة ورسومهم المضحكة، حتى إذا حكم مصر البطالة وقياصرة روما نبزوهم بكثير من الألقاب الساخرة. ويصور الكتاب شيوع الروح الفكاهة على ألسنة الشعراء وغيرهم منذ العصور الإسلامية وفى العصر الفاطمى، كما يصورها فى كتب فكاهة مثل كتاب الفاشوش فى حكم قراقوش لعصر صلاح الدين وقصص خيال الظل لابن دانيال ومضحك العبوس لابن سودون فى عصر المماليك وهز القحوف للشربى فى العصر العثمانى، ويعرض الكتاب كثيراً من أمثلة الفكاهة فى العصر الحديث سواء فى المجلات الهزلية أو فى الأزجال أو الكتابات، خاصة على ألسنة عبد الله النديم والشيخ البشرى وحافظ إبراهيم ويبرم التونسى وإبراهيم المازنى.

٣٥ - الجزء الثامن من تاريخ الأدب العربي في عصر الدول والإمارات الأندلس (الطبعة الرابعة - نشر دار المعارف)

هذا الجزء يؤرخ للأدب العربي في الأندلس بادئا بتاريخها السياسي منذ فتحها العرب في أواخر القرن الأول الهجرى إلى أن خرجوا في أواخر القرن التاسع مع عرض لتكوين مجتمعا وظواهره ومكانة المرأة فيه وما تسلّل إليه من تشيع وسرى فيه من زهد وتصوف .

ويصور الجزء الدور الحضارى للأندلس وإضافاتها الباهرة في الفلسفة وعلوم الأوائل وخاصة الطب والعلوم اللغوية والدينية . ويتحدث عن نشاط الشعر والشعراء هناك مستهلا ذلك ببيان تعرب سكان الأندلس جميعا . ويفيض في الحديث عن كثرة الشعراء وابتكارهم لفن الموشحات مثبتا أنه فن عربى خالص ، وترجم لكبار الوشاحين في الأندلس وللنابهين من شعراء المديح والفخر والهجاء والشعر التعليمى ، وبالمثل لشعراء الغزل ووصف الطبيعة والخمر والرثاء للأفراد والدول والزهد والتصوف والمديح النبوى ، مع بعض ما نظموا من استصراخ العرب لتجديدهم ضد حملة الصليب .

ويعرض الجزء روائع الأندلسيين في الرسائل الديوانية والشخصية ورسائلهم الأدبية البديعة مثل التوابع والزوابع لابن شهيد مثبتا أنه استلهم فيها مقامة لبديع الزمان الهمذانى ومثل رسائل ابن برد الأدبية في المناظرة بين السيف والقلم وفي تصوير بخيل شحيح وفي تفضيل جلود الشياه على البسط ، ومثل الرسائلتين : الجدية والهزلية لابن زيدون . ويتحدث الجزء عن بعض الأعمال الثرية الرائعة مثل كتاب المقتبس لابن حيان والذخيرة لابن بسام ومذكرات عبد الله بن بلقين أمير غرناطة وقصة حى بن يقظان الفريدة والمقامات اللزومية للسرقسطى ورحلات الأندلسيين .

٣٦- تيسيرات لغوية (الطبعة الأولى- نشر دار المعارف)

كتاب موزع على ثلاثة أقسام قسم يصحح بعض القواعد من مثل تبادل اللزوم والتعدي في الفعل الثلاثي الواحد واستغناء الفعل الثلاثي المبني للمعلوم بمادته عن الفاعل واستغناء الفاعل المبني للمجهول بمادته عن نائب الفعل . وقسم ثان يصحح صيغا يظن إنها مخطئة مثل مجيء الفعل الماضي مع مهما واستخدام بينما بين جملتين لا في صدرهما وإضافة حيث إلى المفرد وجواز حذف المعطوف عليه مع حتى . وقسم ثالث يسوغ بعض الفاظ عامة مشبها إنها فصيحة مثل الإمضاء - الإجازة (المعلقة) - التحوير - التسول - الدردحة - الفرجة - القفش .

٣٧- معى (١) (الطبعة الثانية- نشر دار المعارف)

الجزء الأول من سيرة المؤلف، ابتدأها بوصف القرية في الريف المصرى وحياة الناس فيها ثم تحدث عن أسرته ونشأته وضباه مع وصف مشاهد الريف والحياة في أركانها وتلقيها عن الجداث والأمهات وانتماءات القرويين إلى الهلالية والطرق الصوفية .
ويفيض المؤلف فى تعلمه بمدرسة قرية الأولى وفى المعهد الدينى وفى تجهيزه دار العلوم وفى كلية الآداب بجامعة القاهرة إلى أن حصل على درجة الدكتوراه، وهو فى أثناء ذلك يصور الحياة السياسية وما اضطرب فيه الوطن لأيامه من أحداث مع مقارنات بين التعليم فى الأزهر والجامعة .

٣٨- معى (٢) (الطبعة الأولى- نشر دار المعارف)

يصور المؤلف فى هذا الجزء الثانى من سيرته نهوضه بالتدريس فى قسم اللغة العربية بكلية الآداب وما انعقد بينه وبين أساتذته وتلاميذه من صداقة، ويلم من حين إلى حين بالأحداث السياسية الكبرى . ويختار فى مجموعة لزيارة رومانيا وروسيا ويصف كل ما شاهده فى الدولتين من معاهد تعليمية وأفلام سينمائية ومسرحيات . ويشارك فى تأسيس جامعة الأردن وجامعة الكويت، ويوزر لندن ويشاهد متاحفها الكثيرة ويوزر إسكتلنده وبحيراتها . ويوزر الرباط وإسبانيا ويتجول

فى مدن الأندلس ويزور ألمانيا وموسيرا وإستانبول والجزائر والمغرب الأقصى
والسودان وهو فى كل هذه الرحلات يصف المشاهد والمتاحف مع نشر بعض أفكاره
وخواطره.

٢٩- الجزء التاسع من تاريخ الأدب العربى: ليبيا- تونس- صقلية

يختص هذا الجزء بتاريخ الأدب العربى فى ليبيا وتونس وصقلية ويبدأ بالحديث
عن ليبيا وجغرافيتها وتجاريتها وتاريخها القديم وفتح العرب لها وتوالى الولاة عليها
وحكامها على مر التاريخ وما كان يتشرب فيها من الكتابات وحلقات الشيوخ فى
المساجد والحركة العلمية فيها والحركة الأدبية وأهم شعرائها على مر الزمن. ويتحدث
الجزء عن إفريقية التونسية وجغرافيتها وتاريخها القديم وفتح العرب لها وولاتها ودولها
المتعاقبة ومجتمعها وتعريبه وما كان بها من زهد وطرق صوفية وكيف تحولت سريعا
إلى أهم مركز فى المغرب جميعه للثقافة اللغوية والدينية والعلمية وخاصة فى الطب،
ويتحدث بالتفصيل عن ازدهار الشعر بها وكثرة شعرائها ورقى الكتابة الأدبية بها وأهم
كتابتها النابيين. ويتحدث عن صقلية وحكامها فى عهد العرب والنورمان ومجتمعها
ونشاط الحركة العلمية بها، وازدهار الشعر فيها وكثرة شعرائها ونشاط الكتابة الأدبية
بها وأهم كتابها فى المهددين العربى والنورمانى.

٤٠- الوجيز فى تفسير القرآن الكريم (الطبعة الأولى- فى ألف وخمسين صفحة- نشر دار المعارف)

تفسير لجميع سور القرآن الكريم بلغة واضحة سهلة مع الإيجاز المحكم ومع
البيان التام لمعانى الآيات وما فيها من الهدى الإلهى والإرشاد الربانى.

٤١- الجزء العاشر من تاريخ الأدب العربى فى عصر الدول والإمارات، الجزائر- المغرب الأقصى- موريتانيا- السودان (الطبعة الأولى- نشر دار المعارف)

هذا الجزء يؤرخ للأدب العربى فى أربعة بلدان : الجزائر - المغرب الأقصى -
موريتانيا - السودان. وفى كل بلد يعرض تاريخه على مر العصور ومجتمعهم
وعناصره وظواهره وما فيه من المذاهب والعقائد والتصوف والحركة العلمية به وأهم

علماء كل علم فى مختلف العصور وتعرب سكانه مع دراسة تحليلية لنشاط الشعر فيه ولاعلامه من الشعراء فى كل بلد، وبالمثل للشعر وأنواعه وأعلامه من الكتاب.

٤٢- مجمع اللغة العربية فى خمسين عاما (الطبعة الأولى- نشر دار المعارف)

يعرض هذا الكتاب تاريخ للجامع ومجمع اللغة العربية وتأسيسه ونظامه وإنتاجه والقرارات العلمية فى أصول اللغة والألفاظ والأساليب وفى مصطلحات الأصوات وبعض خصائص اللهجات العربية القديمة وقواعد صوغ المصطلح العلمى والنحت والتعريب ومبادئ فى ترجمة المصطلحات العلمية. ويتحدث الكتاب عن معجم الفاظ القرآن الكريم ومعاجم المجمع اللغوية والعلمية ومعجم ألفاظ الحضارة الحديثة والفنون وتيسير النحو - وما نشره المجمع من التراث وجوائز المجمع ومسابقاته.

٤٣- عليّة الإسلام (الطبعة الأولى- نشر دار المعارف) مترجم إلى الإنجليزية والفرنسية

يصور هذا الكتاب كيف أن دين الإسلام دين عالمى للبشرية إذ كفل الله فيه للناس جميعا الحرية الدينية وفرض على المسلمين أن يتعايشوا مع كل الملل إلهية ووثنية تعايشا ماديا وفكريا قويمًا. وجعله دينًا عقلائيًا يعانق العلم ويتمسك بالعدل والمساواة والفضائل حتى تسعد به البشرية فى الدنيا والآخرة. والكتاب مترجم إلى الإنجليزية والفرنسية.

٤٤- الحضارة الإسلامية من القرآن والسنة (الطبعة الأولى- نشر دار المعارف)

من آيات القرآن الكريم والسنة الشريفة يوضح هذا الكتاب الأسس الإلهية للحضارة الإسلامية العقيدية والاجتماعية والأخلاقية. ويؤكد الكتاب أن المسلمين إذا عادوا فى عصرنا إلى التمسك فى حياتهم بتلك الأسس الربانية يدين لهم العالم كما دان لأبائهم الأولين.

٤٥- الحب العذرى عند العرب - (نشر دار المصرية اللبنانية)

يعرض الكتاب مآدبة أفلاطون فى الحب وما صورت من حوار معاصريه من الفلاسفة والشعراء والأطباء وغيرهم فى الحب وأنواعه الحسية والروحية والأفلاطونية.

ويعرض بين مفكرى العصر العباسى الاول حوارا عن الحب يشبه حوار هذه المادية، ويؤلف محمد بن داود كتابا عن الحب ويفرد ابن سينا رسالة عن العشق، ويكتب ابن حزم فيه كتابا طريفا، وتحدث عن مستندال حديثا قيما، ثم يعرض الكتاب الحب العذرى الطاهر العفيف عند العرب ومثاليته وتأثير الإسلام فيه وأقاصيصه البديعة عند مجنون ليلى وأمثاله.

٤٦- من المشرق والمغرب: بحوث فى الأدب - (نشر الدار المصرية اللبنانية)

يعرض هذا الكتاب ستة بحوث من المشرق العربى تتناول المثل العليا فى شعر الفروسية الجاهلية وبعض صور الأدب المقارن فى الأدب العربى ومؤثرات فى حياة أبى حيان وأدبه ومشاركة الصوفية فى الجهاد ونشر الإسلام ودور القاهرة القياى فى الثقافة العربية، والثقافة العربية الإسلامية فى مواجهة الثقافة الغربية. كما يعرض ستة بحوث من المغرب العربى تتناول عقيدة الموحدين بين التشيع والاعتزال ودور الحضارة الأندلسية فى تكوين الحضارة الإسبانية واستقلال القضاء فى الأندلس وقصة حى بن يقظان وأصولها الإسلامية والبلاغية عند ابن رشد ولسان الدين بن الخطيب الكاتب.

٤٧- محاضرات مجمعية: نشر مجمع اللغة العربية - القاهرة

محاضرات ألفت فى مؤتمرات مجمع اللغة العربية عن توحيد المصطلح العلمى وتيسير النحو التعليمى ولغة المسرح بين العامة والفصحى والشعر الحر بين التراث الشعرى والحداثة، وبين الفصحى والعامة واستكمال عبد الرحمن الأوسط لأسس الحضارة الأندلسية وطه حسين المجمعى ومنهجه فى الدراسات الأدبية وازدهار الفصحى فى القرن العشرين والعربية لغة علم راسخة، إلى غير ذلك من محاضرات مجمعية.

٤٨- الشعر والكافة فى مصر:

يعرض هذا الكتاب موضوعين أولهما دراسة أربعة من شعراء مصر فى أواخر عصر الدولة الفاطمية، وهم حفيد لابن هانى الشاعر الأندلسى المشهور كان مثل جده شاعرا مبدعا، وطلّاح بن رزك الوزير الفاطمى، وكان شاعرا بارعا، والجليل

بن الحباب أحد رؤساء ديوان الإنشاء النابيين، وابن الكيزاني الشاعر الصوفي وشعره في الحب الإلهي.

والموضوع الثاني هو الفكاهة في الأدب المصري منذ عصر ابن طولون والعصور التالية وما مثلها من أشعار وكتب رائعة.

٤٩- في الأدب والنقد:

يصور هذا الكتاب عناصر الأدب من العاطفة والفكرة والخيال والصورة والصياغة.

ويفصل القول في الأسلوب الأدبي وقيامه على اللفظ وصياغته وإيقاعه والمعنى الأدبي الذي يؤديه والموضوع الذي يتناوله، كما يفصل القول في أسلوب الشعر وتكونه من مواد كثيرة لآداء لغته العاطفية، مع ما قد يشوبه من غموض ومع التلاحم الدقيق بين اللفظ والمعنى وبيان أن الوحدة الفنية لا تتكرر، ويصور الكتاب تطورات النثر العربي وفي أعلاها صياغة القرآن الكريم بإعجازها البلاغي الباهر، ويحلل ثلاثة من كتب النقد العربي المهمة.

٥٠- محمد خاتم الرسالين

لا تقوم هذه السيرة النبوية على السرد، وإنما تقوم على الدراسة، وفي أولها فصل عن الجزيرة العربية والعصر الجاهلي والعالم قديماً، وفصل ثان عن مكة والكعبة وقريش وتجارتها. وتتوالى الفصول عن ميلاد الرسول وحياته حتى زواجه من خديجة، وصفتها، وأولادهما، وبدء نزول الوحي، ودعوة قريش إلى الإسلام وإيذانها له ولأصحابه، والإسراء والمعراج، والهجرة إلى يثرب، وإعلان الرسول فيها قيام الأمة الإسلامية ودمستورها وقيام حياتها على مبدئين: الإخاء والمساواة وحل مشكلة الأغنياء والفقراء في الأمة، وحروب الرسول جميعاً لرد العدوان وقيامها على سبعة قوانين، وإجلاء اليهود عن المدينة وخيانة بني قريظة وفتح قريظة وفتح مكة. ووفود القبائل وحجة الوداع. والوفاة.

أهم التحقيقات

١- كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي (الطبعة الثانية نشر دار المعارف)

كتاب دعا فيه ابن مضاء إلى إلغاء نظرية العامل في النحو وما يترتب عليها من تقديرات لمحذوفات ومن علل وتمايزن افتراضية ومن صياغات لم ينطق بها العرب، ولكي يبرهن على ذلك درس بابي التنازع والاشتغال ليدل على أن صيغهما من افتراضات النحاة، كما درس باب فاء السببية وواو المعية ليدل على أنهم لا يفقهون في رأيه فقهاً حتماً أساليب العرب. وقدم المحقق للكتاب بمدخل طبق فيه نظرية ابن مضاء على أبواب النحو العربي بقصد تيسره على الناشئة.

٢- المغرب في حل المغرب لابن سعيد - قسم الأندلس - مجلدان (الطبعة الرابعة نشر دار المعارف)

كانت مخطوطة هذا القسم الأندلسي قد سقط منها كثير من أوراقها واضطربت بقية الأوراق اضطراباً شديداً في غير نظام مع ما دخل على بعضها من محو أو تآكل، واستطاع المحقق أن يرد ما بقى من الأوراق إلى نسقها الأصلي الذي وضعت على أساسه وأن ينشرها في مجلدين عارضهما على أصولهما وفروعهما وكل ما أمكنه من كتب التراجم الأندلسية... والمجلدان قيمتان لما يحملان من نصوص أدبية بديعة من شعر الأندلس وموشحاتها وأزجالها فضلاً عن أنه يترجم لأكثر من خمسمائة شاعر وكاتب وعالم مع ما يستشهد به من روائعهم جميعاً.

٣- كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد (الطبعة الثالثة - نشر دار المعارف)

مؤلف هذا الكتاب ابن مجاهد أكبر قراء بغداد في القرنين الثالث والرابع للهجرة، واختار فيه - نضر الله وجهه - سبع قراءات لكبار القراء في القرن الثاني الهجري وانتشرت عنه في العالم الإسلامي إلى اليوم. وقد وضع بين يدي الكتاب عرضاً لأئمة القراء السبعة وأئسابهم وأساندتهم وتلامذتهم: نافع وابن كثير وعاصم وحزمة والكسائي وأبي عمرو بن العلاء وابن عامر، وتلا ذلك بأسانيد قراءته عن

السبعة، ثم أخذ في عرض القراءات لألفاظ سور القرآن الكريم بادئا بفاتحة الكتاب، وفي كل لفظة يذكر قراءات السبعة لها من أول الذكر الحكيم إلى آخره. وفي أثناء عرضه الرائع لذلك يتحدث عن الأصول في القراءات واختلاف القراء السبعة فيها من مثل الإدغام وهاء الكناية والمد والقصر وكل آية في تعليقات ابن مجاهد ذكر رقمها في سورتها، والكلمات في الكتاب مضبوطة ضبطا تاما.

٤- الدرر في اختصار المغازي والسير لابن عبد البر (الطبعة الرابعة - نشر دار المعارف)

كتاب في السيرة النبوية لأبي حنيفة الأندلسي وفقهائها : ابن عبد البر النمري وهو يذكر في مقدمته مصادره، وقد أفضت في مقدمة الطبعة الأولى للكتاب في الحديث عن المؤلف ومصنفاته وعن توثيق الكتاب وقيمتها مع المقارنة بينه وبين كتاب جوامع السيرة النبوية لابن حزم ملاحظا التطابق بين الكتاتين في الآراء وسرد الأعلام، كما لاحظت نقولا كثيرة عن ابن عبد البر في سيرة ابن سيد الناس. وعرضت الكتاب في ثانيا التحقيق على أصوله من كتب السيرة والحديث مع المقابلة على كتابي ابن حزم وابن سيد الناس. ورجعت دائما في سرد الأعلام وضبطها على كتاب المؤلف عن الصحابة: الاستيعاب في معرفة الأصحاب وذكرت مع كل أصل وباب وفقرة المراجع التي ذكرت ذلك من أمهات كتب السيرة والتاريخ والحديث الشريف.

٥- نطق العروس في تواريخ الخلفاء لابن حزم (طبعة في الجزء الثاني من المجلد الثالث عشر لجامعة كلية الآداب)

تفيض هذه الرسالة في تفاصيل سياسية وشخصية كثيرة عن الخلفاء في المشرق والأندلس وأبنائهم ونسائهم وأخلاقهم ومن انهمك منهم في اللذات وعلمائهم وجهالهم. والرسالة تعد خير معين لمن يدرس نظام الخلافة الإسلامية ومحاسنه وعيوبه إذ لم يترك ابن حزم من ذلك شيئا إلا أحصاه وعدّه، وقد ذهب في حديث عمن ولّى الخلافة بعهد إلى أن أبا بكر وليها بعهد من رسول الله ﷺ. والرسالة تحمل طرقا كثيرة من الأخبار عن الخلفاء على مر العهود.

٦- رسائل صاحب بن عباد - بالاشتراك (طبع دار الفكر العربي)

الصاحب بن عباد هو الوزير الثانى - بعد ابن العميد - فى بلاط البويهيين بإيران وهو ثانيه أيضا فى الكتابة الأدبية الرفيعة . والرسائل ديوانية ، وهى تصور الأحداث التاريخية فى أيامه ومما يتصل بشئون الدولة وسياسة الحكم للرعية .

المنظور المعاصر لنظرية القياس ودوره فى تنمية العربية

إعداد

د. هاشم محمد سويفى

قسم اللغة العربية

كلية الآداب - جامعة القاهرة

كانت مبررات النهضة منذ بداية القرن الثالث عشر الهجرى، التاسع عشر الميلادى، والتي شهدت تدفق سيل من حاجات الحياة من الحضارة الغربية، ووجد العرب أنفسهم إزاء مستحدثات لا قبل لهم بها إلا إذا جدوا متكاتفين. وكانت النهضة التى تعتبر أولاً وبالذات نهضة لغوية حضارية، كانت تعبر عن أزمة العربية وثقافتها وعن حتمية تطورها لاسيما وأن العربية كانت تحتاج إلى مؤهلات لتبليغ رسالة النهضة العربية الحديثة فقد كانت علامة لغوية معطلة لا تؤدى أداء مفيداً مضمون النهضة الجديد والمعقد. فالنهضة العربية الحديثة - التى تذكرنا فى بعض مظاهرها بالنهضة الأوروبية - كانت خطراً على اللغة العربية لأنها كانت فترة منعرجاً.

ولقد انقسم الباحثون المهتمون باللغة إزاء حاجات العصر اللغوية إلى فريقين، فريق دعا إلى إدراج لغة السوق على عاميتها وعجمتها، وفريق جمد على ما ورد عن العرب الأولين، وكان تماخذي بين الفريقين معهما أنصارهما. ثم انضم إليهم فريق ثالث ترفع عن ابتذال الدعماء فى الأسواق، وحرص على التراث العربى القديم، فشرع عن ساعد الجد يتحرى لهذه المستحدثات مصطلحات عربية، فإن لم يجد أحدث لها عن طريق الاشتقاق أو المجاز أو القياس أو التعريب أحياناً. لذلك كان القياس إحدى وسائل تنمية اللغة العربية، وشد أزرها تجاه تلبية احتياجات النهضة الحديثة.

وترجع أهمية هذا البحث إلى محاولة إبراز الدور الذى لعبه القياس فى مساندة العربية لمواجهة آزماتها اللغوية. وإبراز الاتجاهات المختلفة فى الدرس اللغوى الحديث حول الاستعانة بالقياس بنوعيه اللغوى والنحوى التركيبى، واختلاف نظرة الباحثين المحدثين فى درجة اهتمامهم بالقياس وحقيقته عندهم. مع إبراز دور مجمع اللغة العربية والمؤسسات اللغوية الأخرى فى القيام بهذا العبء، مع تذييل البحث باستعراض بعض قرارات مجمع اللغة العربية التى أشارت إلى ظاهرة القياس، وتناولنا لها بالدرس والتحليل.

ويقوم هذا البحث على محورين رئيسيين يضم كل منهما قضايا فرعية عدة. أما عن المحور الأول فيتناول بالدرس والتحليل السمات الفارقة بين القياس اللغوى والقياس النحوى، وتتم معالجة هذا المحور من خلال مبحثين. يتناول أولهما دراسة الصوغ القياسى ومجال تحققه فى اللغة والكلام، ودوره فى تنمية اللغة وإثرائها بثروة لفظية تقبل من عثرتها وتقودها فى مواجهة احتياجات النهضة الحديثة. أما المبحث الثانى فيقوم بإبراز الاتجاهات المختلفة التى تنازعت الدرس اللغوى الحديث فى تناول قضية القياس، وفى حين قطعت دراسات بمعالجة ظاهرة القياس بشكل عام دون الإشارة إلى أنواعه، وجدنا دراسات أخرى كثيرة شابهها الخلط وعدم التمييز بين القياس النحوى والقياس اللغوى، وتقابلها دراسات أخرى أيضاً كثيرة ركزت على القياس النحوى دون اللغوى.

أما عن المحور الثانى فلقد تناول بالدرس والتحليل معالجة القياس ودوره فى تنمية العربية، ويقوم هذا المحور على ثلاثة مباحث، يتناول أولها دور النهضة الحديثة فى ازدياد الاهتمام بالقياس كرافد من روافد تنمية العربية لتؤدى دورها فى تلبية احتياجات هذه النهضة. أما المبحث الثانى فيلقى الضوء على اختلاف نظرة الباحثين المحدثين فى درجة اهتمامهم بالقياس وحقيقته عندهم. أما المبحث الثالث والأخير فيبرز دور مجمع اللغة العربية بالقاهرة وكيفية تعاطيه لقضية القياس، وانعكاس ذلك من خلال قراراته التى تناولنا قدراً كبيراً منها بالدرس والتحليل.

أولاً: بين القياس اللغوي والقياس النحوي:

١ - الصوغ القياسي ومجال تحققه في اللغة والكلام:

إن التمييز بين اللغة والكلام - في رأى المحدثين - ضرورى للحديث عن فكرة الصوغ القياسي، وأول من فرق بينهما هو العالم السويسرى (دى سوسير) فى أوائل القرن العشرين^(١)، وقد شاعت فكرة التفريق بينهما منذ ذلك الحين، وأصبحت من المبادئ الرئيسية فى دراسات اللغويين المحدثين مع اختلافهم فى مفهومها وتحديداتها.

فاللغة ظاهرة اجتماعية، ولكن استخدامها الحقيقى لا يتم إلا بين الفرد والآخرين. ولقد اعتمد رأى (دى سوسير) فى التمييز بين اللغة والكلام على أن اللغة خاصة بالجماعة، أما الكلام فهو من خواص الفرد، وأن اللغة مجموعة من الصيغ والقوانين التى تتعارف عليها الجماعة اللغوية. أما الكلام فهو الأحداث الفعلية التى يتجهها أحد المتكلمين. وبعبارة أخرى فإن اللغة نظام من الرموز الصوتية المتفق عليها فى البيئة اللغوية الواحدة، وهى حسيلة الاستخدام المتكرر لهذه الرموز الصوتية التى تؤدى المعانى المختلفة. أما الكلام فهو الكيفية الفردية للاستخدام اللغوى. إن اللغة نظم مجملة فى القواميس وكتب النحو والصرف، أما الكلام فنشاط حى فيه جدة الاستعمال وحيوته. ومع ذلك فلكل من اللغة والكلام علاقة بالآخر، فكلام أفراد الجماعة اللغوية محكوم بالقواعد والمفردات التى تتكون منها اللغة كما أن اللغة تتغير بتأثير الكلام.

ويختلف استخدام كلمتى اللغة والكلام فى الكتب اللغوية عن الاستخدام الشائع للكلمتين، فكثيراً فى كلامنا اليومى ما نستخدم كلمة لغة للتعبير عن الكلام، نقول: لغته جيدة أو لغته رديئة والمقصود بهذا الاستخدام الفردى للغة. ولكن المعنى

(١) يرجع التمييز بين (Language بمعنى القدرة اللغوية عند الإنسان) و (Langue بمعنى اللغة)

و (Parole بمعنى الكلام) إلى اللغوى السويسرى دى سوسير، انظر:

F. de Saussure, Cours de Linguistique generale P.28-39.

الاصطلاحي لكلمة لغة يجعلها عبارة عن مجموعة الإمكانات التعبيرية الموجودة في البيئة اللغوية الواحدة، أما الكلام فهو كيفية اختيار الفرد لعناصر بعينها من هذه الإمكانات التعبيرية الكثيرة. وتوضح هذه القضية في التراكيب والمفردات بصفة خاصة، فلا يوجد فرد يستخدم كل التراكيب المتاحة في لغته، وليس هناك فرد يستخدم كل مفردات لغته مهما أوتى من الفصاحة واللسن والتمكن اللغوي، فكل فرد يستخدم جزءاً من الإمكانات التعبيرية المتاحة في البيئة اللغوية، ويعبر بهذا الجزء عن حاجاته اليومية أولاً ثم عن معرفته ومجالات اهتمامه وفكره وثقافته^(١).

إن التمييز بين اللغة والكلام أمر ضروري في دراسة ظاهرة «الصوغ القياسي» Analogic Creation أو ما يطلق عليه محاكاة النظر Analogy والذي يعد من خواص الكلام لا اللغة، فالذي يقوم بها هو المتكلم للغة لا الباحث في اللغة، وهي ظاهرة تصاحب الإنسان طول حياته، يلجأ إليها وهو طفل، كما يلجأ إليها وهو كبير، فالإنسان لا يكتسب كل النظم اللغوية دفعة واحدة، ولو وصل إلى درجة من نضج المعرفة بتلك النظم، فإن ذلك لا يكفي مواقف الاستعمال المتجددة على الدوام، فهو في حالة تهيؤ دائم لمواجهة هذه المواقف التي لا تعينه فيها الذاكرة، والذي يعينه في ذلك هو «الصوغ القياسي» إذ هو في حاجة إلى استعمال صيغ جديدة لم يعرفها من قبل، وإلى استخدام جمل جديدة لم يسمع بها من قبل، وهذه الصيغ والجمل لا يأتي كيفما أتفق، بل تأتي مقيسة على ما اختزنه المتكلم في ذاكرته من نظم البيئة اللغوية في صيغها وجملها وفي ذلك يقول (فندريس): «يطلق القياس على العملية التي بها يخلق ذهن صيغة أو كلمة أو تركيباً تبعاً لنموذج معروف».

ويقول أيضاً: «الإنسان يتبع القياس دائماً في كلامه، وما جد أول التصنيف والإعراب التي تذكر في كتب النحو إلا نماذج يطلب إلى التلميذ محاكاتها»^(٢). فما يذكر في كتب التصنيف والإعراب إنما هي نماذج فقط، أما المحاكاة الحقيقية فتكون

(١) انظر: د. محمود فهمي حجازي: علم اللغة العربية، مدخل تاريخي مقارنة في ضوء التراث واللغات السامية، دار النشر للثقافة والتوزيع، القاهرة. ١٩٩١ م. ص ٢٦، ص ٢٧.

(٢) ج. فنلريس: اللغة. ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص.

للكتب الصرفية والنحوية التي تعودها المتكلم بالسماع من حوله حيث تستقر نظم اللغة دون وعى منه فى مجاميع منسجمة مرتبة فيتعود منها طريقة صياغة الأسماء مثلا، وطريقة صياغة الأفعال، وطريقة التذكير، وطريقة التأنيث، وهكذا، كما يتعود أيضا كيفية الجملة التي يرفع فيها الاسم، والجملة التي ينصب فيها، وهكذا. فليس من الضروري أن كل ما ينطق به المتكلم يكون مما لقنه من غيره أو تلقاه من قبل من متكلم آخر، ليس من الضروري الحكم على أن كلام المرء لم يكن إلا وليد التلقين، لأن صيغ اللغة كثيرة وأساليبها متعددة، وطرق التعبير فيها لا تكاد تقع تحت حصر، ومن الصعب أن تصور أن كل متكلم قد مرت به تجربة السماع لكل صيغة، ولكل أسلوب، ولكل استعمال، وكل عبارة، وإنما سمع البعض فاخترته فى المحافظة مرتبا منظما مبويا فى مجاميع منسجمة، منها مجموعة للأسماء المذكورة، وأخرى للمؤنثة، وثالثة للمفردات ورابعة للمجموع، وخامسة لنوع من الأفعال، وسادسة لنوع آخر منها ... إلخ.

غير أنه يجب ألا تصور أن عقلية التجميع فى المحافظة مع ما فيها من تبويب وتنظيم، تشبه عمل النحاة وواضعى القواعد، أو أن فهم الإنسان العادى للصيغ وطرق استعمالها يشبه فهم اللغويين لها، ولكنه على كل حال تبويب وتنظيم يعين الذاكرة حين تدعو الحاجة إلى شىء مما هو محفوظ مخزون.

ويعمد المتكلم كلما دعت الحاجة، إلى قياس أمور جديدة على ما فى حافظته من أمور قديمة، فيتعين ما لم يسمع من قبل على ما سمع، ويستنبط من ظواهر اللغة ما لم يعرفه بالتلقين، عن طريق ما عرفه بالتلقين، وهو فى كل هذا لا يهدف إلا إلى التعبير عما يدور بخلد، كما يعبر الناس حوله. وهكذا نرى أن القياس يتدخل فى نمو لغة الفرد، دون عمد إليه أو شعور به. فعملية القياس مستمرة فى كل لغة وفى كل عصر من عصورها، بل ويقوم بها كل فرد من أفراد هذه اللغة.

وهناك فرق بين ما يعتاده المتكلم من نظم اللغة التى يقيس عليها وما يفعله علماء النحو من وضع القواعد والقوانين، فالأول يحدث دون قصد وتعمد، أما

الثانى فنية العمد فيه واضحة مقصودة، الأول يتعوده الشعور حتى يصبح عادة من عاداته كالمشى والطعام والآخر مقاييس محددة موضوعة للاكتساب والفهم، الأول انعكاس للاستعمال الاجتماعى على مستعمل اللغة، والثانى آراء الدارسين المقتنة لمن يستعمل اللغة.

وهناك فرق آخر بين الصوغ القياسى كما يحدث من التكلم والقياس كما قصه النحاة، إذ يجرى الصوغ القياسى فى صورة معادلة تجرى على غير وعى من التكلم، وتكون الصيغة المستعملة هى نتيجة هذه المعادلة، فإذا اتفقت الصيغة أو الجملة الجديدة مع ما فى اللغة من نماذج، كان صوابا، أو بعبارة أخرى: لم يثر لدى السامعين غرابة أو معارضة لأنه يتفق مع الإلف الشائع فى نماذج اللغة، أما إذا كان هذا الجديد مختلفا مع ما ورد فى اللغة منها فهذه الحالة ظاهرة جديدة قد يكتب لها الشبوع أو الانكماش ثم الذوبان. -

ولذلك فمن الصعب الحكم حين نسمع متكلما ينطق بصيغة من الصيغ، عما إذا كانت هذه الصيغة قد سمعها هذا المتكلم من قبل، أو أنها بنت الساعة كونها هو قياسا على ما سمع وما عرف، من الصعب مثل هذا الحكم حين يكون القياس موافقا لما درج عليه الناس فى كلامهم، أما إذا خالف هذا القياس ما شاع فى اللغة فحيث نستطيع الحكم على أنه من عمل الفرد وليس مما سمعه من قبل. وذلك القياس الخاطئ False Analogy الذى وقع فيه كل منا فى وقت من الأوقات.

ومن هنا يجب أن ننظر إلى اللغة على أنها أمر معنوى لا وجود له إلا متصلا بالإنسان، ومن الخطأ البين أن ننظر إليها على أنها مجموعة من كتب النحو والمعاجم اللفظية كما يفهم كثير من الناس.

وللحكم على ما يسمى بالصواب والخطأ فى اللغة يجدر بنا ألا نقول هل هذا الاستعمال مألوف معهود فى اللغة ؟ أو هل هو يوافق قواعد النحاة واللغويين كما استنبطوها لنا ؟ بل الواجب حين نسمع قولنا ونريد الحكم عليه أن نسأل: هل استخرج المتكلم مثل هذا القول من حافظته أو كونه هو بنفسه، على أى قول قاس هذا ؟

« فالطفل يسمى لغته بالالتجاء إلى القياس، والكبير يلجأ فيه كلامه إلى القياس كلما أعوزته الحاجة ولم تسعفه الحافظة.

فالطفل المصرى حين يؤنث «أحمر» ويقول «أحمر»، وخين يجمع «كبريت» على «كباريت»، و «قلم» على «قلمات».. إلخا لجأ فى كل هذا إلى القياس. ولقد أدركنا أنه لجأ إلى القياس لأنه أخطأ فى قياسه. أى لم ينطبق ما قاسه على ما ألفه الناس فى لغتهم، رغم أن بعض تلك الصيغ التى يخطئ الأطفال فى قياسها قد تكون أقرب إلى المنطق والعقل. ولكنها مع ذلك تعد خطأ، لأنها تخالف مألوف الناس من أصحاب اللغة والمتكلمين بها»^(١).

إذا شب الطفل على مثل هذا القياس الخاطئ، ولم يجد من يصلح له خطاه، جد فى لغة الجيل الناشئ أمور لم تكن مألوفة فى لغة السلف، وحل الخطأ الجديد محل الصواب القديم، وأصبح ما كان يعد خطأ فى لغة الأجداد أمرا معترفا به شائعا فى لغة الخلف ولا يتم مثل هذا إلا فى البيئات المنعزلة التى لا يجد فيها الأطفال من رعاية الآباء والأمهات ما يعيدهم إلى المألوف الشائع فى لغة الكبار حولهم.

وكذلك الكبار فقد يجلس أحدنا ليقرا فى كتاب أو مقال ثم يصادف كلمة لم يسمعها منطوقة ليعرف ضبطها الصحيح، أو لم يعرف دلالتها من قبل، وهنا لا يتردد فى استنباط نطقها أو استنباط معنى لها. ومن هنا تكون العملية القياسية قد تمت لدى هذا القارئ، فإذا اهتدى إلى النطق الصحيح لتلك الكلمة، أو إلى دلالتها المعجمية، قيل حينئذ إن قياسه صحيح، وإلا فقياسه من نوع القياس الخاطئ^(٢).

ولهذا نستطيع أن نقول إن عملية القياس اللغوى تصاحبنا فى كل مراحل العمر، ونلجأ إليها فى كثير من تجاربنا اللغوية. فهى التى تشكل كثيرا من دلالاتنا وصيغ كلماتنا، وهى بمثابة المستول الأول عن معظم ما يشيع بيننا بما نسميه بالأخطاء الشائعة التى ندهش لها أحيانا ولا نكاد ندرك كيف نشأت أو جرت على ألسنتنا.

(١) د. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة. ط٧. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة ١٩٨٥. ص ٤١.

(٢) نفس المصدر السابق ونفس الصفحة.

ومن العسير على الباحث الاهتداء إلى المستول الأول عن ذلك الخطأ أو الوصول إلى أول شخص وقع في مثل هذا الخطأ. ذلك لأننا في حياتنا العامة لا نكاد نعنى بتاريخ الكلمات فنورخ لها، ولما قد يصيبها من انحراف أو تغيير. كذلك يصعب في كثير من الأحيان أن نتبين في القياس الخاطئ ذلك الذي أسس القياس عليه من كلمة أو صيغة مختزنة في الحافظة. أما في تتبع نمو اللغة لدى الأطفال فمن اليسير ملاحظة القياس وصاحبه والمقيس عليه، غير أنه من العسير الحكم حين نسمع طفلنا يقول «أحمر» أو «أصفر» أو نحو هذا من تلك الصيغ الشائعة في كلام الأطفال الصغار، عما إذا كان هذا الطفل قد استخرج تلك الصيغ بنفسه عن طريق القياس الخاطئ، أو أنه سمعها من لداته الصغار، أو سمعها من بعض الكبار حوله بقصد الدعاية والفكاهة والاستساغ بكلام هؤلاء الصغار^(١).

وما نسميه بالقياس الخاطئ هو في الحقيقة عملية منطقية تهدف في غالب صورها إلى جعل الظواهر اللغوية أكثر اطرادا وانسجاما. فالطفل ينطقه الكلمات (أحمر وأصفر وأخضر) إنما أخضع تلك الصفات التي مؤنثها (فعلاء) إلى ما تخضع له الكثرة الغالبة من صفات اللغة التي تؤنث بالتاء مثل (جميل جميلة) و (لطيف لطيفة)، فجعل أيضا (أحمر أحمر) و (أصفر أصفر). أي أن القياس الخاطئ سلاح ذو حدين، فبينما يبعد بعض الكلمات في مدلولها أو صيغتها عن المألوف الشائع في البيئة اللغوية، ويستخرج الغريب من الألفاظ والصور، يعمل في الوقت نفسه على الاطراد والانسجام بين كثير من أمور اللغة.

وهذا الذي نسميه بالقياس الخاطئ وقع بين العرب القدماء كما يقع بيننا الآن، ولا فرق بين قياسنا وقياسهم سوى أن عملهم قد تقدم به الزمن فاعتبره العلماء صحيحا مقبولا ودونوه في معاجمهم، على حين أن قياسنا الخاطئ الآن يأباه اللغويون ويعلمونه من الأخطاء التي يجب أن نتحاشاها ونتجنبها^(٢).

(١) نفس المصدر السابق، ص ٤٣.

(٢) نفس المصدر السابق: ص ٤٤.

ولعل ما يسميه المحدثون بالقياس الخاطئ هو الذى يشير إليه بعض اللغويين فى ثنايا كتبهم بقولهم «على توهم كذا» محاولين بهذا تفسير ما قد يعرض لهم من ظواهر غريبة سمعت من العرب القدماء. فكلمة «أشياء» حين وجدها البصريون ممنوعة من الصرف فيما ورد لهم من أساليب اللغة ذهبوا فى تعليل هذا إلى بعض الآراء المتكلفة التى لم تعجب الكسائى فقال قوله المشهور الذى يتلخص فى أن العرب إذا منعت «أشياء» من الصرف لتوهم الزيادة فى الهمزة فعاملوها معاملة «حمرأ»^(١).

ولذلك نرجح أن كثيرا من تلك الروايات الغريبة التى رواها اللغويون القدماء عن صبي فى البادية أو امرأة فى قبيلة من القبائل، أو التى لم يكن استقراءهم لها استقراء كافيا، نرجح فى كل هذا أن ما سمعوه لم يكن إلا من نوع ذلك القياس الخاطئ. فإذا قال الراوى: «سمعت امرأة تقول: «وئاث زوجي»^(٢)، وهى تريد رثيث، أو قال: سمعت امرأة من بنى عامر تقول: «شرى مؤنث أشتر بدلا من شر»^(٣) أو يقول: «إن بنى أسد يؤنثون مثل سكران على سكرانة»^(٤)، وبنى تميم يقولون: مديون ومصوون»^(٥). إذا قال الراوى هذا وأمثاله أمكننا ونحن مطمئنون أن نرجح أن مثل هذه الصيغ لم تكن إلا نتيجة القياس الخاطئ. ولعل من هذا أيضا بعض تلك القراءات الشاذة، كأن تعامل كلمة «الشياطين» معاملة جمع المذكر السالم، فقد قرأ الحسن البصرى «وما تنزلت به الشياطين»^(٦).

أما القياس - كما فهمه علماء النحو - فإنه يجرى بوعى من قواعدهم وعلى مقتضاها، فالقياس اللغوى عادى يحدث دون جهد؛ ومظهره الاستعمال، أما القياس

(١) انظر: مسألة وزن أشياء عند أبى البركات عبد الرحمن بن محمد الأتبارى، الإتيان فى مسائل الخلاف. تحقيق محمى الدين عبد الحميد. طبعة للكتبة المصرية. بيروت ١٤١٤هـ من ص ٨١٢-٨٢٠.

(٢) ابن منظور الأندلسى: لسان العرب. المطبعة الأميرية ببولاق ١٣٠٠هـ. ص ١٠/٥.

(٣) نفس المصدر السابق: ٦٨/٦.

(٤) نفس المصدر السابق: ٦٨/٦.

(٥) نفس المصدر السابق: ١٨/٢٠.

(٦) د. إبراهيم آتيس: من أسرار اللغة، ص ٤٥.

النحوى فعلى نفضه آراء العلماء. فتألف الكلمات فى عبارات وجمل هى كالتلقى بأصوات اللغة كلها أمور تجرى فى سرعة وسر؛ ولتصور كم يكلفنا تحليل هذه العادات النطقية من شطط، إن ذلك لو حدث لما كانت اللغة وسيلة للتفاهم الإنسانى على الإطلاق.

إن الصوغ القياسى عملية تتم بوجود نماذج لغوية فى ذهن المتكلم، ثم القيام بالقياس حسب هذه النماذج، فهى عملية معيارية تتم وفقا لمعايير مختزنة فى الذهن، وهى بهذه الصفة لا تتفق فى ظاهرها مع روح المنهج الوصفى الذى يقف وراء النصوص لوصفها لا أمامها لفرض القواعد عليها، فعملية الصوغ القياسى إذن من هذا النوع الأخير؛ إذ تقوم أساسا على وجود تلك القوانين التى تتحكم فيما يقدمه المتكلم من صيغ وجمل.

وإذا كان اللغويون المحدثون يميزون بين اللغة والكلام، فإن فكرة الصوغ القياسى ترتبط بالكلام دون اللغة، فهى إذن من نشاط المتكلم، ومن حق الباحث أن يصف نشاط المتكلم كما أن من واجبه أيضا أن يلتزم الوصف فى بحث اللغة، فالصوغ القياسى فى الحقيقة معيارى فى ذاته لكنه بالنسبة للباحث اللغوى ظاهرة تستحق الوصف.

وللصوغ القياسى ناحيتان يقوم بهما ويستمد منهما وجوده، فهو باعتباره صدى للعرف الاجتماعى للغة ذو صفة اجتماعية، وباعتباره نشاطا للمتكلم ذو صفة فردية.

أما الناحية الأولى فإن النشاط الذى يقوم به المتكلم ليس حرا فيه حرية مطلقة، بل يقوم على أساس علاقة مشتركة بين كل من المتكلم والسامع، وهذه العلاقة المشتركة بينهما تعتمد على ما يكتسبه كلاهما من أوضاع لغوية أقرها العرف الاجتماعى الذى وهب لهما وسيلة التفاهم بينهما وهى اللغة. فنشاط المتكلم يعتمد على هذه الصفة الاجتماعية سواء فى ذلك ما يستخرجه من حافظته بما هو متداول فى محيط الجماعة اللغوية أو ما صاغه هو قياسا على هذا التداول، وهذا يعود إلى

نظرة المنهج الوصفي للغة عامة على أنها إحدى نواحي السلوك الاجتماعي الإنساني، ووجود القواعد العرفية التي تحكم هذا السلوك هي من الأمور المسلم بها في اللغة وغيرها مما ينطبق عليه هذا الوصف.

وفي هذا الإطار يرى «سابير Sapir» أن اللغة تكتسب في ذاتها قوة داخلية نغمية بها نماذجها الصوتية والتركيبة «فإن لكل لغة نظاما صوتيا داخليا إزاء كل نموذج لغوي معين، وفي اللغة شعور محدد تجاه النماذج اللغوية على مستوى الجملة، وكل من هذين الدافعين في قوته وانضباطه وعمقه يؤدي عمله في اللغة غير مكترث بالحاجة إلى التعبير عن أفكار خاصة أو تقديم شكل خارجي شامل لمجموعات خاصة من الأفكار، إذ تحقق تلك الدوافع غرضها فقط في التعبير الوظيفي نفسه»^(١) والنظام والشعور الداخليان اللذان يرجع إليهما «سابير» حماية اللغة في مستواها الوظيفي هما ما اشتهر بين اللغويين المحدثين بصفة عامة بالنظم العرفية الاجتماعية للغة.

أما الناحية الثانية التي تتعلق بالفرد فيبين «فندريس» أسسها بقوله: «يسود التفسيرات الصرفية اتجاهان عامان، الأول مبعث الحاجة إلى التوحيد ويميل إلى إقصاء العناصر الصرفية التي أصبحت شاذة، والآخر مبعث الحاجة إلى التعبير، ويميل إلى خلق عناصر صرفية جديدة»^(٢). وبهذين الدافعين تتحقق فكرة الصوغ القياسي، فبتأثير الدافع الأول يعمل الفرد جاهدا - ربما دون شعور منه - على مراعاة الكيفيات والنماذج اللغوية، وبمراعاة الدافع الثاني يقوم نشاطه في الحديث بصيغ وجمل جديدة قياسا على ما اكتسبه من نماذج.

ويترب على إثبات الصفة الفردية للصوغ القياسي أن اللغة شيء غير منفصل عن الإنسان، وأن عملية الصوغ القياسي تتحقق بمجهوده، وهذه الصفة الفردية له تباين تماما أعتاقه كمنهج للبحث يضعه النحاة واللغويون.

(١) Sapir, Language, P.63.

(٢) فندريس: اللغة ص ٢٠٤، ٢٠٥.

إن القياس النحوى وفقاً لرأى النحاة جميعاً قام على استقراء النصوص، لكن بتسلطه على الأمثلة وتحديد زمنها من حيث الاستشهاد قد حكم على نفسه بالجمود والتوقف، وهذا أيضاً يعود إلى التحكم الذى وسم به.

إن اللغة من حيث إنها نشاط للأفراد لا تخضع دائماً للقياس، ولذلك تكثر فيها الظواهر المتفردة التى لا تخضع لقانون مطرد، لأن المتكلمين كما يقول أبو على الفارسى «ليست لهم أصول يراجعونها ولا قوانين يعتصمون بها، وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به، فربما استهواهم الشئ»، فزاغوا به عن القصد^(١). وإذا كان الأمر كذلك فكيف يفرض على الطبع عمل العقل؟!، وكيف تنظم القاعدة النشاط؟!.

إن تحديد الاستشهاد بالزمن بالنسبة للقياس أدى إلى توقفه وجموده، لكنه بالنسبة للغة تحديد وهمى، وذلك لأن اللغة بطبيعتها لا تعرف الحدود والقيود لأنها تتغير على الدوام. ولقد قام هذا التحديد لدى النحاة على أساس النظرة لكل من دارسى اللغة واللغة نفسها، حيث ظن النحاة أن كلا منهما يمكن تحديده، لكن الواقع يغيّر ذلك تماماً، فلقد ظلت العربية تتغير بفعل العوامل الاجتماعية، وبقي القياس النحوى عاجزاً عن أداء دوره الصحيح وبالتالي عن أن يكون وسيلة علمية ناجحة، أما مقابله وهو «الاستقراء» فكان الوسيلة العلمية الصحيحة، لأنه بطريقته فى الوقوف وراء اللغة والاعتراف بتغيرها يتفق مع الواقع ولا يجايفه، ويلاحق التغير ولا يجمده.

إن القياس النحوى قد أشبه الاستقراء فى الصورة فقط باستخدام النصوص فى بدايته كأداة له، والحقيقة أن منشأ فكرة القياس لدى النحاة لم تكن النصوص اللغوية بل كان منشؤها المنطق الإغريقى. ولو كان منشؤه النصوص اللغوية فقط لكان وسيلة علمية ناجحة ومنهجاً دراسياً صحيحاً، ولبقى وتطور مع اللغة، ولكن الفكرة البهنية التى تسربت من المنطق تحولت بفعل الصناعة إلى الطريقة الجاهلة التى اتسم

(١) جلال الدين عبد الرحمن السوطى: المزهرة فى علوم اللغة وأنواعها شرح: محمد حمد جاد المولى وآخرين. إحياء الكتب العربية. القاهرة (د.ت). ج ٢ ص ٢٤٨.

بها قياس المنطق، فحل النظر العقلى العميق محل البداية البديهية، وانقلب البحث فى النصوص التى تذكر قواعدها، إلى البحث فى القواعد التى تذكر نصوصها.

ولعل من أهم اسباب اضطراب القياس هو اتجاه الدارسين إلى الاستشهاد باللغة فى مدى زمنى طويل، يمتد من الجاهلية إلى منتصف القرن الثانى الهجرى فى الحواضر، وإلى آخر القرن الرابع فى البوادر، ولقد اعتبرت اللغات الموثقة كلها حجة، وإن اختلف تفضيل لغة على أخرى حسب قوة لغة القبيلة أو ضعفها، وقد أدى هذان المظهران إلى تعدد الآيسة واضطرابها، كما أدى إلى الحكم بالشذوذ على كثير من الأمثلة.

ومن المألوف فى كثير من اللغات أن تعيش اللغات بجوار اللغة المشتركة جنباً إلى جنب، ولكل منها مجالاتها التى تستعمل فيها. فاللغة المشتركة تستعمل فى المجالات الجدية وتؤدى بها الأفكار الدقيقة المنظمة التى تعالج شئون الثقافة والأدب، أما اللهجات فمجالها تلبية احتياجات الحياة اليومية. وتبعاً لاختلاف موقفيهما، لزم أن تراعى فى الأولى صفات خاصة من حيث الجمل والإعراب ومظاهر الجمال فى الأسلوب.

لكن الدارسين العرب لم يعترفوا بهذه الحقيقة، فاعتبروا كل نطق عربى للقبائل الموثقة حجة فى الدراسة، وترتب على ذلك جمع أشتات مختلفة من خصائص اللغة المشتركة واللهجات فى تلك القبائل، مع أن كل منها خصائص تنسجم مع عناصرها الأخرى، ولا يمكن أن يفترض هذا الانسجام إذا اختلطت بغيرها.

فإذا أضيف إلى ذلك هذا المدى الزمنى الطويل الذى لم يدور بهذا الوصف بل درس على أنه مدى واحد ومرحلة واحدة، وأخذ فى الاعتبار أن اللغة ظاهرة اجتماعية تتغير باستمرار، وأن لكل مرحلة منها خصائص مستقلة، قد تكون جديدة تماماً أو متجددة عما سبقها، تكشف لنا عمل النحاة هذا فى موقف لا يتفق مع صفة اللغة الاجتماعية، وترتب عليه هذه التركة المثقلة بالآيسة المتعددة المتضاربة.

ولقد أوضح اللغويون المحدثون الحطة المنهجية التى تقوم على أساسها دراسة اللغة من نواحيها المختلفة، وذلك لأن اللغة إما أن تدرس دراسة تاريخية أطلق عليها

«دى سوسير» «diachronic» وإما أن تدرس دراسة وصفية، وقط أطلق عليها «Synchronic». والنوع الأول يقوم على أساس النوع الثاني، إذ يأخذ في اعتباره التحول والتغير، لأن دراسة اللغة أو إحدى ظواهرها دراسة تاريخية تقوم أساسا على صف المراحل المتطورة فيها. فإذا عورض هذا المنهج الذى يحيط باللغة فى أبعادها المختلفة الزمانية والمكانية بطريقة موضوعية بما صنعه النحاة فى دراساتهم من تخطى حدود الزمان والمكان باعتبار اللغة وحدة واحدة، لم يكن غريبا إذن أن يضطرب منهجهم وأن يكون من مظاهر ذلك تعدد الآقية.

ويجدربنا أن تشير إلى التمييز بين ما أطلق عليه النحاة اسم «الشاذ» والنظرة الحديثة له، فالنحاة ينظرون للشاذ نظرة عداء، بينما المنهج الحديث متسامح فى النظرة له، إذ يراه أمرا عاديا فى اللغات. وأساس الأول هو الآقية الجسامدة التى يغضبها أن يخالفها بعض أفرادها. وأساس الثانى هو اعتراف الاستقراء بتغير اللغة، والتغير يجعل الخروج عن القاعدة أمرا كثير الوقوع. والنظرة الأولى تعتمد على اتخاذ القياس وسيلة للباحث، والثانية تعتمد على قيام التكلم بالصوغ القياسى، إذ يحتوى نحو كل لغة من اللغات على قدر يزيد أو ينقص من الأسماء والأفعال الشاذة، وتسمى أيضا الصيغ القوية فى مقابل الصيغ الضعيفة أو العليلة التى تستلم للتنظيم الذى يفرضه القياس، وتدين بمقاومتها إلى شيوع استعمالها الذى يبقى عليها حية فى الذهن ولا يطبق لها تغييرا^(١). فإذا نقلت هذه الفكرة إلى الباحث فى اللغة الذى يتخذ الاستقراء منهجا له، كان من واجبة أن يقرر هذه الظواهر المتفردة بعد الملاحظة الوصفية العامة للأمثلة المطردة دون أن يسمها بالشذوذ أو يتناولها بالتأويل.

(٢) الاتجاهات الحديثة وتنازعها قضية القياس:

تتنازع الدرس اللغوى الحديث اتجاهات مختلفة حول تناول قضية القياس، ففى حين عاجلت بعض الدراسات ظاهرة القياس بشكل عام دون الإشارة إلى أنواعه، وجعلت دراسات أخرى كثيرة شابهها الخلط وعدم التمييز بين القياس النحوى

(١) فندريس: اللغة ص ٢٠٨.

والقياس اللغوي، وتقابلها دراسات أخرى أيضا كثيرة حول القياس ركزت على القياس النحوي دون اللغوي.

أما عن الدراسات التي عالجت قضية القياس بشكل عام دون الإشارة إلى أنواعه فلقد تميزت بقلّة عددها: ومن بينها كتاب (في أصول النحو) سنة ١٩٦٣م للأستاذ سعيد الأفغاني وكان قد جمع فيه محاضراته الأربع (الاختجاج، والقياس، والاستثاق، والخلاف) التي ألّفها على طلبه الجامعة السورية^(١). ولقد أصل كلامه في موضوع القياس^(٢) بأربعة جوانب هي:

- من تاريخ القياس والقياسين.

- أثر العلوم الدينية فيه.

- من أحكام القياس.

- المعصريون والقياس.

ونلاحظ أن حديثه - وهو في الأصل محاضرة - عام، فهو إلى التعريف بالقياس وما تعلق به أقرب منه إلى الدراسة. ولقد اشتمل على نصوص جيدة عزز بها الجوانب التي تناولها بالبحث. والدراسة غنية بمادتها تصلح أن تكون منطلقا للدراسة أكمل تتجاوز هدفها التعليمي الذي أعدت من أجله.

وينضم إلى الدراسة السابقة في إبراز نفس الهدف الدراسة التي قدمها الدكتور فؤاد حنا في كتابه (في أصول اللغة والنحو) سنة ١٩٦٩، وكان القياس فصله الثالث منه^(٣). ولقد عرض فيه لتطور القياس وظروفه^(٤)، وخلص إلى أن الجليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه يمثلان أوج المرحلة الأولى من مراحل القياس

(١) سعيد الأفغاني: في أصول النحو. المكتب الإسلامي. دمشق. ١٩٦٣. ص ٤.

(٢) نفس المصدر السابق: ص ٧٨.

(٣) د. فؤاد حنا ترزى: في أصول اللغة والنحو. مطبعة دار الكتب - بيروت، ١٩٦٩م. ص ١١٩-١٣٠.

(٤) نفس المصدر السابق: ص ١١٩-١٢٧.

العربي، تلك المرحلة التي تنتهي بنهاية القرن الثاني الهجري، وتتسم بالقياس الطبيعي الذي لا تسيطر عليه الفلسفة سيطرة تامة أو شيعة بالتمام^(١)، ثم عرض لبعض أحكامه^(٢) التي رأى فيها جدلا عقيما كثير الشبه بجدل رجال الكلام. وقد جرى في هذا الفعل من كتابه ذكر التاريخ والشعر والورديات أكثر من الدرس العميق والعرض والنقد^(٣).

أما عن الدراسات التي عاجلت قضية القياس وشابها الخلط وعدم التمييز بين القياس النحوي والقياس اللغوي، وهي الكثرة الغالبة، نذكر منها:

ما كتبه الشيخ محمد الخضر حسين (ت ١٩٥٨م) في بحثه (القياس في اللغة العربية) والذي كان مقالات تشرح حقيقة القياس وتفصل شروطه، وتدل على مواقفه وأحكامه^(٤). فهو يرى أن القياس طريق يسهل به القيام على اللغة، ووسيلة تمكن الإنسان من النطق بالآف من الكلم والجمل دون أن تفرق سمعه من قبل، أو يحتاج في الوثوق من صحة عريتها إلى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين الجاسعة لمشور العرب ومنظومها^(٥).

ونلاحظ أن الشيخ محمد الخضر حسين لم يميز بين القياس اللغوي والقياس النحوي وإنما اختلطت مباحثهما لديه. وهو وإن كان قد تحدث عن فائدة القياس: اللغوي بعبارة (آلاف الكلم) والنحوي بقوله (آلاف الجمل)، إلا أنه لم يوضح ما إذا كان يؤيد فتح باب القياس أم لا ؟ أيضا نلاحظ أن الشيخ لم يفصل الحديث عن شروط القياس، اللهم إلا قياس التمثيل - كما أنه لم يوثق الكثير من النصوص التي أوردها بل كان يحيل على الكتب من غير إشارة إلى الصفحات أو الأجزاء. ولبحث الشيخ فضيلة السبق والتبعية على أهمية القياس أيا كان لغويا أو نحويا في حياتنا المعاصرة.

(١) نفس المصدر السابق: ص ١٢١.

(٢) نفس المصدر السابق: ص ١٢٨-١٣٠.

(٣) نفس المصدر السابق: ص ٦.

(٤) الشيخ محمد الخضر حسين: القياس في اللغة العربية. ص ٨.

(٥) نفس المصدر السابق: ص ٢٥.

وفي هذا الاتجاه نجد أيضاً بحثاً للأستاذ أحمد أمين، بعنوان (ملزمة القياس في اللغة) حيث أختلط فيه أيضاً القياس اللغوي بالقياس النحوي، وقسم علماء اللغة إلى محافظين وأحرار^(١). ونسب إلى أبي علي الفارسي المقولة الخليلية المشهورة: (ما قياس على كلام العرب فهو من كلام العرب)^(٢). واشترط في نهاية بحثه للمجتهد اللغوي مؤهلات لا بد منها حتى يستطيع أن يدرك بحسه الذي كونه الثقافة وعلمه العميق الجيد من الرديء، وما يصح وما لا يصح ونحو ذلك^(٣)، ونلاحظ أن المؤلف لم يقف عند الخليل بن أحمد وهو من هو في القياس؛ بينما وقف وقفة طويلة عند الفارسي وابن جني.

وفي إطار الخلط بين القياس النحوي والقياس اللغوي يأتي كذلك بحث للدكتور عمر فروخ، بعنوان (مراحل القياس في تاريخ اللغة العربية)، ولقد بحث في هذا الكتاب عدداً من الموضوعات التي لم يتظلمها منهج، فلقد تحدث عن الفعل ناقص وقارنه بالاسم الناقص وكتابته في القرآن الكريم^(٤)، وكذلك الفعل المضارع^(٥)، والمنوع من الصرف^(٦) وعرض لكلمات وردت في قراءات شاذة^(٧)، كما عرج على المصطلحات العلمية^(٨).

وفي نفس الاتجاه يأتي بحث (مشكلات القياس في اللغة العربية) للدكتور عبد الصبور شاهين حيث انطلق من مباحث القدماء في القياس كابن جني وابن فارس والسيوطي لكي يخلص إلى القياس في دراسات المحدثين كالشيخ محمد الخضر

(١) انظر: ملزمة القياس في اللغة: مجلة للجمع العلمي العراقي مع الأول سنة ١٩٥٠م. ص ٩٥.

(٢) نفس المصدر السابق: ص ٩٨.

(٣) نفس المصدر السابق: ص ١٠٣.

(٤) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الدورة الثلاثون، سنة ١٩٦٣م/١٩٦٤م. ص ٩٣، ٩٤.

(٥) نفس المصدر السابق: ص ٩٥.

(٦) نفس المصدر السابق: ص ٩٦، ٩٧.

(٧) نفس المصدر السابق: ص ٩٧، ٩٨.

(٨) نفس المصدر السابق: ص ٩٨-١٠٠.

حسين ودى موسير^(١). فيقع في الخلط الذى وقع فيه من سبقه بين القياس النحوى والقياس اللغوى. ويعرض في بحثه أيضا لمصادر التوثيق اللغوى^(٢) كالقرآن الكريم والحديث الشريف والمأثورات المقبولة والشعر العربى، ليتسهى إلى القول: «وليس هناك من يلزمنا الآن بأراء قدامى النحاة»^(٣)، هكذا من غير تحديد ولا سبب نجده يحل نفسه من الالتزام بأراء قدامى النحاة. ونلاحظ أن البحث لم يطرح مشكلة بعينها فى القياس بل دار حوله من خلال روايات وأقوال للقديم والجديد.

وأخيرا وفى نفس المضممار كانت دراسة الدكتور تمام حسان تحت عنوان (الأصول) سنة ١٩٨٢م، حيث درس القياس دليلا ثالثا^(٤)، فلقد بدأ بالمقصود بالقياس^(٥)، فأركان القياس^(٦)، فالتعارض والترجيح^(٧) فقواعد التوجيه^(٨)، فتوجيهات النحاة^(٩).

ونلاحظ أن الأفكار التى تدور فى هذه الدراسة هى صدى لأفكاره التى بثها فى كتابيه (اللغة العربية معناها ومبناها) و (مناهج البحث فى اللغة) إلا فى تسويق الموضوعات وتعزيزها بالأمثلة. كما نلاحظ أيضا اعتماده الكبير على كتاب (الإنصاف فى مسائل الخلاف) لابن الأنبارى. كما وقع كذلك فى الخلط بين القياس النحوى والقياس اللغوى^(١٠).

(١) انظر: مجلة عالم الفكر، للمجلد الأول، العدد الثالث سنة ١٩٧٣. ص ١٩٤-٢٠٠.

(٢) نفس المصدر السابق: ص ٢٠٦-٢٢٨.

(٣) نفس المصدر السابق: ص ٢٢٩.

(٤) د تمام حسان: الأصول، دراسة استمولوجية لأصول الفكر اللغوى العربى. مطبعة النجاح - الدار البيضاء.

(٥) الطبعة الأولى ١٩٨١م. ص ١٦٤-٢٣١.

(٦) نفس المصدر السابق: ص ١٦٤-١٦٩.

(٧) نفس المصدر السابق: ص ١٧٠-١٩٩.

(٨) نفس المصدر السابق: ص ٢٠٠-٢٠٧.

(٩) نفس المصدر السابق: ص ٢٠٨-٢٣٠.

(١٠) نفس المصدر السابق: ص ٢٣١-٢٥٠.

(١١) نفس المصدر السابق: ص ١٦٥.

وفى خاتمة المطاف نأتى إلى الدراسات التى ركزت على القياس النحوى دون القياس اللغوى، ومنها:

بحث الأستاذ محمد الفاضل بن عاشور تحت عنوان (تحرير أفعال التفضيل من ريقة قياس نحوى فاسد) ولقد تعرض فيه الباحث لمسألة فرعية من مسائل النحو وصلتها بالقياس النحوى، ولقد طالب فى معالجته لهذه القضية بضرورة الفصل بين القياس النحوى والقياس اللغوى^(١). ويبرز هذا البحث عمق إدراك الباحث لمجموعة من الاستشكالات الجزئية فى قواعد صياغة أفعال التفضيل، فعالج أحكامه^(٢) وساق أكثر من أربعين مثالا مما اختلف فيه شروط صياغة اسم التفضيل، وعرض لها فى كعب النحلة ونقد منها ما نقد، فحاز ثقة مجمع اللغة العربية بالقاهرة فصاغه قرارات^(٣). ولقد أوجز الباحث فى خلاصة بحثه ما أراده منه فقال انتهت من هذا البحث فى المسائل الثلاث إلى اقتراح التوسع فى أحكام التفضيل بثلاثة أمور:

الأول: أن يعتبر صوغ أفعال التفضيل مقيسا مطردا فى كل مادة تضمنت معنى تاما يقبل التفاضل.

الثانى: أن يكون أفعال التفضيل ملازما حالة الأفراد والتذكير كلما ذكر المفضل عليه مجرورا بالحرف أو مضافا إليه.

الثالث: أن يعمل الرفع فى الضمير المستتر والضمير البارز والاسم الظاهر. ويعمل النصب فى الظرف والحال والتمييز، ويعمل فى المفاعيل بواسطة حرف الجر^(٤).

ومن الدراسات التى ميزت القياس النحوى والقياس اللغوى إلا أنها ركزت

(١) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة. الدورة الثلاثون. سنة ١٩٦٣/١٩٦٤م، ص ٥٧.

(٢) نفس المصدر السابق: ص ٥٩-٦١.

(٣) ولقد أصدر مجمع اللغة العربية بالقاهرة قراره (٢٤٨) بالموافقة على ما جاء فى خلاصة البحث فى الدورة الثانية والثلاثين ١٩٦٥/١٩٦٦. ص ٢٢٧.

(٤) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة. الدورة الثلاثون سنة ١٩٦٣/١٩٦٤م. ص ٧١، ٧٢.

الاهتمام على القياس النحوى تلك الدراسة التى أعدها للدكتور صاحب. أبو جناح بعنوان (القياس فى منهج المبرد) حيث عرض لموقف المبرد فى رد الروايات التى تتعارض مع قياسه^(١)، وكان الباحث قد قدم لبحثه بحديث سريع عن القياس فى النحو العربى^(٢) ثم عرض لأفانق القياس النحوى عند المبرد، فدارت كلها حول ظاهرة رد الروايات^(٣). وتلاحظ أن هذا البحث خلص للقياس النحوى عند علم من أعلام النحو البصرى، إلا أنه لم يلق مزيدا من الضوء على منهج المبرد فى القياس النحوى، الأمر الذى يساعد على تكوين صورة واضحة عن منهج المبرد النحوى عامة^(٤).

ومن الدراسات التى تسير فى نفس الاتجاه أيضا ما كتبه الدكتور على أبو المكارم فى كتابه (أصول التفكير النحوى) سنة ١٩٧٣م، حيث استغرق الحديث عن القياس الفصول الثلاثة الأولى من دراسته^(٥) بطريقة منهجية تصحح مفهوم القياس وتقد كثيرا من الأحكام التى رأى فيها الباحث مظهرا من مظاهر الخلط المنهجى فى البحث النحوى^(٦).

ومن الدراسات التى ركزت على القياس النحوى كذلك دراسة بعنوان (الشاهد وأصول النحو فى كتاب سيبويه) أعدتها الدكتورة خديجة الخليلي سنة ١٩٧٤م. وكما هو واضح من العنوان فإن الباحثة ركزت على كتاب سيبويه وهو أمر له ما يبرره حيث جمع الكتاب لسيبويه آراء وأقوال النحاة الذين سبقوه أو أدركه. وتناولت الباحثة ظاهرة القياس بالدراسة فى القسم الثانى من بحثها^(٧).

(١) انظر: مجلة المورد، للمجلد التاسع العدد ٣ لسنة ١٩٨٠. ص ٥١.

(٢) نفس المصدر السابق: ص ٥١.

(٣) نفس المصدر السابق: ص ٥١.

(٤) نفس المصدر السابق: ص ٦١.

(٥) د. على المكارم: أصول التفكير النحوى. دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٣م. ص ٧-١٥٦.

(٦) نفس المصدر السابق: ص ٧٦، ٧٧.

(٧) د. خديجة عبد الرزاق الخليلي: الشاهد وأصول النحو فى كتاب سيبويه. مطبوعات جامعة الكويت

(٣٧)، طباعة مطبع مطهوى - الكويت ١٩٧٤م - ص ٢٢١.

فبدأت بتعريفه^(١)، ثم الحديث عن تاريخه^(٢)، فأركانه^(٣)، إلى أن خصت
سينوييه والقياس^(٤) وتفصيله في كتابه.

وكذلك هناك دراسة بعنوان (في أدلة النحو) للدكتورة عفاف حسنين سنة ١٩٧٧م،
تناولت في القسم الثاني منها القياس، فذكرت مقدمة عنه^(٥)، مينة أقسامه^(٦)، ووجود
الاستدلال به^(٧)، دليل القياس بين البصرة والكوفة^(٨)، وأهمية هذه الدراسة تكمن
في بيان استدلال النحاة بالقياس وموقف البصريين والكوفيين منه، فضلا عن تلك
الإحصائية الدقيقة لاستدلالهما بالقياس وخلوصها إلى النتيجة^(٩).

ومن الدراسات التي ميزت بين القياس النحوي والقياس اللغوي تلك الدراسة
التي أعدها الدكتور محمد عيد بعنوان (أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأى ابن
مضاء وضوء علم اللغة الحديث) سنة ١٩٧٣م، فلقد عرض للقياس في الفصل
الثاني من دراسته (١٠) وبحث فيه:

- القياس في نظر النحاة.

- رأى ابن مضاء في القياس.

- القياس والصوغ القياسي والاستقراء.

(١) نفس المصدر السابق ونفس الصفحة.

(٢) نفس المصدر السابق: ص ٢٢٤-٢٣١.

(٣) نفس المصدر السابق: ص ٢٣٣.

(٤) نفس المصدر السابق: ص ٢٤٨-٤٢٨.

(٥) د. عفاف حسنين: في أدلة النحو. ص ١٧١-١٨٨.

(٦) نفس المصدر السابق: ص ١٩١-١٩٤.

(٧) نفس المصدر السابق: ص ١٩٥-٢٢٥.

(٨) نفس المصدر السابق: ص ٢٢٩-٢٦٣.

(٩) نفس المصدر السابق: ص ٢٦٣.

(١٠) د. محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأى ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث.

عالم الكتب. القاهرة.

ولقد عرض في البحث الأول لابن إسحق وما يروته عنه كتيب الطيقات^(١)، ثم تحدث عن الاختلاف في القياس^(٢) وعلام يكون القياس^(٣) وقياس التمارين غير العملية^(٤).

وفي البحث الثاني يصحح الباحث ما شاع عن ابن مضاء وموقفه من القياس^(٥)، ويوضح اضطرابه فيه^(٦)، وموقفه من التمارين غير العملية^(٧).

وفي البحث الثالث يتحدث عن الصوغ القياسي اللغوي^(٨)، ثم القياس النحوي والاستقراء^(٩)، القياس العقلي والاستقراء^(١٠)، فالاضطراب في القياس وخطأ المنهج^(١١)، وأخيرا التمارين غير العملية والعرف اللغوي والاجتماعي^(١٢).

ثانياً: القياس ودوره في تنمية العربية:

يقوم هذا القسم من الدراسة على ثلاثة مباحث يتناول أولها دور النهضة الحديثة في ازدياد الاهتمام بالقياس كرافد من روافد تنمية اللغة العربية لتؤدي دورها. في تلبية متطلبات هذه النهضة. أما البحث الثاني فيلقى الضوء على اختلاف نظرة الدارسين المحدثين في درجة اهتمامهم بالقياس وحقيقته عندهم. أما البحث الأخير

(١) نفس المصدر السابق: ص ٧٨-٨١.

(٢) نفس المصدر السابق: ص ٨٢-٨٤.

(٣) نفس المصدر السابق: ص ٨٥-٨٩.

(٤) نفس المصدر السابق: ص ٩٠، ٩١.

(٥) نفس المصدر السابق: ص ٩٩.

(٦) نفس المصدر السابق: ص ١٠٠، ١٠١.

(٧) نفس المصدر السابق: ص ١٠٢، ١٠٣.

(٨) نفس المصدر السابق: ص ١٠٧-١١٢.

(٩) نفس المصدر السابق ونفس الصفحات.

(١٠) نفس المصدر السابق: ص ١١٣-١١٦.

(١١) نفس المصدر السابق: ص ١١٧-١١٩.

(١٢) نفس المصدر السابق: ص ١٢٠-١٢٤.

فيبرز دور المجمع في تعاطي قضية القياس وانعكاس ذلك من خلال قراراته. وسوف
نقصل الحديث حول هذه المحاور فيما يلي.

١ - دور النهضة الحديثة في ازدياد الاهتمام بالقياس كرافد لتنمية العربية:

كانت مبشرات النهضة منذ بداية القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع
عشر الميلادي، حيث تدفق سيل حاجات الحياة من الحضارة الغربية، ووجد العرب
أنفسهم إزاء مستحدثات لا قبل لهم بها إلا إذا جدوا متكاتفين، وهذا ما لم يكن،
لعوامل ليس هذا مكان ذكرها.

ولقد كانت النهضة التي تعتبر أولا وبالذات نهضة لغوية حضارية، كانت تغبر
عن أزمة اللغة والثقافة وعن حتمية تطورها لاسيما وأن العربية كانت تحتاج إلى
مؤهلات لتبليغ رسالة النهضة العربية الحديثة، فقد كانت علامة لغوية معطلة لا
تؤدي أداء مفيدا مضمون النهضة الجديد والمعتد. فالنهضة العربية الحديثة التي تذكرنا
في بعض مظاهرها بالنهضة الأوروبية^(١) كانت خطرا على اللغة العربية لأنها كانت
«فترة منعرجا»^(٢)، في تاريخ الأدب العربية المعاصرة. فلقد طلعت علينا بمساهمات
مهمة ومستدحلة، كان لها على اللغة أثر عميق، أبرز بطريقة مباشرة وغير مباشرة
حدة المشاكل الموضوعة.

إن تطور التعليم الذي تسبب في نشأة حركة الترجمة، والتقديم الذي حصل
في ميدان الطباعة. قد ساعدا على نشر الكتاب العربي وترويجه وعلى بروز
الصحافة التي كان لها دور عظيم في تطوير قواعد اللغة.

فلقد بادر محمد علي (١٧٦٩ - ١٨٤٩)^(٣) بالإصلاحات الأولى التي واجت

(١) إبراهيم مذكور: المجمع في ثلاثين عاما ماضيه وحاضره. صدر سنة ١٩٦٤م. ص ١٢-١٤.
R. Blachère: Moments tournants dans la littérature Arabe Studia Islamica, (٢)
extrait Fascicule XIV P. 5-18.

(٣) دائرة المعارف الإسلامية ١٣: ٧٢٧-٧٣١. ع. الراضى: تاريخ الحركة ١١٨/١ - جورجى زيدان:
تاريخ ١٨/٤، روما بعدد جمال الدين الشبال: تاريخ الترجمة.

رواجا كبيرا وعميقا في مستوى التطبيق في عهد الخديو إسماعيل (١٨٣٠ - ١٨٩٥)^(١) الذي كان يتمنى أن تصبح مصر «ركنا من أركان أوروبا»^(٢). وأرسلت سنة ١٨٢٦م البعثة المدرسية الأولى إلى فرنسا^(٣). وتكونت مدرسة الألسن^(٤) المشهورة بقرار صدر في ٢٨ ربيع الأول ١٢٥١هـ/ ١٨٣٦م. وظلت قائمة الذات في عهد إسماعيل باشا الذي كون بدوره ديوان المدارس^(٥)، وكان يهدف إلى ترقية اللغة العربية. أما دار العلوم^(٦) التي لعبت دورا مهما في تدريب الأزهريين على التدريس بالمدارس الابتدائية المصرية الكثيرة. ولقد اكتسح التعليم الحديث ميادين عديدة، من ذلك أن الأزهر قد شعر عن ساعد التجديد بمبادرة من شيخه محمد العباسي المهدي (١٨٢٨ - ١٨٩٨م) فعرضت برامجه التعليمية لأول مرة بالمعرض العالمي بباريس سنة ١٨٦٤م، وكانت فيها إشارة مستتمة إلى العلوم الصحيحة التي كانت تطفئ عليها العلوم الدينية واللغوية^(٧).

وقد استبدت روح الإصلاح بالأزهر عندما تولى الشيخ محمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٢م) إدارته وبرامجه التي ظلت تتطور باستمرار.

ولقد لعبت الألسن دورا كبيرا في تكوين مجموعة من المترجمين والنقلة^(٨)

(١) دائرة المعارف الإسلامية ٢ (١) ٥٨٣-٥٨٤. ع. الرافضى: تاريخ الحركة ١٩٨١-٢٩٩.

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٣/٥.

(٣) أرسلت البعثة الأولى إلى أوروبا سنة ١٨٠٩م فلقد قصدت إيطاليا وكان عثمان نور الدين قد سبق رفاعة الطهطاوى إلى الخارج، وكانت البعثة إلى فرنسا أهم من سابقتها من حيث عدد طلابها ومن حيث أثرها في الميادين الأدبية والعلمية بمصر. انظر جمال الدين الشيال: تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي. القاهرة، ١٩٥١م. ص ٩٥-١٠١.

(٤) جاك تاجر: حركة الترجمة بمصر خلال القرن التاسع عشر، القاهرة ١٩٤٥م. ص ٢٩-٣١. جمال الدين الشيال: تاريخ الترجمة. ص ٣٨-٤٤.

(٥) أنشأ هذا الديوان وزير التعليم والأديب على باشا مبارك (١٨٢٤-١٨٩٣م). انظر: ع. الرافضى: عصر إسماعيل. ص ١٤١-١٩٨.

(٦) دائرة المعارف الإسلامية: ٢ (٢) ١٢٥. دار العلوم ع. الرافضى: عصر إسماعيل: ص ١٩٨.

(٧) دائرة المعارف الإسلامية: ١ (٢) ٣٣٧-٣٤٤. ع. الرافضى: عصر إسماعيل. ص ٢٠٣.

(٨) جورجى زيلمان: تاريخ الأدب العربية. ٤ أجزاء - القاهرة. ١٩٣٦، ص ١٦٢-١٧٥. جاك تاجر: حركة الترجمة، ص ٥٠-٧٠. جمال الدين الشيال: تاريخ الترجمة، ص ١٤٧-١٧١.

الذين أبرزت مؤلفاتهم^(١) باكورات المشاكل اللغوية العربية المعاصرة. فقلد ذكر رقاعة رافع الطهطاوى (١٨٠١ - ١٨٧٣م) - وهو عملهم اللامع - مصطلحات جديدة وكلمات مستعارة فى مؤلفاته الكثيرة^(٢).

ولقد قامت مجموعة ثانية من المترجمين من غير الرسميين^(٣) - وكان إمامهم فتحى رغلولى (١٨٣٦ - ١٩١٤) - بأعمال جلية فى هذا الميدان فكان رغلولى مثلا يشعر حتى ذلك العهد بصعوبات فى النقل والترجمة^(٤)، بدليل أنه يصرح بأنه لا يترجم الألفاظ بل المعانى^(٥).

ولقد ظلت المشاكل اللغوية قائمة بسبب الترجمات المترجلة، ونزاعاتها وأندام طريقة موحدة فى مناهج الترجمة^(٦).

لقد أدى ظهور تقنيات وتكنولوجيات جديدة ولاسيما الطباعة إلى نشر المؤلفات الأدبية القديمة منها والحديثة ودعمت مكانة المعارف العلمية. فعممت الكتابة ونشرت الثقافة شيئا فشيئا. ويمكن أن نعتبر أن أول مطبعة برزت فى هذا الميدان هى مطبعة بولاق الرسمية المعروفة بالمطبعة الأهلية^(٧) التى أنشأها محمد على

(١) جمال الدين الشيال: تاريخ الترجمة. ص ٢٢٩-٣٠٧. حيث توجد قائمة المؤلفات التى ترجمت فى عهد محمد على - فيذكر فيها اسم المؤلف، ومؤلفه، ومترجمه، ومصححه، ولغته الأصلية ولغة الترجمة، ومكان النشر، والموضوع، والثمن، وعدد الصفحات، فضلا عن بعض الملاحظات.

(٢) جمال الدين الشيال: تاريخ الترجمة. ص ١٢٠-١٤٦. وانظر: ص ١٢٤ من نفس المصدر، حيث يذكر مصطلحات عربها أو ترجمها الطهطاوى وتلاميذه.

(٣) جاك تاجر: حركة الترجمة. ص ١٢٥-١٢٩.

(٤) محمد كرد على: فتحى رغلولى، مجلة مجمع دمشق ٢٧ (١٩٥٢م) ص ٤٨١-٤٨٥. يوسف أحمد فاخر: مصادر الفراسة الأدبية. ج٢. بيروت ١٩٥٦م ٤١٢/٢-٤١٥.

(٥) فتحى رغلولى: أصول الشرائع. ص ٥.

(٦) جاك تاجر: حركة الترجمة، ص ١٣٦-١٥٣ جمال الدين الشيال: تاريخ الترجمة، ص ٢٠٥-٢٢٨. حيث نجد عرضا لمختلف أنواع الترجمات، ومنها ما يعود إلى بداية الحملة الفرنسية على مصر.

(٧) دائرة المعارف الإسلامية: ١/٢١١، أ. رضوان: تاريخ مطبعة بولاق - القاهرة ١٩٥٣، ص ٥٢٣؛ جورجى زيدان: تاريخ، ص ١٩٥-٢٠٢.

سنة ١٨٢١م. وقامت بعدها مطابع أخرى - لا تقل عنها قيمة - بنفس الدود، نذكر منها للطبعة القبطية (١٨٦٠)، ومطبعة وادي النيل (١٨٦٦)، ومطبعة جمعية المعارف (١٨٦٨)، ومطبعة الأهرام (١٨٧٦)، ومطبعة شركة طبع الكتب العربية (١٨٩٨) ... إلخ.

إن نشر أمهات المعاجم^(١) وأعظم الآثار الأدبية، قد طرح شكلا مركبا كان يتمثل في التوفيق بين ضرورة إحياء ذلك التراث المشترك، وإعادة النظر في منزلته الحالية من العلوم العصرية. وذلك ما سعى إليه الجاسوس على القاموس (١٨٨٢) الذي وضعه أحمد فارس الشدياق (١٨٠٤ - ١٨٨٦)^(٢)، والذي انتقد فيه المعجمة العربية برمتها داعيا إلى ضرورة تجديدها وتحديثها. لكن الفضل الكبير يعود في تطوير اللغة وفي نشأة اللغة العربية العصرية إلى الصحافة^(٣) التي كانت أهم حدث تاريخي في العصر الحديث، كما كانت أهم حدث لقوى لأنها خلقت فصاحة عربية جديدة^(٤).

ولقد ظهرت الصحافة لأول مرة بالعالم العربي الإسلامي سنة ١٨٢٨ بضدور الوقائع المصرية، التي كانت جريدة رسمية في أول أمرها وذات أثر محدود ولقد نشأت بعدها الصحافة الإخبارية والفكرية الكبرى ومنها حديقة الأخبار الصادرة ببيروت سنة ١٨٥٧م، ومجلة الجوانب^(٥) الصادرة باستانبول سنة ١٨٦١م. وقد ساعدت معطيات أساسية عدة على نشأة صحافة عربية من طراز عالمي، نذكر منها حرية الفكر التيسية^(٦) والرخاء الاقتصادي الناتج عن الحرب الأهلية بالولايات المتحدة، وفتح قناة

(١) محمد كرد سى. مجله مجمع دمشق ١٢١/٨، ٤٤٣-٤٤٦.

(٢) محمد أحمد خلف الله: أحمد فارس الشدياق. القاهرة ١٩٥٥، ص ١٩٧.

(٣) دائرة المعارف الإسلامية ٢ (٢) / ٤٧٧-٤٨٤.

(٤) محمد رشاد الحمزاوي: المحدث الصحفي وأثره الاجتماعي واللغوي في المجتمع العربي، شون مجرية ١٩٨٢م/٣-١٤٠٣هـ. ج ٢. ص ١٢٧-١٤٤. المصرية والحيلولة أو الفصحاة فصاحات، بيروت ١٩٨٦ ص ٢٧-٥٠.

(٥) أحمد فارس الشدياق: كنز الرغائب ١٧٩/١.

(٦) إبراهيم عبد: تطور الصحافة. ص ٢٩١ وما بعدها. ولقد ظهر أول قانون للصحافة في ٢٦ نوفمبر ١٨٨١م، وسبقه القانون الذي أصدره نابليون بونابرت في ١٧٩٩م.

السويس للملاحة العالمية ١٨٦٩م. فتكونت جريدة وادى النيل سنة ١٨٦٦م، ونزهة الأفكار سنة ١٨٦٩، والأهرام سنة ١٨٧٥م، والمقتطف سنة ١٨٨٥م، والهلال ١٨٩٢م، والنار سنة ١٨٩٦م^(١). وكان أحمد فارس الشدياق صاحب الجوانب يدعو أساسا إلى التأكيد على معالجة القضايا اللغوية وجعلها موضوعا مهما من مواضيع الإصلاح. فكان له الفضل في الدعوة خارج الحدود المصرية، إلى إنشاء مجمع لغوي يسهر على اللغة العربية وقضاياها وذلك ما حدا به إلى أن يقام في مقالاته بالجوانب الألفاظ المعربة والأعجمية، مقارنا لغة العرب بلغات الأوربيين معتبرا أن تلك اللغات تعتمد على الحضارة وتعتمد الحضارة عندنا على اللغة^(٢).

وكان سليم تقلا، يؤكد في مطلبه للحصول على ترخيص لإصدار الأهرام، على أن جريدته ستعالج مواضيع وقضايا لها صلة بالصرف والنحو واللغة والطب والعلوم الفيزيائية والمسائل التاريخية^(٣).

أما عبد الله النديم (١٨٤٥ - ١٨٩٦م) فلقد أشار بالخصوص عند الحديث عن خصائص جريدته «التكيت والتبكيث». التي أنشئت سنة ١٨٨١م، إلى مميزات لغة الصحافة الجديدة، معتبرا التكيت والتبكيث جريدة وطنية، أسبوعية وأدبية هزلية لا يحتاج قارئها إلى اعتماد قاموس الفيروز أبادي ولا إلى التاريخ والجغرافيا. فلقد كان للصحافة دور عظيم في إصلاح اللغة، وتبسيط الجملة العربية، واستيعاب مصطلحات حديثة عديدة، وتراكيب نحوية جديدة وكلمات أعجمية^(٤)، مما يجعلنا نعتبر أنها كانت أكثر وسائل النشر تفتحاً على اللغات الأوربية وعلى استعمال اللهجات العامية التي تسببت في مجادلات ومهارات عنيفة. ولقد خصص جايمن

(١) نفس المصدر السابق، ص ٣٣١-٣٦٠، وفيه قائمة الصحف والمجلات العربية والأجنبية الصادرة من ١٨٠٠ إلى ١٩٥٠م.

(٢) أحمد فارس الشدياق: كثر الرغائب ١٧٩/١.

(٣) إبراهيم عبيد: تطور الصحافة. ص ٨٢، ٨٣. توجد هذه الوثيقة بوزارة الداخلية قسم المحفوظات ٩٤٦/٢/١١، الجزء الأول.

(٤) نفس المصدر السابق: ص ٢٣٣.

صنوع (١٨٢٩ - ١٩١٢) ^(١) وعبد الله التليم قسما هاما من نشاطهما الصحفى للصحافة المكتوبة باللغة العامية ^(٢).

إن العربية الفصحى لم تتأثر بذلك كثيرا إلا أن أزمستها الطائفة الحديثة قد برزت إلى العيان فتجلى فى مجالات اللغة الاضطراب والاختلاف الناتج عن التوفيق بين تفصيح خاصة محافظة ودعوة المحثثين إلى التجديد وريحه التى هبت على المجتمع، مما شهد به إبراهيم اليازجى (١٨٤٧ - ١٩٠٦) ^(٣) فى كتابه (لغة الجرائد)، فهو يلاحظ: «إذا تفقدت الجرائد أنفسها وجدتها قد انتقلت إلى طور جديد من الفصاحة وجزالة التعبير كما تبين ذلك من المقابلة بين خال الكبير من جرائدنا اليوم... بيد أننا مع ذلك كله نرى فى بعض جرائدنا ألفاظا قد شلت عن منقول اللغة، وأنزلت فى غير منازلها أو استعملت فى غير معناها وأصبح الكثير من ألفاظ الجرائد لغة خاصة بها تقتضى معجما بحالة» ^(٤)

لقد دعت المواضيع والمعانى والمعارف الجديدة لعصرية إلى ضرورة إنشاء مجلات وجرائد متنوعة لكل منها أساليبها وأشكالها. فظهرت صحف ومجلات سياسية وفكاهية، وتقنية، ونسائية، وقانونية. ذكر منها جورجى زيلان الفتاة، والمهندس، والمنظوم، والشرائع، والقضباء، والأحكام المصرية، والابتسام، والروضة، واليانصيب، والأجيال، والنار، والعلوم الاجتماعية... إلخ ^(٥)

(١) كارل بروكلمان: ملحق ٢/٢٦٥. عبد الرحمن الرافى: عصر إسماعيل. جزمنا. القاهرة ١٩٤٨م. ٢٤٩/١. إبراهيم عبد: أعلام الصحافة العربية. القاهرة ١٩٤٨. ط ٢. ص ٥٠-٦٧. إبراهيم عبد: تطور الصحافة المصرية وأثرها فى النهضة الفكرية والاجتماعية. القاهرة ١٩٤٤م، ص ٩٢، ٩٣، الذى يفيدنا بأن جمال الدين الأفغاني هو الذى شجع صنوع على تسمية تلك الصحافة الصادرة العامية.

(٢) عبد الله التليم: سلاقة التليم ١/٨٢-٨٨، ٢/٢٣-٦٣، حيث يقدم لنا التليم فصلا طويلا من مسرحيته (الوطن) التى حررت كلها باللغة العامية.

(٣) يوسف أسعد خافر: مصادر الدراسة الأدبية، ٢/٧٥٩-٧٦٢.

(٤) إبراهيم اليازجى: لغة الجرائد. ص ٣. انظر: محمد رشاد المحزوزى: العربية والحداثة أو الفصحاة فصاحات - بيروت ١٩٨٦. ص ١١-٤٩، حيث الجدل حول فصاحة العصر وقضاياه.

(٥) جورجى زيلان: تاريخ الأحزاب العربية. ٤ أجزاء. القاهرة. ١٩٣٦. ٦١/٤.

إن تكاثر الصحف وتعدد الأساليب قد فرضا على اللغة العربية مواكبة حاجات العصر الحديث، وأصبحت أداة بلاغ وتبليغ. فلقد أصبحت اللغة تؤدي أكثر فأكثر رسالة تبليغ وتبادل عملي. وأكثفت بتوفير علامات يضمن حيادها التعبير عن الواقع تعبيراً صحيحاً.

وكانت تلك المواجهة صعبة وأحياناً عسيرة، بقدر ما كانت الأخبار المتوالية على التلكس توفر آفاقاً مؤلفة من المصطلحات الجديدة التي تستدعي أن تترجم بسرعة فائقة^(١).

ولقد أنشأ العصر الحديث بجدليته الخاصة وتغييراته الاجتماعية الطارئة مصطلحات جديدة، لا تقل عن أهميتها المعجمية الاجتماعية ولا المعجمية العامة.

ومن بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى سنة ١٩٢٨م ظهرت مجموعة من النوادي والجمعيات العديدة التي لم تعمر طويلاً بالعالم العربي لاسيما بمصر وكانت قد سبقت إنشاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة. وكانت تهدف إلى إنشاء عدد من الجامعات والنوادي العلمية واللغوية^(٢). ولا شك أن المعهد الفرنسي الذي كونه بونابرت بالإسكندرية سنة ١٧٩٧م واستقر نهائياً بالقاهرة سنة ١٨٥٩م^(٣) كان قد لعب دوراً هاماً في التمهيد لنشأة النوادي التي اتخذته مثلاً سواء بمصر أو بالأقطار الأخرى من الشرق الأوسط^(٤). حيث تم إنشاء المجمع العلمي العربي (١) رشاد الحمزاوي: للمجمع العلمي العربي. ص ٦٤.

(٢) انظر: المختار ١٩ (١٩٦١) ص ١١٠-١١٥، ج ٢٠ (١٩٧١) ص ٦١-٦٤. أمسين المملوف: للجامع، مجلة دمشق ١ (١٩٢١) ص ٣٩٢، ٣٩٣. عبد الفتاح عيادة: للمجمع اللغوي والمجمع العلمي - الهلال ١ لسنة (١٩٢٨) ص ٣٠٥-٣٠٩. عبد القادر المغربي: مجامعنا، مجلة مجمع دمشق ٢٣ (١٩٤٨) ص ٣٠٩؛ مجلة مجمع القاهرة ٧ (١٩٥٣) ص ١٢٣-١٢٦. مصطفى الشايب: للجامع، المقتطف ٨٣ (١٩٣٣) ص ٣٣-٤٠؛ للجامع، مجلة مجمع دمشق ٢٧ (١٩٥٢) ص ٣٧٧، ٣٧٨. منصور هني: تاريخ للجامع، مجلة مجمع القاهرة ١/١٠٧. إبراهيم مكيور: للمجمع في ثلاثين عاماً - ماضيه وحاضره، ١٩٣٢-١٩٦٢، القاهرة ١٩٦٤ ص ١٤-١٧.

(٣) عبد الرحمن الرافعي: تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر، ٤ أجزاء، القاهرة ١٩٢٩-١٩٣٠. ٣٢٥/١-٩٧/١٣٠.

(٤) جورجى زيدان: تاريخ الآداب العربية ٤/٦٤-٨٨.

بدمشق (٣١٩/٨) الذي أمد الصحافة ودواوين الحكومة والمدارس والمعاهد بفيض من الأسماء والمصطلحات، كما انصرف إلى إصلاح لغة الدواوين والصحف والكتب المدرسية بحيث لم يكن يجوز طبع كتاب لم ينظر في لغته أحد أعضاء المجمع^(١) ثم تم تأسيس (مجمع فؤاد الأول للغة العربية)^(٢) وبدأ عمله سنة (١٩٣٤م)، وكان يضم حين التأسيس إعلاما من علماء العربية. وكان يهدف إلى المحافظة على سلامة العربية وإلى جعلها مواكبة لحاجات العصر. فهو يدعو إلى وضع معاجم وقوائم من المصطلحات والمفردات لتكون حجة على الفصاحة وصفاء اللغة. وهو يدعو أيضا إلى وضع معجم تاريخي للغة العربية، وإلى نشر دراسات وأعمال لغوية تتعلق بعلم الدلالة العربي^(٣). كما أن للمجمع ملزم كذلك بدرس اللهجات العربية المعاصرة دراسة علمية، سواء بمصر أو بغيرها من الأقطار العربية^(٤).

٢ - اختلاف نظرة الباحثين ودرجة اهتمامهم بالقياس وحقيقته عندهم:

لقد انقسم العلماء المهتمون باللغة إزاء حاجات العصر الحديث اللغوية إلى فريقين: فريق دعا إلى إدراج لغة السوق في الكتابة والمدارس على عاميتها، وفريق جمد على ما ورد عن العرب الأولين، وكان تجاذب بين الفريقين معهما أنصارهما. ثم ظهر فريق ثالث ترقع عن ابتذال الدهماء في الأسواق؛ وحرص على التراث العربي القديم، فشرع عن ساعد الجد يتحرى لهذه المستحدثات مصطلحات عربية، فإن لم يجد أحدث لها عن طريق الاشتقاق أو المجاز أو القياس أو التعريب أحيانا^(٥).

(١) سعيد الأفغاني: حاضر اللغة العربية في الشام. طبع معهد الدراسات العالية، القاهرة ١٩٦٢م ص ١١٩.

(٢) انظر المادة الثانية من مرسوم إنشائه ٦/١ من مجلته، هذا وقد أصبح اسم للمجمع اليوم: مجمع اللغة العربية.

(٣) مرسوم ص ١٦. المادة ٢ (أ، ب)، إن هذه المادة تذكرنا بمقتضى وحتى بالمواد ٢٤، ٢٥، ٢٦ من دستور للمجمع الفرنسي.

(٤) نفس المصدر السابق، المادة ١ (هـ).

(٥) انظر: سعيد الأفغاني: في أصول النحو. المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق ١٩٨٧م، ص ١١٨.

أما القياس باعتباره إحدى وسائل تنمية اللغة العربية فلقد اختلف علماء العربية في شأنه، ويرجع ذلك إلى اختلاف وجهات النظر في فهم المراد من الأمور الآتية:

(أ) معنى السليقة اللغوية.

(ب) كيف تقعد القواعد للغة من اللغات.

(ج) ما الدور الذي يلعبه القياس في اللغات.

ولذا نرى من الضروري أن نلقى الضوء بإيجاز عن وجهة نظر المحدثين من علماء العربية حين يعرضون لمثل هذه الأمور الثلاثة فيما يلي:

(أ) معنى السليقة اللغوية:

إن الطفل حين يتعلم لغة أبويه يمر بمراحل معينة تتطلب منه جهداً كبيراً وزمناً طويلاً، بعده يستطيع الكلام بهذه اللغة في سهولة ويسر دون تكلف أو تعسف، فلا يكاد يخطر المعنى بباليه حتى ينطق بما يعبر عن هذا المعنى بتلك الطرائق والأساليب الشائعة في بيئته، لا يخطئ فيها أو ينحرف عنها، بل تتم عملية الكلام في صورة آلية دون شعور بخصائصه. حيث يظل الطفل يشعر شعوراً قوياً بتركيب الأصوات في لغة أبويه، واختلاف الصيغ، والربط بين الكلمات في الجمل حتى تتم مراحل نمو اللغة عنده، فيصبح وقد سيطر على كل هذا سيطرة تامة، فلا يتردد ولا يتلعثم، ولا يفكر في خصائص تلك الأصوات أو تلك العبارات بل يرسل القول على سجيته وبحسب ما تعود في صغره فإذا تم له هذا تمت له السليقة اللغوية^(١).

وهذا يعني أن هناك نوعين من المتكلمين باللغة العربية، نوع يشعر بخصائص اللغة في أثناء الكلام وآخر لا يكاد يشعر بتلك الخصائص، والفرق بين الفريقين لا يعدو أن يكون فرقاً في الكمية أو درجة الإتقان للغة. ونرى ذلك واضحاً حين نقارن بين صغار الأطفال والكبار حولهم، وحين نقارن الأجني عن اللغة بآبن اللغة الذي

(١) انظر: د. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة. ط ٧، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥ م. ص

نشأ في بيتها ومروا على الكلام بها مرانا كافيا. فاللغة ملك لمن يتعلمها فلا أثر للوراثة أو الجنس فيها، فالطفل الذي يولد من أبوين مصريين ونشأ بعيدا عنهما في بيئة انجليزية أو فرنسية يتكلم هاتين اللغتين بالسليقة، والطفل الفارسي الذي ينشأ في جزيرة العرب بعيدا عن أهله يتكلم العربية بالسليقة.

وبذلك نستطيع أن نقول إن الطفل في مراحل تعلمه لغة أبويه لا يوصف كلامه بالسليقة بل يكاد يمر في نفس المراحل التي يمر بها الأجنبي عن اللغة في أثناء تعلمه لها، ولكن هناك فرقا بين تعلم كل منهما للغة. فالأول تلقى اللغة على يد معلم يجد متعة وسعادة في تقديم تلميذه وهما الوالدان، والآخر تلقاها على يد معلم أقل صبرا وحلما لا يصرف ذهنه في تعليم تلميذه إلا بقدر، ولا يبذل من جهده إلا بقدر. ولذا ينشأ الطفل وقد أتقن لغة أبويه، وسيطر عليها، في حين أن الأجنبي عن اللغة يظل بعد تعلمها يتعثر في بعض تعابيرها وأصواتها، ولكنه قد يصل إلى ما وصل إليه ابن اللغة يوما ما، حين يوالى التعلم ويتحصن بالمثابة ولا ينقطع عن المرات^(١).

تلك هي نظرة المحدثين لعنى السليقة اللغوية، أما الأقدمون من علماء العربية فقد سيطرت عليهم فكرة أخرى، ورأوا أمر الكلام بالعربية يرتبط ارتباطا وثيقا بالجنس العربي، ولذا يتكروا على الفارسي أو اليوناني إمكان اتقان هذه اللغة كما يتقنها أهلها من العرب، مهما بذلوا في تعلمها، وثابروا في المرات عليها، بل يظنون في رأيهم أجانب عن اللغة كما هم أجانب عن الجنس العربي. فكأنما تصور هؤلاء الرواة أن هناك أمرا سحريا يمتزج بدماء العرب، ويختلط برمالهم وخيامهم، وهو أثر السليقة العربية، يورثه العرب لأطفالهم، وترضعه الأمهات لأطفالهن. ولذا لم يتورع الرواة عن الأخذ من صبيان العرب والرواية عنهم. ولذا لم يروا في شعر أبي تمام والمتنبي ما يؤهله إلى السليقة اللغوية التي قصروها على قوم معينين، وقصروها على زمن معين، وقصروها على بيئة معينة^(٢).

(١) نفس المصدر السابق: ص ٣٦.

(٢) نفس المصدر السابق ونفس الصفحة.

(ب) كيف تلحد القواعد:

يوجد فى أكثر الجماعات اللغوية فى العالم أكثر من مستوى لغوى واحد . يشارك الفرد فى كل مستوى منها وفق المواقف الكلامية التى يعيشها، فالمواقف الكلامية فى مجال الحياة اليومية تختلف عنها فى المجالات الثقافية أو مجالات السياسة . قد يكون هذا الاختلاف فى إطار اللغة الواحدة كما هى حال المثقفين من أبناء اللغة الألمانية أو الفرنسية أو الإنجليزية فى تعاملهم بلغاتهم . وقد يكون الاختلاف أكثر من ذلك - فى إطار اللغة الواحدة - عندما تستخدم اللهجة العامية والفصحى جنباً إلى جنب، وتوجد أشكال مختلفة من الازدواج اللغوى^(١) . ويحدد الاستخدام اللغوى الوظيفة التى يقوم بها كل مستوى لغوى ، وليست هناك سمات فى البنية اللغوية من النواحي الصوتية أو الصرفية أو النحوية أو الدلالية تفرض كون أحد المستويات هو الفصحى والآخر هو العامية . فكلاهما ينطبق عليه تعريف اللغة باعتبارها نظاماً من الرموز الصوتية، ولكن أبناء الجماعة اللغوية يقفون من الفصحى موقفاً يختلف عن موقفهم من العامية . فالفصحى تحترم اجتماعياً وتحترم قواعدها عند المثقفين كما تدعم النماذج الأدبية والكتب الثقافية والعلمية مكانة الفصحى . ويؤدى هذا فى حالات كثيرة إلى جعل استخدامها موحداً - أو يكاد يكون موحداً - عند كل أبنائها، حتى وإن كانوا متفصلين جغرافياً واجتماعياً عن بعضهم البعض، فيظل الاختلاف الإقليمى فى استخدام الفصحى داخل العرف النحوى والمعجمى للغة . ولكن العامية تعد فى رأى مستخدميها غير مقبنة من الناحية النحوية، على الرغم من أن لكل لهجة قوانينها الخاصة بها .

ورغم ذلك نرى أنه من الطبعى والضرورى أن يتوحد كلام الناس فى الأمم الناهضة، فتكون لهم لغة نموذجية أدبية مشتركة، تستظم كل البيئات، ويتطلع إلى

(١) انظر : Ch. Ferguson, Diglossia

ونشر عدة مرات منها:

P.P. Giglioliom Language and Social Context (Penguin Books 1972), P. 232.

إتقانها أبناء هذه الأمة. وكلما نهضت تلك اللغة النموذجية وإزاد ثبوتهما على
الأسنة وفي الأفواه، تبع تلك النهضة انكماش في لهجات هذه الأمة، واقترب
بعضها من بعض، فلا يبقى من خصائصها على مرور الزمن إلا القليل. وتلك اللغة
النموذجية المشتركة هي التي يلتزمها الناس في المجال الجدى من القول، وفي الآثار
الأدبية من شعر ونثر^(١).

تلك هي الحال التي نراها الآن في اللغة الإنجليزية والفرنسية وغيرهما من
لغات الأمم الناهضة. فإذا شاء عالم لغوى أن يقعد للإنجليزية قواعد عمد إلى
استقراء صفاتها وخصائصها من مصدر واحد وهو لغتها النموذجية تاركا لهجات
الإنجليز للدراسات الخاصة التي يتوفر عليها الباحثون في الجامعات والمعاهد العليا،
أما ما يتعلمه التلاميذ في مدارسهم وما يلتزمه الكتاب والخطباء والشعراء، وما
يتمسك به الناس في المجال الجدى من الحياة فيكاد يكون مقصورا على تلك اللغة
النموذجية، لا يخلط بينها وبين اللهجات في تقعيد القواعد. فإن فعل هذا أحد
اللغويين فإنه يكون قد تكب طريق الصواب في تقعيد القواعد وجاءنا بمزيج غريب
فيه من الاضطراب والخلط ما يباه اللغوي الحديث.

ولكن القدماء من علماء العربية لم يقصروا تقعيدهم لقواعد العربية على
مصدر واحد هو لغتها النموذجية الأدبية كما كان الواجب، بل أدخلوا معها
اللهجات العربية القديمة بصفاتها وخصائصها المتباينة. وهكذا حاولوا تقعيد القواعد
من عدة مصادر. لأنهم كانوا يرون أن كل اللهجات حجة، فإن احتاج إليها المرء في
شعر أو سجع فإنه مقبول منه غير منعى عليه.

ومرجع هذا الخلط هو فكرة القداسة التي خلعوها على السليقة العربية ولذا
جاءتنا قواعدهم مضطربة تعددت فيها الوجوه، واختلفت الأقوال في المسألة الواحدة.

(١) انظر: د. علي عبد الواحد وافي: علم اللغة، القاهرة ١٩٤١، ١٩٤٤، ١٩٥٠، ١٩٥٧ م. ص ٢٢١.

وانظر: د. إبراهيم أنيس: اللهجات العربية، القاهرة طبعة ثالثة ١٩٥٢ م. ص ٢٤.

(ج) حقيقة القياس لدى المحدثين:

إن الناس حين يتلقون الكلمات والصيغ لا يحللونها إلى عناصرها ولا يستخرجون منها الأصول والزوائد أو اللواحق والسوابق، بلا يدركون تلك الصيغ إدراكا كلياً، ويفهمون كلا منها على أنها كتلة واحدة لا انفصام بين أجزائها، كما يستعملونها في كلامهم على تلك الصور المركبة التي سمعوها من غيرهم، ولا يكادون يشعرون بتلك الزوائد التي تفيد معنى خاصاً في الأسماء والأفعال. وهم في حياتهم العادية يسمعون اللغة ككلام مركبة، ويتكلمون بها ككلام مركبة أيضاً، ويحفظونها على تلك الصور المركبة، فتعياها الذاكرة وتستقر فيها مخزونة أو محبوسة حتى تدعو الحاجة لانطلاقها من عقالها^(١).

وليس من الضروري أن كل ما ينطق به المتكلم يكون مما لقته من غيره، أو تلقاه من قبل عن متكلم آخر، ليس من الضروري الحكم على أن كلام المرء لم يكن إلا وليد التلقين، بل إن هذا مستحيل، لأن صيغ اللغة كثيرة وأساليبها متعددة، وطرق التعبير فيها لا تكاد تقع تحت حصر، ومن المستحيل أن نتصور أن كل متكلم قد مرت به تجربة السماع لكل صيغة، ولكل أسلوب، ولكل استعمال، ولكل عبارة، وإنما سمع البعض فاخترته في الحافظة مرتباً منظماً مبوياً في مجاميع منسجمة: منها مجموعة للأسماء المذكرة، وأخرى للمؤنثة، وثالثة للمفردات، ورابعة للجمع، وخامسة لنوع من الأفعال، وسادسة لنوع آخر منها... إلخ.

غير أنه يجب ألا نتصور أن عملية التجميع في الحافظة مع ما فيها من تبويب وتنظيم، تشبه عمل النحاة وواضعي القواعد، أو أن فهم الإنسان العادي للصيغ وطرق استعمالها يشبه فهم اللغويين لها. ولكنه على كل حال تبويب وتنظيم يعين الذاكرة حين تدعو الحاجة إلى شيء مما هو محفوظ مخزون.

ويعد المتكلم كلما دعت الحاجة، إلى قياس أمور جديدة على ما في حافظته من أمور قديمة، فيقيس ما لم يسمع من قبل على مما سمع، ويستنبط من ظواهر

Jespersen: Language. ITTS nature (Ect p.94. (١)

اللغة ما لم يعرفه بالتلقين عن طريق ما عرفه بالتلقين، وهو في كل هذا لا يهدف إلا إلى التعبير عما يدور بخلد كما يعبر الناس حوله. وهكذا نرى أن القياس يتدخل في نحو لغة الفرد دون عمد إليه أو شعور به. فعملية القياس مستمرة في كل لغة وفي كل عصر من عصورها، بل ويقوم بها كل فرد من أفراد الجماعة اللغوية. وهكذا نرى أن فكرة القياس لدى المحدثين من علماء اللغات لا تعدو أن تكون عملية عقلية يقوم بها كل منا كلما أعوزته كلمة من الكلمات أو صيغة من الصيغ، فهي عملية فردية تتم لدى الأطفال ولدى الكبار، فهي تصاحبنا في كل مراحل العمر.

ويمكننا أن نرصد الاختلاف بين نظرة القدماء للقياس اللغوي، ونظرة المحدثين فيما يلي^(١):

(أ) إن ما يقاس عليه عند القدماء هو النصوص التي سمعت عن العرب، وقد حدد زمنها ومكانها عند جمهرة العلماء. أما الذي يقاس عليه لدى المحدثين فهو ما يختزنه المرء في حافظته من مسائل اللغة.

(ب) لقد حاول البصريون تحديد نسبة شيوع الظاهرة التي يقاس عليها. أما المحدثون فقد رأوا أن المرء لا يقوم بعملية القياس على أساس نسبة الشيوع فحسب بل قد يكون قياسه في بعض الأحيان على قدر سيطرة ذلك المدخر في الحافظة على شعور صاحبه وإن تمثل في قليل من الشواهد، فقد يحدث أن يتم القياس في ذهن المرء على أساس مثل واحد أو مثالين.

(ج) كان القدماء من علماء اللغة يظنون أن عملية القياس إنما يقوم بها أولئك الذين كرسوا حياتهم لخدمة الصرية، أما أصحاب اللغة من الفصحاء الذين يحتاج بكلامهم فلا يكادون يلجأون إلى القياس في حياتهم، ولهذا ظهر في بحوثهم ما سمي بالقياس وما سمي بالسماع. والمجددون من علمائنا يتادون الآن بإباحة القياس اللغوي للموثوق بهم من أدبياتنا وشعرائنا.

(١) انظر: د. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص: ٤٥، ٤٦.

٣ - موقف المجمع من القياس وقراراته الصادرة في شأنه:

إن مشروع الإصلاح الذى كلف به مجمع اللغة العربية بالقاهرة منذ إنشائه قد مكّن المجمعين المحلّثين من وضع القضايا التى لها صلة بمبادئ النحو العامة، ومن الضغط على المجمع لجعل تلك المبادئ تواكب الحاجات العصرية. فبادروا فى هذا الميدان - حسب عبارة أمين سر المجمع - بمحاولات نقدية وبمشاريع إصلاحية^(١) ركزت أولا على موضوع القياس الذى جاء ذكره فى قانون المجمع الأساسى^(٢). فلقد كثر الحديث عنه فى الدورات الأولى، لاسيما وأن تعريفه كان مدعاة للاختلافات حتى بين الأعضاء الأزهريين^(٣) المقتنعين باعتماده. فلقد كانت مقارنته تمثل مزقا على قدر ارتباطه بمسألة السماع أو الاستعمال الذى كان يساوى عند بعض المجمعين اللهجة العامة. فلقد كان الشيخ أحمد الإسكندري، الذى كان يعتبر حجة فى هذا الميدان، يستغرب من تعريف القدماء للقياس متسائلا عما يعنون بالقياس الذى لم يعثر له - حسب رأيه - على سند واضح عند النحويين. فهم يعرفونه بحسب الاطرار والشذوذ، لكن هل يمكن لنا أن نقيس الاطرار والشذوذ^(٤).

وظل المجمعيون منقسمين فى شأن الصيغ القياسية والسماعية^(٥). ولم يأت ذلك الحل إلا فى الدورة الرابعة عندما اهتم المجمع بتعريف القياس^(٦). حيث أُجبر على الاهتمام به إثر الصعوبات الناتجة عن التطبيقات العملية. إذ إنه فضلا عن تعريفه الغامض القديم^(٧)، فقد كان موضوع نظر، خصوصا وأن هذا المصطلح

(١) إبراهيم مذكور: المجمع فى ثلاثين عاما - ماضيه وحاضره ١٩٣٢-١٩٦٢. القاهرة ١٩٦٤م. ص ٧٤ وما بعدها.

(٢) نفس المصدر السابق: ص ١٣٩.

(٣) محاضرات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ٣٥١/١.

(٤) نفس المصدر السابق: ٣٠٣/١.

(٥) نفس المصدر السابق: ١٠٤/٢.

(٦) نفس المصدر السابق: ٣٨/٤ وما بعدها.

(٧) جلال الدين السيوطى: الزهر فى علوم اللغة - جزءان، طبعة ثانية، د.ت. ٢٢٦/١-٢٢٣. حيث

يلتزم اختلافات المؤلفين القدامى فى القياس وفى وجوه الغامضة ومنها الاطرار والشذوذ.

الفقه^(١) يفيد مفاهيم تقنية متنوعة. فالقياس يدعى كذلك الأطراد والغالب، والأكثر، والباب، والأصل، وأصل الباب، والقاعدة... وللك تقرر ترك هذه الكلمات العديدة^(٢). واعتبارها مترادفات تدل كلها على القياس^(٣) ولها تسمح للعرب المحدثين بتطبيق القياس على كل ما لم يسمع باعتباره ما سمع، وباعتبار المصطلحات المقاسة على كلام العرب من كلام العرب^(٤).

ويبدو أن المجموع قد سلم بالتصورات القديمة، والموروثة عن القدماء في السماع والقياس^(٥). ونلاحظ أن القياس المعنى بالأمر، وهو قياس عقلى وشكلى، لا يعتبر حجة فى وضع قواعد اللغة. ولقد دعا الشيخ عبد القادر المغربى إلى استخلاص القواعد اللغوية من الاستعمال الحى لا من القياس الشكلى^(٦)، فهو يرى أن كل إصلاح يستوجب قواعد جديدة تعبر عن طبيعة اللغة وعن مختلف مراحل تطورها. فالاستثناءات الموجودة فى اللغة الكلاسيكية، تسمح بأن نقر بأن قواعد القياس القديمة، تعتمد على الاستعمال، وحتى عشرات اللسان التى كان يسميها القدماء توهم أصالة الحرف^(٧)، وعلى هذا الأساس كان الشيخ يدعو إلى أخذ الشذوذ فى الفصحى بعين الاعتبار، ويؤيد ضمنا وضع أسس النحو على الخطأ الشائع أو ما يسمى بالقياس الخاطئ.

(١) جلال الدين السيوطى: كتاب الاقتراح. ص ٢٠ وما بعدها حيث نلاحظ غزو مصطلحات الفقه ومصطلحات النحو وانظر: حسان عبدالحاميد: القواعد النحوية. القاهرة ١٩٤٦م. ص ٢٢٢-٢٢٤. فإنه مازال يتحدث عن الحكم الواجب، والمنوع، والقيح، والجائز. وهى كلها مصطلحات فقهية مطبقة على النحو.

(٢) محاضرات: ٣٨/٤-٥٠.

(٣) مجموعة القرارات: ص ٤٤.

(٤) نفس المصدر السابق، نفس الصفحة. حيث يتعلق الأمر بالمعارة المشهورة التى ينسبها ابن جنى إلى المازنى بالخصائص ٣٥٧/١ وما بعدها.

(٥) جلال الدين السيوطى: المزهرة فى علوم اللغة، ٢٢٧-٢٢٩.

(٦) الشيخ عبد القادر المغربى: بين النحو واللغة. مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ٧/ ٢٥٧-٢٦٠.

(٧) الشيخ عبد القادر المغربى: شواهد على توهم زيادة الحرف. مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ٧/ ٣٦١-٣٧٤.

ولقد رفض للمجمع اقتراح الشيخ المغربي واقتصر على ابتداء ملاحظة عامة ترى أن بعض الالفاظ العربية قد وضعت بحسب مبدأ توهم أصالة الحرف^(١) وذلك يعنى رفض تلك الأمثلة، خشية أن تخرق قواعد الفصحى، وأن تسمح للهجات بأن تصبح أصلا لسماع وقياس جديدين.

ولقد اتخذ المجمع قرارا يفيد باعتماد القياس فى مادة اللغة حسب القواعد التى وضعها المجمع سابقا، والتى يمكن أن تخضع للاجتهاد إذا توفرت شروطه (حسبما أشار إلى ذلك أحمد أمين فى مقاله حول مدرسة القياس فى اللغة)^(٢). والمقرر أن هذه القواعد لم تكن مجهولة لدى العرب القدماء - فالاجتهاد المقترح فى شأنها ينحصر فى نهاية الأمر فى استغلال صيغ قديمة استغلالا مكثفا. ولذلك فإن روح التجديد الهادفة إلى إقرار مبادئ جديدة لمواجهة القضايا العصرية، تبدو لنا معدومة.

إن المجمع بدأ تفكيره فى القياس على حذر، أى لم يندفع فى أول الأمر إلى الأخذ بالقياس الذى أرادته أبو على الفارسى فى كل ما يعنى لأعضائه. فلم يحاول القياس فى الدلالات ولا فى التراكيب. ولما دعا بعض أعضائه إلى القياس فى التراكيب مسئل: وهل نتوقع تراكيب فى العربية جديدة يمكن أن تقع فى كلام المحدثين وليس لها نظائر بين العرب القدماء؟ أى المجمع اكتفى بالقياس لاستنباط الصيغ أو الكلمات الجديدة فى صيغ قديمة. أى أن المجمع لم يحاول استغلال فكرة القياس فى الدلالات قائما بالالفاظ والأبنية، ولم يحاول القياس فى التراكيب. أى رفض الأخذ بأى تركيب جديد يمكن أن يجرى فى شعر المحدثين كقول الشاعر أحمد شوقى يخاطب سلاح الطيران.

يا سلاح العصر بشرنا به . . . كل عصر يكفى وسلاح

إن عزاء لم يظلل فى غد . . . بجناحيك دليل مستباح

(١) مجموعة القرارات: ص ٦٠.

(٢) نفس المصدر السابق: ص ١١. وانتظر: أحمد أمين: مدرسة القياس، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ٣٥١/٧-٣٥٨.

فالفعل (يظلل) مضى بلم، وزمته مع هذا في المستقبل بـ (في غدا). غير أن بعض الدارسين فسروا هذا الذي جاء في شعر شوقي على أنه يشبه أسلوب الشرط.

إن للمجمع يفتح الآن في قضية القياس باستنباط الألفاظ الجديدة. ويؤسس قياسه على دعائم ثلاث هي: (١)

أولاهـا: الرجوع إلى ما قاله العلماء القدماء لتهتدى برأيهم بصدد الظاهرة. وحين وجد للمجمع خلافا بين القدماء استغل هذا الخلاف ليصل إلى صلاحية الكلمة الجديدة التي يريد قياسها، وفي بعض الأحيان أخذ المجمع بأضعف الرأيين بين العلماء القدماء. فإذا وجد للمجمع أن جمهرة منهم يقولون برأى، ووجد قلة منهم يقولون برأى آخر يلائم ما يهدف إليه المجمع، انتفع المجمع برأى هذه القلة، واستنبط ما يريد من الألفاظ.

أما الدعامة الثانية: فتقوم على إعادة الاستقراء وإحصاء أمثلة الظاهرة التي يحشها للمجمع من المعاجم المطولة. وذلك لأن المسلك العلمى السليم فى العصر الحديث يتمثل فى أن يعيد الباحث تجارب من سبقوه، فإذا وصل إلى نفس النتيجة أكد عمله الحقيقة العلمية. أما إذا وصل إلى شىء جديد فى تجربته كان بهذا قد أسهم فى الكشف عن حقيقة علمية جديدة، وقطع شوطا جديدا فى البحث العلمى.

أما الدعامة الثالثة التى يستأنس بها المجمع فى قياسه فتتمثل فى موقف جمهور الناس من أبناء العرب فى العصر الحديث إزاء الصيغة أو الكلمة الجديدة. أى أن المجمع يحاول جاهدا ألا يصدم الناس فى حسهم اللغوى. فإذا وجدهم يأنسون إلى صيغة جديدة أو كلمة جديدة فى صيغة قديمة، ساعد المجمع على إقرارها. ونرى فى مجلة للمجمع بعض القرارات التى توضح هذا الاتجاه، ومنها على سبيل المثال ما قرره للمجمع من قياس صيغة (فعال) للدلالة على صاحب حرفة نحو: (نجار وحنّاد وزجاج)، برغم أن ما ورد عن العرب من هذا عدد قليل من الأمثلة التى لم تكن كافية فى رأى جمهور القدماء لجعلها قياسية. ولكن للمجمع

(١) انظر: د. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة. ص ٣١-٣٤.

وجد الناس فى العصر الحديث يقبلون بشدة على هذه الصيغة، ويستنبطون بحسبهم اللغوى كلمات كثيرة على هذه الصيغة للدلالة على صاحب الحرفة.

ومن الامثلة أيضا ما كان من إقرار لجان للمجمع لكلمة (منطقة) بفتح الميم وكسر الطاء. فلقد وجد المجمع أن هذه الكلمة لم تزد فى المعاجم على هذه الصورة، بل وردت فيها على صورة اسم الآلة أى بكسر الميم وفتح الطاء. ونصت المعاجم على أن معنى هذه الكلمة فى صورة اسم الآلة (الحزام أو النطاق) ولم ترو المعاجم الفعل الثلاثى الذى اشتق منه اسم الآلة. ويشيع الآن استعمال منطقة على صورة اسم الآلة فى معنى المكان المحدد أو الرقعة المحددة. ويبدو أن هذه الدلالة الأخيرة قد جاءت إلى الكلمة التى هى فى أصل معناها النطاق عن طريق المجاز المرسل. وساعد على هذا أن الذين ترجموا بعض الكتب الجغرافية فى القرن التاسع عشر قد وجدوا أن الكلمة الأجنبية (Zone) هى فى أصل معناها الحزام، ثم تطورت لتعبر عن المكان المحدد. أما الصورة الجديدة (منطقة) بفتح الميم وكسر الطاء فقد ساعد على وجودها حسنا اللغوى، لانها على صورة اسم المكان. وعلى هذا يمكن اعتبار هذه الصورة صحيحة على أساس أنها اسم مكان من ففعل ثلاثى هو نفس الفعل الذى أعطانا (منطقة) بكسر الميم وفتح الطاء، برغم عدم النص عليه فى المعاجم.

ومن الامثلة كذلك إقرار المجمع لصيغة (فعيل) نحو (سكير وشريب)، فمعظم العلماء القدماء يقولون عن هذه الصيغة إنها سماعية، ويلح ابن دريد على سماعية هذه الصيغة، وينهانا فى الجمهرة عن صياغة كلمات جديدة على هذه الصورة لكن المجمع نظر فرأى أن الكثيرين من أبناء العرب فى العصر الحديث يأتسون إلى هذه الصيغة، وإن كانوا يفتحون أولها فى بعض البلاد العربية. فقرر للمجمع قياسيتها على قول ابن قتيبة فى أدب الكاتب إن هذه الصيغة كثيرة، وعلى أساس ما أدى إليه الإحصاء من وجود أكثر من سبعين مثلا لهذه الصيغة رويت عن العرب واستعملتها العرب، وأخيرا على أساس ما لوحظ من أن أبناء العرب فى العصر الحديث يأتسون لهذه الصيغة. وتسمع الآن على ألسنة الشباب من المصريين نحو خمسين مثلا على هذه الصيغة أستنبطها الشباب، ولم تسمع عن العرب القدماء

ولم ترو عنهم. كل هذا جعل المجمع يقرر قياسية هذه الصيغة، على الأقل لتعترف بتلك الكلمة المشهورة (فليس) التي لم ترد في المعاجم العربية.

وفي نهاية المطاف سوف نسوق بعض القرارات الأخرى التي أصدرها المجمع حول القياس في الألفاظ والأبنية، ومنها:

قرار التضمين^(١)

إن التضمين هو أن يؤدي فعل أو ما فى معناه مؤدى فعل آخر أو ما فى معناه، فيعطى حكمه فى التعدية واللزوم.

ومجمع اللغة العربية يرى أنه قياسى لا سماعى بشروط ثلاثة هى:

١ - تحقيق المناسبة بين الفعلين.

٢ - وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ويؤمن معها اللبس.

٣ - ملازمة التضمين للذوق العربى.

ويوصى المجمع ألا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغى.

ومن أمثلة التضمين فى القرآن الكريم:-

- قال تعالى: ﴿إِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾^(٢) حيث تضمن (خلا) معنى (أنهى).

- قال تعالى: ﴿وَلْتَكْبِرُوا إِلَهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ﴾^(٣)

تضمن (لتكبروا) معنى (لتحملوا).

- قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾^(٤).

(١) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١/ ٣٣. وانظر الاحتجاج لهذه القرارات فى ص ١٧٧-٢٦٣ من الجزء نفسه.

(٢) سورة البقرة ٢/ ١٤.

(٣) سورة البقرة ٢/ ١٨٥.

(٤) سورة البقرة ٢/ ٢٧٠.

تضمن (يعلم) معنى (يميز).

- قال تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يَكْفُرُوهُ﴾^(١).

تضمن (يكفروه) معنى (يحرموه).

- قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾^(٢).

تضمن (تأكلوا) معنى (تضموا).

- قال تعالى: ﴿حَقِيقَ عَلَىٰ آلَا أَقُولُ عَلَىٰ اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ﴾^(٣).

تضمن (حقيق) معنى (حريص).

- قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ

إِلَى الْأَرْضِ﴾^(٤).

تضمن (اثَّاقَلْتُمْ) معنى (أخلدتم).

- قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ

اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ﴾^(٥).

تضمن (يرغبوا) معنى (يسخلوا).

- قال تعالى: ﴿وَلَا تَخَاطَبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنَّهُمْ مَفْرُقُونَ﴾^(٦).

تضمن (تخاطب) معنى (تراجع).

(١) سورة آل عمران ١١٥/٣.

(٢) سورة النساء ٢/٤.

(٣) سورة الأعراف ١٠٥/٧.

(٤) سورة التوبة ٣٨/٩.

(٥) سورة التوبة ١٢٠/٩.

(٦) سورة هود ٣٧/١١.

قرار التعريب: (١)

يجيز المجمع استعمال بعض الألفاظ الأعجمية - عند الضرورة - على طريقة العرب في تعريبهم.

قرار المولد: (٢)

المولد: هو اللفظ الذي استعمله المولدون على غير استعمال العرب، وهو قسمان:

أحدهما: قسم جروا فيه على أقيسة كلام العرب من مجاز أو اشتقاق أو نحوهما، كاصطلاحات العلوم والصناعات وغير ذلك، وحكمه أنه عربى سائغ.

والآخر: قسم خرجوا فيه على أقيسة كلام العرب إما باستعمال لفظ أعجمى لم تعربه العرب (وقد أصدر المجمع فى شأن هذا النوع قرار التعريب السابق)، وإما بتحريف فى اللفظ أو الدلالة لا يمكن معه التخريج على وجه صحيح، وإما بوضع اللفظ ارتجالاً.

والمجمع لا يجيز النوعين الأخيرين فى فصيح الكلام.

فى الصياغة والأشتقاق: (٣)

قرار (فعالة) للحرفة:

يصاغ للدلالة على الحرفة أو شبهها من أى باب من أبواب الثلاثى مصدر وزن (فعالة) بالكسر.

(١) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١/ ٣٣. وانظر: الاحتجاج لذلك فى ص ١٧٧-٢٦٣ من الجزء نفسه.

(٢) نفس المصدر السابق، ونفس الصفحات.

(٣) نفس المصدر السابق ١/ ٣٤.

قرار (فعلان) للتقلب والاضطراب: (١)

يقاس المصدر على وزن (فعلان) للفعل اللازم مفتوح العين إذا دل على التقلب والاضطراب.

قرار (فعلال) للمرض: (٢)

يقاس من (فعل) اللازم المفتوح العين مصدر على وزن (فعلال) للدلالة على المرض.

قرار (فعلال وفعليل) للصوت: (٣)

إذا لم يرد في اللغة مصدر لفعل لازم مفتوح العين دال على صوت، فيجوز أن يصاغ له قياسا على وزن (فعلال) أو (فعليل).

قرار المصدر الصناعي: (٤)

إذا أريد صنع مصدر من كلمة، يزداد عليها ياء النسب والتاء.

قرار (فعلال) للنسبة إلى الشيء: (٥)

يصاغ (فعلال) قياسا للدلالة على الاعتراف أو ملازمة الشيء. فإذا خيف لبس بين صانع شيء وملازمه، كانت صيغة (فعلال) للصانع وكان النسب بالياء لغيره، فيقال (زجاج) لصانع الزجاج، و (زجاجي) لبلّاعه.

(١) نفس المصدر السابق، ونفس الصفحة.

(٢) نفس المصدر السابق، ونفس الصفحة.

(٣) نفس المصدر السابق ٣٥/١.

(٤) نفس المصدر السابق، ونفس الصفحة.

(٥) نفس المصدر السابق، ونفس الصفحة.

قرار اسم الآلة : (١)

يصاغ قياساً من الفعل الثلاثي على وزن (مفعِل) و (مفعال) و (مفعلة) للدلالة على الآلة التي يعالج بها الشيء. (٢)

قرار الاشتقاق من أسماء الأعيان: (٣)

وللمجمع يجيز هذا الاشتقاق - للضرورة - في لغة العلوم (٤)

قرار مطاوع (فعل) الثلاثي: (٥)

كل فعل ثلاثي متعد دال على معالجة حسية فمطاويعه القياسي (انفعل)، ما لم تكن فاء الفعل واوا، أو لاماً، أو نوناً، أو ميماً، أو راء، ويجمعها قولك (ولنمر) فالقياس فيه (انفعل).

قرار مطاوع (فعل) بتضديد العين: (٦)

قياس المطاوعة لصيغة (فعل) مضعفة العين هي (تفعل)، والأغلب فيما ضعف للتعدي أن يكون مطاوعه ثلاثياً.

قرار مطاوع (فاعل): (٧)

(فاعل) الذي أريد به وصف مفعوله بأصل مصدره مثل (باعدته) يكون قياس مطاوعه (تفاعل) كتاب عد.

(١) نفس المصدر السابق، ونفس الصفحة.

(٢) إن أحكام هذه القرارات كانت موضع خلاف منذ القديم بين من يقصرها على ما لم يسمع له صيغة مخصوصة. ومن يرى اطراد القياس فيها، إلى جانب ما سمع له صيغة أخرى. ولقد حم المجمع الخلاف بميله إلى اطراد القواعد.

(٣) نفس المصدر السابق ٣٦/١.

(٤) انظر: احتجاجات السكتري: ص ٢٣٦-٢٦٨، حيث ذكر كثيراً مما اشتق العرب من أسماء الأعيان.

(٥) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٣٥/١.

(٦) نفس المصدر السابق ٣٦/١.

(٧) نفس المصدر السابق، ونفس الصفحة.

المصادر والمراجع

أولاً: باللغة العربية:

إبراهيم أنيس:

- الاصوات اللغوية، القاهرة ١٩٥٠، ١٩٦١ م.
- دلالة الألفاظ، القاهرة ١٩٥٨ م.
- طرق تنمية الألفاظ في اللغة، القاهرة، د.ت.
- اللغة بين القومية والعالمية، القاهرة، ١٩٧٠ م.
- اللهجات العربية، القاهرة، ط. ثانية، ١٩٥٢ م.
- مستقبل اللغة المشتركة، القاهرة، ١٩٦٠ م.
- من أسرار اللغة، القاهرة، ١٩٥١، ١٩٦٦ م.

إبراهيم بيومي مذكور:

- منطق أرسطو والنحو العربي، مقالة منشورة في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ٣ عام ١٩٥٣ م. ونشرها أيضاً ضمن سلسلة (اقرأ) في اللغة والأدب، العدد ٣٣٧، عام ١٩٧١ م.
- المجمع في ثلاثين عاماً ماضيه وحاضره، القاهرة ١٩٦٤ م.

إبراهيم السامرائي:

- الأب أنستاس ماري الكرملی وآراؤه اللغوية، ١٩٦٢ م.
- التطور اللغوي التاريخي، القاهرة، ١٩٦٦ م.
- تنمية اللغة العربية في العصر الحديث، القاهرة، ١٩٧٣ م.
- التوزيع اللغوي الجغرافي في العراق، القاهرة، د.ت.

- دراسات فى اللغة، بغداد، مطبعة العائى ١٩٦٦م.
- رسائل فى اللغة، بغداد، ١٩٦٤م.
- مباحث لغوية، بغداد ١٩٧١م.
- النحو العربى نقد وبناء، بغداد، د.ت.
- إبراهيم عبده:
- أعلام الصحافة العربية، القاهرة ١٩٤٨م.
- تطور الصحافة المصرية وأثرها فى النهضة الفكرية والاجتماعية، القاهرة ١٩٤٤.
- إبراهيم اليازجى:
- لغة الجرائد، القاهرة (د.ت).
- ابن الأثير:
- المثل السائر، تحقيق محى الدين عبد الحميد، القاهرة د.ت.
- النهاية فى غريب الحديث والأثر، القاهرة ١٩٦٣ - ١٩٦٥م.
- ابن الأنبارى (كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن):
- أسرار العربية، نشره زايولد Seybold فى ليدن ١٨٨٦م، ثم طبع فى دمشق.
- الإغراب فى جدل الإعراب، نشره سعيد الأفغانى فى دمشق ١٩٥٧م. مطبعة الجامعة السورية.
- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، نشره فايل G. Weil فى ليدن ١٩١٣م مع مقسمة عن مدارس النحو العربى. وطبعه محمد محى الدين عبد الحميد عدة مرات بعد ذلك بالقاهرة.
- البيان فى غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، القاهرة ١٩٧٠م.

- لمع الأدلة فى أصول النحو، نشره سعيد الأفغانى فى دمشق ١٩٥٧م، وعطية عامر فى أستوكهولم سنة ١٩٦٣م.

- الموجز فى علم القوافى، نشره عبد الهادى هاشم فى المجلد الحادى والثلاثين من مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق ١٩٥٦م.

- نزهة الألباء فى طبقات الأدباء، نشر بالقاهرة ١٩٢٤، وبتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم بالقاهرة ١٩٦٠م، وإبراهيم السامرائى فى بغداد ١٩٦٠م. وعطية عامر فى أستوكهولم ١٩٦٣م.

ابن الجزرى:

- غاية النهاية فى طبقات القراء، نشره برجستراسر ويرتسل بالقاهرة ١٩٣٢ - ١٩٣٥م.

- النشر فى القراءات العشر، حققه محمد الصباغ - القاهرة، د.ت.، دمشق ١٣٤٥هـ.

ابن جنى:

- التمام فى تفسير أشعار هليل، القاهرة ١٩٦٢م.

- جمل أصول التصريف - مختصر التصريف الملوكى، القاهرة ١٩١٣م.

- الخصائص، تحقيق محمد على النجار، دار الكتب المصرىة ١٩٥٢ - ١٩٥٧م.

- سر صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السقا وآخرين (الجزء الاول فقط) القاهرة ١٩٥٤م.

- كتاب المقتضب فى اسم المفعول من الثلاثى المعتل العين، طبع بالقاهرة ١٩٢٢م ضمن: ثلاث رسائل.

- للحسب (ح١، ح٢) القاهرة ١٩٦٩م - ١٩٧١م.

- المنصف، شرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين.
القاهرة ١٩٥٤م.

ابن سلام الجهمي: طبقات فضول الشعراء:

تحقيق محمود شاكر، دار المعارف للطباعة والنشر، سلسلة ذخائر العرب (٧)
١٩٥٢م. وكذلك طبع المذني، القاهرة ١٣٩٤هـ.

ابن عصفور: المقرب:

تحقيق الدكتور أحمد عبد الستار الجواري، والدكتور عبد الله الجبوري، مطبعة
العاني، بغداد ١٣٩١هـ.

ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:

تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، طبع بالقاهرة عدة مرات. ط.
السادسة عشرة ١٣٩٤هـ.

ابن العماد: شذرات الذهب في أخبار من ذهب: القدسي، القاهرة
١٣٥٠هـ.

ابن قتيبة الدينوري:

- أدب الكاتب، نشره Grunert في ليدن ١٩٠٠ - ١٩٠١م، ثم نشر بالقاهرة
١٣٥٥هـ، ١٣٨٢/١٩٦٣م، وهناك عدة طبعات مصرية أخرى.

- الأنواء في مواسم العرب، حيدر أباد الدكن ١٩٥٦م،

- تاويل مشكل القرآن، تحقيق السيد صفر، القاهرة، ١٩٥٤م.

- تفسير غريب القرآن، تحقيق السيد صفر، د.ت.

- الشعر والشعراء، تحقيق أحمد شاكر، القاهرة ١٩٦٦م.

- عيون الأخبار، القاهرة ١٩٢٥ - ١٩٣٠م.

- المعانى الكبير، خيدر آباد بالهند ١٩٤٩م.
ابن كثير: البداية والنهاية:
ط. أولى ١٣٥١هـ، السعادة بمصر.
ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة:
حققه د. شوقي ضيف، القاهرة ١٩٤٧م.
ابن مالك:
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد،
حققه محمد كامل بركات، القاهرة ١٩٦٨م.
- لامية الأفعال، نشرت في هلنكي ١٨٥٤م، بطرسبرج ١٨٦٤م، وليبزج
١٨٦٦م.
ابن منظور الأفرقي: لسان العرب:
بولاق ١٣٠٠ - ١٣٠٧هـ. وكذلك دار صادر، بيروت ١٣٨٨هـ.
ابن النديم: الفهرست:
تحقيق Flugel، ليبزج ١٨٧١م، ثم نشر بالقاهرة ١٣٤٨هـ، ثم أعيد تصويره
في بيروت ١٩٦٥م، ونشر في طهران ١٩٧٢م.
ابن هشام الأنصاري:
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، نشره محيى الدين عبد الحميد، القاهرة
١٩٤٩م.
- شذور الذهب في معرفة كلام العرب، وشرح شذور الذهب، القاهرة، عدة
طباعات. السعادة بمصر، ط. السابعة ١٣٧٦هـ.
- قطر الندى وبل الصدى، القاهرة، عدة طباعات.

- مغنى الليب عن كتب الأعاريب، نشره محى الدين عبد الحميد بالقاهرة، ومازن المبارك دمشق ١٩٦٦م.

ابن يعىش: شرح مفصل الزمخشرى:

نشره G. Jahn فى مجلدين - ليزج ١٨٨٢م - ١٨٨٦م، وطبع بالقاهرة بعد ذلك.
أبو حيان:

- البحر المحيط، السعادة بالقاهرة ١٣٢٨هـ.

- منهاج السالك، نشره سدنى جلازر Glasers فى New Havent ١٩٤٦م.

أبو الطيب اللغوى:

- الإبدال، تحقيق عز الدين التنوخى، ط دمشق ١٩٦١م.

- الأضداد فى كلام العرب، تحقيق عزة حسن، دمشق ١٩٦٣م.

- شجر الدر فى تداخل الكلام بالمعانى المختلفة، القاهرة ١٩٥٧م.

- المتنبى، تحقيق عز الدين التنوخى، دمشق ١٩٦٠م.

- مراتب النحويين، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٥٥م.

أحمد أمين: ضحى الإسلام:

الطبعة الخامسة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م.

أحمد رضوان:

تاريخ مطبعة بولاق. القاهرة ١٩٥٣م.

أحمد فارس الشدياق:

- الجاسوس على القاموس، ١٢٩٩هـ/ ١٨٨٢م.

- كنز الرغائب فى منتخبات الجوانب - ٣ أجزاء، الاستانة ١٢٨٨هـ.

- أمين المفلوف: للجامع:
مجلة دمشق ١/ ١٩٢١ م.
- بروكلمان (كارل): تاريخ الأدب العربي:
ترجمة عبد الحميد النجار، القاهرة، ١٩٥٩ - ١٩٦٢ م.
- البغدادي (عبد القادر بن حمز): خزنة الأدب:
٤ مجلدات، بولاق ١٢٩٩ هـ، القاهرة ١٩٣٠ م، حققه عبد السلام هارون،
القاهرة ١٩٦٧ م.
- البغدادي (الخطيب): تاريخ بغداد أو مدينة السلام: ١٤ جزءا، القاهرة
١٣٩١ هـ.
- تاجر (جاك): حركة الترجمة بمصر خلال القرن التاسع عشر، القاهرة
١٩٤٥ م.
- حامد عبد الحميد: القواعد النحوية: القاهرة ١٩٤٦.
- خديجة عبد الرازق الحديثي: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه،
مطبوعات جامعة الكويت (٣٧)، طباعة مطابع مقهى - الكويت ١٩٧٤ م.
- الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن):
- الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه، نشره
جويدي، روما ١٨٩٠ م.
- طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ١٩٥٤ م.
- لحن العوام، تحقيق رمضان عبد التواب، القاهرة ١٩٦٤ م، ثم طبع بتحقيق:
عبد العزيز مطر في الكويت ١٩٦٨ م بعنوان: لحن العامة.

زيلان (جورجي): تاريخ الأدب العربية:

٤ أجزاء، القاهرة ١٩٣٦م.

سعيد الأفغاني:

- حاضر اللغة العربية في الشام، القاهرة، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٢م. بيروت ١٩٧١م بعنوان: من حاضر اللغة العربية.

- في أصول النحو: المكتب الإسلامي بيروت ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

- نظرات في اللغة عند ابن حزم، بيروت ١٩٦٩م.

سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر): الكتاب:

نشره ديرنبور H.Derenbourg بعنوان Le Livre de Sibawaihi في باريس

١٨٨١ - ١٨٨٩م، وترجمه يان Jahn إلى الألمانية بعنوان: Sibawaihi's Buch

Über die Grammatik.

ويضم عمل يان المذكور نشر مقتبسات من شرح السيرافي على سيبويه إلى جانب ترجمة متن الكتاب إلى الألمانية. وطبع يولاق ١٣١٦ - ١٣١٧هـ في مجلدين، وعليه شرح شواهد الكتاب للأعلم الشتمري، وتقريرات من شرح السيرافي. وصور منه بتحقيق: عبد السلام هارون بالقاهرة الأجزاء ١، ٢، ٣.

السيرافي (أبو سعيد): أخبار النحويين البصريين: نشره كرنكو في الجزائر

وباريس ١٩٣٥م، ونشره بالقاهرة محمد عبد النعم خفاجي ١٩٥٥م.

السيوطي (جلال الدين):

- الإتيقان في علوم القرآن، القاهرة ١٣١٨هـ ثم حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٦٧م.

- الأشباه والنظائر، ٤ أجزاء، حيدر آباد ١٣١٦ - ١٣١٧هـ، ١٣٩٥هـ.

- الاقتراح فى أصول النحو، دلهى ١٣١٢هـ، وحيدر آباد ١٣٥٩هـ.
- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٦٤ - ١٩٦٥م.
- سبب وضع علم العربية، القسطنطينية ١٣٠١هـ ضمن التحفة البهية.
- شرح شواهد المغنى، طبع بتصحيح الشنقيطى، القاهرة ١٣٢٢هـ.
- المزهرة فى علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. وآخرين، القاهرة ١٩٥٨م.
- همع الهوامع، القاهرة ١٣٢٧هـ.
- الشنقيطى: الدرر اللوامع على همع الهوامع: القاهرة ١٣٢٧هـ.
- د. شوقى ضيف: المدارس النحوية:
- دار المعارف، القاهرة، ط السابعة ١٩٩٢م.
- الشيال (جمال الدين) تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر محمد على، القاهرة ١٩٥١م.
- عبد الرأجحى:
- دروس فى المذاهب النحوية، القاهرة، د. ت.
- فقه اللغة فى الكتب العربية، بيروت ١٩٧٢م.
- اللهجات العربية فى القراءات القرآنية، القاهرة ١٩٦٨م.
- منهج ابن جنى فى كتابه المحتسب - رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية ١٩٦٣م.

عبد الرحمن الراقى:

- تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر، ٤ أجزاء، القاهرة ١٩٢٩ - ١٩٣٠.

- عصر إسماعيل، جزآن، القاهرة ١٩٤٨م.

عبد الفتاح عبادة: المجمع اللغوى والمجمع العلمى، الهلال، ١٩٢٨م.

عبد الفتاح إسماعيل شلى:

- أبو على الفارسى، القاهرة د.ت.

- الإمامة فى القراءات واللهجات العربية، القاهرة ١٩٥٧م.

عبد القادر المقرئ:

- بين النحو واللغة، مجلة مجمع، اللغة العربية بالقاهرة (٧) ١٩٥٣م.

- شواهد على توهم زياد الحرف، مجلة مجمع اللغة العربية (٧) ١٩٥٣م.

- مجامعنا، مجلة مجمع دمشق ٢٣ (١٩٤٨م)، ومجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (٧) ١٩٥٣م.

عبد الله النديم: سلافة النديم:

فى منتخبات عبد الله النديم - جزآن، القاهرة ١٩٠١، ١٩١٤م.

عباس حسن:

- بعض الشواهد فى النحو، بحث منشور فى مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٦٨/١٩٦٩م، الدورة الخامسة والثلاثون.

- رأى فى بعض الأصول اللغوية والنحوية، مطبعة العالم العربى بالقاهرة ١٩٥١م.

- اللغة والنحو بين القديم والحديث، القاهرة د.ت.

١- النحو الوافي، القاهرة د.ت.

على عبد الواحد وافي: علم اللغة:

القاهرة ١٩٤١، ١٩٤٤، ١٩٥٠، ١٩٥٧م.

على أبو المكارم: أصول التفكير النحوي:

دار الثقافة، بيروت ١٩٧٣م

العيني:

- شرح الشواهد على هامش خزانة الأدب للبغدادى، ط بيروت د.ت.

- المقاصد النحوية فى شرح شواهد الألفية، طبع فى بولاق على هامش خزانة
الأدب، بولاق ١٢٩٩هـ.

فؤاد حنا ترزى: فى أصول اللغة والنحو:

مطبعة دار الكتب بيروت ١٩٦٩م.

فتحى زغلول: محمد كرد على:

مجلة مجمع دمشق ٢٧ (١٩٥٢م).

فاضل صلح السامرائى: ابن جنى النحوى:

رسالة ماجستير، جامعة بغداد ١٩٦٤م.

فندريس: اللغة:

ترجمة محمد القصاص وعبد الحميد الدواخلى، القاهرة ١٩٥٠م.

الفيروزابادى: القاموس المحيط:

٤- أجزاء، القاهرة ١٩٥٤م ثم طبع عدة مرات.

المبرد:

- الفاضل، تحقيق عبد العزيز الميمنى، القاهرة ١٩٥٦م.
- كتاب الكامل، نشره Wright فى ليزج ١٨٦٤ - ١٨٩٢م. ونشره زكى مبارك ثم محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاتة، القاهرة ١٩٥٦م.
- المذكر والمؤنث، تحقيق رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادى، مطبعة دار الكتب، القاهرة ١٩٧٠م.
- المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة ١٩٦٣م، ١٩٦٨م.

محمد أحمد خلف الله:

- أحمد فارس الشدياق، القاهرة ١٩٥٠م.
- معالم التطور الحديث فى اللغة العربية وآدابها، القاهرة ١٩٦١م.
- محمد الخضر حسين:
- الاستشهاد بالحديث فى اللغة، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (٢).
- اسم المصدر فى المعاجم، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (٨).
- تكملة مادة لغوية ورد ذكرها فى المعجمات ولم ترد يقينها، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (٢).
- دراسات فى العربية وتاريخها، دمشق ١٩٦٠م.
- الغرض من قرارات المجمع، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (١).
- القياس فى اللغة العربية، القاهرة د. ت.
- من وثق من علماء اللغة ومن طعن فيه، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (١٢).

محمد خير الحلواني:

- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، وكتاب الإنصاف د.ت.

- المفصل فى تاريخ النحو العربى قبل سيويه، د.ت.

محمد رشاد الحمزاوى:

- أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مناهج ترقية اللغة تنظيما ومصطلحا

ومعجما، دار الغرب الإسلامى، بيروت ١٩٨٦م.

- الحدث الصحفى وأثره الاجتماعى واللغوى فى المجتمع العربى، شئون عربية

١٩٨٢م ١٤٠٣هـ (ح-٢١).

- العربية والحدائق أو الفصاحة فصاحات، بيروت ١٩٨٦م.

- مجمع اللغة العربية بدمشق وشكل ترقية اللغة العربية، تونس ١٩٨٨م.

- من قضايا المعجم العربى قديما وحديثا، بيروت ١٩٨٦م.

- المنهجية العامة لوضع المصطلحات وتوجيهها وتنميتها، بيروت ١٩٨٦م.

محمد عيّد: أصول النحو العربى، ط ثانية، عالم الكتب بالقاهرة ١٩٧٨م.

محمد الفاضل عاشور: تحرير أفعال التفضيل من ريقة قياس نحوى فاسد،

مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الدورة الثلاثون ١٩٦٣م.

محمد كرد على:

- أفعال للاستعمال، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (٣).

- تطور الألفاظ والتراكيب والمعانى، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (٧).

- عالمان عربى وغربى، مجلة مجمع دمشق (٢٧).

د. محمود فهمى حجازى:

- الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة د.ت.

- البحث اللغوى، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٣م.

- علم اللغة العربية، مدخل تاريخى مقارن فى ضوء التراث واللغات السامية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩١م.

مصطفى الشهاوى: الجامع، المقتطف ٨٣ (١٩٣٣). والجامع، مجلة دمشق ٢٧ (١٩٥٢م).

منصور فهمى: تاريخ الجامع، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (١).

مهدى المخزومى:

- الخليل بن أحمد الفراهيدى، بغداد ١٩٦٠م.

- فى النحو العربى نقد وتوجيه، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٦٤م.

- مدرسة الكوفة، القاهرة د.ت.

ياقوت الحموى:

- معجم الأدياء وإرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق أحمد فريد رفاعى، القاهرة ١٩٣٦م.

- معجم البلدان، تحقيق فستلند - ليزج ١٨٦٦ - ١٨٧٠م.

يوسف أسعد داغر: مصادر الدراسة الأدبية، جزاءن، بيروت ١٩٥٦م.

ثانيا: اللغات الأوربية:

- Ch. Ferguson, Diglossia

ونشر عدة مرات منها:

P.P. Giglioli, Language and Social Context (Penguin Books 1972) .

- F. de Seussure, Curso de Linguistique generale.

- Gibb (H.A.R.): Studies in Contemporary arabic Literature, B.S.O.S.4 (1926-1928).

- Haywood (John A): Arabic Lexicography- Leiden 1960.

- Jespersen: Language. Its nature. Ect.

- Jovelet (Louis): L' evolution sociale et politique des pays arabes, R.E.I. (1930-1933).

- Lane: An arabic- English lexicon. 4 vol Londres 1863-1893.

- Littmann (Enno): Lsha at arabia Sa maliya gabla-L- Islam, Rac3.

- Martinet (André: Eléments de Linguistique générale- Paris 1960.

- R. Blachere: Moments tournants dans la littérature Arabe studia Islamica, extrait Fascicule XIV.

التنوعات الدلالية لقضايا الأمر والنهي عند الإنسان

إعداد

د. أشرف عبد البديع عبد الكريم

قسم اللغة العربية

كلية دار العلوم - جامعة المنيا

ويشتمل هذا البحث على محورين :

الأول : الإطار العام :

١- موضوع البحث .

٢- أسباب اختيار الموضوع .

٣- أهداف البحث .

٤- الدراسات السابقة .

٥- مصادر البحث .

٦- منهج الدراسة .

الثاني : التنوعات الدلالية لقضايا الأمر والنهي :

- ملاحظات أولية .

- مدخل أولى .

١- التحليل الدلالي لقضايا الأمر :

(أ) تعريف الأمر وصيغه عند الإنسان .

(ب) قضية شروط الأمر في الفكر الأصولي من خلال رؤية الإنسانى

(ج) دلالات الأمر عند الإنسانى.

(د) دلالات الأمر عند الأصوليين فى ضوء ما جاء عند الإنسانى.

(هـ) دلالات الأمر عند البلاغيين والمفسرين فى ضوء ما جاء عند الإنسانى.

(و) مناقشة آراء الأصوليين الذين نقل عنهم.

(ز) قضايا أمرية فى سياقات متنوعة مع العناية بالأصوليين الذين نقل عنهم.

٢- التحليل الدلالى لقضايا النهى :

(١) تعريف النهى وصيغه عند الإنسانى.

(ب) دلالات النهى عند الإنسانى.

(ج) دلالات النهى عند البلاغيين والمفسرين والأصوليين فى ضوء ما جاء عند الإنسانى.

(د) مناقشة الآراء فى الدلالات.

التائج.

المصادر والمراجع.

المحور الأول : الإطار العام :

١- موضوع البحث :

يعنى هذا البحث بشكل أساسى بدلالات الطلب عند الإنسانى، وهو واحد من الأصوليين المتأخرين، ولا يمكن أن تنفصل هذه القضايا عما جاءت عند الأصوليين، فمن خلال استقراء كتب الأصوليين، نجد تصورا عاما لقضايا الطلب عندهم، إذ تقتصر معالجتهم جميعا على تناول قضايا الأمر والنهى، دون باقى أقسام الطلب الأخرى، وأحسب أن لذلك مبررا، سنذكره فى سياقه من البحث، وتمثل هذه مقارنة دلالية فى معالجتهم، ومن ناحية أخرى نجد المفارقة بينهم تكمن فى أثناء تحليلهم لهذه الجزئيات، مما يحاول البحث تلمسه فى ثنايا المعالجة التطبيقية.

وإذا كانت قضايا الطلب قد لقيت اهتماما عند الأصوليين - الأمر والنهي - فإنها قد حظيت باهتمام يثبات أخرى كالبلاغيين والمفسرين، ولما كان الأصوليون قد توسعوا في تناول جوانب القضايا الطلبية مقارنة بما جاء عند غيرهم، فإن البحث يحاول - بشكل واضح - أن يتعرض لهذه الجزئيات مجتمعة.

٢- أسباب اختيار الموضوع :

ثمة جملة من العوامل التي دفعت الباحث إلى تناول هذا الموضوع وتعميق النظر فيه كما يلي :

(أ) تتم معالجة الأصوليين بالتركيز على الجوانب الدلالية، وخاصة الأمر والنهي، وقد أشارت دراسة حديثة إلى أن دراسة الأمر والنهي قد نالت عناية الأصوليين ما عدا الشافعي في « الرسالة »^(١).

ومن ثم فإنها من الأبواب التي نالت أهمية عند الأصوليين، وبالتالي عند الإنسانوي، ومن هنا تحتاج إلى إلقاء الضوء عليها.

(ب) لم تزل قضايا الطلب عند الإنسانوي عناية الباحثين بوجه عام، ولم تكن موضوع بحث أكاديمي سابق، مما حفز الباحث على تناوله.

(ج) محاولة توسيع جانب البحث الدلالي العربي، وذلك من خلال كشف الجوانب المضيقية والتركيز عليها، كما هي الحال بالنسبة للإنسانوي.

(د) على الرغم من أن الإنسانوي ليس من المتقدمين، إذ يتسمى إلى القرن الثامن، وهو أكثر القرون ازدحاما بالأصوليين^(٢)، ومن هنا فإن هذه الشخصيات الأصولية - كما أظن - تحتاج إلى تعميق النظر في الفكر الأولى بشكل عام.

(١) د. عادل خلف: البحث اللغوي عند الأصوليين، ص ١٤٦ .

(٢) السابق : ص ١١ ، ١٢ .

٣ - أهداف البحث :

١- محاولة رصد الدلالات الأساسية عند الإنسوى والأصوليين في ضوء أصحاب البيئات الأخرى.

٢- محاولة معرفة مدى إسهام الإنسوى المعرفى بالنسبة للفكر الأصولى.

٣- الربط بين معالجة الإنسوى - الأصولى - وبين ما جاء عند كل من البلاغيين والمفسرين.

٤- الكشف عن التداخل المعرفى فى الفكر العربى فى هذه القضايا.

٥- الوصول إلى الدلالات المشتركة بين هذه البيئات.

٦- محاولة التوصل - من خلال المناقشة والمقارنة - إلى نقاط الضعف وأوجه التقصير فى كل بيئة، وبالتالي محاولة تفاديه، وذلك بإسهام البيئة الأخرى فى تغطية هذا التقصير، الأمر الذى يمكن من خلاله التوصل إلى تصور عام لهذه القضية من خلال مناقشتها من زوايا عدة.

٤ - مادة البحث :

يتخذ هذا البحث من مؤلفات الإنسوى مادة له، وهو عبد الرحيم بن إبراهيم جمال الإنسوى، ولد بصعيد مصر^(١)، توفى ليلة الأحد، ثامن عشر جمادى الأولى ٧٧٢ هـ، وله من العمر سبع وستون سنة ونصف، وقد اختار الباحث هذا الموضوع عند الإنسوى نظرا لاهتمامه بقضايا الدلالة فى مصادر هذا البحث محل الدراسة بصفة خاصة، ومن ثم اختار الباحث واحدة منها - قضايا التركيب الطبلى - والتي

(١) ينظر لزيد حول ذلك فى: ابن العماد : شذرات الذهب ٢٢٣/٦. السيوطى : بنية الوعة ٩٢/ ٢، ٩٣. الزركلى : الإسلام ٣/ ٣٤٤. البندلى : هدية المارقين ١/ ٥٤١. كحلالة : معجم المؤلفين ٥/ ٢٠٣. وكذلك فى كتابه : الكوكب الدرى ص ١١٧ : ١٤٥ التمهيد... ص ١٥ : ٤٠.

تنصب بصفة خاصة على قضايا الأمر والنهي، ويفرض علينا أن تكون هذه الدراسة -
في المؤلفات^(١) التالية ؛ نظرا لتركيزها فيما نحن بصدده بشكل لافت للنظر : -

١- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، تحقيق د. محمد حسن هيتو،
مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

٢- نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول، جمعية نشر الكتب العربية،
القاهرة، ١٣٤٥ هـ، عالم الكتب العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨٢ م.

٥- منهج البحث :

يتبع الباحث في هذا البحث ما يلي :

١- المنهج الوصفي، حيث يسعى البحث إلى التعرف على دلالات الطلب
من منظور الإنسوى وذلك من خلال مصادره التي تهتم بهذه القضية .

٢- المنهج الإحصائي، وذلك من خلال إحصاء الدلالات المختلفة عند
الإنسوى ومقارنتها بما جاء في يثات أخرى، ومن ثم محاولة الاستفادة من الأرقام
الحسابية والنسب المئوية الموجودة في البحث ؛ للوصول إلى نتائج عملية باعتبارها
دراسة في علم اللغة .

٣- تحليل هذه الدلالات من خلال مقارنتها ومناقشتها بما جاء عند الأصوليين
والبلاغيين والمفسرين على السواء .

٦- الدراسات السابقة :

(١) دراسات لغوية في الفكر الأصولي :

١- البحث اللبجوى عند الأصوليين د. عادل خلف، رسالة دكتوراه، غير منشورة،
كلية الآداب - جامعة المنيا، ١٩٨٢ م.

(١) للإنسوى مصنفات كثيرة ومتنوعة أخرى منها : الميهمات على الروضة؛ الهداية إلى أوهام الكفاية، الاشياء
والتظائر، جواهر البحرين، مطالع العقائت، الكوكب الدرى فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع
التفعية، التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، الجواهر المحببة في شرح المقدمة الرحية، الكلمات المهمة
في مباشرة أهل الذمة، طبقات الفقهاء الشافعية.

يوضح عنوان الرسالة أنها تعتمد بشكل أولى على بيئة الأصوليين، وتتخذ من مادتهم متطلفاً أساسياً، وقدم الباحث مادته بعناية فائقة من بين القرون المختلفة بداية بالشافعي (القرن الثاني الهجري) ومنتها بالقرن الرابع عشر.

ويركز على قضايا بعينها، ليس كما فعل د. طاهر حمودة، وإنما يوجه عنايته بالدرجة الأولى إلى عدة مجالات منها: البحث الصرفي بمجالاته المختلفة، وكذلك البحث النحوي، مركزاً على دلالات الأمر والنهي، ومعاني الحروف، وذلك من خلال عرض عام، وهكذا نجد الدراسة تختلف مع دراسة د. حمودة وإن اشتركت معها في المادة المدروسة - تقريباً - كما تختلف عنها من ناحية أخرى، إذ تثار - التي نحن بصددنا - بالتركيز الشديد، الأمر الذي أدى في النهاية إلى أن تخرج رسالته - في حجمها الحقيقي - فيما لا يزيد على (١٦٥) صفحة، مع هذا الكم من المادة المدروسة.

٢- دراسة المعنى عند الأصوليين، د. طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، « د. د. ت ».

عرض د. حمودة لكل القضايا اللغوية والدلالية عند الأصوليين كافة، فقد أشار إلى كل قضية على حدة بإيجاز، ولم يترك قضية لغوية في بيئة الأصوليين إلا وأشار إليها، ومن ثم نجده يعرض لأقسام الدلالة، وبالتالي يعرض لدلالة اللفظ، والعموم والخصوص، والاستثناء، والأمر والنهي، والمشارك اللفظي، والحقيقة والمجاز، والوضوح والخفاء، وطرق الدلالة والتغير الدلالي... إلخ تلك القضايا الدلالية واللغوية.

ومن هنا نرى أن الأمر والنهي، جاء ضمن إطار معالجة عامة عند الأصوليين، إذ نجده يعتمد - تقريباً - على كل مؤلفات الأصوليين في عصورهم المختلفة، الأمر الذي يجعل من كلامه حكماً يكاد يكون عاماً بالنسبة لبيئة الأصوليين.

٣ - البحث الدلالي عند الأصوليين، د. محمد يوسف جيلص، عالم الكتب، ١٩٩٣ م.

حدد الباحث في مقدمته أنه لا يريد أن يثبت السبق للعرب في هذا المجال، وإنما يريد أن يضع الحقائق في نصابها، وأن اهتمام الأصوليين بهذا الجانب واضح بشكل لافت للنظر، وقد يركز على عدة قضايا كدوافع اهتمامهم بالمعنى، ووسائلهم لتحديد المعنى.

٤- د. السيد أحمد عبد الغفار: التصور اللغوي عند الأصوليين، شركة مكتبات عكاظ، للنشر والتوزيع، ١٤٠١ هـ، ١٩٨١ م.

تقع الدراسة في خمسة فصول تسبقها مقدمة، وفي هذا البحث يعرض الباحث لتصور لغوي عقلي، حسب تعبيره، يكاد يكون شاملا إلى حد كبير عند الأصوليين، وبناء على ذلك نجده يعرف بعلم الأصول كمدخل طبيعي، يليه التركيز على القضايا اللغوية العامة، ثم يعرج على تناول اللفظة المفردة ودلالاتها، كما يعرض للدراسة المعنى، وأخيرا يختم بدراسة عن العلاقة بين كل هذا من وجهة نظر أصولية، ثم خاتمة ومراجع متنوعة إلى حد ما.

٥ - مصطفى جمال الدين : البحث النحوي عند الأصوليين، دار الهجرة، إيران، قم، ط٢، ١٤٠٥ هـ.

تقع الدراسة في ستة فصول، تسبقها مقدمة وتمهيد، في المقدمة يناقش قضايا معروفة تختص بسياقها. كما عرض في التمهيد (نحو الأصوليين) وهذا يعكس لما يمكن أن يناقشه الباحث في مثل هذا الموضع. أما قضايا الدراسة فقد اشتملت على قضايا نحوية بحتة، ينطلق فيها الباحث من وجهة نظر أصولية، ومن ثم ينعكس هذا بصورة جلية في تقسيم الدراسة، فترى أقسام الكلمة والمصدر، ومصدر الاشتقاق، قضايا الأوصاف والأوصاف المبهمة، وحل كذلك قضايا الفعل، كما لم يفته أن يناقش الحرف والمعنى الحرفي، وفي نهاية الدراسة، حلل رؤية الأصوليين حول (الجملة) بصفة عامة. وهكذا يمكن القول إن الباحث عرض للقضايا اللغوية بصفة عامة مركزا جهده على القضايا النحوية بصفة خاصة.

٦- محمد حسن عواد (دكتور) : الكوكب الدرى فيما يتخرج على الاصول النحوية من الفروع الفقهية، دار عمار، الطبعة الاولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥.

حقق الباحث هذا الكتاب ونال به درجة الدكتوراه فى اللغة العربية من كلية الآداب بالجامعة الأردنية، وجاء تحقيقه للكتاب فى قسمين، الاول يضم عدة فصول كنشأة النحو، والعلاقة بين أصول الفقه والنحو، وفيه يعرض لجهود النحاة مبتدئا بسيبويه ومنتها بالدكتور محمد عبد، ويقسم ذلك إلى مراحل. والعلاقة بين الحديث والنحو، ثم يعرض فى فصل خاص لكل ما يتعلق بالكتاب من منهج ومصادر ومسائل وقيمه وأقسامه... إلخ. القسم الثانى : التحقيق : وهو يعالج قضايا نحوية صرفه، وينطلق فى معالجته النحوية من وجهة نظر أصولية بشكل واضح، وترتيب الكتاب يساير فيه جمهور النحاة فى ترتيب المادة وتقسيم الأبواب.

(ب) دراسات فى الأمر والنهى فى القرآن الكريم :

- بلاغة الأمر والنهى فى النسق القرآنى، السيد عبد الرحيم عطية، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٥ م.

يتخذ الباحث من القرآن الكريم مادة لبحثه محلدا طبيعة بحثه منذ البداية (البلاغة)، بل إن تحديده جاء أكثر دقة، حينما قصره على الأمر والنهى فى القرآن الكريم.

وتقوم هذه الدراسة على عمل معاجم إحصائية لصيغ البابين معا، ثم كل واحد منهما منفردا، وذلك من خلال الأرقام الحسائية، والتي تعكس مصداقية الباحث فى أحكامه.

وكذلك أشار الباحث إلى صيغ الأمر والنهى فى القرآن الكريم، من خلال الأرقام الحسائية الدقيقة، الأمر الذى يعكس أهمية ترتيب هذه الصيغ ثم عرض لقضايا التقاء الأمر والنهى، وأيضا استيعاب الأمر والنهى، لما يتعلق بالأمور الحياتية، كما عرض للتكرار فى صيغ الأمر والنهى وأسلوبهما، وأخيرا ختم دراسته بجدول إحصائى بصيغ الأمر والنهى فى القرآن الكريم.

المحور الثاني : التنوعات الدلالية لقضايا الطلب :

- ملاحظات أولية :

تجدر الإشارة بصفة مبدئية إلى أن نقارن بين نهج الإسئوى فى « نهاية السؤل » و« التمهيد »، إذ يلاحظ الباحث أنهما يختلفان فى طريقة عرض المادة المدروسة، فإذا كان فى « نهاية السؤل » يعرض - مثلا - لدلالات الأمر دفعة واحدة، ثم يعود ويصرح بهذه الدلالات بالتفصيل والمناقشة فيما جاء فى الفكر الأصولى. كل ذلك يقدمه الإسئوى بشكل مفصل وواف، ومن ثم نلحظ مدى الأثر الأصولى فى نهاية السؤل.

أما « التمهيد » فإنه عالج فيه قضايا متنوعة كذلك، إلا أنها موجزة ومركزة، فالذى يمكن أن نعهه بين دلالات الأمر فى « التمهيد »، لا يمكن أن يكون كذلك فى « السؤل »، إذ جاءت دلالات الأمر فيه مباشرة.

وأن الذى نعهه كذلك فى « التمهيد » قد ورد فى « نهاية السؤل » فى المسألة الثانية^(١)، وجاءت فيه كذلك بشكل أكثر تفصيلا تمثيا مع النهج العام للكتاب، وسوف نفيد من هذه الملاحظة فى أثناء التحليل.

كما أن ثمة تمايزا آخر، فإذا كان الأمر يدل على الوجوب أو الندب أو يدل عليهما معا... إلخ، فإنها لا تشغل منه فى تمهيد إلا مساحة محدودة، مقارنة بما ورد فى «سوله»، إذ جاء تناولها بشكل واف، يضاف إليه تلك الدراسة القيمة المسماة بـ «سلم الوصول لشرح نهاية السؤل».

- مدخل أولى :

يلحظ المتصفح لمؤلفات علماء أصول الفقه - بدون شك - أن قضايا الطلب قد لقيت اهتماما واسع النطاق، وقد أولى البلاغيون عنايتهم بهذه القضية - التركيب الطلى - إلا أننا نحسب أن ثمة فارقا بين كلتا المعالجتين، فإذا كان البلاغيون اهتموا بالتركيب اللغوى - بصفة خاصة - فيما يطلق عليه التنوعات الدلالية، أو المجازية،

(١) الإسئوى : نهاية السؤل ٢ / ٢٥١.

فإن علماء أصول الفقه اتجه عملهم ليس فقط إلى الناحية الدلالية، وإنما إلى:
الصيغة، الحد، الدلالة، التكرار... إلخ.

ويستين مما سلف أن معالجة الأصوليين، قد حوت معالجة المعاني عند
البلاغيين، التي تعد جزءاً من معالجة الأصوليين إياها، ومن ثم فإن معالجة
الأصوليين تمتاز بالشمول والعموم، فيما يعد تناول البلاغيين بأنه أخص وأجز،
ومن ثم فإن العلاقة بين البيتين، إنما هي علاقة العموم بالخصوص أو العكس.

كما أن هناك ملحوظة مبدئية أخرى، تمثل - في ظني - مفارقة بين معالجة
البيتين، فإذا كان البلاغيون العرب، يولون التراكيب الإنشائية اهتماماً بشكل عام،
بمعنى تعرضهم لدلالات التراكيب الإنشائية بشكل عام، ومن ثم ركزوا جهودهم
على تناول قضاياها: الطلبى وغير الطلبى، وذلك فى مقابل بيضة الأصوليين الذين
ركزوا جل اهتمامهم على الجانب الطلبى، ولم يبحثوا عن الطلبى إلا ما يندرج فى
إطار اهتمام بحثهم، وبالتالي جاء تركيزهم على معالجة جوانب الأمر والنهى بشكل
خاص، وذلك نتيجة عاملين، الأول: أن الأمر والنهى مدار الأحكام الشرعية.
الثانى: الأوامر والنواهي تشتركان فى الاستعلاء بالغير، فلا يمكن أن يكون الإنسان
أمرأ نفسه أو ناهياً لها^(١). وقد أفضى هذا بهم إلى ترك قضايا طلبية أخرى،
كالاستفهام والنداء والترجى والتمنى والتخصيص والعرض وهكذا.

وأحسب أن عدم عرض الأصوليين لهذه الأبواب الأخرى التى تتعلق بالجانب
الطلبى، يرجع إلى عاملين اثنين، الأول: أن هذه الأبواب لا تندرج ضمن أبواب
الشريعة - بناء على ما سبق - الثانى: أن هذه الأبواب بناء على أنها ليست من
أبواب مدار الأحكام، وبالتالي استبعدوا الأصوليون، أو أنها أفقر دلالياً من بابى
الأمر والنهى، وإن كان البلاغيون قد ذكروا لها دلالات مجازية متنوعة، لا تقل من
ناحية الإحصاء - على الأقل - عما جاء ذكره هناك، إن كان الأمر أمر إحصاء،
ومن ثم أعتقد أن السبب الأول هو المعلول الأساسى عليه.

(١) الملوى: الطراز ٣ / ٢٨٥.

ويختلف الأمر والنهى فى عدة نقاط :

١- أن لكل من الأمر والنهى صيغة تختلف عن الأخرى.

٢- الأمر دال على الطلب، والنهى دال على المنع.

٣- الأمر لابد فيه من إرادة مأمورة، والنهى لابد فيه من كرامة^(١).

ومع ذلك فإن ثمة فارقاً مهماً بين المقتضى الدلالى لصيغة الأمر والمقتضى الدلالى لصيغة النهى، ويرى أحد الباحثين رأياً مفاده : أن الأمر عند المفسرين لا يفيد التكرار^(٢)، ويمكن مقارنة ذلك بما ورد فى المعتمد^(٣).

إن وضع تصور عام للتركيب عند الإنسانى طبعى فى هذا السياق، وقد أشار الإنسانى إلى تفرقة عامة بين التركيب الحبرى والإنشائى، يقول : فإن كان محتملاً للتصديق والتكذيب، فهو الخبر، كقولنا : قام زيد، وإنما عدل المصنف عن الصدق والكذب إلى التصديق والتكذيب؛ لأن الصدق مطابقة الواقع، والكذب عدم مطابقته، ونحن ن نجد من الأخبار ما لا يحتمل الكذب كخير الصادق، وكقولنا : محمد رسول الله، وما لا يحتمل الصدق، كقول القائل : مسيلمه صادق، مع أن كل ذلك يحتمل التصديق والتكذيب^(٤)، ويرى الإنسانى فى (تمهيد) : أن الخير إما صدقاً، وإما كذباً، فالصدق : هو المطابق للواقع، والكذب غير ذلك^(٥).

وهذه الرؤية تختلف عن رؤيته السابقة، والتى يتابع فيها جمهور علماء الأصول والبلاغة، والواقع أن هذه الرؤية خاصة به، ثم يضيف إليها رؤية أخرى - رؤية الجاحظ - ومفادها أن التركيب الحبرى له أوجه ثلاثة، أن الصدق : هو المطابق للواقع مع اعتقاد كونه مطابقاً، والكذب : هو الذى لا يكون مطابقاً مع اعتقاد عدم ..

(١) السابق : ٣ / ٢٨٥ ، ٢٨٦.

(٢) د. محيى الدين محب : البحث الدلالى فى مفاتيح الغيب ص ١٩٨.

(٣) أبو الحسين البصرى : أصول الفقه ١ / ٩٨ - ١٠٥، وفى اللعم للشيرازى ص ١٤ من خلاف حول هذه

النقطة، وكذلك فى : أبو حلال المسكوى : الفروق اللغوية ص ٢٧.

(٤) الإنسانى : نهاية السؤل ٢ / ٦٥، التمهيد ص ٤٤٣.

(٥) الإنسانى : التمهيد ص ٤٤٤.

المطابقة، فأما الذى ليس معه اعتقاد؛ فإنه لا يوصف بصدق ولا كذب، مطابقاً كان^(١) أو غير ذلك.

والذى نراه فى هذا السياق أن الخبر: هو ما يحتمل الصدق والكذب، إنما هى رؤية البلاغيين العرب، أما تعريف الصدق والكذب، بأنه مطابقة الواقع، والكذب غير ذلك، فالإنسوى يتفق مع الجاحظ فى هذه الرؤية، إلا أن الجاحظ يضيف شرطاً آخر: الاعتقاد، فإذا اختل هذا الشرط، انتقض التعريف.

ولما كان الجاحظ متقدماً زمانياً على الإنسوى، فإن رؤيته، إنما هى رؤية الجاحظ، غير أن الإنسوى أسقط شرط الاعتقاد، الذى ذهب إليه الجاحظ، وربما يعكس شرط الاعتقاد عند الجاحظ تلك الرؤية المذهبية عند المعتزلة، وبما أن الإنسوى له مذهب مخالف لمذهب الجاحظ، وبالتالي أسقط ما لم يره متوافقاً ومذهبه الفقهي.

ومن ثم نجد مفارقة بين رؤى ثلاث، إذ يرى البلاغيون أن الكلام ينقسم إلى قسمين، خبري وإنشائي، والخبر: هو ما يمكن الحكم عليه بالصدق أو الكذب دون النظر إلى الواقع، والإنشاء ما لا يمكن الحكم عليه بالصدق أو الكذب. أما الرؤية الثانية - رؤية الجاحظ - فترى أنه لا بد أن يكون مطابقاً للواقع، إضافة إلى الاعتقاد؛ بمعنى أننا عندما نقول: محمد رسول الله، جملة خبرية مطابقة للواقع، يتبقى الشق الآخر: الاعتقاد.

والواقع أن رؤية الجاحظ هذه تمثل وجهة نظر خاصة؛ بمعنى أن تركيباً مثل: محمد رسول، جملة خبرية من وجهة نظر البلاغيين، أما من ناحية الجاحظ، فإنها ليست كذلك، إذ لا بد أن يكون الحكم مطابقاً للواقع، وبناء على هذا فإن التركيب السابق صدق بالنسبة للمسلمين، ولا يعد كذلك بالنسبة لغير المسلمين، ومن ثم تبقى رؤية الجاحظ للخبر رؤية نسبية، يضاف إلى ذلك شرط الاعتقاد، الذى يؤكد الفرضية السابقة.

(١) السابق: الموضع ذاته.

وتفقدنا مناقشات الإسئوى حول قضية التركيب الخبرى إلى قضية أخرى ذات صلة وثيقة: هل الصبى الذى لم يجرب عليه الكذب يقبل خبره ؟ ويرى الإسئوى أن هذه القضية على خلاف بين القدماء والمحدثين، ثم يرجع الإسئوى بعد عرضه بقوله : والصحيح عدم القبول^(١)، ويرى فى موضع آخر : أن الخبر إما صدقاً، وإما كذباً، فالصدق : هو المطابق للواقع، والكذب : غير المطابق^(٢).

ويظهر العرض أن رؤية الإسئوى مغايرة لرؤيته السابقة، التى يتابع فيها علماء الأصول، والبلاغة على السواء، ثم يضيف رؤية أخرى - رؤية الجاحظ - ومؤداها أن التركيب الخبرى له ثلاثة أوجه : أن الصدق هو المطابق للواقع مع الاعتقاد، والكذب : هو الذى لا يكون مطابقاً مع اعتقاد عدم المطابقة، فأما الذى ليس معه اعتقاد، فإنه لا يوصف بصدق أو كذب، مطابقاً كان أو غير مطابق^(٣).

وفى تفرقة عامة بين ما يطلق عليه حسب المصطلح البلاغى الخبر والإنشاء، ذكر الإسئوى أن هناك تمايزاً بينهما من عدة وجوه :

الأول : أن الإنشاء لا يحتمل التصديق والتكذيب بخلاف الخبر.

الثانى : أن الإنشاء لا يكون معناه إلا مقارناً للفظ بخلاف الخبر فقد يتقدم وقد يتأخر.

الثالث : الإنشاء هو الكلام الذى ليس له متعلق خارجى يتعلق بالحكم النفسانى به بالمطابقة وعدم المطابقة بخلاف الخبر.

الرابع : الإنشاء سبب لثبوت متعلقه، أما الخبر فمظهر له، واستدل المصنف على كونه إنشاءً بأدلة :

أحدها : أنه لو كان إخباراً، فإن كان عن ماضٍ أو حال، فيلزم أن لا يقبل

(١) السابق : ص ٤٤٥.

(٢) السابق : ص ٤٤٤.

(٣) السابق : الموضع ذاته.

التعليق ؛ لأن التعليق عبارة عن توقف وجود الشيء على شيء آخر، والماضى والحال موجود، فلا يقبله، وليس كذلك^(١).

وإذا كان الإسنوى قد ركز على مناقشة دلالات الأمر والنهى من قضايا التركيب الطلبى أثناء المعالجة التطبيقية، إن جاز التعبير - فإن هذا لم يمنعه - بشكل مبدئى - من عرض الفروق الدلالية بين أنواع التراكيب الطلبية، وأظن أن ذلك مدخل ؛ ليركز بعدها بشكل خاص على ما يريد أن يعرض له من قضايا.

ومن ثم يمكن القول إن ثمة جانبين للمعالجة، الأول : الفرض النظرى، ويتمثل فى ذلك الجهد الذى قام به علماء الأصول على المستوى النظرى فى محاولتهم الدائبة للتفريق بين أنواع التراكيب الطلبية، والتى تتعلق بهذه الدراسة.

الثانى : الواقع الإمبريقي، ويتمثل فى تلك الدراسة التطبيقية لجوانب التركيب الطلبى على المستوى التطبيقى.

وقد أشار الإسنوى فى مواضع متفرقة إلى تلك الفروق الدلالية القائمة بين استعمال صيغتي الأمر والنهى وصيغتي السؤال والالتماس^(٢)، والتمنى والترجى^(٣)، وكذلك الاستفهام^(٤).

وعلى الرغم من عدم مناقشته - من الناحية العملية - للقضايا المتعلقة بجوانب التركيب الاستفهامى، إلا أن المستوى التنظيرى قد شهد إشارات نيرة^(٥).

ففى تفرقه بين تراكيب الطلب أن الاستعلاء على المطلوب منه ؛ أى طلب منه بغلظة ورفع صوت، لا بخضوع وتذلل، فهو الأمر، وإن كان مع التساوى، فهو الالتماس، كطلب الشخص من نظيره، وإن كان مع التسفل ؛ أى التذلل، فهو

(١) الإسنوى : نهاية السؤل ٢ / ١٦١، ١٦٢.

(٢) السابق : ٢ / ٦٣، ٦٤.

(٣) السابق : ٢ / ٦٧.

(٤) السابق : ٢ / ٦٣.

(٥) السابق : الموضع ذاته.

السؤال... (١)، كما أشار إلى جوانب فارقة بين التمنى والترجى (٢).

وبناء على هذا يمكن تأكيد نتيجة سابقة، أن رؤية الإنسانى تمثل عنصرا ذا ضفيرتين؛ الأولى: تنظيرية، الثانية: تطبيقية، وتكشف الضفيرة الأولى عن الفروق الدلالية بين التراكمات المختلفة، كما أن الثانية توضح جانبا، لا يقل أهمية عن الجانبات الأولى - التنظيرى - إذ يوضح مدى تركيز الإنسانى - بوجه خاص - والأصوليين - بوجه عام - على الأمر والنهى، تاركين الجوانب الطلبية الأخرى؛ لأسباب ذكرت فى موضعها - سلفا - من البحث.

وإذا كان هذا المدخل طبيعيا لتناول التشكلات الطلبية عند الإنسانى، فإنه على الاتجاه الآخر، لا غنى عنه لما يمثله من أهمية فى إلقاء الضوء على الإطار النظرى للتراكيب الطلبية بشكل عام عند الإنسانى، والذي يعكس وجهة نظر جديدة بالدراسة، هى رؤية الأصوليين والبلاغيين فى هذا الشأن.

١ - التحليل الدلالي لقضايا الأمر :

(١) مناقشة تعريف الأمر وصيغه :

لم يقتصر الإنسانى فى عرضه على صيغة (افعل) إذ إن هناك بعض الصيغ الأخرى، أشار إليها الإنسانى من خلال المسألة ٢٠ فى سياق حديثه عن أشكال الأمر، وخلاصة ما جاء أن :

(١) افعل ← انزل.

(ب) اسم الفعل ← نزال - صه.

(ج) المضارع المقرون باللام ← وليأخذوا أسلحتهم (٣).

وإذا كانت صيغة (افعل) الأساسية، فإنه بناء على ذلك أن "ب"، "جـ"

(١) السابق : ٢ / ٦٣، ٦٤.

(٢) السابق : ٢ / ٦٦.

(٣) الإنسانى : التمهيد ص ٢٦٦.

تعدان - بناء على ما أشار إليه الإسنوى ضمينا - فرعين من صيغ الأمر، إلا أنهما على أية حال - على الرغم من تأنيتهما - شكلان ويمثلان قيمة، لا يمكن أن يغض الطرف عنهما بالنسبة للصيغ.

وإذا كان الإسنوى قد أشار إلى صيغة (افعل)، ولم يشر إلى الصيغ الأخرى في كتابه « التمهيد »، فإنه ربما يود أن يشير إلى أن صيغة (افعل) حقيقة في الوجوب، وأنها الأساسية والمعنية في هذا الباب.

وإذا كانت صيغ الأمر التي وردت عند الإسنوى في مجملها ثلاث صيغ، فإن الصيغ الحقيقية التي أشار إليها النحاة أربع صيغ : الأمر بلفظ الأمر، اسم فعل الأمر، المضارع المقرون بلام الأمر، المصدر النائب عن فعل الأمر، غير أن هذه الصيغ ليست سواء من حيث الأهمية، وذلك من حيث إشارة البلاغيين إليها ضمينا، وبالتالي من حيث الأهمية، فإذا كان النحاة والبلاغيون والأصوليون، لم يسيروا إلى هذه الأهمية، فإن ما ورد في القرآن الكريم من الصيغ يؤكد عكس ما ذهبوا إليه جميعا، إذ وردت صيغ الأمر في القرآن الكريم على النحو التالي :

م	الصيغ	عدد التردد	التكرار	النسب		الملاحظات
				عدد التردد	عدد التكرار	
١	فعل الأمر	٣٢١	١٥١٣	٩٤ %	٩٣,٦ %	بلغ مجموع الصيغ بدون تردد (٣٣٨)
٢	المضارع المقترن بلام الأمر	٥	٧٩	١,٤ %	٤,٩ %	ومجموع التكرار (١٦١٥)
٣	اسم فعل الأمر	٦	١٠	١,٧ %	٠,٦ %	
٤	المصدر النائب عن فعل الأمر	٦	١٠	١,٧ %	٠,٦ %	

جدول إحصائي رقم (١) لصيغ الأمر التي وردت في القرآن الكريم وتكرارها (١)

(١) ارتكزنا في هذا الإحصاء على تلك القراءة التي قدمها الأستاذ / السيد عبد الرحيم عطية في كتابه « بلاغة الأمر والنهي في النسخ القرآني »، ينظر ص ٧ وما بعدها.

وهكذا فإن الشكل (١) يوضح بشكل لا يدع مجالاً للشك، أن هذه الصيغ التى أشار إليها النحاة والبلاغيون والأصوليون على السواء ليست سواء من حيث الأهمية، الأمر الذى أفضى بهم إلى عرضها وكأنها سواء فى كل شيء، ومن ثم تحتاج هذه الجزئية إلى إعادة نظر فى ضوء الواقع الإمبريقي، سواء فى القرآن الكريم، أو فى أى مصدر آخر.

وأحسب أن تعميمها فى جميع الأبواب، يعد فكرة جديدة فى ضوء المقابلة مع بيانات مختلفة، الأمر الذى يجعل هذه الفكرة قابلة للأخذ والعطاء، ومن خلال الشكل التوضيحي (١) يمكن استنتاج ما يلى :

١- أن صيغة فعل الأمر (افعل) هى الأكثر تردداً، وهى الأساسية، الأمر الذى يبرر ما ذهب إليه النحاة من الإشارة إلى صيغة الأمر (افعل) وعدم الإشارة إلى الصيغ الأخرى.

وثمة ملاحظة تؤكد هذا الاستنتاج، أن السيوطى قد أشار إلى أن هذه الصيغة تمتاز عن الصيغ الأخرى من وجوه : أنها تكون مع المخاطب، ويتقدم عليها معمولها، أن الفاعل مستتر فى الأفراد، يظهر فى التثنية وفى الجمع مع الفعل، أن جواب الأمر قد يرتبط بالفاء، ومنها : أن المفعول به يجوز أن يكون متصلاً^(١).

ومن ثم فإن هذه الميزات لا تكمن إلا فى هذه الصيغة (افعل) الأمر الذى يجعل لها ميزات وسمات تجعلها كفيفة بأنها الصيغة الأولى فى باب الأمر.

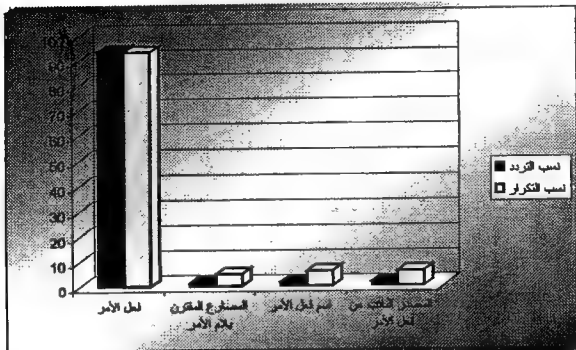
٢- جاء المضارع المقترن بلام الأمر فى المرتبة الثانية من حيث عدد التردد.

٣- استوى اسم فعل الأمر المصدر النائب عن فعل الأمر فى عدد التردد، إذ ورد لكليهما ستة أنماط، وبالتالي وردا فى المرتبة الثانية.

إلا أن ما يلاحظ على الصيغتين (١)، (٢) أن الفارق بينهما ليس بسيطاً، الأمر الذى يجعل لا مجال فيه للمقارنة، إلا أن المقاربة التى يظهرها الجدول تساوى

(١) السيوطى : الأشباه والنظائر ٢ / ٥٠١، ٥٠٢.

الصيغتين (٣)، (٤) في عدد التردد، وعدد التكرار، الأمر الذي يجعل منها مفارقة عن الصيغتين السابقتين.



شكل توضيحي رقم (٧) يوضح النسب الواردة في شكل (١)

ولم يشر ابن عقيل - ممثلاً بيئة النحاة - في شرحه على الألفية، إلا إلى صيغة واحدة للأمر: (افعل)، قال : إن علامة الأمر قبول نون التوكيد، والدلالة على الأمر بصيغته، نحو : اضربين، واخرجن^(١).

ومن هنا فإن إشارة ابن عقيل تتضمن في الحقيقة صيغة واحدة أصلية - افعل - وبالتالي فإن ما عدها لم يكن له ذكر، غير أن محقق الكتاب قد أشار إلى الصيغ الأخرى التي أشار إليها الأصوليون.

والواقع من خلال نص ابن عقيل، نجد إشارة إلى صيغتين : «افعل»، اسم على الأمر، إلا أنه لم يحتسب : اسم فعل الأمر ضمن الصيغ الحقيقية للأمر، وإن

(١) ابن عقيل : شرح ابن عقيل على الألفية لابن مالك / ١ / ٢٥.

دلت عليه ؛ وذلك لأنها لا تقبل النون^(١). هذه الصيغة هي التي أشار إليها الأصوليون، ولم يفصلوا فيها القول.

وقد الملح المحقق إلى صيغة أخرى، حينما ذكر أن الفعل عند البصريين ثلاثة، وعند الكوفيين اثنان، وذكر أن ما نسميه فعل الأمر، هو عندهم من المضارع ومقتطع منه، فأصل (اضرب) عندهم : « لتضرب » بلام الأمر، فحذفت اللام، ثم حذف حرف المضارعة، ثم جرى بهمزة وصل توصلا إلى النطق بالضاد الساكنة، وهو تكلف لا داعي له^(٢).

وبالتالي يمكن القول إن إشارة ابن عقيل، دخلت مباشرة إلى تلك الصيغة الأساسية في باب الأمر، أما الصيغ الأخرى، فإنما تشير إلى الأمر، إلا أنها لا تقوم بما تؤديه «افعل» وما تمتاز به، ومن ثم فهي اسم فعل أمر، وكذلك الصيغة المرتبطة بلام الأمر، إنما هي في الواقع مشتقة من الفعل المضارع، وبالتالي فهي أيضا ثانوية.

هذه الثانوية في هاتين الصيغتين، هي التي جعلت النحاة - ابن عقيل - يغض الطرف عنهما، باعتبارهما صيغتين ليستا أساسيتين، وتمثل هذه نقطة فارقة بين تناول النحاة والأصوليين.

هذه النتيجة، تؤكد النتيجة التي يشير إليها الجدول (١)، والتي تؤكد أن صيغة « افعل » هي الأساسية، وأن الصيغ التي أشار إليها الأصوليون، ليست سواء من حيث الأهمية، وأن الصيغة (١) من الشكل (١)، هي الأساسية، وهي التي أشار إليها النحاة، وأكدها الجدول (٥) من هذا البحث.

ونحن هنا نرى تعريفا للأمر عند البلاغيين، يمكن أن يكون مفارقا لما جاء عندا لإسنوى، يقول القرويني: والأظهر أن صيغته من المقترن باللام، نحو: ليحضر زيد وغيرها نحو: أكرم عمرا، ورويد بكر، موضوعة لطلب الفعل استعلاء؛ لتبادر اللذهن عند سماعها إلى ذلك، وتوقف مسواه على القرينة^(٣).

(١) السابق : الموضع ذاته.

(٢) السابق : ٢٧ / ١.

(٣) القزويني : الإيضاح في علوم البلاغة ٨١ / ٣.

والذى يمكن استخلاصه أنه أشار إلى صيغة المضارع المقترن باللام :
«ليحضر»، وأشار ضمينا إلى صيغة «افعل» وما تابعها فى مرتبة ثانية، وهكذا يمكن
تقسيم الصيغ إلى مرتبتين، الأولى : «ليفعل»، الثانية : «افعل»، وما نحا نحوه،
وإلى مثل هذا أشار محقق الكتاب^(١).

إذن الأمر هو صيغة المضارع فى حالة كون الفعل معربا، ويختلف زمن الفعل
حسب الصيغة أو التعبير سواء مع المفرد أو الجمع، كذلك يختلف من ناحية أخرى،
من حيث كان الغرض من الأمر التأدب أو المجاملة، ويمثله الصيغة التأديبة
(حضرتك)، تفضل حضرتك المكان، أو الأمر لغرض الأمر (من الأعلى إلى الأدنى)
ويمثل هذه الصيغة : تفضل المكان، بدون (حضرتك)^(٢).

ونلاحظ أن الأمر بهذه الحثية ينطبق على اللغة العربية تماما، إذ الأمر هو
المضارع حذف منه حرف المضارعة فى حالة كونه معربا، وبالتالي يكون فى حالة
الأمر مبنيا، كما أن صيغته تختلف من الأفراد عنه إذا كان جمعا كالعربية سواء
بسواء، وما يطلق عليه بالتعبير التأديبى، هى ذاتها صيغة «السؤال» عند الأصوليين
والبلاغيين فى حالة كون صيغة الأمر موجهة إلى من هو أعلى من الأمر مرتبة،
وتتجسد تلك الصيغة بشكل لاقت للنظر فى دعاء المؤمن ربه : ربنا لا تزغ قلوبنا
بعد إذ هديتنا - اهتدنا الصراط المستقيم... إلخ. أما الصيغة الأخرى للأمر، فهى
لمن هو أقل مرتبة فإن الفارق الدلالى بين الصيغتين يتمثل فى المرتبة، وهى الموضوع
الأساسى لهذا البحث^(٣).

(١) السابق : الموضع ذاته.

Theodor Lewandowski : Ljnguistisches Worterbuch 2, S. 408, 409. (٢)

وينظر كذلك حول هذا الموضوع فى:

Hadumod Bußmann : Lexikon der Sprachwissenschaft, S. 110 : Helmut
Glück : Metzler Lexikon Sprache, S. 257.

Brigitte Bartschat (uA) : Kleins Worterbuch Sprachwissenschaftlicher
Termini. s. 110.

(٣) وقد لاقت هذه القضية عناية من قبل الإستوى موردا آراء العلماء فيها، ومدى دلالة صيغة الاستئناس على

الوجوب أو التلب، ينظر نهاية السور : ٢ / ٢٦٢ : ٢٦٧.

غير أن التعريف الذى أجده جامعا مانعا، ما جاء عند العلوى، إذ يرى: أنه صيغة تستدعى الفعل، أو قول ينبئ عن استدعاء الفعل من جهة الغير على وجه الاستعلاء، فقولنا: صيغة تستدعى، أو قول ينبئ، ولم نقل «افعل» و«لتفعل»، كما يقول المتكلمون والأصوليون؛ لتدخل جميع الأقوال الدالة على استدعاء الفعل فى نحو: الفارسية، والتركية، والرومية، فإنها كلها دالة على الاستدعاء، من غير صيغة «افعل»^(١).

وهكذا يمتاز ما جاء عند العلوى بالشمول والعموم، مقارنة بما جاء عند الإنسانى والمتكلمين، وهذا ما أشار إليه العلوى صراحة، فى معرض نصه السابق. وفصل القول إن تعريف البلاغيين يتميز بالعموم والشمول فى مقابل تعريف الأصوليين الذى يتميز بالخصوص والصيغة.

ولعل تحديد الأصوليين للأمر بصيغة «افعل» له ما يبرره، إذ يشير نص الإنسانى التالى إلى ذلك بقوله: فذهب إلى أن حد الأمر يدخله الإيجاب والندب، أما صيغة «افعل» فإنها حقيقة فى الإيجاب^(٢).

ويوضح هذا النص دواعى تحديد الأصوليين الأمر بصيغة «افعل» وما يشابها دون أن يكون تعريفا عاما، كما هى الحال عند البلاغيين، وذلك نابع - كما فى ظنى - من وجهة نظر دلالية بحتة، فتعريف الأمر حسب ما جاء عند البلاغيين، يحمله الإنسانى والأصوليون على أنه يحتمل دالتين: الوجوب، والندب، وهذا ما لا يرتضيه الإنسانى، ومن ثم بدأ يبحث عن مخرج آخر، وهو الاحتكام، أو تحديد الأمر وتقييده بصيغة «افعل» الأمر الذى يؤدى إلى النتيجة التى يريد أن يصل إليها: الأمر الدال على الوجوب حقيقة، هذه النتيجة هى التى أشار إليها الإنسانى فى البداية، بأنه يدل على الوجوب حقيقة، إذ لم تقم قرينة تدل على ذلك^(٣).

(١) العلوى: الطراز ٣/ ٢٨١، ٢٨٢.

(٢) الإنسانى: التمهيد ص ٢٦٥.

(٣) السابق: ص ٢٦٦، ونهاية السؤل ٢/ ٢٣٤.

ومن هنا نصل إلى أن البيشة التي لا ترتضى أن يكون الأمر « للوجوب » حقيقة، لا ترى هذه الرؤية، ولا يذهب إليها، ومن هنا تكمن المفارقة بين البيهتين، فإذا كان الإسنى يرى أن الأمر للوجوب حقيقة، فإنه عند البلاغين، بناء على ذلك يحتمل : الوجوب والتدب، بناء على النصوص السابقة، وما جاء عند الإسنى.

(ب) مناقشة قضية شروط الأمر عند الإسنى :

يعرض الإسنى فى البداية - كالأصوليين - لجزئية شغلت جدلا واسع النطاق فى الفكر الأصولي، ومن ثم نراه يعرض للفكر الاعتزالي متمثلا فيما جاء عند أبى الحسين البصرى فى (معتمده) : أن الأمر لا يسمى كذلك، إلا إذا وجد العلو، وهو أن يكون الطالب أعلى مرتبة من المطلوب منه^(١)، وذلك بخلاف الاستعلاء، وهى الغلظة، ورفع الصوت ونحوهما.

وعكس أبو الحسين البصرى فقال : يشترط الاستعلاء دون العلو^(٢)، وحجة البصرى فى ذلك، أن المتفرع لا يصدق عليه أنه أمر بخلاف المستعلى، ولهذا يذمونه؛ لكونه يأمر من هو أعلى منه، ولقاتل أن يقول : الذم لمجرد الذم.

وبناء على هذا فإن رأى المعتزلة السابق، إنما هو ليس للبصرى، بقدر ما يمثل رأى معظم البصريين : أبو إسحاق الشيرازى، القاضى عبد الوهاب، ابن الحاجب، إلا أبا الحسين البصرى، الذى يتخذ لنفسه رأيا مخالفا لرأى فريقه من المعتزلة، الأمر الذى حتم على الإسنى أن يعرض لرأى المخالف، وأعتقد أن الإسنى فعل ذلك قاصدا من ناحيتين، الأولى : كى يوضح ويشير إلى رأى البصرى من جهة. الثانية : حتى لا يلتبس رأى المعتزلة برأى أبى الحسين من جهة أخرى، ورأى أبى الحسين - السابق - لا يشترطه كل من الرازى والأمدى وابن الحاجب^(٣).

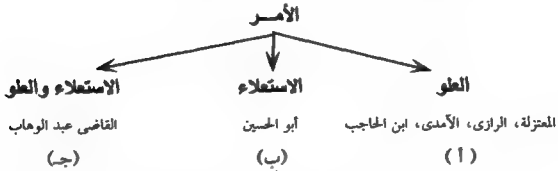
وبناء على ذلك فإن رأى المعتزلة ليس ساذجا، وخارجا عما جاء عليه رأى

(١) البصرى : المعتمد فى أصول الفقه ٢ / ٢٦٥.

(٢) الإسنى : التمهيد ص ٢٦٥.

(٣) السابق : للوضع فاته، نهاية السؤل ٢ / ٢٣٥.

الجمهور، ومن هنا يمثل المعتزلة والرازي والآمدى وابن الحاجب فريقا، في مقابل رأى البصرى، بل إن رأى المعتزلة الاصلى، إذ تبعم هؤلاء فى رأيهم، كما أشار الإنسانى إلى ذلك^(١)، إلا أن أحد الاصوليين اشترط الاثنين معا - الاستعلاء والعلو - وهكذا تجتمع لدينا آراء ثلاثة على النحو التالى :



ومن هنا فإن ما يمثله (ب)، (ج) آراء خاصة بأصحابها، وتعبّر عن مذاهب خاصة بأصحابها، وإذا كانت المعتزلة تشترط العلو، فإن أبا الحسين - وهو معتزلى - لا يرى رأى جماعته، ويشترط الاستعلاء، إلا أن الإنسانى يضرب صفحا عما جاء عندهما، ويرى أن هذه الرؤية منقوضة بما جاء فى قوله تعالى حكاية عن فرعون : «ماذا تأمرون» ويوضح الإنسانى نقده بأن اشتراط العلو والاستعلاء فى قوله تعالى حكاية عن فرعون لقومه: «ماذا تأمرون» فأطلق الأمر على ما يقولونه عند المشاورة^(٢).

ويرى الإنسانى أن الأمر هنا ربما يكون فى لغة فرعون، لا يشترط منه علو ولا استعلاء، بخلاف لغة العرب^(٣).

وإذا كان الإنسانى يذهب إلى أن الأمر ليس حقيقة فى غيره دفعا للاشتراك، فإن بعض الفقهاء لا يرون هذه الرؤية، إذ يرون أنه مشترك بينه وبين الفعل ؛ لأنه يطلق عليه، مثل : وما أمرنا، وما أمر فرعون، والأصل فى الإطلاق الحقيقة.

(١) الإنسانى : نهاية السؤل ٢ / ٢٣٥.

(٢) السابق : ٢ / ٢٣٦.

(٣) السابق : ٢ / ٢٣٨.

ثم يعرض لدلالة الأمر والنهي عند الأشاعرة، وهل يدل على اللسانى وعلى النفسانى ؟ ويعرض لآراء مختلفة مفادها : أنه يرتضى أن يطلق عليهما معا ^(١).

فلفظ الأمر هو صيغة «افعل» ومسمى صيغة «افعل» للوجوب والندب ^(٢)، ويعد هذا طرحا أول، يحتاج - فيما أظن - إلى تفصيل لاحق، و الواقع أنه قد أشار إليه ووثقه فى موضع آخر ^(٣)، وإن جاء موجزا.

على أية حال فإن الإنسانى لم يلبث إذ أخذ يتناول موضع الخلاف، أن الأمر حقيقة فى الوجوب، واستترك، إنما الذى هو حقيقة فى الوجوب، إنما هو صيغة «افعل» ^(٤)، وقد فصل أسباب ذلك.

م	التنصيب	الاستعلاء	الطو والاستعلاء	ملاحظات
التعريف	أن يكون الطالب أعلى مرتبة، العلو: هيئة فى الكلام	هو الطلب بعلظة ورفع الصوت. الاستعلاء : هيئة فى الكلام	---	ل ٢٣٥ / ٢ ، ٢٣٦
أصحاب المناهب	المعتزلة ، الشيرازى، القاضى عبد الوهاب، الأملى ، ابن الحاجب	أبو الحسن البصرى، ابن الحاجب	القاضى عبد الوهاب	

شكل توضيحي رقم (٣) يوضح رؤية الأصوليين كما عرض لها الإنسانى

وإذا كان الإنسانى قد أشار إلى ما ذكره اليعاقبة، أن لفظ الأمر حقيقة فى القول المخصوص من ذكر المصنف، أنه لا يكون حقيقة فى غيره، وذهب بعض

(١) السابق : ٢٢٧ ، ٢٢٨ .

(٢) السابق : ٢٣٠ .

(٣) الإنسانى : التمهيد ص ٢٦٦ وما بعدها .

(٤) الإنسانى : نهاية السؤل ٢ / ٢٥٤ .

العلماء أنه مشترك بين القول المخصوص والفعل، ونقل الأصفهاني أنه رأى العلماء كافة... وذهب البصري إلى أنه مشترك بين خمسة أشياء^(١).

وإذا كان الإنسوى لم يشر إلى اختلاف الأصوليين في هذا الشأن، فإن صاحب «سلم الوصول» لشرح نهاية السؤل ذكر بعضاً مما أشار إليه في تمهيد، أن صيغة «افعل» للوجوب فقط، وهذا هو رأى الأمدى والرازي^(٢).

وقد أرجع الإنسوى هذا المذهب إلى الشافعي، كما أشار إلى الجويني في (برهانه)، والأمدى في (إحكامه)^(٣).

وأما أن الأمر مجاز يدل على «الندب»، فإنه لم يشر صراحة إلى هذه الرؤية، وخلاصة القول إنها رؤية معارضة لما جاء في المذهب الثاني في كتابه «التمهيد»، وخلاصة ما جاء فيه أن الأمر حقيقة في «الندب»، وهو مذهب الشافعي^(٤).



ومع ذلك فإن صاحب «سلم الوصول» يرى أن لفظ «أم ر» حقيقة في صيغة «افعل» مراداً منها الإيجاب فقط، مجاز فيها مراداً بها الندب، فالندوب ليس مأموراً حقيقة^(٥).

(١) السابق : ٢ / ٢٣٨ ، ٢٣٩ .

(٢) الإنسوى : التمهيد ص ٢٢٦ ، نهاية السؤل ٢ / ٢٥٤ .

(٣) السابق : ص ٢٦٧ .

(٤) السابق : الموضع ذاته .

(٥) الإنسوى : نهاية السؤل ٢ / ٢٣٩ .

الإيجاب حقيقة

التنب مجازاً

فخر الإسلام (حنفي) الجمع بين الفقهاء والأصوليين أبو حنيفة وأصحابه الشافعية (المحققون)

رؤية صاحب سلم الوصول بهامش (١)

وفي تفريق لصاحب «سلم الوصول» لرأى محققى الشافعية أن الفرق بين صيغة «افعل» ولفظ «أم ر» أنهما حقيقتان في الوجوب مجاز في التنب (٢)، ويلاحظ على هذا العرض مدى المغارقة في الرؤية بين كل من الإسنوى في (تمهيد) وبين صاحب (سلم الوصول).

ويلاحظ من خلال ما جاء في المدخل الأولى لقضايا الطلب أن الإسنوى يركز على قضايا بعينها: الأمر ولفظه ودلالاته، وهل يدل على التكرار أم لا ؟ وهكذا تمثل هذه القضايا صلب هذا البحث.

(ج) دلالات الأمر عند الإسنوى :

يمكن حصر دلالات الأمر كما وردت في «التمهيد» على النحو التالي :

الوجوب، التنب، الإباحة، الوجوب والتنب، الوجوب والتنب والإرشاد، الوجوب «حقيقة»، أو التنب «حقيقة» الوجوب والتنب والإباحة (الاشتراك بين الوجوب والتنب والإباحة، إنما هو اشتراك معنوى)، الإرشاد، التهديد، التحريم، الكراهة، الاشتراك بين ستة أشياء : الوجوب، التنب، التهديد، التعجيز، الإباحة، التكوين.

ونلاحظ من خلال هذا العرض، لما يمكن أن نطلق عليه - ضمناً - دلالة الأمر عند الإسنوى في تمهيده، أنها جاءت في المسألة (٢) (٣)، بيد أنها في (نهاية السؤل) جاءت مفصلة بشكل واف ومطول إلى حد ما.

(١) السابق : الموضع ذاته.

(٢) السابق : الموضع ذاته.

(٣) السابق : ٢٥١/٢ وما بعدها.

وقد حاول الإسنوى بداية أن يحدد استخدام بعض دلالات الأمر، ويقول - مثلاً: أقول اتفقوا على أن صيغة «افعل» ليست حقيقة في جميع المعاني المتقدمة ؛ لأن (التسوية) مثلاً ونحوها، إنما استفدناها من القرائن لا من الصيغة^(١)، وبالنسبة لاستخدام دلالة (الكراهة) و (التحريم) يرى الإسنوى أن وجه دلالة «افعل» على الكراهة والتحريم، أنها تستعمل في (التهديد)، والتهديد يستدعى ترك الفعل، فيكون إما حراماً أو مكروهاً.

وبعد مناقشة مفصلة لآراء العلماء حول دلالة الأمر على الوجوب أو الندب، أو عليهما معاً، أو على دلالات أخرى ؟^(٢)، أخذ يرجع أنه يدل على الوجوب من عدة وجوه^(٣) ثم ذكر أبا هاشم في أن «افعل» حقيقة في الندب^(٤).

كما أن ثمة ملاحظة أشار إليها الإسنوى والسبكي في معرض مناقشتهم لدلالات الأمر، أن هذه الدلالات لها رابط يربطها ببعضها ؛ بمعنى أن كل دلالة لها علاقة إما بصيغة الأمر وإما بالوجوب أو الندب، على النحو التالي : نجد الإسنوى في معرض مناقشته لدلالة «الندب» ذكر أنه من التأديب... ثم ذكر أن الفرق بينهما هو الفرق بين العام والخاص ؛ لأن الأدب متعلق بمحاسن الأخلاق والمندوب أعم وقد نص عليه الشافعي رضي الله عنه^(٥). وفي الدلالة الثالثة (الإرشاد) ذكر الفرق بينها وبين الندب، أن المندوب لثواب الآخرة والإرشاد لمنافع الدنيا^(٦)، وهو في كل ذلك ينقل عن الرازي الذي بدوره ينقل عن الغزالي في (مستصفاه)، ثم ذكر في دلالة التهديد أن العلاقة بينه وبين الإيجاب هي المضادة^(٧)، وفي دلالة الامتنان

(١) السابق : ٢ / ٢٥١.

(٢) السابق : ٢ / ٢٥٢، ٢٥٣.

(٣) السابق : ٢ / ٢٥٤.

(٤) السابق : ٢ / ٢٦٤ وما بعدها.

(٥) السابق : السابق : ٢ / ٢٤٧.

(٦) السابق : الموضع ذاته.

(٧) السابق : ٢ / ٢٤٨.

يفرق بينه وبين الإباحة^(١). وأثناء ذكره دلالة الإكرام فرق بينه وبين الإذن وقال:

إن العلاقة هي المشابهة في الإذن أيضا^(٢) :

كما فرق بين التسخير والتكوين وأوضح في الوقت ذاته المشابهة المعنوية^(٣)، كذلك فإن العلاقة بين التعجيز والإيجاب هي المضادة^(٤)، وأما الإهانة والاحتقار فالعلاقة هي المضادة^(٥).

وهكذا نلاحظ أن الإنسوى مع كل دلالة يعقد مقارنة، أو يحاول أن يجد روابط هذه الدلالات وبين الإيجاب، وبالتالي فإن هذه الدلالات إنما هي رؤية السبكي في (إيهاجه)، نقلها الإنسوى وأضاف إليها^(٦).

ويمكن لفت النظر هنا فيما جاء سلفا حول هذه الدلالات، أن ثمة نقاطا أساسية؛ بمعنى أن هنالك دلالات أساسية كـ: الوجوب، الإباحة، التذنب، التهديد، الإرشاد، يفرع عنها، أو بتعبير دقيق يشتق منها دلالات جديدة، أو ينحت منها - حسب تعبير اللغويين، دلالات أخرى، كما تبقى دلالات ثانوية - في ظني - كـ: الكراهة، التعجيز، التكوين، وإلى مثل هذا الملاحظ أشار الإنسوى بقوله: وإذا أخذنا الأقوال الثلاثة المفرعة عن القول الأول، وهو الوجوب، تلخص منها مع ما ذكرناه ستة عشر وجها^(٧).

ويمكن إيضاح نص الإنسوى على النحو التالي - بناء على ما جاء - أن الوجوب الذي ذهب إليه في الوجه الأول، إنما هو وجوب، إذا لم تقم قرينة تدل على

(١) السابق: الموضع ذاته.

(٢) السابق: الموضع ذاته.

(٣) السابق: الموضع ذاته.

(٤) السابق: ٢ / ٢٤٩.

(٥) السابق: الموضع ذاته.

(٦) ينظر ما جاء عند السبكي في هذا الشأن وباعتباره مقدما فإن الإنسوى اللاحق أخذ عنه هذه الفكرة. الإيهاج

في شرح المنهاج ٢ / ١٥ : ٢٠.

(٧) الإنسوى: التمهيد ص ٢٦٩.

خلافه، إلا أنه عرض في ذات السياق لأراء آخرين، ومن هنا يمكن القول إن الوجوب بالشرع، أو الوجوب بالفعل، أو الوجوب بالوضع^(١)، خلاصة ما جاء عنده^(٢).

فهى على النحو التالى: الوجوب (وأقيموا الصلاة) البقرة / ٤٣. الندب (فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا) النور / ٣٣. الإرشاد (واستشهدوا) البقرة / ٢٨٢، الإباحة (وكلوا واشربوا...) البقرة ١٨٧. التهديد : (اعملوا ما شئتم) فصلت / ٤٠. الامتنان (وكلوا مما رزقكم الله) المائدة : ٨٨. الإكرام (ادخلوها...) الحجر / ٤٦. التسخير (فاصبروا أو لا تصبروا...) الطور / ١٦. الدعاء (اللهم اغفر لى...) التمنى (ألا أيها الليل الطويل...) الاحتقار (قال ألقوا) الأعراف: ١١٦. التكوين (كن فيكون...) يس / ٨٢. الخبر (فاصنع ما شئت)^(٣).

ويحتاج هذا العرض الموجز لهذه الدلالات إلى مناقشة مفصلة، وخاصة تلك التى تحتاج إلى إيضاح الرؤية حولها على النحو التالى :

«الندب» : كقوله تعالى « فكاتبوهم »، وقد سوى الإنسانى بين الندب والتأديب، كما فى قوله ﷺ : «كل مما يليك». فإن الأدب مندوب إليه^(٢). ويشير الإنسانى إلى أن الرازى قد جعله قريبا منه ؛ لأن بعضهم قد ذكر أنه قسم آخر^(٣).

وإذا كان الإنسانى لم ير رؤية الرازى فى جعله التأديب قريبا من «الندب»، كما رأى الرازى، إلا أنه جعله من الندب^(٤)، غير أنه رغم هذه الملاحظة تبقى من ناحية أخرى ملاحظة أخرى فى هذا الشأن، أن كليهما لم يجعل «التأديب» قسما قائما بذاته..

(١) السابق : ص ٢٦٧.

(٢) هذا العرض لدلالات الأمر إما أخذه الإنسانى عن الفيضادى، ينظر : منهج الوصول إلى علم الأصول ص ٧٢، ٧٣، وإما فصل الإنسانى فى ذلك ووسع الكلام من كل جزئية على حدة.

(٣) الإنسانى : نهاية السؤل ٢ / ٢٤٥.

(٤) السابق : ٢ / ٢٤٦.

(٥) السابق : ٢ / ٢٤٧، وللحصول للفتوى الرازى ٢ / ٣٩.

(٦) السابق : ٢ / ٢٤٦.

وأظنه في هذه الرؤية يتابع فيها - إلى حد بعيد - كلا من الغزالي والرازي، كما دلت على ذلك الفقرة السابقة، وما يؤكد هذا أن السبكي^(١) يذكر ذات الشيء الذي فعله الإسنوى في «نهاية السؤل»، وأن «التأديب» داخل في النذب، ويستشهد بالحديث ذاته.

ومن ثم فإن كلا من الرازي والبيضاوي والإسنوى والسبكي والآمدى يمثلون اتجاهًا واحدًا في اعتبار «التأديب» داخلًا في «النذب» إلا أننا نود أن نسجل ملاحظة أن الأمدي أثناء ذكره دلالة «النذب» لم يذكر شيئًا عن الثانية، وحينما أشار إلى «التأديب» قال: وهو داخل في النذب^(٢)، وبالتالي سوى بينهما من الوجهة الدلالية، أو ألغى «التأديب» من ناحية بجعله داخلًا في «النذب»، وفي الوقت ذاته جعل «التأديب» قسما قائما بذاته، حينما لم يشير إليه في «النذب»، وأشار إليه على أنه دلالة منفردة، وعقب عليه بأنه يدخل في «النذب»، وبالتالي يمثل رأيه عنصرا ذا صفتين، الأولى: يمكن بجعله تابعا للغزالي يجعله «التأديب» دلالة منفردة. الثانية: تابعا للمتأخرين من علماء الأصول، يجعل «التأديب» داخلًا في «النذب».

أما الغزالي^(٣)، فقد جعله قسما منفردا، وأزعم - بناء على ما سبق - أن جعل «التأديب» داخلًا في النذب إنما هو اتجاه عام في الفكر الأصولي المتأخر، أي ما بعد القرن السادس.

وقد أشار الإسنوى في سياقه إلى تفرقة عامة بينهما، فقال: والفرق بينهما هو الفرق بين العام والخاص؛ لأن الأدب متعلق بمحاسن الأخلاق والمنسوب أهم^(٤).

ولم يشير أحد من البلاغين إلى هذه الدلالة، أو إلى دلالة «التأديب»، اللتين لقيتا اهتماما واسعا النطاق في بيئة الأصوليين.

(١) السبكي: الإيهاج ٢ / ١٦.

(٢) الأمدي: الإحكام في أصول الأحكام ٢ / ٢٠٧.

(٣) الغزالي: المستصفى ١ / ٤١٧.

(٤) الإسنوى: نهاية السؤل ٢ / ٢٤٧.

أما دلالة « الإرشاد » فقد أشار في سياقها إلى المفارقة الدلالية بينها وبين التنب، وقال: إن المنسوب مطلوب لثواب الآخرة، والإرشاد لمنافع الدنيا^(١). وقد اعتمد كل من الرازي والإسنوي على الغزالي^(٢)، وفي معرض تناوله لهاتين الدلالتين، ذكر أواصر الصلة بين الإرشاد، التنب، الواجب، فقال: والعلاقة التي بين الواجب وبين المنسوب والإرشاد هي المشابهة المعنوية لاشتراكهما في الطلب.

أما « الإباحة » فلم يقدم فيها شيئا جديدا، زيادة على ما جاء عند البيضاوي في (منهاجه) وعند بعض الأصوليين، ويعد الإسنوي أكثر إسهابا بما جاء في (الإيهاج)^(٣)، على أية حال فإن هذه الدلالة لم تشغل مساحة مكانية كما هي الحال بالنسبة للدلتان السابقتين.

كما أن هذه الدلالة قد وردت في معالجة البلاغيين، كما سنأتى عليه في موضع لاحق - وبالتالي تمثل هذه مفارقة بين هذه الدلالة والدلالات السابقة التي وردت عند الإسنوي، ومن هنا يمكن القول: إن هذه الدلالة لا تنتمي إلى بيئة الأصوليين وحدهم، وإنما تنتمي إلى دلالات الأمر بشكل عام.

وقد جاءت دلالة « التهديد » عند الإسنوي موافقة إلى حد كبير لما جاء عند السبكي، إلا أن المخالفة بينهما، من خلال مقارنة النصوص، أن الإسنوي قد رد الآراء إلى أصحابها، وذلك حين فرق بين التهديد والإنذار، حينما رد هذه الرؤية إلى الجوهري، وهذا ما لم يفعله السبكي في (إيهاجه).

وبهذه الرؤية في التسوية الدلالية بينهما، يلتقى الإسنوي والسبكي والرازي^(٤)، في مقابل رؤية الغزالي^(٥) الذي جعله قسما بذاته، وقد تبعه في ذلك الآمدي^(٦).

(١) السابق : الموضع ذاته.

(٢) الغزالي : المستصفى / ١ / ٤١٧.

(٣) السبكي : الإيهاج / ٢ / ١٧.

(٤) الرازي : للمستوفى / ٢ / ٤٠.

(٥) الغزالي : للمستصفى / ١ / ٤١٧.

(٦) الآمدي : الإحكام في أصول الأحكام / ٢ / ٢٠٨.

ونلاحظ أن الإسنوى وكذلك السبكي في تفرقتهما بين الإنذار والتهديد، ينطلقان من وجهة نظر لغوية، حينما اعتمدا بشكل مباشر على تفرقة الجوهرى، فقال : إن التهديد هو التخويف... أما الإنذار فهو الإيلاج، ولا يكون إلا في التخويف... وقد فرق الشارحون بفروق أخرى لا أصل لها فاجتنبها^(١).

ونلاحظ على النص السابق - من خلال مقارنة النصوص - أن الإسنوى يلتقى مع السبكي في التفریق، إلا أن ما ذكره الشارحون - حسب تعبير الإسنوى - لا يرضى الإسنوى، ولذلك قال : فاجتنبها، ولم يذكر لنا الإسنوى، ما الفروق الأخرى ؟ وربما كان عدم اقتناعه بها هو الذى جعله يغض الطرف عن ذكرها، أما السبكي، فقد أشار إلى هذه الفروق وقال : وقيل في الفروق بينهما : إن التهديد في الفرق أبلغ من الوعيد والغضب من الإنذار، وكلها فروق صحيحة^(٢).

ومن هنا فإن السبكي يعلن عن رأيه صراحة في قبوله لهذه التفرقة، كما أن الإسنوى أعلن صراحة عن رفضه، وتمثل هذه مفارقة بين الشارحين، وقد ذكر البلاغيون هذه الدلالة، وقد أشار الغزالي إلى دلالة « الإنذار » باعتبارها دلالة مستقلة، وتمثل مفارقة بينه وبين اللاحقين.

أما دلالة « الامتنان » فقد تناولها الإسنوى بشيء من التفصيل، إذ حاول أن يفرق بين الامتنان والإباحة، فقال : الإباحة هي الإذن المجرد، والامتنان أن يقترب به ذكر احتياجنا إليه، أو عدم قدرتنا عليه، ونحوه كالتعرض في هذه الآية إلى أن الله تعالى هو الذى رزقه، وفرق بعضهم بأن الإباحة تكون في الشيء الذى سيوجد بخلاف الامتنان^(٣).

ولى ملاحظة على ما جاء عند الإسنوى في هذا الموضع، أن فيه زيادة عما جاء عند السبكي من ناحية إضافة أكثر من تفریق بين الامتنان والإباحة، كما نلاحظ

(١) الإسنوى : نهاية السؤل ٢ / ٢٤٨، وكذلك ينظر ابن الحاجب : الإيلاج ٢ / ١٧.

(٢) السبكي : الإيلاج ٢ / ١٧.

(٣) الإسنوى : نهاية السؤل ٢ / ٢٤٨.

أيضاً أنه تفريق قائم على أساس لغوى بحث، وذلك واضح من خلال التفرقة بين الامتنان والإباحة.

وهذه التفرقة لم يشر إليها كل من الغزالي والرازي والآمدى، وبالتالي تمثل تفرقة الإسنوى إضافة تحسب له بالنسبة للفكر الأصولي، وقد جاءت هذه الدلالة عند الغزويني، ولم يعرض لها العلوي.

وكذلك دلالة «الإكرام» فتختص - فيما أحسب - ببيئة الأصوليين، ولا أدل على ذلك من أن البلاغيين والمفسرين لم يتعرضوا لها، كما سنرى فيما بعد، وإذا كان الأصوليون لم يختلفوا حول هذه الدلالة، فإن ما جاء عندهم من المتقدمين لم يزد على ذكرهم الدلالة وتمثيلهم لها، إلا أن الإسنوى فارقهم من حيث إنه فصل القول في ذلك^(١).

وأما «التسخير» فلم يختلف الإسنوى عما جاء عند سابقه، فمن حيث الاستشهاد، استشهد كل الأصوليين بآية واحدة، إلا أن المقارنة بينهم تكمن في أن الغزالي والرازي والآمدى جاء عرضهم للدلالة والآية فقط، أما الإسنوى فقد ناقش ذلك وأوضح المقاربة الدلالية بين دالتي: التسخير والتكوين من الناحية الدلالية^(٢).

إلا أننا من المقارنة بينهما نجد أن تحليل الإسنوى يتميز بالتفصيل عما جاء عند السبكي، كما أن إشارة الإسنوى إلى ما جاء عند الغزالي في المقارن بين الاستهزاء والسخرية^(٣).

ونلاحظ - من خلال مقارنة النصوص - أن ما جاء عند الإسنوى من الدلالة التاسعة حتى النهاية، لم يقدم فيها إضافة حقيقية. إلا تلك الإيضاحات الإضافية التي ذيل بها نهاية حديثه عن كل دلالة على حدة، هذه الإضافات تمثل فيما عرض له

(١) السابق: الموضع ذاته.

(٢) السابق: الموضع ذاته، وينظر الإيهاج ٢/ ١٨.

(٣) السابق: ٢٤٩/ ١.

من محاولته إيضاح العلاقة بين هذه الدلالات وبعضها وعلاقتها بالأمر، وسوف نتعرض لهذه الثغرة - إذا كان فيها إضافة - في كل دلالة على حدة في سياقات مناقشة الإنسانى لها فى التمهيد، ويطه بما جاء فى « نهاية السؤل ».

والواقع أن دلالات (التمهيد) جميعها تدور حول دلالات بعينها مثل : الوجوب، التذب، الإباحت، التجريم، الكراهة، وبالتالي فإن علدها الحقيقى لا يتجاوز خمس دلالات.

وإذا كان مجموع الدلالات فى المصدرين قد بلغ إحدى وعشرين دلالة، فإن ما كرر منها ثلاث دلالات، وبالتالي فإن الدلالات الباقية التى لم تتكرر تمثل ٨١,٣ ٪.

وأحسب أن دلالات الإنسانى يتابع فيها جمهور الأصوليين، وإذا كان فى «نهاية السؤل» لم يشر صراحة إلى النقل، فإنه قد أشار فى تمهيد، وأرجأ الحديث عن هذه النقطة للاستفادة منها أثناء التحليل.

ففى « التمهيد » رد الآراء - الدلالات - إلى أصحابها، ففى كل دلالة يذكر عن نقل وأخذ، كما يذكر مصدره، وتشير هذه الملاحظة من ناحية أخرى إلى دقة الإنسانى وأمانته فى رد الآراء إلى أصحابها.

ومن ثم فقد نقل الإنسانى فى «تمهيد» عن الأمدى فى «إحكام» وإمام الحرمين فى «برهانه» والغزالى فى «مستصفه» و«منخوله» والشيرازى فى «لمعه»، والرازى فى «محصوله»، والشافعى فى «رسالته»، وابن السبكى فى «إيهاجه» والقيروانى فى «مستوعبه».

وتقودنا هذه الملاحظة إلى أن الإنسانى كان يعرض لآراء سابقيه حول هذه النقطة، إلا أن قيمة ما قدمه الإنسانى فى هذا الشأن - فيما أحسب - لا يتجاوز عرضه لآراء السابقين عليه، فإذا كان - مثلاً - رجل مثل الغزالى يعرض لرايه حول قضية انتساء الأمر إلى الوجوب أو التذب، ويرجع أحدهما على الآخر، فإن الإنسانى يعرض لها، بل ويعرض - غالباً - لكل من سبقه.

وإذا كان الإسنوى فى هذا الموضع يعرض لأراء السابقين، فإنه قد فعل الشيء ذاته فى مواطن أخرى، بل ويرجح رأيا على آخر، كما هى الحال فى المسألة « ٤ » : إذا فرعنا على أن الأمر للوجوب فورد بعد التحريم، فقيل : على الإباحة ^(١).

وكذلك فى المسألة « ١٢ » المفرد المحلى بـ « آل » أو المضاف للعموم على الراجح، أما المعروف بـ « آل » فنقله الأمدى عن الشافعى والأكثرين، ونقله الإمام فخر عن الفقهاء، ثم اختاره هو ومختصر كلامه عكسه، والصواب : الأول؛ فقد نص عليه الشافعى فى « الرسالة »، وفى « البويطى » ^(٢).

وإذا كانت دلالات الأمر عند الإسنوى فى « سوله » بلغت ست عشرة دلالة، بزيادة دلالة واحدة عما جاء عند الغزالى ^(٣)، وعند السرخسى فى أصوله سبع دلالات ^(٤).

وثمة ملاحظة تتعلق فيما ورد من دلالات عند كل من الغزالى والسرخسى، وأبدأ أولا بما جاء عند الغزالى من ملاحظات.

الفارق بينه وبين الإسنوى دلالة واحدة فقط، كما أن هناك تداخلا بين هذه الدلالات، أو بتعبير أدق بين ذلك المسمى الدلالى عند كل منهما، فإذا كان الغزالى والإسنوى يشتركان فى اثنتى عشرة دلالة على النحو التالى : الوجوب، الندب، الإرشاد، الإباحة، التهديد، الامتنان، الإكرام، التسخير، الإهانة، التسوية، الدعاء، التمنى.

وبالتالى يبقى عند الغزالى ثلاث دلالات لم تأت عند الإسنوى وهى : كمال

(١) الإسنوى : التهديد ص ٢٧١.

(٢) السابق : ص ٣٢٧.

(٣) دلالات الأمر عند الغزالى هى : الوجوب، الندب، الإباحة، الإرشاد، التطهب، الامتنان، الإكرام، التهديد، التسخير، الإهانة، التسوية، الدعاء، الإنفاز، التمنى، كمال القفوة. ينظر : لتستفى من علم الأصول ١ / ٤١٧، ٤١٨.

(٤) دلالات الأمر عند السرخسى هى : الإكرام، الندب، الإباحة، الإرشاد، التسخير، التسوية، السؤال. ينظر : أصول السرخسى ١ / ١٤.

القدرة، الإنذار، التأديب، وعند الإسنوى أربع دلالات : الخبر، التكوين، التمييز، التحقير لم ترد عند الغزالي.

وربما نتجت هذه المقارقات المحدودة نتيجة الظروف والسياقات المختلفة، التي تنكشف لبعض علماء الأصول، فالإسنوى - مثلا - قد ذكر «التهديد» ولم يذكر «الإنذار» ؛ لانهما بمعنى واحد، كما أشار إلى ذلك ^(١) أحد الأصوليين ^(٢).

وقد تبعه الإسنوى في ذلك، وربما كان عذر الغزالي أنه كان في مرحلة وضع الاطر العامة لهذا العلم، الامر الذي أفضى إلى التكتير من هذه الدلالات.

كما أن دلالة «التكوين» الواردة عند الإسنوى، لم يشر إليها الغزالي، وهي توازي أو تساوى دلالة «كمال القدرة» الواردة عند الغزالي ولم يذكرها الإسنوى، ومن هنا فإن المقارنة، إنما هي في التسمية فقط. كما تبقى ملاحظات أخرى سوف أتناولها في موضعها فيما يخص الغزالي والسرخسى، وذهب أحد الأصوليين المحدثين إلى أنه يدل على أربع دلالات : الإرشاد، التهديد، الإهانة، الدعاء ^(٣).

ويمكن من خلال هذا العرض استنتاج أن الإسنوى كان قريبا إلى حد كبير من دلالات الغزالي في «مستصفاه»، كما أخذ من غير الغزالي، وبالتالي يتضح أن الإسنوى لم يكن يتابع شخصا بعينه، بقدر ما كان يعرض لما يراه مناسباً لطبيعته وميوله، وكذلك مراعاة للسياقات المختلفة، وقد أدى هذا إلى أنه لا يتردد في أن يأخذ بدلالات أخرى ليست موجودة عند الغزالي، كما هي الحال بالنسبة لدلالة «التمييز» - حسب نص الإسنوى - إذ وردت عند السرخسى في أصوله تحت معنى دلالي آخر «التفريع». ويبدو لى أن المفزى الدلالى لهما عند الإسنوى يعنى واحد، والذي يرجح ذلك استشهاد كل من السرخسى والإسنوى تحت دلالة «التفريع» و «التمييز» بآية واحدة «فأتوا بسورة من مثله» ^(٤). أما الدلالات الباقية

(١) الإسنوى : نهاية السؤل ٢ / ٢٤٨.

(٢) الأمدى : الإحكام فى أصول الأحكام ٢ / ٢٠٧.

(٣) أبو زهرة : أصول الفقه ص ١٦٣.

(٤) السرخسى : أصول السرخسى ١ / ١٤.

فينظر ما جاء عند البصري في معتمده^(١)، والآمدى في إحكامه^(٢)؛ لتتضح مصادر الإسئوى فى هذا السياق.

وعلى الرغم من ذلك، نجد السرخسى يشير فى موضع من كتابه إلى أن «التفريع» و «التبويب» لا يتناول اسم الأمر، وإن كان فى صورة الأمر، ولا خلاف فى أن اسم الأمر يتناول ما هو للإلزام حقيقة، وبالتالى فإن السرخسى يرى أن دلالة «الإلزام» هى الدلالة الأساسية بالنسبة للأمر.

ولا شك أن تقسيمهم الأمر إلى دلالة «الوجوب» ودلالة «النسب» ودلالة «الإباحة» وكذلك تقسيمهم النهى إلى دلالة «التحريم» ودلالة «الكراهة»، إنما هو أمر قائم على مراعاة القرائن السياقية، اللغوية منها، وغير اللغوية.

(د) دلالات الأمر عند الأصوليين :

ثمة نقطة على قدر من الأهمية فى هذا الشأن، وهى مقارنة دلالات الأمر عند الإسئوى بتلك التى وردت عند بعض الأصوليين، وستكون المقارنة بين الغزالى فى (مستصفاه) والسرخسى فى (أصوله) والشيرازى فى (لمعه)، والرازى فى (محصوله) والآمدى فى (إحكامه) وبين دلالات الإسئوى

وبناء على الإحصاء الذى عقنناه حول الجهات الدلالية لصيغة الأمر عند هؤلاء جميعا، فإنه يمكن القول بأنها قد بلغت نحواً من أربع وعشرين دلالة على النحو التالى :

(١) أبو الحسين البصرى : المعتمد فى أصول الفقه ١/ ٤٤، ٤٥.

(٢) السابق : الموضع ذاته.

م	الدلالات	عدد التردد	النسب	الأصوليون
١	الوجوب	٦	٧,٨ %	الغزالي، الشيرازي، الرازي، الأملدي، الإسنوي مصلديه
٢	الإباحة	٦	٧,٨ %	الغزالي، الشيرازي، الرازي، السرخسي الأملدي، الإسنوي
٣	التدب	٥	٥,٨ %	الغزالي، السرخسي، الشيرازي، الأملدي، الإسنوي (سوله)
٤	التهديد	٥	٥,٦ %	الغزالي، السرخسي، الرازي، الأملدي، الإسنوي (سوله)
٥	الإرشاد	٥	٥,٦ %	الغزالي، السرخسي، الرازي، الأملدي، الإسنوي (سوله)
٦	التعجيز	٤	٥,٣ %	الشيرازي، الرازي، الأملدي، الإسنوي (سوله)
٧	الإكرام	٤	٥,٣ %	الغزالي، الرازي، الأملدي، الإسنوي (سوله)
٨	التسخير	٤	٥,٣ %	الغزالي، الرازي، الأملدي، الإسنوي (سوله)
٩	التسوية	٤	٥,٣ %	الغزالي، الرازي، الأملدي، الإسنوي (سوله)
١٠	الإمانة	٤	٥,٣ %	الغزالي، الرازي، الأملدي، الإسنوي (سوله)
١١	الدعاء	٤	٥,٣ %	الغزالي، الرازي، الأملدي، الإسنوي (سوله)
١٢	التمنى	٤	٥,٣ %	الغزالي، الرازي، الأملدي، الإسنوي (سوله)
١٣	الامتنان	٤	٥,٣ %	الغزالي، الرازي، الأملدي، الإسنوي (سوله)
١٤	الاحترار	٢	٢,٧ %	الرازي، الإسنوي (سوله)
١٥	التكوين	٢	٢,٧ %	الرازي، الإسنوي (سوله)
١٦	كمال القدرة	٢	٢,٧ %	الرازي، الأملدي
١٧	التأديب	٢	٢,٧ %	الغزالي، الأملدي
١٨	الإنذار	٢	٢,٧ %	الغزالي، الأملدي
١٩	الاستدعاء	١	١,٣ %	الشيرازي
٢٠	الإلزام	١	١,٣ %	السرخسي
٢١	التوبيخ	١	١,٣ %	السرخسي
٢٢	التقريع	١	١,٣ %	السرخسي
٢٣	السؤال	١	١,٣ %	السرخسي
٢٤	الخبر	١	١,٣ %	الإسنوي (سوله)

شكل توضيحي رقم (٤) يوضح دلالات الأمر عند الأصوليين وعدد ترددها ونسبه

ويوضح الشكل التالي النسب الواردة في الشكل (٤) :

وتشير الملاحظات في الجدول السابق إلى أن عدد الدلالات النهائية عند الأصوليين بلغ خمسا وسبعين دلالة، بيد أن ثمة دلالات مكررة، الأمر الذى يجعل هذا العدد الدلالى كبيرا، ومن هنا فإن عملية خصر هذه الدلالات يوضح أنها فى النهاية تصل إلى أربع وعشرين دلالة، إلا أن هنالك ملحظا مهما فى الشكل السابق هو أن هذه الدلالات ليست سواء من حيث الأهمية، وكذلك لم يشر الأصوليون أنفسهم إلى مثل هذا، وبالتالي أشار إلى ما لم يسيروا إليه.

ومن ثم جاءت دلالة «الوجوب»، و«التدب» فى المرتبة الأولى، وفى هذا تأكيد لما أشار إليه الأصوليون مرارا، أن دلالة الأمر الحقيقية، تراوح بين «الوجوب» و«الإباحة»، ومنهم من جعل «الوجوب» الدلالة الحقيقية، ما لم تدل بغيره قرائن السياق المختلفة^(١)، ومن هنا يمكن القول: إن الإحصاء يخالف بعض رؤى الأصوليين فيما ذهبوا إليه من أن «الوجوب» هو الدلالة الحقيقية، ما لم تدل على غير ذلك قرينة، وتؤكد من ناحية أخرى رؤية البعض الآخر من أن الوجوب والإباحة هما الدالتان الأساسيتان، ما لم تدل على ذلك قرينة، وتمثل هذه علامة فارقة.

وإذا كان من الأصوليين من جعل «التدب» الدلالة الأساسية^(٢)، فى بابى الأمر والنهى، فإن الإحصاء الوارد فى الشكل السابق يؤكد عكس ذلك، إذ جاءت فى المرتبة الثانية مشتركة مع دلالة كل من: التهديد، الإرشاد، بفارق نمط واحد عن دلالتى: الوجوب، والإباحة.

ومن هنا فإذا كان الأصوليون يرون الوجوب والإباحة والتدب دلالات أساسية وحقيقية ما لم تقم قرينة تدل على ذلك، فإن الإحصاء يوضح عكس ذلك، إذ يضيف دالتين أخريين: التهديد، الإرشاد، وتمثل هذه علامة فارقة بين كلتا الرؤيتين.

كما يمكن القول من جهة أخرى إن التداخل القائم بين دلالات المرتبة الثانية، قائم على أساس أهمية هذه الدلالات فى هذا الباب، ومن هنا حصل التداخل بين

(١) الإسنى : التهديد ص ٢٦٦

(٢) السابق ص ٢٦٧.

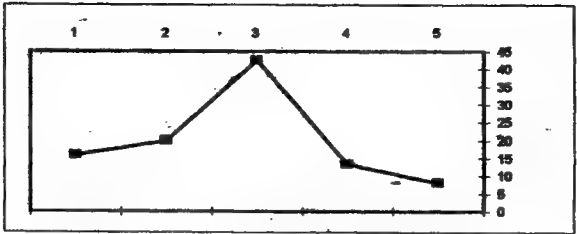
دلالات أساسية : التنبؤ، ودلالات مجازية: التهديد، الإرشاد، وهذا يعكس من ناحية أخرى مكانة هذه الدلالات فى هذا الباب.

وجاءت ثمانى دلالات فى المرتبة الثالثة، وفى المرتبة الرابعة خمس دلالات، وفى المرتبة الخامسة ست دلالات، وبالتالي تكون مراتب الدلالات أربع مراتب، ولا تفرق كل من الدلالة رقم : ١٥ ، ٢٢ عن الدلالة «٣» إلا بنمط واحد، ومن هنا تمثل هذه مقارنة إحصائية، إلا أن الفارق بين رقم «٣» ، «٤» نمطان، وتمثل هذه مبادعة، ثم يرتد الأمر ليكون الفارق بينهما نمطا واحدا.

ثمة ملاحظات أخرى تتعلق بالجدول السابق خاص بالاصوليين أنفسهم، وبناء على هذا فإن نسب مراتب الدلالات نصورها فى الشكل التالى :

م	الدلالات	النسب	عدد التردد	ملاحظات
١	الوجوب ، الإيابة	١٦ %	١٢	مجموع الدلالات عند الاصوليين ٧٥ دلالة
٢	التهديد ، الإرشاد ، التنبؤ	٢٠ %	١٥	
٣	التعجيز ، الإكرام ، التسخير ، التسوية ، الإهانة ، الدعاء ، التمنى ، الامتنان	٤٢,٥ %	٣٢	
٤	الاحتقار ، التكوين ، كمال القدرة ، التأديب ، الإنذار	١٣,٥ %	١٠	
٥	الاستدعاء ، الإلزام ، التوبيخ ، التقرير السؤال ، الخبر	٨ %	٦	

شكل توضيحي رقم «٦» يوضح دلالات الأمر عند الاصوليين ونسبها



شكل بياني رقم (٧) يوضح نسب دلالات الأمر عند الأصوليين الواردة في الشكل (٦)

ويلاحظ على دلالات المرتبة الثالثة أنها جاءت الأولى من حيث عدد الدلالات، على الرغم من أنها ليست الدلالات الأولى، تليها دلالات المرتبة الثانية، فالأولى، ثم تأتي المرتبة الرابعة، فالخامسة هكذا:

م	المرتبة	الدلالات	عدد التردد
١	٣	٣	٣٢
٢	٢	٢	١٥
٣	١	١	١٢
٤	٤	٤	١٠
٥	٥	٥	٦

جدول (٨) يوضح ترتيب نسب دلالات الأمر عند الأصوليين

وإذا كانت هذه الجزئية تنبثق من الأصوليين كلا من: السرخسي، الشيرازي، الغزالي، الرازي، الأحمدي، الإسنوي، وهؤلاء جميعا لا يتمون إلى عصر واحد، وبالتالي يكون ثمة مجال للاختلاف، يضاف إلى ذلك أنه يمكن معرفة من أخذ من الآخر.

فإن الشيرازي والسرخسي يتمون إلى القرن الخامس - عصر واحد - قرن - إلا أن ثمة ملاحظة عامة يمكن الوصول من خلالها إلى أسبقية الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ)

على السرخسى (ت ٤٩٠ هـ) - وفصل القول فى هذا الامر أن ترتيب الاصولين، حسب تواريخ الوفاة كالتالى :

م	المرتبة	الدلالات
١	الشيرازى	٤٧٦ هـ
٢	السرخسى	٤٩٠ هـ
٣	الغزالى	٥٠٥ هـ
٤	الرازى	٦٠٦ هـ
٥	الأملى	٦٣١ هـ
٦	الإسنوى	٧٧٢ هـ

وبناء على هذا يمكن أن تتضح الرؤية، وعلى الرغم من التقارب الزمنى بين الشيرازى والسرخسى، فإن دلالات كل منهما تختلف عن الأخرى، ولم يشتركا إلا فى دلالة واحدة - الإباحة - وأحب أن هذا ناتج - كما أشرت - من أن هذا العصر كان عصر إبداع بقدر ما كان عصر تقنين، ويقتضى أن أشار كل منهما إلى دلالات ليست موجودة عند الآخر، مراعى ظروف السياق، إلا أن هذه الملاحظة تختفى عند اللاحقين، حينما نرى التقليد على ما سنأتى إليه، ومن ثم يمكن اعتبار كل من الشيرازى والسرخسى البذرة الأولى لكل الأصوليين اللاحقين.

وإذا كان الغزالى قد نقل عن سابقه دلالات : الوجوب، الندب، الإباحة، التهديد، الإرشاد، وبالتالي فإنه قد نقل عن الشيرازى ثلاث دلالات وعن السرخسى دالتين، ومجموعها مع خمس دلالات، وبالتالي فإن إضافة الغزالى زيادة على ما جاء عند سابقه عشر دلالات، أى ما يمثل ٦٦,٣٪، وبالتالي نقل عن السابقين ٣٣,٢٪، ومن هنا تعد هذه إضافة للغزالى تضاف إلى رصيده وجهه فى الفكر الأصولى.

وبناء على هذا فإن دلالة كل من : الإلزام، التصريح، التويخ، السؤال، عند السرخسى لم يشر إليها الغزالى ولا غيره من الأصوليين، ودلالة كل من : التعميز،

الاستدعاء عند الشيراى لم يشر إليها الغزالى أيضا، إلا أن المفارقة بين التعجيز والاستدعاء أن الاستدعاء لم يشر إليه أحد.

وبالتالى فإن ما نقله الغزالى يمثل أكثر من ٦٠٪ مما جاء عند السرخسى إلا الشيراى، فى حين جاءت دلالة «التعجيز» عند أكثر من واحد، كما يشير إلى ذلك الشكل رقم (٢)، وكذلك الحال بالنسبة للشيراى. ومن هنا فإن دلالات : التاديب، الامتنان، الإكرام، التسخير، الإهانة، التوبة، الدعاء، الإنذار، التمنى، كمال القدرة، أضافها الغزالى مراعاة للسياقات المختلفة، ولم ينقلها عن السابقين، وخلاصة القول هنا إن لفعل الغزالى أنه وسع من دائرة السياق.

وقد نقل الراى دلالات الغزالى، كما هى، إلا فى تعديلات يسيرة أجراها مثلما غير فى دلالة : كمال القدرة، وذكر دلالة التكوين، ونقل دلالة «التعجيز» التى لم يشر إليها الغزالى، وبالتالي يرجح أن تكون مأخوذة من الشيراى صاحب الحقيقي لهذا.

وفعل الإنسانى فى (سوله) الصنيع ذاته، مثلما فعل الراى، إلا أن الإنسانى أضاف دلالة أخرى (الخبر)، وتمثل هذه مفارقة، أما الأمدى فلم يقدم شيئا، سوى نقله عن الغزالى.

ومن هنا فإن هذه الدلالات تأتى بحسب السياق، غير أن الفترة التى تلت القرن الخامس، كان الفكر الأصولى قد استوى على سوقه، ومن ثم نلاحظ عند الغزالى فى «مستصفاه» أنه يحاول أن يحدد أطر الفكر الأصولى الذى يمكن أن نطلق عليها «مرحلة التنظيم»، وبهذا أحصى الغزالى دلالات الأمر التى يمكن أن تأتى فى مواقع مختلفة، ثم تلت ذلك مرحلة «التقليد والجمود»، تلك المرحلة التى سبقت الإنسانى وضمت فترته كذلك، وهكذا فإن مراحل التأليف فى الفكر الأصولى كانت على النحو التالى :

البداية	الازدهار	التنظيم	التقليد
الشافعي	السرخسي	الغزالي	الإسوي
الرسالة	أصول السرخسي	المستصفي	نهاية السؤل، التهديد

جدول (٩) يوضح مراحل التأليف في الفكر الأصولي

(هـ) دلالات الأمر عند البلاغيين والمفسرين :

إذا كنا قد أشرنا إلى دلالات الأمر في بيئة الإسوي، فإنني أرى أن الإشارة إلى دلالة الأمر في بيئة البلاغيين، ربما تكشف النقاب عن جانب آخر، ومن ثم تكون هذه الإشارة الوجيزة.

فإذا كانت عند الإسوي قد بلغت ست عشرة دلالة في (سوله) فإن بيئة البلاغيين كبيئة الأصوليين اختلفوا- أيضا - حول دلالاته، ومن ثم نجد العلوي يذكر خمس دلالات^(١).

وكان العلوي على دراية تامة، حين أشار إلى أن هذه الدلالات قد تزيد وقد تقل؛ أي أن ذكرها أو وجودها مرهون بوجود سياقات مختلفة، وهذا ما أشار إليه بقوله : أو غير ذلك من المعاني المستعملة في غير الطلب، فإنها على جهة المجاز^(٢).

هذه الرؤية للعلوي - للبلاغيين - هي التي فتحت الباب أمام القزويني أن يعرض لدلالات أكثر، ومن ثم نجهدها وصلت عنده إلى عشر دلالات : الإباحة، التهديد، التعجيز، التسخير، الإهانة، التسوية، التمني، الدعاء، الالتماس، الاحتقار^(٣).

ولقد كان لفكرة السياق عند البلاغيين العرب أثر كبير في المتأخرين، على

(١) دلالات الأمر عند العلوي هي : الإباحة، التسخير، الإهانة، التهديد، التسوية، ينظر : الطراوي للعلوي / ٣٢٨٢، ٢٨٣.

(٢) السابق : ٢٨٣ / ٣.

(٣) القزويني : الإيضاح في علوم البلاغة / ٣ : ٨٢ : ٨٦.

نحو ما نجد في الشروح، إذ نجد التفتازاني قد أوصلها في شروح التلخيص إلى أربع وعشرين دلالة^(١).

وقد ذكر التفتازاني في (حاشيته على الكشف) تسع دلالات مجازية :
الوجوب، النذب، الاستبعاد والإنكار، الاستحباب والوجوب، الإباحة،
التخصيص، الإنذار، التعظيم، التسوية.

إلا أن ثمة ملحوظة عامة على ما جاء عنده، أن هذه الدلالات ليست سواء،
إذ جاءت دلالتا : الوجوب، النذب، أساسيتين في هذا الموضع، وجاءت الدلالات
الباقية على سبيل المجاز، إلا أن هذه الدلالات ليست سواء من حيث الأهمية، بناء
على ما جاء عند التفتازاني ذاته، إذ أشار إلى دلالة « الإباحة » أربع مرات^(٢). أما
دلالة « الاختصاص » فقد أشار إليها في موضعين^(٣)، أما باقي الدلالات فهي من
ناحية الأهمية - في ظني - عند التفتازاني سواء.

ونلاحظ هنا في هذا الموضع - بناء على ما ورد في أكثر من بيئة - أن دلالة
كل من : الإباحة، التسخير، الإهانة، التهديد، التسوية، التي وردت عند العلوي
في (طرازه) أنها الدلالات الأساسية التي وردت عند كل من الإسئوي في «سوله»،
والتفتازاني في « شروحه »، والقزويني في «إيضاحه»، والغزالي في «مستصفاه»،
والأمدى في «إحكامه»، وإن كان القزويني قد زاد دلالات أخرى. وذكر التفتازاني
دلالات مشتركة، وأخرى مفارقة لما جاء عند هؤلاء في حاشيته على الكشف، وربما
يكون اختلاف المادة هو الذي فرض عليه ذلك.

وعلى الرغم من الالتقاء الفكري - إلى حد بعيد - بين هذه البيئات
المختلفة^(٤)، إلا أننا نلاحظ على معالجة البلاغيين عند عرضهم لدلالات الأمر، أنهم

(١) التفتازاني : شروح التلخيص ٢ / ٣١٢ : ٣٢٢ .

(٢) ينظر التفتازاني : حاشية محمد الدين التفتازاني ورقة ٨٥، ٩٣، ١٥٠، ١٨٤ .

(٣) ينظر السابق : ١٤٨، ١٨٦ .

(٤) عالِم أحد الباحثين ذلك في رسالة للدكتوراه بعنوان : الأفكار البلاغية عند الأصوليين ؛ ليصبح مدى اللقاء
الفكري بينهم، بما أنهم جميعاً يهدفون إلى غاية واحدة، هي فهم النص القرآني.

لم يعرضوا لدلالة كل من : الوجوب، النذب، على اعتبار أن هاتين الدالتين أساسيتان في باب الأمر، والآخر مجازية، أما عرض دلالات الأمر، فقد ذكروا ضمنها دلالة كل من : الوجوب، النذب، كما هي عند الإسنوى، وتعد هذه سمة تفرق بين معالجة البيهقيين، إذ الوجوب والنذب من المصطلحات الأصولية، وهو الذي جعلها لم تذكر عند البلاغيين.

فإذا عد البلاغيون أن هناك دلالات حقيقية: الوجوب، النذب، بالنسبة لباب الأمر، ومن هنا توقفوا عن ذكرها عند الدلالات المجازية، في حين دمج الأصوليون كل الدلالات مع بعضها البعض.

أما الجزئية الأخرى فهي الفصل الثاني الوارد عند الإسنوى في «سوله» والذي يعد منطلقاً أساسياً بالنسبة لهذه الدراسة.

وهناك جزئية على قدر من الأهمية، وقد اختلف فيها الأصوليون اختلافاً كبيراً، هل يدل الأمر على الوجوب أم النذب ؟ أم يجمع بينهما أم يضيف إليهما دلالات أخرى، وقد ذهب الإسنوى إلى أن حد الأمر يدخله الإيجاب والنذب، أما صيغة «افعل» فإنها تعد حقيقية في الإيجاب^(١).

ومن ثم يمكن أن نستنتج مفارقة بين ما يمكن أن نطلق عليه - إن جاز التعبير - الخاص والعام، العام حد الأمر الذي يشتمل على صيغ متنوعة، في مقابل صيغة «افعل» التي تعد جزءاً من صيغ الأمر، غير أنها على الرغم من جزئيتها بالنسبة للأمر - فسي ظني - تبقى الصيغة الأساسية، ولا أدل على ذلك من أن الإسنوى تعرض لها بالتحديد، ولم يتعرض للصيغ الأخرى للأمر.

وإذا كانت دلالات الأمر عند الإسنوى بلغت دلالة في (نهاية السؤل)، وعند الغزالي خمس عشرة دلالة، وهذا هو متوسط دلالات الأمر عند الأصوليين، ويمثل هذا العدد ٦٠ ٪ مما جاء عند البلاغيين، إذ ورد عند القزويني عشرة دلالات تمثل نسبة ٤٠ ٪.

(١) الإسنوى : التمهيد ص ٢٦٥.

وقد اشترك الأصوليون - الإسنوي - والبلاغيون - القزويني - بشكل عام تقريباً في الدلالات التالية : التسوية، الإباحة، التعجيز، التسخير، الإهانة، التمنى، الدعاء، الاحترار، التهديد. وبالتالي فإن المشاركة الدلالية بين البيهقي، أو بتعبير آخر بين الرجلين، يمثل ما جاء عند البلاغيين، وبما عند الأصوليين يمثل نسبة ٩٠ ٪ في مقابل دلالة واحدة «الالتماس» تمثل ١٠ ٪ على أنه يلاحظ أن ما ورد عند القزويني ممثلاً للبلاغيين يمثل ٥، ٦٢ ٪. كما جاء عند الأصوليين، ومن هنا يبدو التقارب في المعالجة بين البيهقي من ناحية الدلالات إلى حد ما.

أما الزمخشري من بيئة المفسرين، فقد كانت ثمة دلالات، تمثل عاملاً مشتركاً، بينه وبين دلالات الأصوليين مثل : التسوية، الوجوب، النذب، الإباحة، وإذا كان القزويني قد ذكر دلالة «الإهانة»، فإنها لم ترد عند الزمخشري، وإنما وردت دلالة مقابلة لدلالة القزويني «الاستخفاف»، وأظن أن الدالتين بمعنى واحد، رغم اختلاف المسميات الدلالية لهما.

وثمة ملاحظة أخرى - فيما نحن بصلده - إذا كانت دلالات «الوجوب» و«النذب» تمثلان دالتين أساسيتين عند الإسنوي، فإن هاتين الدالتين ليستا الأساسيتين عند الزمخشري، إذ وردت دلالة «الوجوب» عنده في المرتبة الثانية، بفارق نغم واحد عن الدلالة الأولى - التهكم والاستهزاء عند الزمخشري - وبالتالي فإنه يمكن القول إنها تعد من الدلالات الأساسية في هذا الباب عند الزمخشري، إلا أنها تبقى في نهاية الأمر ليست الأولى.

كذلك إذا كانت دلالة «النذب» من الدلالات والمصطلحات الأساسية في بيئة الأصوليين - كما أشرت سلفاً - فإنها عند الزمخشري في المرتبة قبل الأخيرة، وبالتحديد في المرتبة العاشرة، وتمثل هذه رؤية مغايرة لنظرة الأصوليين، جاء «الوجوب» و«النذب» في الصدارة بالنسبة للدلالات.

تبقى قضية أخرى، إذ لم يشر الأصوليون إلى ترتيب دلالاتهم من حيث الأهمية - كما أشرت - ما عدا دالتين : الوجوب والنذب، أما باقي الدلالات

عندهم سواء من حيث الأهمية، أما دلالات الزمخشري فليست كذلك، إذ أشار الإحصاء إلى ترتيب كل واحدة على حدة^(١).

وبناء على هذا فإن معالجة الأصوليين مقاربة إلى حد كبير، أو بتعبير أدق، أن معالجة البلاغيين في هذا الباب تعد جزءاً من معالجة الأصوليين، إذ وردت كل دلالات البلاغيين عند الأصوليين، ومن ثم فإن الأصوليين هم الأصل في معالجة هذا الباب، والبلاغيون فرع، أما دلالات الأصوليين والمفسرين، فمشاركة في دلالات، إلا أنها ليست مثل سابقتها، ومن هنا فهي أبعد إلى حد كبير.

وإذا كان كل من الزمخشري والرازي مفسرين، فإن الدلالات الواردة تكشف عن مفارقة أزعج أنها ربما تكشف عن متزع كل منهما، فإذا كان الزمخشري قد وصلت دلالات الأمر عنده إلى عشرين دلالة، فإنها عند الرازي في مفاتيحه بلغت سبع دلالات، وأحسب أنها تعد قليلة مقارنة مع حجم مادة التفسير، وتعد هذه مفارقة أولى بين التفسيرين، كما تكمن الملاحظة الثانية في نوعية الدلالات المستخدمة عند كليهما؛ بمعنى أنهما على الرغم من عدم التكافؤ من ناحية عدد الإحصاء الدلالي، فإنهما يلتقيان في دلالتى: التهكم والاستهزاء، والوعيد، وتبدو مفارقة غريبة عند الزمخشري أن دلالة «الاستهزاء» جاءت في المرتبة الأولى وجاء «الوعيد» في المرتبة الأخيرة، من حيث الأهمية، وبالتالي فإن دلالات الزمخشري الأخرى وكذلك الرازي لم تتكرر عند كليهما، وتقتل هاتان الدالتان نسبة ١٠ ٪ مما ورد عند الزمخشري، في حين تمثل نسبة ٢٨,٦ ٪ مما ورد عند الرازي، كما أن المفارقة بين تناول دلالات الزمخشري والرازي، أن الباحث عند الزمخشري أوضح مراتبها، في حين لم يثبت ذلك عند دلالات الرازي في مفاتيحه.

كما نلاحظ - كذلك - أن دلالات الزمخشري في ضوء مقارنتها بما جاء عند الرازي لم تلتق مع ما جاء عند الأصوليين من دلالات؛ بمعنى إذا كان الرازي يلتقى مع الأصوليين في ثلاث دلالات: التهديد، الدعاء، التعميز، أى ما يمثل نسبة

(١) د. أشرف عبد الباقى: دلالة التراكيب عند الزمخشري ص ٣٠٠، ٣٠١.

١٢,٥٪ مما ورد عند الأصوليين، في حين تمثل نسبة الالتقاء بين الزمخشري والأصوليين الصفر في ضوء هذه المقارنة.

إلا أن هناك بعض الدلالات عند كل من الزمخشري والرازي يمكن أن تتقارب دلالياً ؛ بمعنى أن الرازي قد ذكر « الاستهانة » ولم تأت عند الزمخشري، إلا أن الزمخشري قد ذكر « الاستخفاف » و « التجهيل » و « التعريض » وهي لم ترد عند الرازي وكلها يمكن أن تؤدي معنى مقاربا لما ورد عند الرازي، كذلك لم ترد « الاستهانة » عند الأصوليين، إلا أنهم ذكروا معاني أخرى تكاد تكون قريبة من ذلك، مثل : الإهانة، الاحتقار، التوبيخ، التقريع، وبالتالي نخلص من ذلك، أنها لم ترد عندهما، ومن ثم يفرد بها الرازي عن سواه.

ثمة ملاحظة أود أن ألفت النظر إليها في هذا السياق، بما أن الدراسة تقارن ما جاء عند الإسوي بما جاء عند الأصوليين والبلاغيين والمفسرين، وعلى اعتبار أن الرازي ينتمي إلى بيئة الأصوليين بكتابه « المحصول »، كذلك يندرج في إطار بيئة المفسرين بتفسيره « مفاتيح الغيب ».

والملاحظ الذي أود أن أشير إليه هنا أن الرازي في محصوله قد أشار إلى ست عشرة دلالة^(١)، وفي « مفاتيح الغيب » ذكر سبع دلالات للأمر (التهديد، الاستهانة، الاستهزاء، الوعيد الشديد، الدعاء، التعجيز، النهي والزجر والمنع)^(٢). وبالتالي فإن ثمة مفارقة بين المؤلفين.

فـ « المحصول » باعتباره مصنفاً فقهياً، فهو يعالج القضايا من خلال نظر أصولي واضح، والدليل على ذلك تلك القضايا التي يتناولها من خلال مقارنته بمؤلفات الأصوليين في هذا الشأن.

أما « مفاتيح الغيب » كأحد كتب التفسير، فلا يمكن أن ينطلق من خلاله من وجهة نظر أصولية كما قال أحد الباحثين^(٣)، ولا أدل على ذلك من مقارنة

(١) لم نشأ أن نذكر دلالات المحصول هنا ؛ اختفاء بما ورد في موضع سابق من البحث.

(٢) د. محيي الدين عثمان : البحث الدلالي في مفاتيح الغيب ص ٢٠١ و ٢٠٢.

(٣) السابق : ص ١٩٥.

دلالات الرازي في المحصول بنظيرتها في مفاتيح الغيب^(١)، من أن دلالات الأمر- في مفاتيح الغيب - عنده سبعة : التهديد، الاستهانة، الاستهزاء، الوعيد الشديد، الدعاء، التعجيز، النهي والزجر والمنع.

ولنا على ذلك ملاحظات منها: لو كان الرازي يطلق من خلال وجهة نظر أصولية واضحة - كما ذكر - لكانت دلالات الأمر واحدة في كلا المؤلفين، ولكن الأمر مختلف، وكان الأجدر لو أشار إلى تلك المفارقات الدلالية لصيغة الأمر، وعزا ذلك لاختلاف البيتين، ولو كان الأمر كما ذكر، ما اختلفت الدلالات، على الرغم من أن المؤلف واحد. كما أنه ينقل نصا عن الرازي^(٢). مفاده : أن المفسرين متفقون على أن ظاهرة الأمر لا تفيد التكرار.

وبالتالي فإنها لدى علماء الأصول تفيدة، وقد شغلت هذه القضية حيزا كبيرا من الأصوليين في مؤلفاتهم، و من ثم فإن البيتين - المفسرين والأصوليين - مختلفتان، بناء على نقله، ومن ثم تحتاج رؤيته إلى إعادة نظر.

وبما يؤكد هذه الرؤية أنه في « المحصول » يشير إلى دلالة : الوجوب، التنب، الإباحة، الإرشاد، الإكرام، التسوية، الامتتان، التمني، كمال القدرة... إلخ، وهي دلالات كثيرة الشيع في بيئة الأصوليين^(٣)، ومن ثم لا نرى لها وجودا في تفسيره، بناء على تلك الدلالات التي ذكرناها حسب إشارة أحد الباحثين.

ولم تشترك دلالات (المحصول) و (مفاتيح الغيب) صراحة وبشكل واضح، إلا في عدد محدود من الدلالات : التهديد، الدعاء، التعجيز، أي ما يمثل ١٨,٧٥% مما ورد في (المحصول)، على الرغم من اتساع مادة (مفاتيح الغيب) - تفسير -.

كذلك يؤكد هذه الرؤية الباحث ذاته^(٤)، حينما ذكر أن تقسيمهم - وأظن أن

(١) السابق : ص ٢٠١، ٢٠٢.

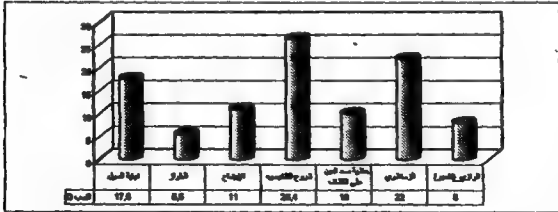
(٢) السابق : ص ١٩٨.

(٣) ينظر في هذا السياق « معجم لغة الفقهاء » حيث نلاحظ أن مصطلحات الدلالة وردت في سياقات متنوعة، وقد رتب المؤلف مجمله حسب الحروف، كل في باب : ليؤكد هذه النظرة .

(٤) د. محيي الدين عثمان : البحث الدلالي في مفاتيح الغيب ص ١٩٨ .

ضمير الإحالة يمثل عنصرا مشيرا إلى الأصوليين، على الرغم من أن السياق ليس سياق الحديث عنهم - الأمر إلى دلالة : الوجوب، النذب، الإباحة، وكذلك تقسيمهم النهى إلى دلالة التحريم، ودلالة الكراهة، إنما هو قائم على مراعاة الراى التركيبية والعرفية. ولا شك أن هذا يوضح بجلاء أن هذه الدلالات لم ترد عند الراى فى تفسيره - مفاتيح الغيب - وبالتالى فإنها دلالات يذكرها الأصوليون، مراعاة للقرائن التركيبية والعرفية، وهى خاصة بينهم، ومن كل هذا نخلص إلى أن الراى فى تفسيره لم يكن ينطلق من وجهة نظر أصولى واضح.

على أية حال فإنه رغم المقاربة الدلالية بين هذه البيئات، إلا أنه تبقى المفارقات التى يتيحها عنصر السياق ذو الفعالية الكبيرة، هذا العنصر الذى أدى فى نهاية الأمر إلى اختلاف الدلالات، لا أقول من بيئة إلى أخرى، بل من شخص إلى آخر، بل الأخطر من ذلك عند الشخص الواحد (كما هى الحال عند التفاترانى فى شروحه) هذه الاختلافات تكون أوضح أيا ما يوضح لو وضعنا نسب الدالات السالفة الذكر فى الشكل البيانى التالى :



شكل توضيحي رقم (١٠) يوضح نسب دلالات الأمر عند كل من الإسنوى وبعض
البلاغيين والمفسرين

ويمكن من خلال الشكل (١٠) استخلاص بعض النتائج :

١- أن كتب الشروح تحاول أن تتخذ من موادها مجالاً لإيضاح الإمكانيات المتنوعة التي يحتملها التركيب ويتيحها السياق. ومن هنا نلاحظ مدى كثرة الدلالات التي أوردتها الفتاوى في شروحه.

٢- تعد الدلالات الواردة عند الإسنوى محصلة دلالات واردة عند الأصوليين سابقين عليه، كما أشار إلى أنها الدلالات ذاتها عند الغزالي والآمدى.

٣ - يوضح الرسم البياني (١٠) السابق أن الدلالات تختلف من شخص لآخر، إذ نجد عند العلوى خمس دلالات، وعند القزوينى عشر دلالات، وكل منهما يحتكم إلى السياق^(١)، ومن هنا فإننى أحسب أن النظرة إلى السياق عند البلاغيين تحتاج إلى دراسة منفردة.

والواقع أن هذا الكم من الدلالات التي تناولها البلاغيون، لم يكن هو العدد الإجمالى لها، إذ ثمة دلالات عندهم، كما هي الحال عند الأصوليين أيضاً، فإذا كان مجموع دلالات الأمر عند الأصوليين بلغ أربعاً وعشرين دلالة فى مجموعه النهائى دون تكرار أى دلالة، فإن مجموعها عند البلاغيين قد بلغ خمس عشرة دلالة (التهديد، الإباحة، التسخير، الإهانة، التسوية، التعجيز، التمنى، الدعاء، الالتزام، الاحتقار، الوجوب، النذب، الاستبعاد والإنكار، الإنذار، التعظيم).

وبالتالى فإن الدلالات التى اشترك فيها كل من البلاغيين و الأصوليين وصلت إلى إحدى عشرة دلالة، كالتالى : التهديد، الإباحة، التسخير، الإهانة، التسوية، التعجيز، التمنى، الدعاء، الاحتقار، النذب، الوجوب.

ومن هنا فإن دلالة : التعظيم، الإنذار، الاستحباب والوجوب، الاختصاص (التخصيص)، الالتزام، إنما هى دلالات خاصة بالبلاغيين.

(١) أزعج أن دراسة النص عند البلاغيين خاصة تحتاج إلى دراسة خاصة فى ضوء السياق اللغوى والسياق غير اللغوى، يمكن أن نعرض لها فى وقت لاحق.

وبناء على الدلالات المشتركة تكون هذه الدلالات هي التي يتيحها السياق أكثر، ومن هنا تكون أساسية عند كل من الأصوليين والبلاغيين.

ونلاحظ أن دلالات القزويني جاءت مشتملة على ما جاء عند العلوي، كما نلمح نزوع دلالات التفتازاني في حاشيته إلى بيئة الأصوليين، وذلك ناتج عن كونه مؤلفا يعالج تفسيرا يقترب إلى حد كبير من بيئة الأصوليين؛ على اعتبار أن المفسر لابد أن يكون ملما بمسائل الفقه، وقد انعكس هذا على أداء التفتازاني في تحليله لدلالات الأمر، إذ نجد دلالتى : الوجوب، التنب، وربما كان هذا مرجعه تأثر التفتازاني بما جاء عند الزمخشري : الوجوب، التنب^(١)، وأحسب أن المقارقات الدلالية الموجودة، ناتجة عن اختلاف السياقات اللغوية وغير اللغوية.

وإذا كان الأصوليون قد اتفقوا حول بعض الدلالات، فإن دلالة كل من : الإباحة، التهديد، التسخير، الإهانة، التسوية. تمثل قاسما مشتركا بين كل من العلوي في (طرازه)، والقزويني في (إيضاحه)، والغزالي في (مستصفاه)، والأمدى في (إحكامه)، والتفتازاني في (شروحه).

غير أنهم جميعا ليسوا سواء من حيث المعالجة، فإذا كان العلوي لم يشر إلا إلى الدلالات الخمس السابقة، فإن القاسم المشترك بينهم أن هذه الدلالات، تكررت عند هؤلاء، إلا أن السمة التي تفرق بين هذه الدلالات جميعا، أن صاحب (المستصفى)، وصاحب (الإيضاح) وكذلك صاحب (الشروح)، لم يشاروا فقط إلى مثل دلالات العلوي، وإنما أضاف كل منهم دلالات أخرى، زيادة على ما جاء عند العلوي، وبعبارة أخرى، فقد حاول اختصار تلك الدلالات الواردة في باب، إلا أن ثمة دلالات من تلك السابقة تمثل قاسما مشتركا عند الأصوليين والبلاغيين على السواء.

ومن هنا نرى أن دلالة « الإباحة » قد وردت عند السابقين، إضافة لورودها عند السرخسي في (أصوله)، والتفتازاني في (حاشيته على الكشاف)، والشيروزي

(١) د. أشرف عبد البديع : دلالة التراكيب عند الزمخشري ص ٣٠٠، ٣٠١.

فى (لمعه)، إلا أن الفارق بينهم أن صاحب (اللمع)، قد أضاف دلالة «التهديد» زيادة على ما جاء عند السرخسى والتفتازانى، ونصيب الإنسانى فى هذا الشأن دلالة : التهديد، التسوية، التسخير، ثم أبدل دلالة «الإهانة» الواردة عند العلوى، بدلالة أخرى قد تكون قريبة منها، وهى دلالة «التحقير» ومن ثم فإن الدلالات فى النهاية تصل إلى أربع دلالات.

وبناء على هذا فإن دلالات : التعجيز، التمنى، الدعاء، الالتماس، الاحتقار، اشترك فيها صاحب الإيضاح والتفتازانى فى (شروح التلخيص)، والآمدى فى (إحكامه)، وبالتالي لم يشر إليها أصحاب المؤلفات السابقة، ويمكن أن نخرج بتتيحة مؤداها أن الغزالى والآمدى والقزوينى والتفتازانى، يستخدمون دلالات تكاد تكون واحدة، وعلى الرغم من ذلك يبقى التفتازانى صاحب الدلالات الأكثر ترددا وتنوعا.

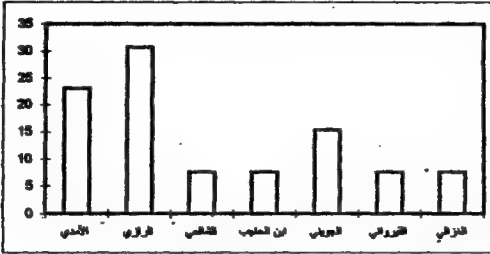
(و) مناقشة للأصوليين الذين نقل عنهم الإنسانى :

إذا كان الإنسانى لم يشر إلى دلالات الأمر فى (تمهيد)، إلا أنه أشار فى سياق تناوله للأمر إلى : علام يدل الأمر ؟ على أية دلالة ؟ ومن هنا نراه يعرض دلالاته ضمينا. إلا أن النقطة التى لفتت نظرى، أن الإنسانى فى هذا العرض قد نقل عن سابقه، ومن هنا فإن الباحث فى هذا الموضوع يود أن يشير إلى أيهما أكثر فى النقل عنه ؟

الاسم	الآمدى	الرازى	الشافعى	ابن الحاجب	الجوينى	القزوينى	الغزالى	ملاحظات
المصنفة	١١، ١٥	٧، ٤، ١	٢	٩	١٢، ١١	١٤	١٥	المجمع (١٣)
النسب	٢٣، ١	٣٠، ٧	٧، ٦	٧، ٦	١٥، ٤	٧، ٦	٧، ٦	نظمت

جدول توضيحي رقم (١١) يوضح الأصوليين الذين نقل عنهم ونسبهم

ويوضح الشكل التالي النسب الواردة على النحو التالي :



شكل بياني رقم (١٢) يوضح نسب الأصوليين الذين نقل عنهم الإسئوى

وإذا كان الإسئوى قد نقل عن سبعة من الأصوليين السابقين له، في هذه المسألة، فإن ذلك قد جاء في أكثر من ست عشرة دلالة ضمنية، وفي أربع عشرة مسألة نص عليها الإسئوى صراحة.

وإذا كان الإسئوى قد نص نصا صريحا على نقله في مواضع كثيرة، فإنه في مواضع يسيرة لم يشير إلى من نقل عنهم، مثلما جاء في المذهب الثامن، والثالث عشر، وبالتالي يمكن القول إن النسبة تمثل ٧٧,٨% ممن نقل عنهم، في مقابل ٢٢,٢% ممن لم يشير إليهم، ومن ثم فإن ما جاء عند الإسئوى يمثل في محصولة العام نقلا عن السابقين له، ومن هنا يمكن ترتيب أهمية من نقل عنهم، بناء على ما جاء في المذاهب السابقة، على النحو التالي:

جاء الرازي في المرتبة الأولى من حيث اشتراكه في أربع مسائل، يليه الأمدى حيث نقل عنه الإسئوى في مواضع ثلاثة، وجاء الجويني في المرتبة الثالثة من حيث النقل، وقد تساوى الباقيون من حيث النقل، الذي يعكس الأهمية.

وتبقى ملاحظة تتعلق بهذه النقطة، أن هناك بعض المسائل التي تكررت عند كل من الرازى والآمدى والجوينى، كالمسألة «١١» كما يتضح من الشكل «١١»، الذى ربما يكشف عن مدى التقارب الفكرى على مستوى فهم النص عند هؤلاء الأصوليين جميعا، كما أن الآمدى والرازى يشتركان فى المذهب «١»، وتمثل هذه علامة تفرقهما عن ابن الحاجب، وسوف أبقى على هذه النقطة لمناقشتها فى سياق تال.

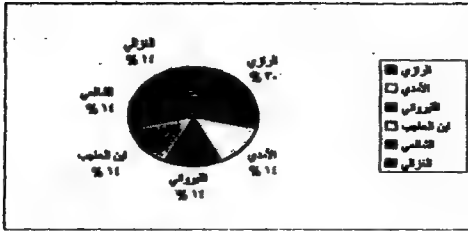
كما تبقى سمات فارقة بين كل من الرازى والجوينى من حيث عدم الاشتراك، فإذا كان الرازى يتردد اسمه فى النقل فى المسألة «٧،٤»، فإن الآمدى جاء ذكره فى المسألة «٥» ولم يذكر فيها الرازى.

أما المذاهب الأخرى التى ينقل عنها الإسنوى، فإنها تبقى - كما يوضح الشكل «٨» - حكرا على شخص بعينه، كما هى الحال بالنسبة للمسائل «١٠،١٤،٩،٢،٥،٧،٤»، وبالتالي يكشف الشكل السابق «١١» عن حقيقة مؤداها ما يلى :

الاسم	الرازى	الآمدى	القروانى	ابن الحاجب	الشافعى	الغزالى	ملاحظات
المذهب	٧،٤	٥	١٤	٩	٢	١٠	مجموع الدلالات
التميم	٢٨،٥	١٤،٣	١٤،٣	١٤،٣	١٤،٣	١٤،٣	(٧) سبع درجات

شكل توضيحي رقم (١٣) يوضح المسائل التى نقل فيها الإسنوى عن سابقه ونسبها

وإذا كان الرازى فى (مصوله) يتساوى مع الآمدى فى (إحكامه)، من حيث عدد الدلالات التى يشتركان فيها، فإن الرازى هنا يمثل الشخصية الرئيسية، إذ وردت له دالتان، أما الخمسة الباقون فيتساوون من حيث عدد الآراء.



رسم بياني (١٤) يوضح النسب الواردة في الشكل (١٣)

إلا أن المفارقة التي تكمن فيما بينهم، أن كلا منهم يمثل دلالة - رأيا - لا يمثلها رأي الآخر، إلا أنه تبقى ملاحظة مهمة، أن ثمة دلالات لم يشر إليها الإسنوي، أشرت إليها منذ قليل (المناهب : الثامن، الثالث عشر، السادس).

إلا أن الفارق بين المذهب السابع والثالث عشر من ناحية، وبين السادس من ناحية أخرى، أن محقق كتاب « التمهيد » رد ما جاء - في الهامش - في المذهب السادس إلى أبي جعفر الماتريدي، وذلك بخلاف الملهين الآخرين، وبالتالي يمكن استخلاص أن الإسنوي أشار صراحة إلى أربعة عشر وجها، ومن هنا فإن اثنين لم يشر في النقل عنهما، وربما يمثل عدم إرجاعه هاتين النقطتين أنهما من إضافته، ومن ثم ربما تكون هذه محاولة الإضافة الحقيقية للإسنوي في هذا الموضع.

وأشير هنا إلى جزئية - أشرت إليها في سياق سابق - أن الشكل « ١١ » يمثل آراء ضمنية يشير إليها الجدول، وذلك من خلال مقارنة ما جاء فيه، فعلى الرغم من أن الرزاي يمثل الشخصية الأساسية التي نقل عنها الإسنوي في « تمهيد » في هذا الموضع، إلا أن هناك نقاط اشتراك بين الأوائل الرئيسيين الذين نقل عنهم الإسنوي على النحو التالي :

ينتمي الرزاي والآمدى من خلال المذهب الأول في : أن الأمر للوجوب، إذا

لم تقم قرينة تدل على خلافه^(١). ليس هذا فحسب، وإنما يلتقيان من خلال المذهب^٢، والذي فحواه : أن الأمر مشترك في خمسة أشياء - دلالات - : الوجوب، الندب، الإباحة، التحريم الكراهة^(٣).

ويمكن استنتاج ملاحظة يسيرة، أن هؤلاء الثلاثة - إضافة إلى ملاحظة في سياق سابق - يمثلون مذهبا فكريا في هذه المسائل، ولا أدل على ذلك من أن آراءهم تكاد تكون قريبة من عدة نقاط؛ ثمة شيء آخر، أن هؤلاء السابقين الذين تأثر بهم الإنسوى، وبالتالي هم أقرب السابقين له فكريا.

كما أن هناك شيئا لافتا للنظر في المذهب الأول عند الإنسوى، أن الأمر للوجوب، إذا لم تقم قرينة تدل عليه، نقل هنا عن كل من إمام الحرمين في (برهانه)، والأمدى في (إحكامه)، مفاده أن هذا هو مذهب الشافعي، وفي المذهب الثاني، عقب ذلك مباشرة، يذكر أنه للندب حقيقة. وهو وجه الشافعي^(٤).

ولم يلتفت الإنسوى إلى مثل هذه المخالطات، ولم يرجح أيها على الآخر، في نسبة أيها للشافعي، وربما يحمل عدم توجيهه لأي منها، أن الرأيين - ربما - يكونان للشافعي، ومن ثم فضل أن يعرض لهما.

(ز) قضايا متنوعة في سياقات مختلفة مع العناية بالأصوليين الذين نقل عنهم :

أنتقل هنا إلى نقطة أخرى، نالت عناية الإنسوى، وهي مناقشة الأمر في

سياقات متنوعة كأن يكون :

- وأردا بعد التحريم

- وأردا بعد الاستئذان.

- الأمر بالأمر بالشئ.

- إذا ورد أمران متعاقبان.

(١) الإنسوى : نهاية السؤل ٢ / ٢٦٦.

(٢) الإنسوى : الشهيد ص ٢٦٨، نهاية السؤل ٢ / ٢٥٢.

(٣) السابق ص ٢٦٧.

وسوف نحول ان نفى نظرة متأية على كل نقطة على حدة على النحو التالى :

١- الأمر بعد التحريم :

أشار الإسنوى - فى معرض حديثه عن مجيء الأمر بعد التحريم - إلى ثلاثة مذاهب :

١- الوجوب ← الرازى وأتباعه .

٢- الإباحة ← الشافعى .

٣- الاستحباب ← أبو الحسين البصرى .

وقد نص الإسنوى بداية على أنه ينحاز تجاه المذهب الأول - الرازى وأتباعه - حسب تعبير الإسنوى، أو أنصاره فكريا، وهذا يدعم الملاحظ السابق، أن الرازى يعد أهم السابقيين فى هذا الموضع الذى نقل عنه الإسنوى، وبالتالي فصل القول فى هذه الجزئية .

أما الدلالة (٢) ← الإباحة، فإن الإسنوى لم يشر إلى أنه يرجحها على الدلالة (١)، وبالتالي شغلت مكانا كبيرا فيمن نقل عنهم، وهكذا نجد الإسنوى ينقل عن كل من ابن التلمسانى فى « شرح معالنه » والقسيروانى فى « مستوعبه » وأبى إسحاق فى « تبصرته »، وابن البرهان فى « وجيزه » والآمدى فى « إحكامه » .

وهكذا نجد ينقل - بناء على ذلك - عن خمسة ممن سبقوه فى الدلالة (٢) - الإباحة - ويذكر أن الأمدى مال إلى هذه الدلالة ^(١) . وقال : إنه الغالب ؛ أى فى الأوامر والنواهى عند الأصوليين، ومن هنا فإن الإسنوى والرازى يقفان فى مكان واحد، فى مقابل رأى العام، أو ما يمثل - الغالب - حسب تعبير الإسنوى، وهو ما مال إليه الأمدى .

وتبقى الدلالة (٣) - الاستحباب - والتي لم يفصل لنا الإسنوى الحديث عنها، إلا ما جاء عند القاضى أبى الحسين البصرى فى تعليقه : أنه للاستحباب،

(١) الإسنوى : نهاية السؤل ٢ / ٢١ .

ويدل رأى الإنسانى المقتضب على أن هذا الرأى يعد قليلا من جهة الأخذ به، أو أن أحدا لم يشر إليه كثيرا، بيد أنه موجود، وبالتالي فإن الدلالات الثلاث السابقة يمكن أن نرتبها كالتالى حسب أهميتها :

- ١- الإباحة ← (الشافعى)، وهو الرأى الغالب (الآمدى).
- ٢- الوجوب ← (الرازى وأتباعه) وقد رجحه الإنسانى.
- ٣- الاستحباب ← (أبو الحسين البصرى)، وهو قليل.

٢- الأمر بعد الاستكثان :

وهذه المسألة وثيقة الصلة بسابقتها - الأمر بعد التحريم - كما أشار إليها الإنسانى ^(١). وتارة أخرى ينقل الإنسانى عن الرازى فى (محصله)، ويورد نصا لابن مسعود - رضى الله عنه - : يا رسول الله، قد علمنا كيف نسلم عليك، فكيف نصلى عليك ؟ فقال : قولوا : اللهم صلّ على محمد وعلى آل محمد ؛ ويورد الإنسانى هذا الرأى رافضا له ؛ لأن هذا الرأى، إن ثبت إيجابه من خارج، فيكون هذا الأمر للوجوب ؛ لأنه بيان لكيفية واجب ^(٢).

وأحسب - بناء على ما سبق - أن الإنسانى حتى الآن لا يزال يدور فى فلك الرازى فى هذه القضية؛ ولا أدل على ذلك من أنه لم يعرض إلا لرأى الرازى فقط، وذلك بخلاف الأمر بعد التحريم، إذ عرض الإنسانى لأراء كثيرة ومتنوعة، وعلى الرغم من أنه لم يرجح أو يستجّل بطريقة مباشرة رأيه حول ترجيح رأى الرازى فى (محصله)، إلا أن ما جاء عنده ضمنا، يعنى أنه لا يرى رأى الرازى فى هذا الموضع، وكان ما قيل فى هذا الشأن، لا يمثل أية أهمية بالنسبة له.

٣- الأمر بالأمر بالشىء :

وهو أن يأمر شخص شخصا ثانيا، وأن يأمر الثانى الثالث بأمر آخر، كما فى مثل : أمر محمدا بأن يبيع هذه السلعة ^(٣).

(١) الإنسانى : جهيد ص ٢٧٣.

(٢) الشافعى : الموضع ذاته.

(٣) الشافعى : ص ٢٧٤.

ويشير الإسنوى إلى أن هذا الأمر فيه خلاف، وأن ابن الحاجب وغيره ذهبوا إلى أنه لا يكون أمرا بذلك^(١)، ومن ثم فرع الإسنوى عن هذه المسألة فروعا أخرى كما يلي :

المسألة الأولى : ما لو تصرف الثالث قبل إذن الثاني له، هل ينفذ تصرفه أم لا ؟ وكلام الرافعي وغيره، أنه لا يصح، إلا بعد إذن الثاني، ثم فرعوا على هذا فقالوا : إذا أذن له، ولم يقل عنى ولا عنك، فإن الثاني يكون وكيلًا عن المالك، أى الموكل على الصحيح^(٢).

ورأى الإسنوى هنا ضمنى، دون أن يشير صراحة إلى تبعته لرأى الرافعي وجماعته، ويرى فى هذا أذهب إلى ما ذهب إليه الرافعي وجماعته.

٤ - تكرار الأمر :

إذا ورد أمران متعاقبان بفعلين متماثلين، والثاني غير معروف، فإن منع القول بتكرار المأمور به مانع عادى كتعريف أو غيره، حمل الثاني على التأكيد^(٣)، وإن لم يمنع منه مانع كقوله :

صل ركعتين، يكون الثاني تأكيدًا أيضًا، عملاً ببراءة الذمة، ولكثرة التوكيد فى مثله، وقيل : لا، بل يعمل بهما لقائلة التأسيس^(٤).

ومن هنا فإن ورود الأمر مكررا، كما جاء فى نص الإسنوى السابق، يمكن أن يكون لأكثر من دلالة :

١ - الأمر الثاني تأكيد للأمر الأول.

٢ - الأمر الثاني يكون التأسيس (الأملى - الرازى)^(٥).

(١) السابق : الموضع ذاته.

(٢) السابق : الموضع ذاته.

(٣) السابق : ص ٢٧٧.

(٤) السابق : ص ٢٧٨.

(٥) السابق : الموضع ذاته.

٣- الوقف (أبو الحسين البصرى).

ولم يرد الإسنوى ما جاء فى رقم (١) إلى مصدره الاصلى، وأشار فى رقم (٢)، (٣) إلى مصادره، وهذا يوضح مدى نقل الإسنوى عن سبقه، والتي أشرت إليها سلفا.

ثم يتقل الإسنوى إلى معالجة الأمر فى إطار وقوعه معطوفا، ومن ثم لا تكون دلالة التوكيد، أما إذا حصل التوكيد رجحان بشئ من الأمرين العاديين ؛ أى تعارض هو والمعطف، وحينئذ يعتمد فى المقام الأول على السياق الذى يرجح أحدهما على الآخر.

وقد نقل الإسنوى رأيا للرازى فى (محصوله)، والآمدى فى (إحكامه) مفاده : العمل بهما فى هذا القسم^(١)، إلا أن الإمام الرازى فرق عن الأمدى فى أن ذلك فرض فى رجحان التعريف^(٢).

وإذا كان أحدهما عاما، والآخر خاصا نحو : صم كل يوم، صم يوم الجمعة، وهذا رأى للرازى نقله الإسنوى عنه من (المحصل)^(٣).

وفى هذا السياق عرض الإسنوى لأراء مختلفة حول هذه القضية، وخلاصة القول فى هذا الموضع إن الإسنوى قد نقل آراء سابقيه :

الرازى ← المحصول.

القرافى ← (لم يشر إلى أى مصدر).

القاضى عبد الوهاب ← البعض.

ومن ثم فإنه قد نقل عن أربعة من سابقيه، وقد أشار صراحة إلى الرازى ومصدره، أما القرافى فقد جاء ذكره فى معرض حديث الإسنوى عما نقله القرافى عن القاضى عبد الوهاب.

(١) السابق : الموضع ذاته.

(٢) السابق : الموضع ذاته.

(٣) السابق : ص ٢٨٠.

وجزئية أخرى لم يعرض لها الإنسانى، الأمر الذى جعلنى أحسب القرافى واحداً من نقل عنهم الإنسانى، رغم أن رأى فى حقيقة الأمر ليس له، وإنما للقاضى عبد الوهاب، إلا أن ذكر هذا رأى من قبل القرافى يجعله - ضمناً - يرتضيه، وإن لم يذكر ذلك صراحة، ومن هذا المنطلق جعلت الذين نقل عنهم الإنسانى أربعة وليسوا ثلاثة.

وإذا كان الإنسانى قد ذكر الرازى ومؤلفه صراحة، فإن ذكره للآخرين جاء أقل من ناحية التوثيق، فقد جاء ذكر القاضى عبد الوهاب والقرافى، دون أن يرد ذلك إلى مصدره، ثم جاء فى المرتبة الأخيرة من ناحية التوثيق ذكره « بعضهم » ومن ثم فإنهم ليسوا سواء، ثم يفرع - كعادته - عن هذه المسألة فروعا.

ثم يعرض الإنسانى لقضية على قدر كبير من الأهمية فى الفكر الأصولى، ونظرا لحساسيتها، فإننا نجد للإنسانى عرضا خاصا فى هذا الموضع، إذ يبدأ بعرض قضية « تكرار الأمر » وترجيحه لما جاء عند الفخر الرازى والآمدى وابن الحاجب وغيرهم : أن الأمر المطلق لا يدل على تكرار ولا على غيره، بل على مجرد إيقاع الماهية، وإيقاعها، وإن كان لا يمكن فى أقل من مرة، إلا أن اللفظ لا يدل على التقييد بها ؛ حتى يكون مانعا من الزيادة، بل ساكتا عنه ^(١).

ونظرا لأهمية هذه القضية فى الفكر الأصولى، فنجد لهذا انعكاسا فى معالجته، إذ نجده يعرض لأكثر من وجه، وبداية وقبل الدخول فى هذه الجزئية، أعرض مبدئيا لما يلى :

جاء رأى الرازى والآمدى وابن الحاجب وغيرهم، موافقا لرأى الإنسانى من السابقين، وقد حسم رأى فى هذه القضية منذ البداية، حين ضم صوته إلى صوتهم.

وجاء رأى الثانى فى هذه القضية : أن الأمر المطلق يدل بوصفه على المرة، ونسب هذا رأى إلى الشيخ أبى إسحاق الشيرازى فى « شرح اللمع » والقيروانى فى

«المستوعب»، وأحال الإسئوى إلى أن القيروانى فى هذا نقله عن أبى حامد، وأنه مقتضى قول الشافعى^(١).

وهكذا يستوعب الشيرازى والقيروانى فى هذا رأى، وكذلك من ناحية التوثيق، إلا أن المفارقة بينهما تكمن فى أن القيروانى عزا هذا رأى إلى أبى حامد الغزالى الذى بدوره أشار إلى أن هذا رأى هو مقتضى قول « الشافعى ».

وأما رأى الثالث : فإنه ينسب إلى الإسفرائينى وجماعة من أصحابه، أنه يدل على التكرار المستوعب لزمان العمر. لكن بشرط الإمكان كما قاله الأمدى^(٢).

وخلاصة القول هنا إنه رأى الإسفرائينى، إلا أن محقق الكتاب ذكر فى الهامش أن الزنجافى فى كتابه « تخرىج الفروع على الأصول » قد أرجع هذا القول للشافعى^(٣).

غير أن المحقق خطأ هذا رأى، فلم يقل به الشافعى، ولم ينقله أحد من الشافعية عنه، كما أشار المحقق^(٤)، وتكشف هذه المناقشة مدى مصداقية وعمق ويعد نظر الإسئوى فيما ذهب إليه، إذ تكشف عن صحة رؤية الإسئوى فى عزوه هذا رأى للإسفرائينى.

ومن ثم نصل إلى رأى الرابع : أن الأمر مشترك بين التكرار والمرة، فيتوقف إعماله فى أحدهما على وجود القرينة^(٥). والرأى الخامس : أنه لأحدهما ولا نعرفه، فيتوقف أيضاً، وبناء على هذا، فإن الأمر للتكرار أو المرة، ويتوقف كذلك على السياق اللغوى، والسياق غير اللغوى، ومن هنا فإن الراين الرابع والخامس يشتركان ويفترقان، يشتركان فى أن الإسئوى لم يعز هذين الراين لأحد من السابقين، ويفترقان من حيث إنه فى رأى قال : إن الأمر مشترك بين التكرار أو المرة.

(١) السابق : الموضع ذاته.

(٢) السابق : الموضع ذاته.

(٣) السابق : الموضع ذاته.

(٤) السابق : الموضع ذاته.

(٥) السابق : الموضع ذاته.

إلا أن الإسنوى فى الرأى الخامس ذكر أن إمام الحرمين « الجوينى » اختار التوقف، ونقل عنه ابن الحاجب تبعاً للأول، اختيار الأول، وليس كذلك فاعلمه ^(١).

ومن هنا فإن هذا الرأى يرجح رأى « الجوينى » هنا أن الأمر يفيد التكرار، بناء على ما جاء نقله عن ابن الحاجب والآمدى، إلا أن الإسنوى بعد عرضه لهذا قال : وليس كذلك فاعلمه .

وفى هذا السياق فصل محقق « التمهيد » (فى الهامش) القول فى هذه القضية، إذ ذكر أن الآمدى يميل إلى التوقف ^(٢) : فمنهم من توقف فى الزيادة، ولم يقض فيها بنفى ولا إثبات، وإليه مال إمام الحرمين والواقفية : وبناء على هذا، فإن هذا الرأى صواب، إلا أن الإسنوى ذهب إلى غير ذلك، وقد رد محقق « التمهيد » رأى الإسنوى فى أنه تبع فيه الأصفهاني « شارح المحصول »، ونقل عن السبكي تدعيماً لكلامه : والظاهر أن نسخة الأصفهاني من الأحكام سقيمة سقط منها من قوله : ومنهم، إلى قوله : وإليه ^(٣). ومن هنا فإن نقل الآمدى صحيح، وأما نقل ابن الحاجب، فكما قال الإسنوى غير صحيح، ولكن ليس تبعاً للآمدى ^(٤).

ومن هنا نلاحظ عرض الإسنوى لخمس أوجه، أشار فى ثلاثة منها إلى من نقل، وفى اثنين لم يشر إليهما على النحو التالى : الأول، الثانى، والخامس، أشار إلى مصادرهم، أما الرابع فلم يرد إلى صاحبه، ومن ثم فإن النسبة تمثل ٦٠ ٪ مقابل ٤٠ ٪ لمن لم يشر إلى مصادرهم أو النقل عنهم صراحة .

وإذا كان قد أشار إلى هذه القضية، فإنه لم يوافق الفخر الرازى، والآمدى وابن الحاجب، ومن هنا نحوهم، وبناء على ذلك فإن الآراء الأخرى التى سيعرض لها الإسنوى لا يوافقها، وإنما يعرض لها كعرض لآراء السابقين عليه . ويمكن أن يكون عدم تعليقه عليها بالقبول أو الرفض، قبوله ضمنياً، ومن هنا نراه يعرض،

(١) السابق : الموضع ذاته، ص ٢٨٤ .

(٢) الآمدى : الإحكام فى أصول الأحكام ٢ / ١٤٣ .

(٣) السابق : ٢ / ١٤٣ .

(٤) الإسنوى : التمهيد ص ٢٨٣ .

ويتعبير آخر، ينقل رأى كل من : أبى إسحاق الشيرازى، القيروانى، الغزالى، الإسفرائينى، إمام الحرمين « الجوينى »، ابن الحاجب، الآمدى، ويمكن عرضه كالتالى :

م	الإسنوى وأتباعه	الفريق المقابل للإسنوى	ملاحظات
المذهب	الرازى، الآمدى، ابن الحاجب	الشيرازى، الإسفرائينى، الغزالى، الشافعى، ابن الحاجب، الآمدى، الجوينى	عدد الأصولين عشرة
النسب	٣٠ %	٧٠ %	

شكل توضيحي رقم (١٥) يوضح مدى متابعة الإسنوى ومعارضته لمسايقه ونسب ذلك ويوضح الشكل « ١٥ » أن ثمة فريقين، الأول فريق الإسنوى، وهذا لا غبار عليه، أما ما يشير الإشكالية هنا فى هذا السياق أن ابن الحاجب والآمدى، جاء ذكرهما فى الخاتمتين الأولى والثانية وهذا من شأنه أن يوقع القارئ فى لبس وخلط كبيرين، غير أن هذا الخلط يزول إذا ما عرفنا أن ما جاء فى الخانة الأولى من الشكل، يمثل رأيا واحدا، هو الرأى الأول، الذى ذهب إليه الإسنوى وارتضاه. وأما ما جاء فى الخانة الثانية، فإنه يمثل حصيلة عدة نقاط دلالية أخرى، مما من شأنه أن يجعل الإسنوى يعرض لرأى السابقين، ومن هنا فإنه قد جاء ذكر ابن الحاجب والآمدى فى الدلالة الأولى، ثم فى الدلالات نرى دلالات - أخرى - يذهب إليها ابن الحاجب والآمدى، وهذا من شأنه أن يزيل الغموض الذى قد يلتبس على القارئ.

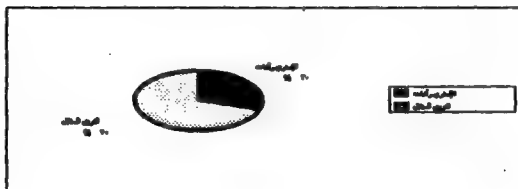
وفى تعليق الإسنوى ومناقشته لقضية تعليق « الخبر على الشرط » كقوله : إن جاء زيد جاء عمرو، لا يقتضى التكرار بالاتفاق، كذا صرح الآمدى فى «الإحكام»، وكذلك تعليق الإنشاء، كقوله لزوجه : إن خرجت فأنت طالق، كما اقتضاه كلامه أيضا فى الكتاب المذكور^(١).

(١) السابق : ص ٢٨٥.

وأما تعليق الأمر كقوله : إن دخلت زوجتي الدار فطالق، إذا قلنا : إن الأمر لا يفيد التكرار، ففيه مذاهب: (١).

الأول : أنه لا يدل عليه من جهة اللفظ، أى لم يوضع اللفظ له، ولكن يدل من جهة القياس، بناء على الصحيح، أن ترتيب الحكم على الوصف يشعر بالعلية (٢)، ويرجع الإسناد إلى الرأى وينسب إلى الرازي فى محصولة.

الثانى : أنه يدل بلفظه. الثالث : لا يدل لا بلفظه ولا بالقياس. ومن هنا فإن الرأى الأول يدل من جهة القياس. والثانى من جهة اللفظ، والثالث ليس الأول ولا الثانى. أو بمعنى آخر أن السياق اللغوى هو العنصر الفاعل فى الأول والثانى : اللفظ والقياس، أما الثالث فهو ليس الأول ولا الثانى، ومن ثم تتدخل عناصر أخرى غير لغوية، أى السياق غير اللغوى الذى يحكم المقام.



شكل توضيحي رقم (١٦) يوضح التمسب الواردة فى الشكل (١٥)

وقد اختار الأمدى فى (إحكامه) (٣). وابن الحاجب فى (المتهمى) (٤) الرأى الثالث، الذى يفيد أن الأمر لا يفيد التكرار، لا من جهة اللفظ أو القياس، قالوا :

(١) السابق : الموضع ذاته.

(٢) السابق : الموضع ذاته.

(٣) الأمدى : الإحكام فى أصول الأحكام ٢ / ١٥٠.

(٤) ابن الحاجب : المتهمى ص ١٥٠.

ومحل الخلاف في ما لم يثبت كونه علة، كالأحصان، فإن ثبت كالزنا، فإنه يتكرر لأجل تكرر علته اتفاقاً، وحكم الأمر المعلق بالصفة كحكم المعلق بالشرط^(١).

ونلاحظ أن للإنسوى طريقة خاصة في عرضه لأراء السابقين، بمعنى أنه إذا كان الرأي مقبولا عنده، فإنه دائماً يبدأ به، ثم يذكر دائماً عبارة تكاد تكون على النحو التالي : أصحابها في المحصول، أو الصحيح ما ذهب إليه الفخر الرازي، وهكذا يبدأ الإنسوى دائماً بالرأي المقبول بالنسبة له.

أما إذا كان الرأي غير مستساغ، فإنه يعرضه دون أن يشير إليه بالقبول أو الرفض، وربما تحمل هذه السمة موافقة ضمنية أو العكس، وإذا كان الإنسوى لم يشر في هذا السياق إلا لثلاث نقاط، فإنه في الواقع أشار إلى نقطتين، الأولى أخذها عن الرازي، وذهب مذهبه. والثانية : لم يشر إلى مصدر النقل أو الشخص. الثالثة : نقله عن الأمدى في (إحكامه) وابن الحاجب في (متهاه) وعلق الإنسوى على هذه القضية وفرع عنها فروعاً كثيرة مدعماً رأيه بأمثلة من واقع بيئة الأصوليين، أي من أمثلة الواقع الإميرقي.

ومن ثم نرى أن الأمر مرتبط بالسياق اللغوي وغير اللغوي، أما إذا كان مجرداً عن القرائن، فقد ذهب الإنسوى فيه مذاهب:

الأول : أن الأمر لا يدل على فور، ولا على تراخ، بل على طلب الفعل خاصة، وينسب الرأي في نهاية الأمر للشافعي وأصحابه، وهذا الرأي نقله إمام الحرمين في (البرهان)، وذكره الرازي في (المحصول)، وذهب إلى هذا المذهب كل من الأمدى^(٢)، وابن الحاجب^(٣).

ويشير محقق « التمهيد » إلى هذا الرأي، إنما هو اختيار الغزالي في (المستصفى)، ونقله كذلك السبكي، وأبو حامد الإسفراييني، وأبو بكر القفال، وابن

(١) الإنسوى : التمهيد ص ٢٨٥ .

(٢) الأمدى : الإحكام في أصول الأحكام ٢ / ١٥٣ .

(٣) ابن الحاجب : للتبصير ص ٢٨٧ .

حيزان، وأبو على الطبرى، وابن السمعاني، وغيرهم^(١).

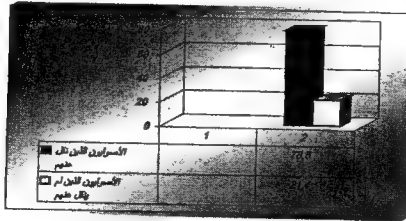
وهكذا فإن هذا الرأي لا يقتصر على آراء الأصوليين السابقين له : الجوينى فى (برهانه)، والآمدى فى (إحكامه)، وابن الحاجب فى (متهاه)، ونسب كل ذلك فى النهاية إلى الشافعى، وبالتالي فإن عدد الأصوليين قد وصل إلى خمسة، إلا أن الأمر لا يقتصر على ذلك، إذ استدرك المحقق أصوليين سابقين لم تتناولهم إشارة الإسئوى فى متن الكتاب - التمهيد -، وهكذا أضاف سبعة آخرين، زيادة على ما جاء عنده، ومن هنا فإن الإحصاء النهائى للأصوليين السابقين للإسئوى^(١٧) أصوليا.

ومن هنا فإن ما استدركه محقق «التمهيد» يفوق ما أدرجه الإسئوى، ضمن إطار الكتاب بنسبة ٥٨,٣% فى مقابل ٤١,٧% ما جاء عند الإسئوى.

الثانى : عنده يفيد الفور. الثالث : يدل على جواز التراخى.

الرابع : أنه مشترك بينهما، فيتوقف إلى ظهور الدليل^(٢).

وهكذا نجد الإسئوى لم يشر صراحة فى هذه الجزئية إلا فى النقاط الأولى والثالثة والرابعة، وبالتالي فإن المذهب الثانى لم يشر إليه فقط فى النقل. ومن ثم فإن النسبة التى نقلها عن سبقه تمثل ٧٨,٦%، مقابل ٢١,٤% لم ينقل عنهم.



رسم بياني (١٧) يوضح التمثيل السابقة للأصوليين الذين نقل عنهم والذين لم ينقل عنهم

(١) الإسئوى : التمهيد ص ٢٨٧.

(٢) السابق : ص ٢٨٨.

وهكذا ينقل الإسنوى عن كل من الرازى فى (محصوله)، والجوينى فى (برهانه)، والآمدى فى (إحكامه)، وابن الحاجب فى (متهاه)، وابن برهان، والماوردى فى (قضائه)، واستدرك المحقق على الإسنوى فى المذهب الرابع بأنه مذهب الصيرفى والقاضى أبى حامد، ونسب هذا المذهب إلى الإمام مالك، وعليه جمهور المالكيين غير المغاربة^(١).

٢- التحليل الدلالى لقضايا النهى :

(أ) تعريف صيغة النهى ودلالاتها :

يرى الإسنوى أن النهى : هو القول الدال بالوضع على الترك^(٢)، ولم يزد على ذلك شيئا، ويمكن أن يكون سبب ذلك أنه قد أشار إليه فى سياق تعريفه للأمر والعلاقة التى تجمع بينهما^(٣)، وإذا كان الإسنوى قد أشار فى هذا السياق إلى هذا التعريف المقتضب، فإنه فى نهاية السؤل، لم يتناول هذا التعريف، وإنما ذكر قضايا أصولية أخرى^(٤).

وقد جاء النهى فى «نهاية السؤل» عند الإسنوى موزعا إلى عدة نقاط، الأولى: هل يقتضى التحريم فى التكرار أو الفور ؟. الثانية : هل النهى يدل على الفساد فى العبادات أو المعاملات ؟. الثالثة : مقتضى النهى ضد فعل الضد ؛ لأن العدم غير مقدور^(٥)، ثم يعرض فى موضع آخر دلالات النهى.

والواقع أن هذه القضايا التى يتناولها الإسنوى، إنما هى قضايا تتعلق ببيئة الأصوليين أنفسهم، ومن هنا نجد هذا التقسيم عند الأصوليين عموما.

ويتفق الأصوليون^(٦)، والبلاغيون^(٧) فى أن للنهى صيغة واحدة : لا تفعل،

(١) السابق : الموضع ذاته.

(٢) الإسنوى : نهاية السؤل ٢ / ٩٠.

(٣) الإسنوى : التمهيد ص ٢٦٤.

(٤) الإسنوى : نهاية السؤل ٢ / ٢٩٣.

(٥) السابق : الموضع ذاته.

(٦) الأمدى : الإحكام فى أصول الأحكام ٢ / ٢٧٥.

(٧) الفتاوى : شروح التلخيص ٢ / ٣٢٤.

ومن ثم تمثل هذه مفارقة بين صيغتي الأمر والنهى، وإذا كنت قد أشرت إلى أن صيغ الأمر أربع، وأن مساحته المكانية فى المعالجة أكبر من تلك التى نالها النهى، فإن ما نحن بصدده - الآن - يعكس هذا الملحظ المهم.

حتى فى الصيغة يمثل الأمر من ناحية الصيغ ٧٥٪ فى مقابل صيغ النهى والنهى تمثل ٢٥٪، إلا أن الإسئوى قد أورد نصا يحتاج إلى عرض، يقول : إن لفظ النهى يطلق على المحرم والمكروه، بخلاف : لا تفعل ونحوه، فإنه عند تجرده عن القرائن يحمل على التحريم على الصحيح عند الإمام فخر الدين الرازى والآمدى وغيرهما... (١).

ويشير نص الإسئوى تساؤلات من عدة وجوه : أن صيغة النهى ليست « لا تفعل »، فقط، بناء على نفيه، وبناء على ذلك يمكن رد ذلك إلى فطنة الإسئوى فى هذا التعريف إلى أن ثمة صيغا أخرى وردت للنهى، بغير صيغة : لا تفعل، مثل : حرمت عليكم الميتة والدم، إلخ، أى تلك الصيغ التى وردت بلفظ التحريم، وليست بالصيغة المعهودة.

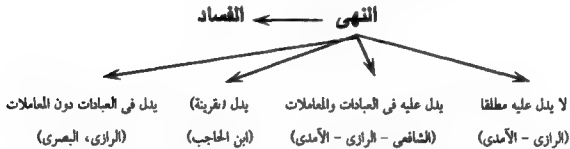
وبناء على تعريف الإسئوى، فإنه يشترك ما جاء بصيغة : لا تفعل، فى حالة وجود القرينة وما جاء بلفظ التحريم، فى الدلالة على التحريم والمكروه، أما فى حالة عدم وجود القرينة فى صيغة، لا تفعل : تحمل على التحريم.

ولفظ النهى يطلق على المحرم والمكروه، وذلك بخلاف : لا تفعل ونحوه، فإنه عند تجرده عن القرائن يحمل على التحريم :



(١) الإسئوى : التمهيد ص ٢٩٠.

وفى موضع تال يعرض الإسئوى هل النهى يدل على التءريم أم لا ؟ وفى مدخل تمهيدى يعرض إلى أن الأمر بعد التءريم للإباحة، وقيل للوءوب، وهو الصءىء، كما جاء فى المءصول للرازى، الأمر كذلك بالنسبة للنهى، بأنه بعد الووءوب للإباحة، وقيل : للتءريم، وذلك أن النهى يعتمد المفسدة، والأمر يعتمد المصلحة، واعتناء الشارع برفع المفاسد أشء من اعتناؤه بءلب المصالح^(١).



ويخلص الإسئوى فى النهاية إلى أنه يدل على الفساد^(٢)، وبالتالي يصل إلى مؤدى مفاده : هل يدل على جهة العلو ؟ إلا أن هذه الرؤية لا تحظى بءانب كبير من الأهمية، ومن ثم يعرض بالصفء عنها، ولا يطيل فيها المءءء، وبالتالي يعرض لما يراه صوابا عند الأمدى، وابن الحاجب : أنه لا يدل على جهة الشرع^(٣).

وفى مقابل دلالة النهى على الفساد، ثمة رأى آخر، أن يدل على الصحة، لأن مقتضى التعبير يقتضى انصرافه إلى الصءىء، إذ يستءىل النهى عن المستءىل، وفى معرض تناول الإسئوى لهذه الرؤية، يعرض لرؤيتين، تكادان تكونان على جانب من المفاارقة، تتمثل فيما عرض له من رؤية الغزالى، أنه يدل على الصحة، ثم دلالة على الفساد، وقد أشار مءقق « التمهيد » إلى تلك المواضع عند الغزالى^(٤)، وفى مواضع أخرى منه أيضا يدل على الفساد^(٥).

(١) الإسئوى : التمهيد ص ٢٩١.

(٢) السابق : ص ٢٩٣.

(٣) السابق : الموضع ذاته.

(٤) الغزالى : المصطفى ١ / ١٥٢.

(٥) الإسئوى : نهاية السؤل ٢ / ٩.

٣٠ إلا أن الإنسان لم يعلق على هذه الرؤى المتضاربة بترجيح إحداها على الأخرى، وبناء على هذا، هل يدل هذا على أنه يرتضى الرأيين معا ؟ وذلك لأنه توقف عن الحديث من قريب أو بعيد.

كما نلاحظ في هذا السياق - كما هي الحال بالنسبة للأمر - أنه لم يعرض لدلالات النهي في «تمهيد»، إلا أنه - أيضا - في «نهاية السؤل» عرض لدلالات النهي، إضافة إلى بعض القضايا الأخرى التي تتعلق به.

وإذا كان الإنسان لم يعرض لدلالات النهي في «تمهيد»، عرضا مباشرا، وعرض لها في «نهاية السؤل» كما هي الحال بالنسبة لدلالات الأمر ؛ فلأن «نهاية السؤل» لا يعبر بالضرورة عن فكر الإنسان، بقدر ما يعبر عن فكر البيضاء، كما أسلفت الحديث عن ذلك.

(ب) دلالات النهي :

وإذا كان من معالجة في هذا السياق، فإننا نود أن نشير أولا إلى دلالة صيغة النهي - حسب تعبير الإنسان - وقد ذكر سبع دلالات التحريم : كقوله تعالى : «ولا تقتلوا النفس». الكراهة : كقوله ﷺ : «لا يمكن أحدكم ذكره بيمينه وهو يبول». الدعاء : كقوله تعالى : «ربنا لا تزغ قلوبنا». الإرشاد : كقوله تعالى : «يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء... الآية. التحقير : كقوله تعالى : «ولا تمدن عينيك... الآية. بيان العاقبة : كقوله تعالى : «ولا تحسبن الله غافلا...». اليأس : كقوله تعالى : «لا تعتزلوا اليوم... الآية^(١).

وإذا كان الإنسان قد ذكر هذه الدلالات، فإنها في الواقع عملية نسبية، بمعنى أن هذه الدلالات تختلف من أصولي لآخر ؛ وذلك من ناحية العدد، أو التسمية الدلالية :

فمن حيث العدد، فإن العدد «٧»، يكاد يكون هو العدد الأساسي عند

(١) السابق : ٢ / ٢٩٣. وما بعدها.

الأصوليين - غالباً - إذ نجد عند الغزالي في (مستصفاه) : التحريم، الكراهة، التحقير، بيان العاقبة، الدعاء، اليأس، الإرشاد^(١)، والآمدى في أحكامه: التحريم، الكراهة، التحقير، بيان العاقبة، الدعاء، اليأس، الإرشاد^(٢)، وإلى هذه الملاحظة أشار الإسنى^(٣).

وتبقى جزئية أخرى من حيث العدد، إذ نجد صاحب كتاب : سلم الوصول، أضاف دلالات أخرى يحتملها تركيب النهى غير تلك السابقة، كـ : التسوية، التهديد^(٤). وبالتالي فإن هذا العدد قد يزيد وقد ينقص، ولكن يبقى العدد السابق الذي يكاد يكون أساسياً بالنسبة للأصوليين جميعاً، على ما سنأتى عليه.

وإذا كان الأصوليون يعددون هذه الدلالات مراعاة منهم للسياق المقامى وغيره، فإن هذا لا يمنع بأية حال أن هذا التعدد الدلالي قد زاد على غير العادة، وهذا ما جعل الغزالي يشير إلى هذا حينما قال : وهذه الأوجه عددها الأصوليون شغفا منهم بالتكثير وبعضها كالمختاغل، فإن قول : كل مما يليك، جعل للتأديب، وهو داخل في التنب، والآداب مندوب إليها، وقوله : تمتعوا . للإنذار، قريب من قوله تعالى : اعملوا ما شئتم . . . الذى هو للتهديد، ولا تطول بتفصيل ذلك وتحصيله، فالوجوب والتنب والإرشاد والإباحة، أربعة وجوه محصلة، ولا فرق بين الإرشاد والتنب، إلا أن التنب لثواب الآخرة، والإرشاد لثواب الدنيا، والإرشاد للتنبيه على المحصلة الدنيوية . . . (٥).

وبناء على نص الغزالي، فإنه لا يمكن اعتبار كل هذه الدلالات أساسية، وإنما هناك دلالات أساسية كالوجوب والتنب مثلاً - أو حسب ما سيكشف عنه الإحصاء أو إشارات الأصوليين أنفسهم - وأخرى مجازية، يمكن أن تدمج كل منها فى

(١) الغزالي : المستصفى ٢ / ٤١٧، ٤١٨.

(٢) الإسنى : نهاية السؤل ٢ / ٢٧٥.

(٣) السابق : ٢ / ٢٩٣.

(٤) السابق : الموضع ذاته.

(٥) الغزالي : المستصفى ص ٤١٩.

الأخرى، كما هي الحال بالنسبة لدالتي «التسخير» و «الإهانة» بالنسبة لدلالات الأمر، والتحریم والكراهة والتحقير بالنسبة لدلالات النهی، إذ أشار إليها الغزالي تحت مسمى دلالي واحد - حسب تعبير الغزالي - وكان بوسعہ أن يفرد كل واحدة منها بمسمى دلالي خاص بذاته، وهكذا كان بوسع الغزالي أن يزيد عدد دلالات النهی إلى أكثر من الرقم المذكور.

هذا الشغف من الأصوليين - حسب تعبير الغزالي - هو الذي جعل صاحب سلم الوصول...، يضيف داليتين أخريين زيادة على ما جاء عند كل من الغزالي والآمدی والإسنوی، دون أن يكون ثمة خلل في البنية العامة لدلالات التراكيب.

(ج) دلالات النهی عند البلاغيين والمفسرين :

ولعل مقارنة الإسنوی - الأصوليين - بأصحاب بيئة أخرى تهتم بما نحن بصدده، فيه جديد إفادة، ومن ثم يمكن مقارنته بما جاء عند البلاغيين، وذلك للقاسم المشترك الذي يجمع بين هاتين البيئتين على وجه الخصوص.

فإذا كان الإسنوی قد ذكر العدد ذاته الوارد عند الغزالي والآمدی - حسب تعبير الإسنوی - فإن هذه الدلالات لم تات بهذه الكيفية وينفس الكم في بيئة أخرى. فقد ذهب الفتازاني في شروح التلخيص إلى أنه يدل على أربع عشرة دلالة: الكراهة، التهديد، الإباحة، بيان العاقبة، الدعاء، الالتماس، اليأس، الإرشاد، التحريم، النسوة، الإهانة، التمنى، الامتنان، الاحتقار والتغليل^(١).

أما العلوي فلم يذكر للنهي إلا دلالة واحدة - التهديد -^(٢)، وإلى مثل هذا أشار صاحب الإيضاح^(٣)، على الرغم من أن محقق «التهديد» ذكر داليتين أخريين: الدعاء، الالتماس، وبالتالي فإن المجموع الكلي لها، لا يكاد يصل حتى إلى نصف الدلالات عند الإسنوی.

(١) الفتازاني : شروح التلخيص ٢ / ٣٢٥ : ٣٢٧.

(٢) العلوي : الطراز ٣ / ٢٨٤.

(٣) الغزويني : الإيضاح ٣ / ٨٨.

غير أنه يمكن القول إن دلالتى المحقق ليستا فى الواقع من بنات أفكاره، ونتيجة استنباطه، بقدر ما هى دلالات ذكرت فى مواضع أخرى، كما هى الحال عند الأصوليين وشرّاح مؤلفاتهم^(١).

إلا أنه يلاحظ أيضا - أن هاتين الدالتين - لم يذكرهما الإسئوى ولا الأصوليون وإنما جاء ذكر إحداهما فى المتن عند الإسئوى، كما فى دلالة «الدعاء»، وأشار صاحب سلم الوصول إلى دلالة «الالتماس»^(٢) وهكذا نجد لهاتين الدالتين ذكرا عند الأصوليين.

كما نلاحظ أن كليهما لم يشر إلا لدلالة واحدة. الأمر الثانى : أن هذه الدلالة واحدة : (التهديد) عندهما، كما أن هذه الدلالات قليلة مقارنة بما جاء عند الأصوليين، الأمر الذى جعل بعض البلاغيين يفضون الطرف عن ذكر دلالات النهى إلا واحدة، كما جاء عند القزوينى والعلوى سابقا، بل إن بعضهم لم يعرض لباب النهى مطلقا، كما فعل محمد ابن على بن محمد الجرجانى (ت ٧٢٩ هـ) فى كتابه (الإشارات والتنبيهات فى علم البلاغة)، كما أن بعضا من الأصوليين لم يذكر شيئا عن دلالات النهى كما جاء فى (المحصول) للفيخر الرازى، وتشير هذه الدلالات الأكثر عند الأصوليين، إلى أنهم كانوا أكثر استخداما وتطويعا للسياقات المختلفة.

هذا العدد لدلالات النهى عند الإسئوى لا يقل عما جاء فى بيئة المفسرين، إذ نجد للنهى عند الزمخشري دلالات سبعا أيضا : التهيج والإلهاب، الديمومة والثبات، التوسيع والتقييع، شدة الرغبة فى وقوعه، التهويل، السرعة والامثال، الإنكار^(٣)، وبالتالي فإن هذا العدد يمثل المتوسط ؛ بمعنى قد يذكر البعض عددا أقل، كما هى الحال عند العلوى والقزوينى، وقد يزيد بعضهم، كما ورد عند التفتازانى فى شروح التلخيص، إلا أن هذا العدد يبقى المتوسط، أو هو الصورة التى يمكن أن يكون عليها رأى الجمهور.

(١) الإسئوى : نهاية السؤل ٢ / ٢٩٣.

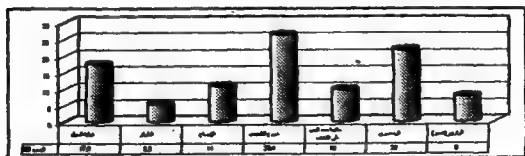
(٢) السابق : الموضع ذاته.

(٣) د. أشرف عبد البديع : دلالة التراكيب عند الزمخشري ص ٢٢٣.

ومن ثم فإنه يمثل عامل مقارنة، في مقابل علامتين أخريين فارتقن، أن دلالات الأصوليين والبلاغيين تشترك كل منها في مسميات دلالية واحدة، أما دلالات المفسرين - ممثلة فيما جاء عند الزمخشري - فتجد دلالاته مختلفة عن دلالة اليبتين السابقتين، كما أن دلالة الأصوليين والبلاغيين واحدة من حيث الأهمية، بناء على ما أوردوه، إذ لم يحدد أحد منهم أن دلالة أهم من الأخرى، وبالتالي فإن الدلالات جميعها واحدة.

أما دلالات الزمخشري فهي ليست كذلك، إذ أشار الإحصاء إلى أن دلالة «التهيج والإلهاب»، هي أهم الدلالات على الإطلاق بنسبة ٢٥٪، تشترك معها دلالة «الديمومة والثبات» في الأهمية ذاتها. وبالتالي فإن هاتين الدالتين تمثلان ٥٠٪ من دلالات النهى، ثم تأتي الدلالات الباقية في مرتبتين منفصلتين، وبالتالي فإن الدلالات تأتي في أربعة مستويات^(١).

ولعل الاختلاف الدلالي بين الإسنى والزمخشري، ناتج عن اختلاف المادة المعالجة، فالزمخشري يعالج دلالات القرآن الكريم، مستشهدا ومدعما رأيه بالآيات الشعرية ما أمكنه إلى ذلك سبيلا، أما الإسنى - أصولي - فتختلف مادته، إذ يعالج الكلام الدائر على ألسنة الناس، ويحاول استخلاص دلالاته، إضافة إلى اختلاف السياقات اللغوية منها وغير اللغوية الناتجة عن اختلاف المادة المدروسة. ولعل فكرة الرسم البياني تكون أكثر إيضاحا إذا ما قارنا دلالات النهى عند الإسنى بما ورد عند بعض البلاغيين الذين جاء ذكرهم منذ قليل.



شكل توضيحي رقم (١٨) يوضح نسب دلالات النهى في أكثر من بيئة

ويمكن استخلاص ما يلي من الشكل (١٨) :

١- تمثل معالجة الأصوليين متمثلة فيما جاء عند الإسنى استغلالهم كافة الطاقات التى تتيحها السياقات.

٢- تكاد تكون معالجة البلاغيين لباب النهى واحدة، كما يتضح مما جاء عند العلوى والقزوينى.

٣- يشير كتاب « الإشارات والتنبيهات » بل يؤكد أن باب النهى لم يهتم به البلاغيون من حيث المعالجة، وذلك عن قناعة شخصية منهم بأن بابه فى أصول الفقه، وذلك تجنباً للتكرار، وإيماناً منهم بالتخصص العلمى.

٤- تعد كتب الشروح حصيلة يثبات مختلفة، ومن هنا نجدهم يذكرون الدلالات الواردة عند البلاغيين والأصوليين، بل والمفسرين، وزيادة عليها.

وإذا كان الباحث قد أشار إلى «نهاية السؤل» ولم يشر إلى « التمهيد » ؛ فذلك لأن الكتاب الأول يعالج دلالات بعينها، وجاء الثانى ليركز على قضايا أصولية، بدرجة أولى، أو بتعبير آخر قضايا دلالية تهتم بالنهى، إلا أنه لم يخصص لها مساحة مكانية خاصة بهذه الدلالات^(١).

إذ نجد يركز على : هل يدل النهى على الوجوب أم الندب؟ أو يدل على الفور أم التراخى، أو يدل على التكرار أم عدمه ؟ وهكذا يعالج قضايا أصولية بالدرجة الأولى نابعة من وجهة نظر أصولية.

كما نلاحظ أن دلالات الغزالى والآمدى والإسنوى واحدة، وبالتالى فإن الآمدى والإسنوى يتقلان عن الغزالى فى (مستصفاه). وإذا كان صاحب شروح التلخيص يتفق معه فى دلالات بعينها.

فليس ذلك ناتجاً عن التبعية، وإنما مرده إلى السياقات التى يحاول التفاتراني أن يوظفها لخدمة موضوعه، هذا التوظيف هو الذى دفعه إلى أن يضيف سبع دلالات زيادة على ما جاء عند الإسنى ؛ أى بزيادة النصف.

(١) الإسنى : التمهيد ج٢ ص ٢٩٠ وما بعدها.

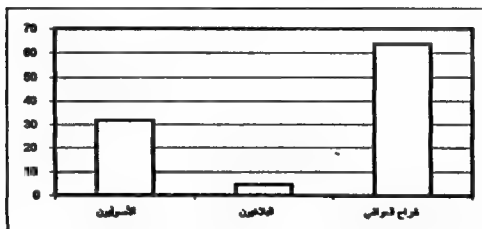
كما أن العلوى والقزوينى من البلاغيين، لم يشيرا إلا إلى دلالة واحدة - التهديد - هذه الدلالة لم يذكرها الإسئوى والأصوليون ضمن دلالاتهم، وتمثل هذه مفارقة بين معالجة البيهئين.

وهكذا يمكن أن نرتب هذه البيئات من حيث عدد الدلالات كما يلى :

م	البيئة	عدد تردد الدلالات
١	شراح الحواشى	١٤
٢	الأصوليون	٧
٣	البلاغيون	١

شكل توضيحى رقم (١٩) يوضح ترتيب البيئات المختلفة فى ترتيب دلالاتها للنهى

ومن هنا فإن عدد الدلالات فى هذه البيئات يصل إلى عشرين دلالة، تكون نسبة البلاغيين ٤,٥%، نسبة شراح الحواشى ٦٣,٦%، ونسبة الأصوليين ٣١,٨%، ويمكن إيضاها فى الشكل التالى :



رسم بيانى (٢٠) يوضح نسب البيئات المختلفة بالنسبة لتناول دلالات النهى

وثمة نقطة أود أن أؤكد هنا جاءت سلفاء، تخص الغزالى والآمدى والإسئوى، وبما أن الغزالى سابق، فإن الآمدى والإسئوى يتقلان عن الغزالى، إلا

أن المفارقة بينهم، أن الغزالي يمثل اتجاه الاصاله فى التنظيم والترتيب، بخلاف
الآمدى والإسنوى اللذين يمثلان اتجاه واحد فى الأخذ بكثرة عن السابقين.

كما أن الإسنوى ينقل عن كل من الغزالي والآمدى معا. وأريد أن أؤكد على
أن القرن الخامس - كما كنت أشرت إليها سلفا فى بدايات البحث - كان قمة
الازدهار الأصولى فى التأليف، ومن هنا لم يكن يعنى بالتنظيم، ومن ثم نلاحظ فى
مؤلفى تلك الحقبة التاريخية، على سبيل المثال، كما فى النهى، لم يشيروا إلى
دلالات النهى، على الرغم من إشاراتهم إلى باب النهى ومعالجة قضاياها^(١).

وإذا كان علماء القرن الخامس لم يتوسعوا فى دلالات الأمر، فإنهم - غالبا -
لم يشيروا إلى دلالات النهى، على الرغم من معالجتهم قضاياها، وذلك مقابل
القرون السابعة التى شهدت تنظيما واسع النطاق، الأمر الذى فرض عليهم أن
يعرضوا - تنظيريا أو عمليا - لدلالات النهى، فهى قد بلغت سبع عشرة دلالة عند
الزمخشري^(٢)، وسبعا عند الغزالي، والصفر عند السرخسى.

هذه الظاهرة نجدها عند الشيرازى فى لمعه، إذ يعرض للنهى، إلا أننا نلاحظ
أنه قدم ذلك بإيجاز شديد، ولم يعرض لدلالات النهى، كما فعل الغزالي
والإسنوى مثلا.

بل تعدت ظاهرة عدم ذكر دلالات النهى إلى علماء أصول القرن الثامن
الهجرى، كما نجد ذلك عند الشاطبى فى موافقاته (ينظر ما جاء فى الجزء الثالث من
الموافقات فى باب الأمر والنهى).

غير أنها لا توجد بكثرة عند المتأخرين من علماء الأصول، وإنما تمثل ظاهرة
حقيقية عند أصحاب القرن الخامس، ومن ثم يعد ما جاء عند السرخسى طبيعيا،
وذلك فى مقابل ما جاء عند الشاطبى الذى يعد شاذا فى رؤيته حسبما أرى.

(١) على سبيل المثال (اللمع فى أصول الفقه ص ٢٤ : ٢٦)؛ ليتضح أن الشيرازى مثلا للقرن الخامس لم يشر إلى
دلالات النهى.

(٢) د. أشرف عبد البديع : دلالة التراكيب عند الزمخشري ص ٣٠٠، ٣٠١.

غير أن هذا الرأي الأخير يعد بعد استقراء مادة الدراسة ظاهرة عن مؤلفي تلك الفترة، على أساس أن النهج الذى اتبعه فى «سوله» غير نهج «تمهيد» ؛ بمعنى أن الإسنى فى «نهاية السول» ذكر سبع دلالات، وبهذا النهج يخالف الإسنى أليضاوى الذى لم يشر إلا إلى دلالة واحدة - التحريم^(١) - أساسية، وأعتقد أن طبيعة الشرح تستدعى ذلك، ومن ثم نراه يأخذها عن الأمدى الذى أخذها بدوره عن الغزالى. وإلى هذه الملاحظة أشرت فى موضع لاحق من البحث. أما فى «التمهيد» فلم يشر صراحة إلى دلالات الأمر والنهى على السواء، وإنما عالج قضايا تختص بالصيغة والحد، وهل يدل على الفور أو التكرار أم هل يدل على الفساد أو التحريم الخ.

ومن هنا يتخذ هذا الكتاب طابعا خاصا يختلف فى عرضه عن «نهاية السول»، وبناء على ما سبق فإن فترة الإسنى كانت تعتمد فى التأليف على هذه الطريقة.

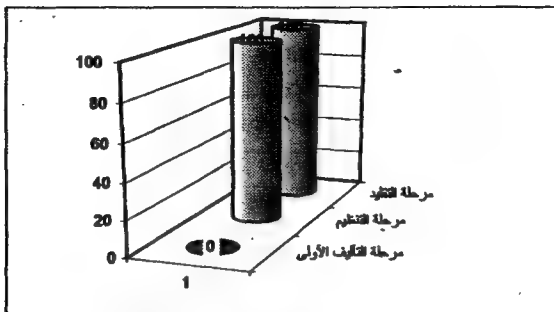
ومن هنا - أيضا - يمكن القول إن التأليف بدأ تدريجيا، ولم يكن يتزع إلى دلالات - القسم الطلى - الأمر والنهى، كما هى الحال عند الشافعى فى «الرسالة» ثم بدأ رويدا يتوسع ؛ حتى بلغ ذروته فى القرن الخامس، الذى يهتم بدلالات الجانب الطلى حسب السياق بأنواعه، إلا أنه فى بداية القرن السادس، أخذ يغلب عليه الطابع التنظيمى، أكثر منه الإبداعى، كما عند الغزالى، وذلك خلاف ما ذهب إليه أحد الباحثين^(٢) من أنه بداية من القرن السادس وحتى القرن الرابع عشر الهجرى، يعد مرحلة تقليد وجمود^(٣).

ومن ثم نجد قمة الدلالات التى وصلت إليها من حيث العدد، كما هى عند الغزالى^(٤)، أما فترة التقليد فأظن أنها تبدأ من القرن السابع أو أواخر السادس حتى القرن الرابع عشر الهجرى، ومن ثم يمكن تقسيم مراحل التأليف فى هذا الجانب على النحو التالى: مرحلة التأليف الأولى، مرحلة التنظيم، مرحلة التقليد.

(١) أليضاوى : منهاج الوصول إلى علم الأصول ص ٧٨.

(٢) د. عادل خلف : البحث اللغوى عند الأصوليين ص ١٧.

(٣) وردت دلالات الأمر عند الغزالى فى هذا البحث ص ٢٩، كما وردت دلالات النهى له أيضا فى هذا البحث



رسم بياني رقم (٢١) يوضح نسب دلالات النّهي في مراحل التأليف عند الأصوليين

ويمكن ملاحظة ما يلي من خلال الشكل (٢١) :

١- أن مرحلة التأليف الأولى لم تكن تعنى بالدرجة الأولى بذكر الدلالات، كما هو واضح.

٢- تمثل مرحلة التنظيم - القرن الخامس الهجري - قمة ازدهار الفكر الأصولي.

٣- جاءت مرحلة التقليد لتتابع وتنقل ما جاء في مرحلة التنظيم، وقد أشرنا إلى هذا في سياق ماض.

وإذا كانت دلالات الأمر والنهي متداخلة كما يقول الغزالي، فإن ثمة فارقاً مهماً بين المقتضى الدلالي لصيغة الأمر والمقتضى الدلالي لصيغة النهي^(١).

ومع ذلك فإن ثمة تشابهاً ورباطاً يجمع بينهما - الطلب - وهذا ما دعا

الأصوليين إلى تناول مثل هذه القضايا : النهي يقتضي التحريم، النهي يدل شرعاً

(١) ينظر ما جاء حول ذلك من تفصيلات وإحالات مفصلة في هذا السياق في الفكر الأصولي بوجه عام، في :

البحث الدلالي في مفاتيح الغيب للفخر الرازي ص ١٩٧.

على الفساد، مقتضى النهى فعل الضد؛ لأن النهى فعل الضد؛ لأن العدم غير مقدور^(١).

كما أن الشيء اللافت للنظر، أن الأصوليين يتفقون - إلى حد ما - حول عدد الدلالات فقط، فإنهم بالطبع مختلفون جميعاً حول نوعية هذه الدلالات :

المستقصى	المرخصى	الإحكام فى أصول الأحكام	المعتمد	المحصول	نهاية السؤل
التحريم، الكراهة، التحقير، بيان العاقبة، الدعاء، اليأس، الإرشاد ٤١٨/١	لا شيء	التحريم، الكراهة، التحقير، بيان العاقبة، الدعاء، اليأس، الإرشاد ٢٧٥/٢	لا شيء	لا شيء	التحريم، الكراهة، التحقير، بيان العاقبة، الدعاء، اليأس، الإرشاد ٢٩٣/٢

جدول توضيحي رقم (٢٢) يوضح دلالات النهى عند الأصوليين

ويمكن استنتاج بعض الملاحظات من الشكل السابق :

١- أن الدلالات التي وردت عند الغزالي هي التي عند الأمدى والإسنوى، ومن ثم يمكن استخلاص نتيجة هي أن كليهما ينقل عن الغزالي، بناء على الواقع الإحصائي يتبناء هذا البحث.

٢- يوضح الجدول السابق (٢٢) أن كلا من السرخسى وأبى الحسين والرازى، لم يذكروا شيئاً من دلالات النهى مباشرة، وبالتالي فإن هذه نتيجة، على اعتبار أن الإسنوى لم يتابع فيها أحداً منهما.

٣- اختلف الأصوليون فيما بينهم فى ذكر دلالات النهى، بناء على ما جاء فى البندين (١)، (٢) من هذه الاستنتاجات، وما جاء فى الشكل السابق.

٤- تشابه المعالجة عند السرخسى فى (أصوله) وأبى الحسين فى (مبتمله)،

(١) الإسنوى : نهاية السؤل ٢/ ٢٩٣.

والرازي في (محصوله)، من حيث إنهم جميعا لم يذكروا دلالات النهى مباشرة، وإن جاءت معالجة البصري والرازي أكثر توسعا منها عند السرخسي.

٥ - يشترك كتاب (الإشارات والتنبيهات) مع (المحصول) في أن كليهما لم يشر إلى دلالات النهى، وعليه في هذا السياق نعقد مقارنة مجملة حول دلالات النهى في تلك البيئات ^(١) للمختلفة السابقة فيما يلي :

م	الأصوليون البلاغيون المفسرون	الدلالات	عدد التردد	عدد التردد	ملاحظات
١	الغزالي	التحريم، الكراهة، التحقير، بيان العاقبة، الدعاء، اليأس، الإرشاد	٧	١٥,٩	بلغ مجموع الدلالات (٤٤)
٢	الرازي	أصولي	-	-	
٣	الآملي	التحريم، الكراهة، التحقير، بيان العاقبة، الدعاء، اليأس، الإرشاد	٧	١٥,٩	
٤	العلوي	التهديد	١	٢,٣	
٥	الفتناني	الكراهة، التهديد، الإباحة، بيان العاقبة، الدعاء، الاتماس، اليأس، الإرشاد، التحريم، التسوية، الإهانة، التمني، الاستئذان، الاحتقار والتظليل	١٦	٣١,٨	
٦	الفزويني	التهديد	١	٢,٣	
٧	الإسنوي	التحريم، الكراهة، التحقير، بيان العاقبة، الدعاء، اليأس، الإرشاد	٧	١٥,٩	
٨	الجرجاني	-	-	-	
٩	الزيمخشري	التوبيخ والإلهاب، الدعوى والثبات، التوبيخ والتضييق، شدة الرغبة في وقعه، التهويل، والإنكار، السرعة والانتال	٧	١٥,٩	
١٠	الرازي	التهديد، الاستهانة، الاستهزاء، الوعيد الشديد، الدعاء، التمجيز، النهى والزجر والنحو. (تفسير) (٢)	٧	١٥,٩	

شكل توضيحي رقم (٢٣) بدلالات ونصب النهى عند الأصوليين والبلاغيين والمفسرين

(١) لم أشأ أن أبجل مواضع هذه الدلالات في مصادرها ؛ اكتفاء بما ورد في مواضع سابقة لها من البحث، وغبة في الدقة وعدم التكرار اللذين تشلعهما في هذا البحث.

(٢) أشرت في ص ٤٦ من هذا البحث إلى مواضع هذه الدلالات.

ثمة ملاحظات مبدئية حول دلالات النهى فى البيئات المختلفة، منها أن النهى عند الغزالى فى (مستصفاه) ، هى ذاتها الواردة عند الأمدى فى (إحكامه)، والإنسوى فى (سوله) بالنسبة للنهى، وبالتالي يمكن أن نصل إلى نتيجة مؤداها أن كلا من الأمدى والإنسوى يمثلان تبعية كاملة للغزالى فى هذه الجزئية.

أنه يلاحظ على بيئة البلاغيين فى معالجتهم لدلالات النهى، أنهم أوجزوا بشكل لافت للنظر، وكان البلاغيون مدركين بشكل تام، أن المعالجة الحقيقية لهذا الباب وغيره، إنما هى فى بيئة الأصوليين حسبما أشار إلى ذلك العلوى^(١).

كما أنه يلاحظ بناء على الإحصاء الناتج من البيئات المختلفة التى تنطلق منها هذه الدراسة، أن عدد الدلالات الواردة يصل إلى «٤٣» دلالة، إلا أن ثمة دلالات مكررة، ومن ثم فإن عملية فرز هذه الدلالات، يجعلها تصل فى المجموع النهائية إلى خمس عشرة دلالة، فى هذه البيئات المختلفة.

وإذا كان هناك بعض الدلالات المكررة عند التفتازانى، مما ورد عند علماء الأصول، فإنه قد ذكر دلالات لم يذكرها الأصوليون ولا البلاغيون - وتعد دلالات الزمخشري مخالفة لدلالات علماء الأصول، على الرغم من الاتفاق فى العدد الإجمالى، كما سبق أن أشرت.

كما أن ثمة ملاحظة أخرى باقية حول دلالات البيئات المختلفة، إذ بناء على ما ورد من دلالات من خلال الشكل (٢٣)، يعد الأصوليون أكثر البيئات استخداما من الناحية العددية على الأقل، نجد لهم سبع دلالات، تكاد تكون واحدة عندهم جميعا، على نحو ما نجد عند الغزالى والأمدى والإنسوى.

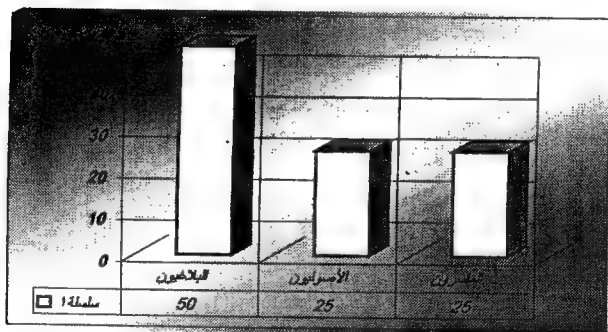
أما البلاغيون فيرون دلالة واحدة - التهديد - ويتفقون حولها جميعا، كما اتضح مما ورد عند القزوينى والعلوى، ومن ثم نلاحظ المقارفة فى المعالجتين، إذ تزيد معالجة البلاغيين على معالجة الأصوليين بنسبة ٢٥٪، أى أن نسبة البلاغيين تمثل

(١) العلوى : الطراز ٣ / ٢٨٦ .

٥٠٪، وتتساوى بيئة المفسرين مع بيئة الأصوليين من ناحية العدد فقط، أما من ناحية الدلالات فمختلفة، وتمثل هذه مفارقة بين البيتين.

م	بيئة الأصوليين	بيئة المفسرين	بيئة البلاغيين	ملاحظات
العدد	٧	٧	١٤	(٢٨) دلالة
النسب	٢٥٪	٢٥٪	٥٠٪	

شكل توضيحي رقم (٢٥) يوضح نسب البيانات المختلفة في معالجتها لدلالات النهي ويمكن أن نصور النسب الواردة في الشكل السابق على النحو التالي :



شكل توضيحي رقم (٢٦) يوضح نسب البيانات في معالجتها لدلالات النهي

وثمة ملاحظة هنا، وهي أنه إذا كان الإسئوى، في معالجته لقضايا الأمر والنهي غالباً ما نجده يشير إلى أنه ينقل عن الرازى والأمدى، وتمثل رؤية الإسئوى في معالجته - في الحقيقة - رؤية جامعة بين رؤية الرازى والأمدى على النحو التالي :

نلاحظ من خلال المقارنات عند كل من الرازى والإسئوى، أن الإسئوى ينقل جل آرائه عن الرازى في كتابه (المحصول في علم أصول الفقه) في كتابه «التمهيد»،

ومن هنا نرى التشابه بين المؤلفين (ينظر على سبيل المثال فى باب الأمر: الأمر بعد الاستئذان ص ٢٧٣، دلالة الأمر على التكرار ص ٢٨٢، محل ما ذكر من كون الحكم المطلق بمن الشرطية، وما ورد فى المحصول ٢ / ١٠٧ - ١١٣، ودلالة الأمر على الفور فى التمهيد ص ٢٧٨، ومقارنته بما ورد فى المحصول ٢ / ١١٣ - ١٢١، على سبيل المثال لا الحصر، وكذلك ما جاء فى باب النهى، قارن ما ورد فى «التمهيد» ص ٢٩٠، وما ورد فى المحصول ٢ / ٢٨١، وما ورد فى «التمهيد» ٢٩٢، وما ورد فى «المحصول» ٢ / ٢٩١ - ٢٩٩).

وبما يدعم علاقة المشابهة بين ما جاء فى «المحصول» للرازي وبين ما جاء فى «التمهيد» للإنسوى، أن الرازى فى «محصوله» لم يفرد حديثا للتنوعات الدلالية لصيغة النهى، وكذلك فعل الإنسوى الصنيع ذاته، حين لم يشر فى تمهيده إلى دلالات النهى.

إلا أن المقارنة تبقى قائمة بين عمل الرجلين، أن الرازى يتميز بالبسط والتحليل فى تناوله للقضايا، فى مقابل عمل الإنسوى الذى يتميز عمله بالإيجاز والإجمال، وذلك من خلال ما ورد من تحليل للقضايا فى كلا الكتابين.

وإذا كان «التمهيد» يمثل - بناء على ما سبق - العلاقة بين مؤلفه، وبين مؤلف «المحصول»، فإن الإنسوى لم يقم بفعل الصنيع ذاته فى كتابه «نهاية السؤل»، الأمر الذى جعل الباحث يبحث فى الحقيقة عن العلاقة التى تربط بين الإنسوى والآمدى، كما اتضحت العلاقة بين الإنسوى والرازى، وتظهر هذه العلاقة بين الإنسوى والآمدى، بوضوح فى «نهاية السؤل» على النحو التالى:

من خلال مقارنة ما جاء فى «نهاية السؤل» فى باب الأمر: ٢ / ٢٢٦، وما بعدها، و ٢ / ٢٤٥، وما بعدها، ٢ / ٢٨٢ وما بعدها، ٢ / ٢٨٦ وما بعدها، بما جاء فى «الإحكام فى أصول الأحكام» للآمدى ٢ / ١٩٨، ٢ / ٢٠٧، ٢ / ٢٣٥، على سبيل المثال، وفى النهى يمكن مقارنة ما ورد فى «نهاية السؤل» فى ٢ / ٢٩٤،

وما جاء فى الأحكام ٢ / ٢٧٥، وما ورد فى « السول » ٢ / ٢٩٥، وما ذكر فى الأحكام ٢ / ٢٧٧ : ٢٨٢ إلى آخر تلك القضايا المشتركة بين الاثنين.

وكذلك يؤكد مدى التشابه بين « إحكام الآمدى » وبين « سول الإنسانى » تلك الدلالات التى أشار إليها الإنسانى فى سوله، ولم يشر إليها فى تمهيده، وقد أشار الإنسانى ذاته إلى أن دلالاته إنما هى منقولة عن كل من الغزالى فى (مستصفاه)، والآمدى فى (إحكامه) ينظر (نهاية السول ٢ / ٢٩٣)، وهذا يوضح مدى العلاقة القائمة بين المؤلفين.

ومن هنا يمكن تصور الإنسانى فى الشكل التالى :



النتائج

جاءت نتائج هذا البحث متثرة في ثناياه أثناء المعالجة، وعلى الرغم من ذلك فإن ثمة نتائج مهمة نود أن نؤكد عليها - فى إيجاز - تمثيا مع طبيعة الخاتمة الموجزة على هذا النحو :

١- تمتاز مناقشة الإنسانى بالعرض لكل ما سبق من آراء الأصوليين، فيما هو بصدده، وثمة سمة تكاد تكون عامة عنده، إذا رجح رأيا على آخر، فإنه يعرض له منذ البداية، ويؤكد على ذلك صراحة، كما فعل فى مواضع كثيرة حينما رجح رأى الرازى.

٢- تتم معالجة الأصوليين - والإنسوى - فى معالجة الأمر والنهى بالعمق مقارنة بمعالجة البلاغيين إياها، وهذا الذى دفع العلوى إلى أن يشير إلى نحو هذا فى تناوله الأمر والنهى والقضايا الخلافية بينهما: واستغراقهما يكون بالمسائل الأصولية.

٣- إذا كان الإنسانى قد عرض - غالبا - لكل آراء الأصوليين السابقين عليه، فإنه بهذه الطريقة، قدم خدمة جليلة - على الأقل - فى حفظ بعض الكتب المفقودة، الأمر الذى جعل من مؤلفات الإنسانى حلقة وصل، أو إلقاء للضوء على التراث الأصولي السابق عليه.

٤- جاءت معالجة الإنسانى فى تناول دلالات الأمر والنهى ثرية، مقارنة بما ورد فى بيئة كالبلاغيين، إلا أن الذى فاق الاثنين معا على السواء، أصحاب الشروح، ونستتج من هذا أن أصحاب الشروح كانوا يعرضون لكل الإمكانات التى

تتيحها السياقات، سواء وردت هذه الدلالات عند السابقين عليهم فى بيئات أخرى أم لم ترد.

٥- أوضحت الدراسة أن تعريف الأمر والنهى عند البلاغيين، أعمق وأشمل مما عرض له الأصوليون.

٦- جاءت معالجة البلاغيين موجزة خاصة النهى بالنسبة للدلالات، وذلك تجنباً لعدم التكرار وإيماناً منهم بالتخصص العلمى، كما أشار إلى ذلك العلوى فى طرازه.

٧- يعد كل من الرازى فى «محصوله» والشافعى فى «رسالته» والغزالى فى «مستصفاه» والجوينى فى «برهانه»، والسبكى فى «إيهاجه»، والآمدى فى «إحكامه»، والقيروانى فى «مستوعبه» هم الذين نقل عنهم، كما أشار إلى ذلك الشكلاڤ (٨)، (١٠) من البحث.

٨- جاءت معالجة الإسنوى لقضايا الطلب ذات شقين، الأول: فى إطار عرض عام للفروق الدلالية بين صيغ الطلب المختلفة، ومن هنا عرض لقضايا الطلب بشكل عام. الثانى: جاء تركيزه - كالأصوليين - بشكل خاص على معالجة قضايا الأمر والنهى، وكان لهم دوافعهم فى ذلك، أوضحتها الدراسة فى موضعها.

٩ - للإسنوى - الأصوليين - رأى فى دلالات الأمر والنهى: «الوجوب» حقيقة عند بعضهم، والتدب عند البعض الآخر، والوجوب والتدب عند فريق ثالث، وفى ذكرهم لدلالات الأمر والنهى يدرجون هذه الدلالات الحقيقية ضمن إطار الدلالات المجازية - حسب رؤية البلاغيين فى حين يذكر البلاغيون أن دلالة الأمر: الوجوب، ثم يوردون الدلالات المجازية، وتمثل هذه مفارقة بين البيتين .

١ - نستبين مما جاء فى الدراسة أهمية باب الأمر عند الإسنوى من باب النهى، ودليل على ذلك، أن الأمر وردت له عندهم - بشكل عام - خمس عشرة

دلالة، فى حين ورد للنهى سبع دلالات فقط، إضافة إلى أن المساحة المكانيّة التى شغلتها قضايا الأمر أكثر من تلك التى نالها تركيب النهى.

١١- رأى الإسنوى والأصوليين والنحاة والبلاغيين فى تقسيمهم صيغ الأمر دون أن يسيروا إلى أى الصيغ أكثر أهمية، أو ترتيبها حسب الأهمية، وتعد إشارتهم ضمناً دون أن يسيروا...، كل هذا يحتاج إلى إعادة نظر.

١٢ - إذا كنت قد أشرت - فى النتائج - فى رقم (٧) إلى الأصوليين الذين نقل عنهم الإسنوى، فإن الغزالي والرازي والأمدى أكثر من نقل عنهم بالنسبة لمصادر هذه الدراسة - نهاية السؤل، التمهيد.

١٣- على الرغم من أن عصر الإسنوى أو فترته، إنما هى فترة تقليد، إلا أن دلالاته، جاءت زيادة على ما جاء عند الغزالي مثلاً فى الأمر، إذ ورد للأمر خمس عشرة دلالة عند الغزالي، وست عشرة دلالة للأمر عند الإسنوى.

١٤ - لم يشر الإسنوى والأصوليون إلى ترتيب دلالات الأمر والنهى، حسب الأهمية، وإنما كان عملهم ينصب ويشكل أساسى على حصرها، بقدر ما كان محاولة إظهار أهميتها.

١٥- إذا كان بعض الأصوليين يرون أن «الندب» من الدلالات الأساسية فى باب الأمر والنهى، فإن الإحصاء الوارد فى الشكل (٢) من البحث يؤكد عكس هذه الرؤية، ويثبت أن الوجوب والإباحة، هما الدالتان الأساسيتان، وأن «الندب» فى المرتبة الثانية وإن جاءت بفارق ضئيل من نمط واحد، أو أصولى واحد.

١٦ - كشف البحث أن الغزالي من الأصوليين الذين قدموا فكراً جديداً، ومجهوداً لا يمكن إنكاره فى الفكر الأصولى، حيث أثبتت الدراسة أنه ذكر عشر دلالات لم تكن موجودة عن سلفه، أى ما يمثل ٦٦,٣ ٪، ونقل خمس دلالات عن سابقه، أى ما يمثل ٣٣,٣ ٪ وتحسب هذه النقطة فى حصيلة الغزالي الأصولية.

- ١٧ - أثبتت الدراسة أن البلاغيين، لم يسيروا أيضا إلى فكرة ترتيب دلالات الأمر والنهي من حيث الأهمية، وكان مهمهم - كالأصوليين - حصر الدلالات، وتمثل هذه الملاحظة مقارنة بين بيئة البلاغيين والأصوليين..
- ١٨ - لم يشر الإنسوى ولا الأصوليون ولا النحاة ولا البلاغيون إلى أهمية ترتيب صيغ الأمر والنهي المختلفة - افعل والصيغ الأخرى - إلا أن الدراسة حاولت بالاعتماد على الإحصاء بيان أهميتها وترتيبها.
- ١٩ - اختلاف أهمية ترتيب الدلالات من بيئة إلى أخرى، فإذا كانت دلالة «الوجوب» عند الأصوليين هي الأولى، فإنها تفقد أهميتها هذه عند المفسرين إذ نجد عند الزمخشري : التهكم والاستهزاء، هي الأولى مقابل « الوجوب».
- ٢٠ - تعد إضافة الإنسوى بشكل عام يسيرة ومحدودة؛ نتيجة اتباعه أثر السابقين كالغزالي والامدي... إلخ. إذ أوضحت الدراسة أنه نقل عن سابقيه حوالي ٧٧,٨ ٪، في حين توقف عن ذكر من نقل عنهم ما يعادل ٢, ٢٢ ٪.
- ٢١ - إذا كان الأصوليون - بشكل عام - يتفقون إلى حد ما حول عدد الدلالات، إلا أنهم مختلفون فيما بينهم حول نوعية هذه الدلالات.
- ٢٢ - أثبتت الدراسة أن ثمة دلالات يتفق فيها الأصوليون والبلاغيون، أشار إليها الباحث في سياقها من البحث، وبالتالي فإن دلالات أخرى اختلفوا فيها، وثالثة لم يشر إليها البلاغيون... إلخ.
- ٢٣ - يعد الرازي أول من ينقل عنه الإنسوى - كما أشرت في نتيجة سابقة - ومن ثم نرى التشابه قائما بين تمهيد الإنسوى ومحصول الرازي، ينظر لتأكيد هذه النتيجة في التمهيد ٢٧٣ : ٢٨٢، وقارن بما ورد في المحصول ٢ / ١٠٧ :
- ١١٣ . وما جاء في التمهيد ص ٢٩٠، بما جاء في المحصول ٢ / ٢٨١، وما ورد في التمهيد ص ٢٩٢، بما ذكره الرازي في محصولة ٢ / ٢٩١ : ٢٩٩.

٢٤ - توصلت الدراسة إلى أن البلاغيين فى تحديدهم وتعريفهم للأمر والنهى كانوا أكثر دقة ووعياً، مما جاء عند الأصوليين.

٢٥ - على الرغم من أن الإسنوى خالف - فى كثير - الغزالى فى دلالات الأمر، إلا أنه تابعه متابعة تامة فى النهى، الأمر الذى يمثل مفارقة بين تأثره فى معالجة النهى عنه فى الأمر : قارن بين ما ورد فى (نهاية السؤل)، و (المستصفى) فى هذا السياق.

٢٦ - فصل الإسنوى القول زيادة على ما جاء عند السابقين فى دلالات الأمر، وكذلك فعل السبكى فى إيهاجه، إلا أن الإسنوى تميز عن السبكى فى تفصيله الأكثر فى جزئيات كثيرة، وهذا ما يحسب له خدمة للعربية والفكر الأصولى على السواء، كذلك رده المصادر والآراء إلى أصحابها كما فعل حينما نسب رأى الجوهري إليه فى تفريقه بين التهديد والإنذار بالنسبة للأمر.

٢٧ - قدم الإسنوى المقارقات والمقاربات الرابطة بين دلالة الأمر أو الإيجاب، وهذا ما لم يصنعه أحد من الأصوليين إلا البيضاوى والسبكى، وتحسب هذه فى ميزاته.

٢٨ - يستخدم الغزالى والآمدى والقزوينى والتفتازانى مصطلحات تكاد تكون واحدة فى باب الأمر.

٢٩ - ينقل الإسنوى والآمدى عن الغزالى دلالات النهى كما هى.

٣٠ - تعد إضافة الإسنوى الحقيقية فى أثناء تحليله لدلالات الأمر، إذ قدم فى أثناء تحليله لكل دلالة المفارقة بين المصطلحات التى تكاد تكون متقاربة، وهذه التفرقة لم يشر إليها الغزالى والرازى والآمدى، ومن ثم تعد إضافة حقيقية.

المصادر والمراجع

أولا - المصادر :

- ١ - التمهيد فى تخريج الفروع على الأصول، تحقيق : د. محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- ٢ - نهاية السؤل فى شرح منهاج الأصول، جمعية نشر الكتب العربية، القاهرة، ١٣٤٥ هـ - عالم الكتب، بيروت ١٩٨٢ م.

ثانيا - المراجع :

أولا : المراجع العربية :

- الأمدى : سيف الدين أبو الحسن على بن على بن محمد (المتوفى ٦٣١ هـ) : الإحكام فى أصول الأحكام، الجزء الثانى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- أبو زهرة : الشيخ محمد : أصول الفقه، دار الفكر العربى (د. د. ت).
- الإسنوى : الإمام جمال الدين الإسنوى (المتوفى ٧٧٢ هـ) : الكوكب الدرى فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، تحقيق : محمد حسن عواد، ط١، عمان الأردن، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م.
- البصرى أبو الحسين البصرى : أبو الحسين محمد بن على بن الطيب (المتوفى ٤٣٦ هـ) : المعتمد فى أصول الفقه، الجزء الاول قدم له وضبطه الشيخ خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- البغدادى : إسماعيل باشا (المتوفى ١٩٥٥ م) : هدية العارفين.
- التفتازانى : سعد الدين (المتوفى ٩٨١ هـ) : شروح التلخيص، دار الإرشاد الإسلامى، بيروت، لبنان (د. ت).

- حاشية سعد الدين التفتازانى، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٥٠) تفسير طلعت.

- الجرجاني : محمد بن على بن محمد (المتوفى ٧٢٩ هـ) : الإشارات والتنبيهات فى علم البلاغة، تحقيق د. عبد القادر حسين، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٨٢ م.

- خلف : عادل محمد (دكتور) : البحث اللغوى عند الأصوليين، دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، ١٩٨٢ .

- عبد الكريم : أشرف عبد البديع عبد الكريم (دكتور) : دلالة التراكيب عند الزمخشري، دكتوراه، غير منشورة، كلية دار العلوم، جامعة المنيا، ١٩٩٩ م

- عطية : السيد عبد الرحيم :- بلاغة الامر والنهى فى النسق القرآنى، مكتبة السلام العالية، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٨٥ م

- ابن عقيل : بهاء الدين بن عبد الله (المتوفى ٧٦٩ هـ) : شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، مكتبة دار التراث، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد، الجزء الاول (د. ت).

- العلوى : يحيى بن حمزة بن على بن إبراهيم العلوى (المتوفى ٧٤٩ هـ) : الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، الجزء الثالث، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د. ت).

- ابن العماد : أبو الفلاح عبد الحى (١٠٨٩) : شذرات الذهب فى أختيار من ذهب ، الجزء السادس، المكتب التجارى للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، (د. ت).

- الغزالى : أبو حامد محمد بن محمد (المتوفى ٥٠٥ هـ) : المستصفى من علم الاصول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

- القزوينى : الخطيب القزوينى (المتوفى ٧٣٩ هـ) : الإيضاح فى علوم البلاغة،

شرح وتعليق وتنقيح د. محمد عبد المنعم خفاجي، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، مكتبة الكليات الأزهرية (د. ت).

- قلعة جى : محمد رواس (دكتور) وآخرون: معجم لغة الفقهاء مع كشف إنكليزى عربى بالمصطلحات الواردة فى المعجم، دار النفايس، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

- كحالة : عمر رضا : معجم المؤلفين : تراجم مصنفى الكتب العربية، دار إحياء التراث العربى، بيروت لبنان (د. ط، د. ت).

- الزركلى : خير الدين : الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة ٦ ، ١٩٨٤ م.

- الرازى : فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازى (المتوفى : ٦٠٦ هـ) : المحصول فى علم أصول الفقه، الجزء الثانى، دراسة وتحقيق د. طه جابر فياض العلوانى، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

- السرخسى : أبو بكر محمد بن أحمد بن أبى سهل (المتوفى ٤٩٠ هـ) : أصول السرخسى، المجلد الاول، تحقيق : أبو الوفا الأفغانى، دار المعرفة، بيروت، لبنان، لجنة إحياء المعارف النعمانية (د. ت).

- السيوطى : عبد الرحمن جلال الدين (المتوفى ٩١١ هـ) : الأشباه والنظائر، تحقيق : غازى مختار طليمات، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (د. ت).

- بغية الوعاة، المجلد الثانى، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

- الشيرازى : أبو إسحاق إبراهيم بن على بن يوسف (المتوفى ٤٧٦ هـ) : اللمع فى أصول الفقه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

- محاسب : محيى الدين عثمان محاسب (دكتور) : البحث الدلالى فى مفاتيح الغيب للنفخ الرازى، دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب - جامعة المنيا، ١٩٨٧ م.

ثانيا : المراجع الأجنبية :

- 1- Brigitte Bartschat und Andre : Kleines Wörterbuch Sprachwissenschaftlicher termini 2 , durchgesehene , Auflage , 1978 .
- 2- Hadumod Bußmann : Lexikon der Sprachwissenschaft . Alfred Kroner, Verlag in Stuttgart , 1990 .
- 3- Helmut Gluck : Metzler Lexikon Sprache . Verlag J. B . Metzler - Stuttgart . Weimar . 1993 .
- 4- Theodor Lewandowski : Linguistisches Wörterbuch 2 , Quelle , Meyer : Heidelberg . Wiesbaden . 1985 .

الخصائص النحوية للقبائل العربية التي ذكرها ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ)

دراسة تحليلية

إعداد
د. مجدى إبراهيم يوسف

موضوع هذا البحث : الخصائص النحوية للقبائل العربية التي ذكرها ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) ، دراسة تحليلية . فقد كان ابن عقيل يذكر في شرحه على ألفية ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) اللهجات النحوية التي اختصت بها بعض القبائل العربية . ومن هنا عرفنا شيئاً عن خصائص عجم وطى وأسد وهذيل وسليم ، وغيرهم من القبائل العربية التي نسب ابن عقيل لها بعض الظواهر النحوية .

وتكمن أهمية هذا البحث في معرفة الخصائص النحوية التي انفردت بها القبائل العربية التي ذكرها ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك ، فضلاً عن دراسة الخصائص النحوية للقبائل العربية التي ذكرها ابن عقيل . لم يكن الاستخدام النحوى مطرداً عند العرب أجمعين ، ولكن بعض القبائل العربية انفردت باستخدام بعض الظواهر استخداماً خاصاً ، مما لم يكن عاماً عند العرب أجمعين ، ومن هنا تكمن أهمية هذه الدراسة .

وتعتمد مادة هذا البحث على شرح ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) على ألفية ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) بتحقيق محمد محبى الدين عبد الحميد ، الطبعة

العشرون (١٩٨٠ م) بالقاهرة ، ويقع فى أربعة أجزاء فى مجلدين اثنين .
وهناك مصادر أخرى ومراجع ستكون ضمن قائمة المصادر والمراجع فى نهاية
هذا البحث إن شاء الله تعالى .

ويمكن دراسة الخصائص النحوية التى انفردت بها القبائل العربية التى
ذكرها ابن عقيل ، كما يلى :

أولاً: الظواهر النحوية المنسوبة إلى طئى :

تمثل الظواهر النحوية التى أوردها ابن عقيل فى شرحه على أنها مما
تختص بها طئى ، فيما يلى :

- (ذو) الطائية :

تستخدم طئى (ذو) موصولة بمعنى الذى ، وتكون للعاقل ولغيره مذكراً
ومؤنثاً ، مفرداً ومثنى ومجموعاً وتلزمها الواو رفعاً ونصباً وجراً ، يقول
ابن عقيل (...) (ذو) الطائية ، فإنها لا تُفهم صحبة ، بل هى بمعنى (الذى) ،
فلا تكون مثل (ذى) بمعنى صاحب ، بل تكون مبنية ، وآخرها الواو رفعاً
ونصباً وجراً ، نحو : جاءنى ذوقام ، ورأيت ذوقام ، ومررت بذوقام (١) .

واستشهد ابن عقيل على هذه الظاهرة بقول الشاعر (٢) :

فَإِذَا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيْتُهُمْ فَحَسْبَى مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

(١) شرح ابن عقيل ٤٥/١ ، وانظر ١٤٩/١ .

(٢) انظر : شرح ابن عقيل ٤٥/١ ، شرح القصص لابن يعيش ١٤٨/٣ ، معنى الليب ٥٣٥ ، وانظر همع
الهماع ٨٤/١ ، واليت لمنظور بن سحيم . انظر : معجم الشواهد العربية - عبد السلام هارون .

وقد تكلم ابن يعيش عن (ذو الطائفة) ، وأوضح أن الواو فيها عين الكلمة ، وليست علامة الإعراب ، وأنها تستخدم مع المتى والجمع والمؤنث هكذا . يقول (. . .) وأما (ذو) فإن طيناً تقول : هذا ذو قال ذلك ، يريدون : الذى قال ذلك ، وهى ذو التى بمعنى صاحب نقلوها إلى معنى الذى ووصلوها بالجملة من الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر التى توصل بها الذى وينوها لاحتياجها إلى ما بعدها كما كانت الذى مبنية ، فقالوا : هذا زيد ذو قام ، ورايتُ زيداً ذو قام ، ومسررتُ يزيد ذو قام أبوه ، فيكون فى حال الرفع والنصب والجر بالواو . . .)^(١) .

و (ذو) الطائفة مبنية ، وتلزم الواو رفعاً ونصباً وجرّاً^(٢) . ولكن ابن عصفور ذكر أنها (قد تُعرب . .)^(٣) ، وأورد الشاهد الذى ذكره ابن عقيل برواية (. . من ذى . .)^(٤) ، واليت على هذه الرواية لا موضع فيه للشاهد على ما ذكره ابن عقيل من أن (ذو) تكون مبنية ، وتلزم الواو رفعاً ونصباً وجرّاً ، وقد ذكر ابن عقيل هذه الرواية أيضاً^(٥) .

وقد ذكر صاحب التصريح نقلاً عن ابن الضائع : أن إعرابها خاص بحالة الجر ، لأنه مسموع ، يقول (. . .) وقد تُعرب بالحروف الثلاثة إعراب ذو بمعنى صاحب ، وخص ابن الضائع ذلك بحالة الجر ، لأنه مسموع . . .)^(٦) .

(١) شرح القصل ١٤٧/٣ .

(٢) انظر : شرح ابن عقيل ٤٥/١ ، شرح ابن يعيش ١٤٧/٣ .

(٣) المقرب ٦٢ ، وانظر التصريح ١٣٧/١ .

(٤) انظر : المقرب ٦٢ ، ومعنى اللبيب ٥٣٥ ، والتصريح ١٣٧/١ . وقد ذكر ابن عقيل هذه الرواية فى

شرحه ١٥٠/١ .

(٥) انظر : شرح ابن عقيل ١٥٠/١ .

(٦) التصريح ١٣٧/١ .

وقد ذكر ابن عقيل أن الأشهر في (ذو) الموصولة (أن تكون مبنية ، ومنهم من يربها بالواو رفعاً ، وبالألف نصباً ، وبالياء جرّاً ، فيقول : جاعني ذو قام ، ورأيتُ ذا قام ، ومررتُ بذى قام ، فتكون مثل (ذى) بمعنى صاحب^(١)) تلك هي الظاهرة النحوية التي أوردها ابن عقيل على أنها مما تختص بها قبيلة طيء .

ثانياً : الظواهر النحوية المنسوبة إلى هذيل :

تتمثل الظواهر النحوية التي أوردها ابن عقيل في شرحه على أنها مما تختص بها هذيل ، فيما يلي :

١ - إبدال حاء (حتى) عينا :

ذكر ابن عقيل^(٢) أن (حتى) تكون في لغة هذيل بإبدال حائنها عينا ، وقد ذكر أن ابن مسعود قرأ ﴿فَتَرَبَّصُوا بِهِ عَتَىٰ حِينَ﴾^(٣) ، هكذا بإبدال الحاء عينا^(٤) . وقد عقد ابن السكيت باباً لإبدال الحاء إلى عين^(٥) ، ونقل صاحب اللسان عن أبي زيد أنه سمع العرب تقول (. . . جَلَسْتُ عِنْدَهُ عَتَى اللَّيْلِ ، يريدون : حَتَّى اللَّيْلِ ، فيقبلون الحاء عينا)^(٦) . والعين والحاء صوتان مخرجهما من أوسط الحلق ، يقول سيويه (. . .

(١) شرح ابن عقيل ١٥٠ / ١ .

(٢) شرح ابن عقيل ١٢ / ٣ .

(٣) المؤمنون (٢٥) .

(٤) انظر : شرح ابن عقيل ١٢ / ٣ ، وانظر الحبيب لابن جني ٣٤٣ / ١ .

(٥) انظر : الإبدال ٨٦ ، ٨٧ .

(٦) انظر اللسان (حا) .

ومن أوسط الحلق مُخْرَجَ العَيْنِ والْحَاءِ^(١) . والعَيْنُ صوتُ جهور ، أما الحاءُ
فهى صوتُ نهموس^(٢) . ويؤدى قَرَبُ مخرجيهما إلى الإبدال .

وإذا كانت الحاءُ رخوةً كما ذكر سيبويه^(٣) ، فإن العينَ بين (. . الرخوة
والشديدة تصل إلى التردد فيها لشبهها بالحاء)^(٤) .

وينقل ابن منظور عن الخليل أن (. . الحاء حرف مخرجه من الحلق ،
ولولا بُحَّةٌ فيه لاشبه العين)^(٥) .

٢ - قلب ألف المقصور ياء :

ذكر ابن عقيل^(٦) أن هُذَيْلَ قلب ألف المقصور المسند إلى ياء المتكلم - ياءً ،
وتدغمها فى ياء المتكلم وتفتحها ، نحو : عَصَى . والمشهور فى لغة العرب
جعله كالمثنى المرفوع ، نحو : عَصَاى ، وقَتَاى .

واستشهد ابن عقيل على هذه الظاهرة بقول الشاعر^(٧) :

سَبَقُوا هَوًى وَأَعَقُّوا لِهَوَاهُمْ فَتَخَرَّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ ؟

ف (هَوًى) جاء على لغة هُذَيْل بقلب ألف المقصور ياءً وإدغامها فى ياء
المتكلم .

وقد علل سيبويه هذه الظاهرة بأن (. . الألف خفية والياء خفية ،

(١) الكتاب ٤٣/٤ .

(٢) انظر : السابق ٤٣٤/٤ .

(٣) نفسه .

(٤) انظر : الكتاب ٤٣٥/٤ .

(٥) لسان العرب (باب الحاء) . وانظر أيضاً : سر صناعة الإعراب لابن جنى ٢٤١/١ .

(٦) انظر : شرح ابن عقيل ٩٠/٣ .

(٧) انظر : شرح ابن عقيل ٩٠/٣ ، والامات للزجاجى ٩٨ ، شرح القصل ٣٣/٣ .

فكانهم تكلموا بواحدة فأرادوا التيان^(١) . وذهب ابن خالويه^(٢) إلى أن ياء التلحم لا يكون قبلها إلا مكسورا ، فجعل قلبها إلى الياء لأنها من جنس الكسرة ، ولهذا كان ابن يعيش^(٣) يرى ذلك وجها صالحا في القياس .

٣ - جواز إدغام الفعل المسبوق بجازم والمدغم عينه في لامه :

ذكر ابن عقيل^(٤) أن لغة تميم تختص بجواز الإدغام في الفعل المدغم عينه في لامه ، إذا دخل عليه جازم ، نحو : (لم يحل) ، واستشهد على ذلك بقوله تعالى ﴿وَمَنْ يُشَاقِ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾^(٥) .

٤ - الذون في الرفع :

الذَّيْنِ : اسم موصول للمذكر العاقل ، يستخدم هكذا مطلقا ، أى رفعاً ونصباً وجراً ، نحو : جاءنى الذين أكرموا زيداً ، ورأيت الذين أكرموه ، ومررت بالذين أكرموه^(٦) .

وقد ذكر ابن عقيل أن بعض العرب يقولون : الذَّون في الرفع ، والذَّيْن في النصب والجر ، وهم بنو هذيل^(٧) واستشهد على هذه اللغة بقول الشاعر^(٨) :

(١) الكتاب ٤/ ٤١٣ ، ونظر الحنبل ١/ ٧٦ .

(٢) انظر : مختصر في شواذ القرآن ٥ ، والحنبل ١/ ٧٦ ، والبيان ١/ ٧٦ ، وقراءة ﴿فَمَنْ تَبِعَ هَذَانِ﴾ البقرة (٣٨) .

(٣) انظر : شرح المفصل ٣/ ٣٣ .

(٤) انظر : شرح ابن عقيل ٤/ ٢٥٣ .

(٥) الحشر (٤) .

(٦) انظر : شرح ابن عقيل ١/ ١٤٤ ، ونظر التصريح ١/ ١٣٢ .

(٧) شرح ابن عقيل ١/ ١٤٤ ، السنادر ٢٣٩ ، مغنى اللبيب ٥٢٥ ، التصريح ١/ ١٣٣ الأشموني ١٤٩/١ ، ونظر معجم الشواهد العربية ٢/ ٤٥٧ .

(٨) انظر : الأشموني ١/ ١٤٩ ، والتصريح على التوضيح ١/ ١٣٣ .

نَحْنُ الدُّونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَ يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةٌ مِلْحَاحًا

وهذه الظاهرة التي أوردها ابن عقيل على أنها خاصة بـ (هذيل) ، ذكر الأشموني والشيخ خالد الأزهري أنها لـ هذيل أو عقيل .
ورواية البيت في النواذر (نَحْنُ الَّذِينَ ...) (١) ، وهذه الرواية تبطل موضع الاستشهاد .

٥- (متى) ، حرف جر :

ذكر ابن عقيل أنّ (متى) تكون جارة في لغة هذيل ، يقول (وأما (متى) فالجر بها لغة هذيل ، ومن كلامهم : أَخْرَجَهَا مَتَّى كُمَّه ، يريدون : مِنْ كُمَّه) (٢) .

وقد استشهد ابن عقيل على هذه الظاهرة بقول الشاعر (٣) :

شَرِينَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَّى خُضِرَ لَهُنَّ نَبِيحُ

فـ (متى) هنا جارة على لغة هذيل ، والبيت يروى (على حبشيات) (٤) بدلاً من (متى للبحر) ، فلا شاهد فيه على هذه الرواية .

والنحاة مختلفون في معنى (متى) الجارة ، فقد ذهب فريق إلى أنها بمعنى (من) الابتدائية (٥) ، والفريق الثاني يراها بمعنى (في) (٦) ، وثمة فريق ثالث

(١) النواذر لأبي زيد ٢٣٩ .

(٢) انظر : شرح ابن عقيل ٦/٣ .

(٣) انظر : شرح ابن عقيل ٦/٣ ، والخصائص ٨٥/٢ ، شرح شواهد المتن للسيوطي ٣١٨/١ ، ٣١٩ ، خزائن الأدب ٩٧/٧ ، الأشموني ٢٠٥/٢ ، الدرر ٣٤/٢ .

(٤) انظر : ديوان الهلليين ٥١/١ ، واليت لأبي ذؤيب الهذلي .

(٥) انظر : شرح ابن عقيل ٦/٣ ، والتصريح ٢/٢ ، والأشموني ٢٠٥/٢ .

(٦) انظر : معنى اليب ٤٤١ .

جعلها بمعنى (وسط)^(١) .

تلك كانت الظواهر النحوية التي أوردها ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك منسوبة إلى هُتَيْل .

ثالثاً : الظواهر النحوية المنسوبة إلى تميم :

تمثل الظواهر النحوية التي أوردها ابن عقيل على أنها مما تختص بها تميم ، فيما يلي :

١ - إهمال (ما) التميمية :

ذكر ابن عقيل أنّ (ما) في لغة بني تميم لا تعمل شيئاً ، نحو : ما زيدٌ قائمٌ ، وقد علّل ذلك بأنّ (ما) حرف لا يختص ، فهو يدخل على الاسم ، وعلى الفعل ، وما دام الأمر كذلك فحقّه ألاّ يعمل ، يقول (أمّا (ما) فلغة بني تميم أنها لا تعمل شيئاً ، فتقول : ما زيدٌ قائمٌ ، فزيدٌ : مرفوع بالابتداء ، وقائمٌ : خبره ، ولا عمل لـ (ما) في شيءٍ منهما ؛ وذلك لأنّ (ما) حرف لا يختص ، لدخوله على الاسم ، نحو : ما زيدٌ قائمٌ ، وعلى الفعل نحو : ما يقوم زيدٌ ، وما لا يختص فحقّه ألاّ يعمل^(٢) .

٢ - إهمال (لا) التميمية :

ذكر ابن عقيل أنّ مذهب تميم إهمال (لا) وعدم إعمالها عمل (ليس) ، يقول (أمّا (لا) فمذهب الحجازيين إعمالها عمل «ليس» ، ومذهب تميم إهمالها^(٣) ، وقد أكد أبو حيان الأندلسي أنّ (النقل عن بني تميم أنهم لا

(١) انظر : الاضواء ٣/ ٣٧٣ .

(٢) شرح ابن عقيل ١/ ٣٠٢ .

(٣) نفاة ١/ ٣١٢ .

يعملونها - أى (لا) - إعمال ليس^(١) . وقد ذكر أن أكثر من أجاز إعمالها اشترط تشكير معموليها ، وأن لا يتقدم خبرها على اسمها ، وأن لا يستقص النفى ، وأن لا يفصل بينها وبين مرفوعها^(٢) .

٣ - تقديم الاسم على (عسى) عند بنى تميم :

ذكر ابن عقيل أن (عسى) إذا تقدم عليها اسم - فى لغة بنى تميم^(٣) - جاز أن يضم فيها ضمير يعود على الاسم السابق ، نحو : زيدٌ عسى أن يقومَ ، فعلى لغة تميم يكون فى «عسى» ضمير مستتر يعود على «زيد» ، وأن يقوم فى موضوع نصب بـ (عسى) .

ويرتب على هذا فى لغة تميم أن يكون المؤنث نحو : هند عست أن تقوم ، والمثنى نحو : الزيدان عسيّا أن يقومّا ، والهندان عستّا أن تقومّا ، والجمع نحو : الزيدون عسوا أن يقوموا ، والهندات عسينّ أن يقمن^(٤) .

٤ - جواز الإتيان فى الاستثناء المنقطع عند بنى تميم :

ذكر ابن عقيل^(٥) أن الاستثناء المنقطع يجب نصبه عند جمهور العرب إذا وقع بعد نفى أو شبهه ، نحو : ما قام القومُ إلا حماراً . وأما بنو تميم فيجيزون إتيان المنقطع^(٦) .

وهذا معناه أن بنى تميم يجيزون الإتيان ، فيقولون : ما قام القومُ إلا حماراً ، وما ضربتُ القومُ إلا حماراً ، وما مررتُ بالقوم إلا حماراً^(٧) .

(١) ارتشاف الضرب ٢/ ١١٠ .

(٢) انظر السابق .

(٣) انظر : شرح ابن عقيل ١/ ٣٤٣ .

(٤) انظر السابق ، وانظر : الأشمونى ١/ ٢٦٦ ، والتصريح ١/ ٢٠٩ .

(٥) انظر : شرح ابن عقيل ٢/ ٢١٥ .

(٦) نفسه .

(٧) انظر : شرح ابن عقيل ٢/ ٢١٥ ، وانظر : سيويه ٣/ ٣١٩ ، ٣٢٠ .

وقد أوضح سيويه^(١) أن النصب لغة أهل الحجاز ، جاءوا به على معنى (ولكن).

٥ - إعراب وزن (فعل) للعلم المؤنث :

ذكر ابن عقيل^(٢) أن العلم المؤنث إذا كان على وزن (فَعَال) ، فإنَّ مذهب بنى تميم إعرابه كإعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل ، نحو : حَدَّامٌ وَرَقَاشٌ ، والاصل : حَادِمَةٌ وَرَاقِشَةٌ ، فَعُدِلَ إِلَى حَدَّامٍ ، وَرَقَاشٍ ، كَمَا عُدِلَ عَمْرٌ وَجُسْمٌ عَنْ عَامِرٍ وَجَاشِمٍ .

٦ - تصحيح ما عينه ياء :

ذكر ابن عقيل^(٣) أن لغة تميم تختص بتصحيح ما عينه ياء فيقولون : مَيَّوعٌ وَمَخْيُوطٌ . (فإذا بُنِيَ مفعول من الفعل المحتل العين - بالياء أو الواو - وجب فيه ما وجب في أفعال واستفعال من السقل والحذف ، فتقول في مفعول من باع وقال : مَيَّيعٌ وَمَقُولٌ ، والاصل مَيَّيْعٌ وَمَقُولٌ . فنقلت حركة العين إلى الساكن قبلها ، فالتقى ساكنان : العين ، وواو مفعول ، فحذفت واو مفعول ، فصار مَيَّيعٌ وَمَقُولٌ - وكان حق مبيع أن يقال فيه مَيَّوعٌ ، لكن قلبوا الضمة كسرة لتصحح الياء ، ونذر التصحيح فيما عينه واو ، قالوا : ثوب مَصُونٌ ، والقياس مَصُونٌ . . .)^(٤) .

تلك كانت الظواهر النحوية التي أوردها ابن عقيل في شرحه منسوبة إلى

بنى تميم .

(١) نظر : الكتاب ٣/ ٣١٩ ، ٣٢٠ .

(٢) نظر : شرح ابن عقيل ٣/ ٢٣٧ .

(٣) نظر شرح ابن عقيل ٤/ ٤٥١ ، ونظر النصف ١/ ٢٨٣ .

(٤) شرح ابن عقيل ٤/ ٢٣٧ ، ٢٣٨ .

رابعاً : الظواهر النحوية المنسوبة إلى أهل الحجاز :

تمثل الظواهر النحوية التي أوردها ابن عقيل على أنها مما تختص بها أهل الحجاز فيما يلي :

١ - إعمال (ما) العجازية عمل (ليس) :

ذكر ابن عقيل أن أهل الحجاز يعملون (ما) كعمل (ليس) في النفي ،
ترفع الاسم وتنصب الخبر ، نحو : ما زيد قائماً^(١) . واستشهد على هذه اللغة
بقوله تعالى ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٢) ، وقوله تعالى ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾^(٣) . وقول
الشاعر^(٤) :

أَبْنَاوَهَا مُتَكَفُّونَ آبَاهُمْ حَنَقُوا الصُّدُورَ وَمَاهُمْ أَوْلَادَهَا

ينصب أولادها ، وقد ذكر أبو حيان الأندلسي أنها لغة الحجاز ، ونقل عن
الكسائي (وأهل تهامة)^(٥) . وقد ذكر ابن عقيل شروطاً ستة^(٦) لإعمال (ما)
العجازية عمل (ليس) ، مثل : ألا يزداد بعدها (إن) والألا يتقضى النفي بالألا ،
والألا يتقدم خبرها على اسمها وهو غير شبه جملة ، والألا يتقدم معمول الخبر
على الاسم وهو غير شبه جملة ، والألا تتكرر (ما) ، والألا يبدل من خبرها
موجب .

(١) انظر شرح ابن عقيل ٣٠٢/١ .

(٢) يوسف (٣) .

(٣) المجادلة (٢) .

(٤) فطر : شرح ابن عقيل ٣٠٢/١ ، ولرئاش الضرب ١٠٣/٢ .

(٥) لرئاش الضرب ١٠٣/١ .

(٦) فطر : شرح ابن عقيل ٣٠٣/١ : ٣٠٧ .

٢ - إعمال (لا) الحجازية عمل (ليس) :

ذكر ابن عقيل أن «لا» تعمل في مذهب الحجازيين عمل «ليس» بشروط ثلاثة^(١) :

أحدها : أن يكون الاسم والخبر نكرتين ، نحو : لا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ ، ومثل قول الشاعر^(٢) :

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَفَسَى اللَّهُ وَاقِيًا
وقول الآخر^(٣) :

نَصَرْتُكَ إِذْ لَا صَاحِبٌ غَيْرُ خَاذِلٍ فَبُوِثَتْ حِصْنًا بِالْكَمَاءِ حَصِينًا
الشرط الثاني : ألا يتقدم خبرها على اسمها ، فلا تقول : لا قائمًا رَجُلٌ .
الشرط الثالث : ألا ينتقض النفي بـ (إلا) ، فلا تقول : لا رَجُلٌ إِلَّا أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ ، بنصب أفضل ، بل يجب رفعه .

٣ - تقديم الاسم على (عسى) عند الحجازيين :

ذكر ابن عقيل أن (عسى) إذا تقدم عليها اسم - جاز تحريكها عن الضمير ، وهذه لغة الحجاز^(٤) ، نحو : زيدٌ عسى أن يقوم ، فعلى لغة الحجاز لا ضمير في (عسى) ، وأن يقوم - في موضع رفع بـ (عسى) .

(١) انظر : شرح ابن عقيل ٣١٣/١ : ٣١٦ .

(٢) انظر : شرح ابن عقيل ٣١٣/١ ، ولرتشاف الضرب ١١٠/٢ ، ومغنى اللبيب ٣١٥ ، ٣١٦ ، والتصريح على التوضيح ١٩٩/١ ، والأشعري ٢٥٣/١ .

(٣) انظر : شرح ابن عقيل ٣١٤/١ ، ومغنى اللبيب ٣١٦ ، ولرتشاف الضرب ١١٠/٢ .

(٤) انظر : شرح ابن عقيل ٣٤٣/١ ، والأشعري ٢٦٦/١ ، والتصريح ٢٠٩/١ .

وتقول على لغة الحجاز^(١) : هِنْدُ عَسَى أَنْ تَقُومَ ، والزيدان عَسَى أَنْ يَقُومَا ، والزيدون عَسَى أَنْ يَقُومُوا ، والهندان عَسَى أَنْ تَقُومَا ، والهندات عَسَى أَنْ يَقُومْنَ .

وقد عدَّ ابن هشام^(٢) والشيخ خالد الأرمري^(٣) الخلو من الضمير هو الألفصح ، واحتجا بقوله تعالى ﴿لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّنْ نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ﴾^(٤) .

٤ - بناء (فَعَالٍ) للمؤنث على الكسر :

ذكر ابن عقيل^(٥) أنَّ مذهب أهل الحجاز في العلم المؤنث إذا كان على وزن (فَعَالٍ) ، نحو : حَذَامٌ ، ورقاشي - هو البناء على الكسر ، فتقول : هذه حَذَامٌ ، ورأيتُ حَذَامٌ ، ومررتُ بِحَذَامٍ .

ومثل هذا قول الشاعر^(٦) :

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ

فقوله (حَذَامٌ) فاعل مبني على الكسر في محل رفع ، وهذا على مذهب أهل الحجاز .

(١) انظر : شرح ابن عقيل ٣٤٣/١ ، والأشمونى ٢٦٦/١ ، والتصريح ٢٠٩/١ .

(٢) انظر : أوضح المسالك ٥٥ .

(٣) انظر : التصريح على التوضيح ٢٠٩/١ .

(٤) الحجرات (١١) .

(٥) انظر : شرح ابن عقيل ٣٣٦/٣ .

(٦) انظر : شبرح ابن عقيل ١٠٥/١ ، والاشتقاق ١١٨ ، وما يستلزم العرب على فَعَالٍ ٨٩ ، واللسان

(حذم، وقش) .

٥ - لك إدغام الفعل المسبوق بجازم والمدغم عنه في لامه :

ذكر ابن عقيل^(١) أن لغة أهل الحجاز تختص بفك إدغام الفعل المسبوق بجازم والمدغم عنه في لامه ، نحو : (لَمْ يَحْلُلْ) ومنه قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَحْلُلْ عَلَيْهِ غُصْبِي﴾^(٢) ، وقوله ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾^(٣) .

تلك كانت الظواهر النحوية التي أوردها ابن عقيل منسوبة في شرحه إلى أهل الحجاز .

خامساً : الظواهر النحوية المنسوبة إلى سُلَيْم :

تمثل الظواهر النحوية التي أوردها ابن عقيل منسوبة إلى (سُلَيْم) ، فيما يلي :

- إجراء القول مجزئ الظن مطلقاً :

ذكر ابن عقيل^(٤) أن مذهب سُلَيْم إجراء القول مجزئ الظن في نصب المفعولين مطلقاً دون قيد أو شرط . وهذا يخالف ما عليه عامة العرب من إجراء القول مجزئ الظن بشرط أن يكون الفعل مضارعاً للمخاطب ومسبوفاً باستفهام ، ويجوز أن يفصل بينهما بشبه الجملة (الظرف أو الجار والمجرور) .

وقد امتشهد ابن عقيل على إجراء القول مجزئ الظن في لغة سُلَيْم مطلقاً بقول الشاعر^(٥) :

(١) انظر : شرح ابن عقيل ٢٥٣/٤ .

(٢) طه (٨١) .

(٣) البقرة (٢١٧) .

(٤) انظر : شرح ابن عقيل ٦٦/٢ وما بعدها .

(٥) انظر : شرح ابن عقيل ٦٢/٢ ، التصريح ٢٦٤/١ ، الأشموني ٣٧/٢ ، مجمع الفهائم ١٥٧/١ ، واللسان (يهن) .

قَالَتْ وَكَتَبْتُ رَجُلًا فَعَلَيْكَ هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِيلِيَّةً

فهذا مفعول أول لـ (قالت) ، و (إسرائيليتا) مفعول ثان ، وهذا جائز عند سَلِيم ، مع كون الفعل (قالت) ماضيًا ، لأنهم يجرون القول مجرى الظن مطلقًا .

وقد نقل صاحب التصريح^(١) عن ابن عصفور أن البيت لا حجة فيه ، لاحتمال أن يكون (هذا) مبتدأ و(إسرائيليتا) على تقدير مضاف ، أى مسخ بنى إسرائيل ، فحذف المضاف الذى هو الخبر ، وبقي المضاف إليه على جره ، لأنه غير منصرف للعلمية والعجمية ، لأنه لغة فى إسرائيل .
تلك هى الظاهرة التى أوردها ابن عقيل منسوبة إلى سَلِيم .

سادسًا : الظواهر النحوية المنسوبة إلى بنى الحارث بن كعب :

تتمثل الظواهر النحوية التى أوردها ابن عقيل منسوبة إلى بنى الحارث بن كعب ، فيما يلى :

- اتصال الفعل بضمير يدل على عدد الفاعل الظاهر :

ذكر ابن عقيل أن مذهب بنى الحارث بن كعب^(٢) أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر مثنى أو مجموع أتى فيه بعلامة تدل على الثنية أو الجمع ، نحو : قاما الزيدان ، وقاموا الزيدون ، وقَمْنَ الهندات . ومذهب جميع العرب تجريد الفعل من الضمير مع إسناده إلى الظاهر^(٣) .

(١) انظر : التصريح ٢٦٤/١ .

(٢) انظر : شرح ابن عقيل ٨٠/٢ .

(٣) انظر : السابق ٧٩/٢ .

وقد استشهد ابن عقيل على هذه الظاهرة بقول الشاعر^(١) :

تَوَلَّى قَتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاءُ مُبَعَّدٌ وَحَمِيمٌ

فـ (مُبَعَّدٌ وَحَمِيمٌ) مرفوعان بقوله (أسلماء) ، والالف فيه يدل على أن
الفاعل لاثنين . وقول الشاعر^(٢) :

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ أَهْلِي فَكُلُّهُمْ يُعْزِلُ

فـ (أهلي) مرفوع بقوله (يَلُومُونَنِي) ، والواو فيه يدل على أن الفاعل

جمع .

وقول الآخر^(٣) :

رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي فَأَعْرَضَنَ عَنِّي بِالْحُدُودِ النَّوَاصِرِ

فـ (الغواني) مرفوع بقوله (رَأَيْنَ) ، والتون فيه للنسوة للدلالة على الفاعل
جمع المؤنث ، والقياس (رأت الغواني)^(٤) .

وقد ذكر ابن عقيل أن هذه اللغة القليلة قد عبر عنها النحويون بلغة أكلوني

البراغيث^(٥) ، وقد قيل إنها لغة طيئ أو أزد شنوءة^(٦) .

تلك هي الظاهرة المنسوبة إلى بنى الحارث بن كعب التي أوردها ابن عقيل

في شرحه على ألفية ابن مالك .

(١) انظر : شرح ابن عقيل ٨١/٢ ، شذور الذهب ٢٢٦ ، معنى اليب ٤٧٨ .

(٢) انظر : شرح ابن عقيل ٨٢/٢ ، الفصل ٨٧/٣ ، ٧/٧ ، التصريح ٢٧٦/١ ، الأشموني ٤٧/٢ .

(٣) انظر : شرح ابن عقيل ٨٣/٢ ، شذور الذهب ٢٢٨ ، الأشموني ٤٧/٢ .

(٤) انظر : المعنى ٤٧/٢ .

(٥) انظر : شرح ابن عقيل ٨٥/٢ .

(٦) انظر : معنى اليب ٤٧٨ ، والأشموني ٤٨/٢ .

سابعاً : الظواهر النحوية المنسوبة إلى بني أسد :

تمثل الظواهر النحوية التي أوردها ابن عقيل منسوبة إلى أسد فيما يلي :

- ضم فاء الفعل الثلاثي المعتل العين :

ذكر ابن عقيل^(١) أنَّ إخلاص الضم ، نحو : قُولَ ، وَيُوعَ ، وَجَهًا من ثلاثة أوجه سُمِعَتْ في الفعل الثلاثي المجهول المعتل العين^(٢) .

وقد نسب ابن عقيل هذه اللغة إلى بني دُبَيْر ، وبني قَقْعَس ، وهما من فصحاء بني أسد^(٣) ، واستشهد عليها بقول الشاعر^(٤) :

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ؟ - لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

فـ (بُوعَ) فعل ماضٍ للمجهول ، وهو ثلاثي معتل العين ، وقد أخلص ضم فائه .

وقد ذكر صاحب التصريح^(٥) أنَّ الضم الخالص لغة قليلة موجودة في كلام هُذَيْل ، ونقل أنها تعزى لفقعس ودبير ، وحكى عن بني ضبة وبعض تميم ، وطائفة من متأخري المغاربة .

تلك هي الظاهرة التي أوردها ابن عقيل منسوبة إلى بني أسد .

(١) انظر : شرح ابن عقيل ١١٤/٢ وما بعدها ، وانظر شرح الفصل ٧٠/٧ .

(٢) الوجهان الآخران هما : إخلاص الكسر ، نحو : قِيلَ ، وَيِيعَ ، والإشمام وهو الاتيان بالفاء بحركة بين

الضم والكسر . انظر شرح ابن عقيل ١١٤/٢ ، ١١٧ ، وشرح الفصل ٧٠/٧ .

(٣) انظر : شرح ابن عقيل ١١٥/٢ .

(٤) انظر : شرح ابن عقيل ١١٥/٢ ، وشرح الفصل ٧٠/٧ ، معنى اليب ٥١٣ ، التصريح ٢٩٥/١ .

الاشموني ٦٣/٢ .

(٥) انظر : التصريح على التوضيح للأزهري ٢٩٥/١ .

ثالثاً: الظواهر النحوية المنسوبة إلى عقيل :

تتمثل الظواهر النحوية التي أوردتها ابن عقيل منسوبة إلى عقيل ، فيما

يلي :

- (لعل) حرف جر :

ذكر ابن عقيل أن (لعل) الجر بها لغة عقيل^(١) ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر^(٢) :

لَعْلَ أَيُّ الْمَوْتَرِ مِنْكَ قَرِيبُ

ف (أي) مجرور بحرف الجر (لعل) على لغة عقيل . والبیت يروی (أبا) فلا شاهد فيه^(٣) .

وقول الآخر^(٤) :

لَعْلَ اللهُ فَضْلُكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أَمْكُمْ شَرِيحُ

فلفظ الجلالة مجرور بـ (لعل) على لغة عقيل .

ومجرور (لعل) في موضع رفع بالابتداء ، بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية ، وإفادتها معنى التوقع ، ولعدم تعلقها بشيء فهي حرف جر رائد دخل على المبتدأ ، كالباء في بِحَبِّكَ دِرْهَمُ^(٥) .

تلك هي الظاهرة التي أوردتها ابن عقيل منسوبة إلى بني عقيل .

(١) انظر : شرح ابن عقيل ٤/٣ .

(٢) انظر : شرح ابن عقيل ٤/٣ ، معنى اليب ٣٧٧ ، ٥٧٦ ، شرح شواهد الغنى للبيوطي ٦٩٢/٢ ،

معجم الهوامع ٣٣/٢ ، ١٠٨ ، التصريح ١٥٦/١ ، ٢١٣ ، الأشموني ٢٠٥/٢ .

(٣) انظر : الأشموني ٢٠٥/٢ .

(٤) انظر : شرح ابن عقيل ٤/٣ ، القرب ٢١٢ ، التصريح ٢/٢ ، الأشموني ٢٠٤/٢ .

(٥) انظر : شرح ابن عقيل ٥/٣ ، ومعنى اليب ٣٧٧ ، ٥٧٦ ، والتصريح ١٥٦/١ ، ٢١٣ .

ثامناً : الظواهر النحوية المنسوبة إلى ربيعة :

تتمثل الظواهر النحوية المنسوبة إلى ربيعة ، فيما يلي :

- بناء (مَعَ) على السكون :

ذهب ابن عقيل^(١) إلى أَنَّ تسكين عين (مَعَ) لفة ربيعة ، وهى عندهم مبنية على السكون ، وعدَّ من ذلك قول الشاعر^(٢) :

فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ رِيَارَتُكُمْ لِمَامَا

ومذهب سيبويه أن الشاعر مضطر إلى التسكين^(٣) ، وقد خالفه المتأخرون فى ذلك ، ونُقِلَ عن الكسائى أن ربيعة تقول : ذهبت مع أخيك ، وجئت مع أهلك ، بالسكون ، ومن حفظ حجة على مَنْ لم يحفظ^(٤) .

و (مع) اسم لمكان الاصطحاب أو وقته ، نحو : جلس زيد مَعَ عمرو ، وجاء زيد مَعَ بكرٍ . والمشهور فيها فتح العين ، وهى مُعَرِّبَةٌ ، وفتحها فتحة إعراب ، ومن العرب من يسكنها^(٥) .

ومذهب فريق من النحاة أن (مَعَ) الساكنة العين تكون حرفاً ، وقد عدّها سيبويه اسماً^(٦) . وقد ذهب ابن هشام^(٧) إلى أنها اسم حتى مع تسكين عينها ، وأنَّ تسكين العين لفة غَنَمٌ وربيعة .

تلك هى الظاهرة التى أوردها ابن عقيل فى شرحه منسوبة إلى ربيعة .

(١) انظر : شرح ابن عقيل ٧٠ / ٣ .

(٢) انظر : شرح ابن عقيل ٧٠ / ٣ ، وسيبويه ٢٨٧ / ٣ ، وابن يمشى ١٢٨ / ٢ ، ١٣٨ / ٥ ، والتصريح ٤٨ / ٢ ، ١٩٠ ، اللسان (ممع) .

(٣) انظر : الكتاب ٢٨٧ / ٣ .

(٤) انظر التصريح ٤٨ / ٢ .

(٥) انظر : شرح ابن عقيل ٧٠ / ٣ .

(٦) انظر : شرح ابن عقيل ٧٠ / ٣ ، وابن يمشى ١٢٨ / ٢ .

(٧) انظر : معنى اللبيب ٤٣٩ ، واللسان (ممع) .

موضوع هذا البحث (الخصائص النحوية للقبائل العربية التي ذكرها ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) ، دراسة تحليلية) .

لقد كشفت هذه الدراسة عن الخصائص النحوية للقبائل العربية التالية ، وهي :

- ١ - طيئ : وتختص باستخدام (ذو) الطائية .
- ٢ - هذيل : وتختص بإبدال حاء (حتى) عيناً ، وقلب ألف المقصور ياءً ، وجواز فك إدغام الفعل المسبوق بجازم والمدغم عنه فى لامة ، واستخدام (الذون) بالواو فى الرفع ، واستخدام (متى) حرف جر .
- ٣ - بنو تميم : وتختص بإهمال (ما ، ولا) ، وجواز تقديم الاسم على (عسى) ، وجواز الاتباع فى الاستثناء المقطوع ، وإعراب وزن (فَعَالٍ) العَلَم للمؤنث ، وتصحيح ما عينه (ياء) .
- ٤ - أهل الحجاز : وتختص بإعمال (ما ، ولا) عمل (ليس) ، وتقديم الاسم على (عسى) مع تجريدتها عن الضمير ، وبناء (فَعَالٍ) العَلَم للمؤنث على الكسر ، وفك إدغام الفعل المسبوق بجازم والمدغم عنه فى لامة .
- ٥ - سُلَيم : وتختص بإجراء القول مُجرى الظن مطلقاً .
- ٦ - بنو الحارث بن كعب : وتختص باتصال الفعل بضمير يدل على عدد الفاعل الظاهر .
- ٧ - بنو أسد : وتختص بضم فاء الفعل الثلاثى المعتل العين .
- ٨ - عَقِيل : وتختص باستخدام (لعل) حرف جر .
- ٩ - ربيعة : وتختص ببناء (مَعَ) على السكون .

يتضح مما سبق أن الاستخدام النحوى لم يكن مطرداً عند العرب أجمعين ولكن بعض القبائل العربية كانت لها خصائص نحوية انفردت بها . وتكمن أهمية ابن عقيل فى نسبة هذه الظواهر النحوية إلى أصحابها مما يساعدنا على معرفة شئ عن الخصائص النحوية للقبائل العربية التى أوردتها فى شرحه على ألفية ابن مالك . ومن هنا تكمن أهمية هذه الدراسة .

كما تبين أن بعض الشواهد الشعرية التى استشهد بها ابن عقيل على بعض الظواهر النحوية التى انفردت بها هذه القبيلة أو تلك - لها روايات أخرى تبطل موضع الاستشهاد بها . فربما كانت هذه الظاهرة أو تلك مما دخل فى إطار الاستخدام اللغوى العام .

المصادر والمراجع :

- ١ - الاسترأبى - شرح الكافية لابن الحاجب - بيروت ١٩٨٢ م .
- شرح الشافية لابن الحاجب - تحقيق محيى الدين عبد الحميد وآخرين - بيروت ١٩٨٢ م .
- ٢ - الأشمونى - شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك - الحلبي (د . ت) .
- ٣ - الأعلام الشتمرى - تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب فى علم مجازات العرب ، مطبوع بأسفل كتاب ميبويه - ط بولاق ١٣١٧ هـ .
- ٤ - ابن الأنبارى - الإنصاف فى مسائل الخلاف - تحقيق محيى الدين عبد الحميد - القاهرة ١٩٨٢ م .
- البيان فى غريب إعراب القرآن - تحقيق طه عبد الحميد - القاهرة ١٩٦٩ م .

٥ - البغدادي : - خزانة الأدب - تحقيق عبد السلام هارون - الخانجي
١٩٧٧ م .

٦ - الجرجاوى : شرح شواهد ابن عقيل - الحلبي - د. ت .

٧ - أبو جعفر النحاس - شرح آيات سيويه - تحقيق وهبه متولى عمر -
القاهرة ١٩٨٥ م .

٨ - ابن جنى - الخصائص - تحقيق محمد على النجار - بيروت د. ت .
- المحتسب فى تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح
عنها - تحقيق على النجدى ناصف وآخرين -
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٦٩ م .

- اللمع فى العربية - تحقيق حامد المؤمن - بيروت
١٩٨٥ م .

- سر صناعة الإعراب - تحقيق حسن هنداوى دمشق
١٩٨٥ م .

- المنصف شرح التصريف للمازنى - تحقيق إبراهيم
مصطفى وآخرين - الحلبي ١٩٥٤ م .

٩ - أبو حيان الأندلسى - ارتشاف الضرب - تحقيق مصطفى المناس - القاهرة
١٩٨٤ م .

١٠ - خالد الأزهرى - التصريح على التوضيح - الحلبي (د. ت) .

١١ - الزجاجى - الجمل - تحقيق على توفيق الحمد - بيروت ١٩٨٥ م .
- الإيضاح فى علل النحو - تحقيق مازن المبارك -
بيروت ١٩٧٩ م .

١٢ - ابن السراج - الأصول فى النحو - تحقيق عبد الحسين الفتلى -
بيروت ١٩٨٥ م .

- ١٣ - أبو سعيد السيرافى - شرح كتاب سيويه - مخطوط - نسخة مصورة
بمكتبة جامعة القاهرة برقم ٢٦١٨١ - ٢٦١٨٢ .
- ١٤ - ابن السكيت - الإبدال - تحقيق حسين محمد شرف - مطبوعات مجمع
اللغة العربية بالقاهرة ١٩٧٨ م .
- شرح كتاب سيويه - الجزء الأول بتحقيق محمود
حجازى ورمضان عبد التواب القاهرة ١٩٨٦ م .
- ١٥ - عبد السلام هارون - معجم شواهد العربية - الخانجي ١٩٧٢ م .
- ١٦ - سيويه - الكتاب - ط بولاق ١٣١٧ هـ .
- تحقيق عبد السلام هارون - الخانجي ١٩٧٧ م .
- ١٧ - ابن السيد البطليوسى - الحلل فى شرح أبيات الجمل - تحقيق مصطفى
السقا وآخرين - هيئة الكتاب ١٩٨١ م .
- ١٨ - السيوطى - شرح شواهد المغنى - تصحيح الشنيطى - بيروت د. ت .
- همع الهوامع - تحقيق عبد العال سالم مكرم وآخرين .
- الكويت ١٩٧٥ م .
- المزهرفى علوم اللغة - مطبعة السعادة ١٣٢٥ هـ .
- ١٩ - الشنيطى - الدرر اللوامع على همع الهوامع - القاهرة ١٩١١ م .
- ٢٠ - الصنغانى - ما يته العرب على فَعَالٍ - مطبوعات المجمع العلمى
بدمشق - تحقيق د. عزة جسن - دمشق ٦٤ م .
- ٢١ - المسدوى - شرح شواهد ابن عقيل - مطبوع بهامش شرح
البحر جاوى د. ت .
- ٢٢ - ابن عصفور - تجرب فى النحو - تحقيق أحمد عبد الستار - بغداد
١٩١١ م .

- المتع في التصريف - تحقيق فخر الدين قباوة -
بيروت ١٩٧٩ م .
- شرح جمل الزجاجي - تحقيق صاحب أبو جناح .
العراق ١٩٨٢ م .
- ٢٣ - ابن عقيل - شرح ألفية ابن مالك - تحقيق محيى الدين عبد الحميد
- القاهرة .
- ٢٤ - ابن مالك - تهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق محمد كامل
بركات - القاهرة ١٩٦٨ م .
- ٢٥ - المبرد - المقتضب - تحقيق محمد عبد الخالق عظيمه - المجلس الاعلى
للشؤون الإسلامية ١٩٦٣ م .
- الكامل في اللغة والأدب - بيروت - د. ت .
- ٢٦ - محمد بن يوسف بن سعيد السيرافي - شرح أبيات سيويه - تحقيق
محمد على سلطانى - دمشق ١٩٧٩ م .
- ٢٧ - ابن منظور - لسان العرب - ط دار المعارف المصرية .
- ٢٨ - ابن هشام مغنى اللبيب عن كتب الأعراب - تحقيق مازن المبارك وآخرين
- بيروت ١٩٧٩ م .
- شذور الذهب - تحقيق محيى الدين عبد الحميد -
القاهرة ١٩٧٨ م .
- ٢٩ - ابن يعيش - شرح المفصل للزمخشري - القاهرة د. ت .

أسماء الأصوات فى محافظة (سوان)

بين الأصول الفصيحة والاستعمال المحلى

د. عبد النعيم عبد السلام خليل

أولاً: الإطار العام :

يهدف هذا البحث فى مجمله إلى دراسة هذا القسم من أقسام الكلم العربى بالتحديد ، وقد رأيت أن دراسة أسماء الأصوات من بين أنواع الكلم الأخرى ذات أهمية خاصة ، لأسباب عدة ، أذكر منها :

١ - إن الدراسات اللغوية والنحوية يختلف مناهجها ومدارسها قديمها وحديثها ، لم تتناول هذا الموضوع بشكل يتناسب وأهميته فى الدرس اللغوى والنحوى ، باعتباره قسمًا خاصًا من أقسام الكلم يقف بإزاء الأقسام الأخرى ، كالفعل والاسم والحرف واسم الفعل ، التى تكون فى مجموعها مادة الدراسة اللغوية والنحوية بمختلف مدارسها ومناهجها قديماً وحديثاً ، ويبدو أن مرجع هذا الإهمال أو قل عدم التركيز من قبل النحويين واللغويين لهذا النوع من أنواع الكلم ، إنما يرجع فى نظرى ، إلى أن أسماء الأصوات ، كلمات لا تشكل محورا أساسيا فى دراسة الظاهرة الإعرابية من حيث التآثر والتأثير فى سلسلة الوحدات اللغوية السابقة واللاحقة على مستوى التركيب اللغوى من منطلق نظرية العامل ، حيث كانت ولا تزال أس الدرس النحوى ، ومن ثمَّ

فإننا نجد البحث النحوى لا يخرج عن حدود تصنيف هذه الكلمات من حيث الاسمية والفعلية من بين أنواع الكلم ، والحكيم عليها من حيث البناء والإعراب ، والتعريف والتكثير ، بالإضافة إلى حصرها وضبطها وغالبا ما يكون ذلك فى معرض حديثهم عن أسماء الأفعال التى هى أقرب الأنواع إليها ، يقول السيوطى : « وحصر أسماء الأصوات وضبطها من علم اللغة ، وحظ النحوى أن يتكلم على بنائها »^(١) .

فكان لا مجال لدراسة هذه الأسماء إلا من حيث الحصر والضبط والبناء ، وتلك دائرة ضيقة لا تتناسب وأهمية هذه الكلمات فى الدرس اللغوى^(٢) .

٢ - إذا كانت المفردات اللغوية - فى عمومها - تتعرض فى حياتها إلى ما يسمى بانقراض الكلمات أو الفناء أو اختفاء بعض المفردات^(٣) . كما يفسره البعض ، فإن أسماء الأصوات أكثر عرضة لهذا الفناء أو الانقراض ، ذلك لأنها تستعمل فى بيئات معينة ومن ثم فإن مجال استعمالها ضيق للغاية بالرغم من أنها تشكل جزءا من الثروة اللغوية لأية لغة من اللغات ، ولا يمكن الاستغناء عنها بأى حال من الأحوال .

لذلك فإننى أعد هذا البحث دعوة لإحياء هذه المفردات اللغوية التى هى جزء من ثروتنا اللغوية ، لأن كثيرا من هذه الأسماء أصبح غريبا حتى فى بيته الريفية التى تعد أكثر البيئات استخداما لهذه الأصوات ، وهو أمر يذكرنا بما قاله الإمام السيوطى فى أثناء حديثه عن بعض الكلمات ذات الدلالة الغامضة ، حيث يقول : « وقد كان لذلك كله ناس يعرفونه ، وكذلك يعلمون ما نستغربه

(١) السيوطى : معجم الهوامع - ص ١٠٧ .

Pei Mario : The story of language. p. 26.

(٢) انظر :

(٣) انظر : استيفن لولان : دور الكلمة فى اللغة . ترجمة د. كمال محمد بشر ص ١٨٨ وما بعدها .

اليوم ، ذهب هذا كله بلهbab أهله ، ولم يبق حقلنا إلا الرسم الذى نراه ^(١) .

٣ - يتصل هذا الموضوع بجانب من جوانب علم اللغة التاريخى ، الذى يبحث تطور اللغة الواحدة عبر القرون أو بمعنى أدق التغير فى اللغة الواحدة ، على مدى الزمن ^(٢) ، وهو جانب نلاحظ فيه قصورا واضحا فى درسا اللغوى ، كما يلتقى من ناحية أخرى مع جانب من جوانب علم اللغة الاجتماعى ، Sociolinguistics ، وهو جانب تفتقر إليه المكتبة العربية ، إذ أن ما كتب فى هذا العلم بالعربية وما ترجم من اللغات الأخرى ^(٣) لا يتناسب بحال من الأحوال مع أهمية علم اللغة الاجتماعى بين العلوم اللغوية الأخرى .

وعلم اللغة الاجتماعى Sociolinguistics يعنى ذلك الجزء من علم اللغة بمعناه العام الذى يدرس اللغة ، كظاهرة اجتماعية ثقافية إنه يعنى بدراسة العلاقة التى تربط اللغة بالمجتمع ومن ثم فإن له ارتباطا بالعلوم الاجتماعية وخاصة علم النفس الاجتماعى والأنثروبولوجى وجغرافية السكان ، وعلم الاجتماع ^(٤) .

(١) السيوطى : لأزهر ج ١ ص ٧٠ ، ٧١ .

(٢) د. محمود فهمى حجازى : مدخل إلى علم اللغة ص ٢٣ .

(٣) من المؤلفات التى تناولت صلة اللغة بالمجتمع موضوع علم اللغة الاجتماعى :-

- كتاب الدكتور على عبد الواحد وفى : اللغة والمجتمع .
- كتاب سيرسن : اللغة بين الفرد والمجتمع . ترجمة د. عبد الرحمن أيوب .
- كتاب الدكتور لويس : اللغة فى المجتمع . ترجمة د. تمام حسان .
- كتاب الدكتور عبد الرأبى : اللغة وعلوم المجتمع .
- كتاب ممدون : علم اللغة الاجتماعى . ترجمة د. محمود عبد الفتى عياد .
- كتاب الدكتور كمال محمد بشر . علم اللغة الاجتماعى . مدخل ..

(١) Peter Trudgill : Sociolinguistics, an introduction to language and society. p. 32 .

Sociolinguistics then is that part of linguistics which is concerned with

- language as a social and cultural phenomenon. it investigates the field of

وهو علم حديث العهد بالوجود قياساً ببقية العلوم اللغوية الأخرى ، فقد ظهر المصطلح sociolinguistics بعد الحرب العالمية الثانية تالياً لمصطلحين آخرين هما علم اللغة الاثنولوجى Ethnolinguistics وعلم اللغة النفسى Psycholinguistics حيث ظهر الاول أواخر الأربعينيات والثانى أوائل الخمسينيات والثالث أوائل الستينيات^(١) .

وتقوم الدراسة فى هذا العلم فى إحدى ركائزها على ما يسمى بالسياق الاجتماعى أو المقام context of situation ، وهو يعنى دراسة الحدث اللغوى فى محيطه الاجتماعى ، مع الأخذ فى الاعتبار كل ما يحيط بهذا الحدث فى واقعه ، من أشخاص وأشياء ، وحركات تعين على فهمه فى سياقه العام ، ومن ثم فهو يعنى بدراسة الواقع اللغوى فى أشكاله المتنوعة باعتبارها صادرة عن معان اجتماعية مألوفة أو غير مألوفة ، وذلك من خلال النهر المتدفق للتبادل الاجتماعى اليومى^(٢) .

إن المقام أو السياق الاجتماعى Context of situation ليس مجرد مكان يلقى فيه الكلام وإنما هو إطار اجتماعى ذو عناصر متكاملة أخذ بعضها بحجز بعض ، فهناك الموقف كله بمن فيه من متكلمين وسامعين وعلاقتهم بعضهم ببعض ، وهناك كذلك ما فى الموقف من الأشياء والموضوعات المختلفة التى تفيد فى فهم الكلام والوقوف على خواصه^(٣) .

وإذا كان الوقوف على المعنى الدلالى للحدث اللغوى بين الإنسان والإنسان

language and society and has close connections with the social sciences especially social psychology, anthropology, human geography and sociology.

(١) د. عبد الرأجى : اللغة وعلوم المجتمع ص ٧ ، ص ٨ .

(٢) د. عبد الرأجى : السابق ص ١٠ .

(٣) د. كمال محمد بشر . دراسات فى علم اللغة . القسم الثانى ص ٦٥ .

يحتاج إلى الاخذ في الاعتبار كل ما فى المقام من شخوص وأشياء تعين على فهمه ، فإن الوقوف على المعنى الدلالي لأسماء الاصوات وسيلة الاتصال بين الإنسان والحيوان - أدعى للوقوف على كل هذه الأشياء ، فإذا قال شخص للماعز «بس» - اسم صوت لدعاء هذا الحيوان - فإن علينا أن نلاحظ ما يصحب هذا الصوت من حركات تودد إلى هذا الحيوان تشعره بالامان والاطمئنان ، وذلك أن الداعى يمد يده بأعواد من البرسيم مثلاً أو غيرها بقصد إغرائه ليقبل عليه ، وكذلك إذا قلنا للكلب «جر» - اسم صوت لئجر الكلب وطرده - فإن هذا الصوت يصحبه من التنغيم ما يوحى بالمقصود ، بالإضافة إلى تجهيم الوجه ، وعبوسه ، وإذا قلت للقطعة «بس» بكسر الباء وسكون السين ، فإنه يتطلب من التنغيم والتلون الموسيقى ما يتطلبه اسم الصوت السابق ، وعكس ذلك تماماً إذا قلت لها «بيس» - اسم صوت لحث هذا الحيوان على الإقبال ، فإن هذا الصوت يصحبه من اللين والركة ، والتنغم الهابط ما يشجع هذا الحيوان على الإقبال ، ذلك أن نطق المقطع الأول يتطلب شيئاً من الإمالة تشبه إمالة الألف فى القراءات القرآنية ، حتى تنتهى هذه الإمالة باختفاء السمات الصوتية لفونيم السين تماماً ، ثم يبدأ المقطع الثانى بفتح الباء وسكون السين ، وهذا الصوت بهذه الطريقة من النطق أكثر دلالة على فعله من قول بعض سكان المدن «بس بس» لاستدعاء هذا الحيوان ، فليس فيه من التنغيم ما يغرى الحيوان على الإقبال .

إن دراسة هذه الكلمات يجب أن تأخذ فى الاعتبار كل تلك الجوانب الصوتية المصاحبة للصوت التى تجعل الكلمة تحمل قيمة صوتية ، تختلف بشكل كبير عن بقية الوحدات اللغوية مجردة عن هذه الجوانب الصوتية فى سياقها اللغوى ، وقد أطلق اللغويون على ذلك ما يسمى باللغة الجانبية ، paralanguage وهو مصطلح يطلقه اللغويون على الجوانب الصوتية التى

تصاحب الكلام ، فهي ليست تلك الالفاظ التى ينطقها المتكلم ، ولكنها حالة الصوت عند نطق الالفاظ ارتفاعاً وانخفاضاً أو تنغيماً أو غير ذلك^(١) .

إن دور هذه اللغة الجانبية بما تحمل من موارين صوتية كميزان طبقة الصوت وميزان الصوت المنفتح وميزان البطء والسرعة ، يظهر بشكل جلى فى هذه الأسماء إذ المعنى الدلالى لها لا يقف عند حدود الفاظها ، وإنما يتعدى ذلك ليأخذ فى الاعتبار درجات الصوت من حيث الارتفاع والانخفاض والتلوين النغمى ، وغير ذلك مما يصحب هذا الصوت فى سياقه الحى ، ويشكل جزءاً من دلالاته ، وقد أدرك القدماء دور اللغة الجانبية فى التعبير عن الدلالة ، يقول ابن جنى : « وقد حذفت الصفة ، ودلت الحال عليها ، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم « سير عليه ليل » وهم يريدون ليل طویل ، وكان هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها وذلك أنك تحس فى كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله « طویل » ، أو نحو ذلك ، وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملت ، وذلك أن تكون فى مدح إنسان والثناء عليه ، فتقول « كان والله رجلاً » فتريد فى قوة اللفظ بـ « الله » هذه الكلمة وتتمكن من غميط الكلام وإطالة الصوت بها وعليها ، أى رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك^(٢) . ومن بين ما يجب أن يؤخذ فى الحسبان عند دراسة هذه الأصوات لبيان المراد منها ، ويدخل فى نطاق سياق الحال context of situation ، ما يطلق عليه فى الدرس اللغوى المعاصر kinesics وترجمته علم الحركة الجسمية^(٣) ، ويقوم هذا العلم

(١) د. عبد الرأجى : اللغة وعلوم الاجتماع ص ٢٨ .

(٢) ابن جنى : الخصائص ج ٢ ص ٣٧٢ ، ص ٣٧٣ .

(٣) انظر : د. فاطمة محبوب : دراسات فى علم اللغة ص ١٥٩ .

على استخدام الإنسان حركات جسمه فى عملية التوصيل بما يفيد فى فهم العملية اللغوية وبما يفيد آخرها فى البناء الاجتماعى .

والذى يدعو الإنسان إلى استخدام الحركة الجسمية فى عملية التوصيل ، إما الانفعال ، أو إدراكه أنه لا يستطيع أن يفصح تماماً عما بداخله نحو من يوجه إليه الحديث ، فإذا قابلت سائحا مثلا لا أجيد لغته ، فإنى أحاول أن أحادثه مستخدماً بعض الحركات الجسمية والإشارات وغير ذلك مما يقرب مفهوم الرسالة ، وذلك أوضح ما يكون عند الاتصال بالحيوان ، فالإنسان يستعين بحركات جسمه ظناً منه أنه يقرب ما يريد أن يقضى به إلى هذا الحيوان الأعجم ، وهذه الحركات والإشارات هى جزء من سياق الحال ، يقول الدكتور عبده الراجحي « إن دراسة الحركة الجسمية لا تتم بعزل عناصرها وتحليلها فحسب ، وإنما يقتضى وضعها فى سياق حدوثها ، وهو تطبيق لنظرية سياق الحال Context of situation فى الدرس اللغوى كما ازدهرت عند فيرث »^(١) .



فقد فرضت طبيعة هذا البحث أن يكون الحديث فى محورين أساسيين تنفرع منهما أفكار جزئية ، هما :

١ - أسماء الأصوات فى العربية الفصحى ، التى تتمثل أرقى أساليبها فى القرآن الكريم والحديث الشريف ، والشعر العربى فى أرقى عصوره ، وما ورد عن العرب من آثار نثرية ، وينتظم هذا المحور التعريف بهذه الأصوات وحصرها وضبطها والتعريف بها وتوضيح معانيها حتى يتسنى لنا الموازنة بينها وبين ما ورد من هذه الأسماء وتستخدمه عامية أسوان فى وقتنا هذا .

(١) د. عبده الراجحي : السابق ص ٤٤ .

(٢) د. عبده الراجحي : السابق ص ٥٢ .

٢ - أسماء الأصوات فى عامية محافظة أسوان ، أقصى محافظات جمهورية مصر العربية من ناحية الجنوب ، بكل مراكزها ومدنها وقراها التى تمتد من مدينة السباعية على حدود محافظة قنا من ناحية الشمال إلى حدود مدينة أبى سمبل أقصى جنوب المحافظة على الحدود السودانية ، وقد لاحظت أن هناك فروقا صوتية واضحة بين لهجات قرى ومدن ومراكز محافظة أسوان نظراً للفواصل الطبيعية التى تفصل بين كثير من هذه البلاد كنهر النيل مثلاً حيث تقع بعض هذه القرى غرب نهر النيل وبعضها فى الشرق ، وكذا الجبال والطرق الوعرة ، التى يصعب معها الانتقال من قرية إلى أخرى ومن مكان إلى آخر ، وإن كانت هذه الفواصل لم تبعد الآن فواصل طبيعية تقف عائقاً بين اتصال السكان بعضهم ببعض ، نظراً لسهولة المواصلات فى هذا العصر ، وانتعاش الحالة الاقتصادية عن ذى قبل ، والتشكيلات السياسية التى تفرض على السكان نوعاً من الاتصال الدائم .

ومن ثم فإن الحديث فى هذا المحور ستركز حول حصر وضبط أسماء الأصوات فى جميع قرى ومدن المحافظة لنعرف ما كان منها باقياً على صيغته فى العربية الفصحى وما أصابه شىء من التطور والتغير وما استحدث منها مما لا نجد له أصولاً فى العربية القديمة ، بعقد مقارنة بين هذه الأسماء فى صيغتها القديمة وما يستعمل منها حتى الآن فى عامية أسوان ، وهو موضوع البحث .

ثانياً : أسماء الأصوات فى العربية الفصحى :

يكاد يجمع النحويون العرب على أن الكلم فى اللغة العربية ينقسم إلى ثلاثة أقسام اسم وفعل وحرف ، جاء ذلك فى كتاب سيبويه أول مؤلف نحوى تحت عنوان : « هذا باب علم ما الكلم فى العربية » ، يقول : « فالكلم اسم

وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل^(١) ، وقد نهج هذا النهج جمهور النحويين بعده بصريين وكوفيين ، ومنهم الكسائي والفراء والمبرد والزجاج والفارسي وابن جنى والرماني وابن فارس والزمخشري وابن الأثير وابن يعيش وابن الحاجب ، وابن عصفور وغيرهم كثيرون .

ويبدو أن النحويين العرب قد تأثروا فى هذه القسمة بالنحويين الهنود حيث قسم هؤلاء الكلمة إلى اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل^(٢) . وقد رأى بعض المحدثين أن العرب قد تأثروا فى قسمتهم هذه بما جرى عليه فلاسفة اليونان والمناطق من تقسيمهم الكلم إلى أجزاء ثلاثة^(٣) .

غير أن ابن صابر من النحويين العرب قد خرج على هذه القسمة الثلاثية وأضاف قسمًا رابعًا لأقسام الكلم ، أطلق عليه الخالفة يقول السيوطى فى ترجمته : « أحمد بن صابر أبو جعفر النحوى الذاهب إلى أن للكلمة قسمًا رابعًا سماه الخالفة ، قرأ عليه أبو جعفر بن الزبير^(٤) » ، وقال فى الأشباه والنظائر ، « وقال أبو حيان : زاد أبو جعفر بن صابر قسمًا رابعًا سماه الخالفة وهو اسم الفعل^(٥) » وأكد هذا فى معجم الهوامع ، يقول : « وزعمها ابن صابر قسمًا رابعًا رائدًا على أقسام الكلم الثلاثة سماه الخالفة^(٦) » ، وهو يقصد بالخالفة أسماء الأصوات والأفعال ، غير أن هذا رأى من ابن صابر لم يعره النحويون اهتمامًا واعتبروه غير قائم ، لأنه يخالف ما أجمع عليه جمهور النحويين ،

(١) سيويه : الكتاب ج ١ ص ١٢ .

(٢) د. أحمد مختار عمر : البحث اللغوى عند الهنود وآثره على اللغويين العرب . ص ١٣٢ .

(٣) انظر : د. إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة ص ١٩٣ ، ص ١٩٥ .

(٤) السيوطى : بنية الوعاة ج ١ ص ٣١١ .

(٥) السيوطى : الأشباه والنظائر ج ٣ ص ٢ .

(٦) السيوطى : معجم الهوامع ج ٢ ص ١٠٥ .

يقول الصبان : « والنحويون مجمعون على تقسيم الكلم إلى اسم وفعل وحرف ، إلا من لا يعتد بخلافه^(١) ، وهو يقصد أيا جعفر بن صابر صاحب هذا الرأي ، ويقول ابن هشام مؤيداً ما صرح به الصبان : « ثم قلت : وهي اسم ، وفعل وحرف ، وأقول الكلمة جنس تحت هذه الأنواع الثلاثة لا غير ، أجمع على ذلك من يعتد بقوله^(٢) ، وفي قوله « لا غير » و « أجمع على ذلك من يعتد بقوله » تأكيد للقسمة الثلاثية ، وإهمال تام ، بل إنكار لما يراه ابن صابر من إضافة القسم الرابع إلى هذه الأنواع ، غير أن ما قاله ابن صابر قد لقي قبولاً عند بعض المحدثين من اللغويين ، فقد رأى الدكتور إبراهيم أنيس أن الكلمة تنقسم إلى اسم وضمير وفعل وأداة^(٣) ، ورأى آخرون أنها تنقسم إلى اسم وفعل وأداة وكنائيات^(٤) ، بينما رأى الدكتور تمام أنها تنقسم إلى سبعة أقسام هي : الاسم ، والصفة ، والفعل ، والضمير والخالفة والظرف والأداة^(٥) ، ووافقته على ذلك الدكتور مصطفى الساقى ، وعندما أن الخالفة تنقسم إلى أربعة أقسام هي :

- ١ - خالفة الإخالة .
- ٢ - خالفة الصوت .
- ٣ - خالفة التعجب .
- ٤ - خالفة المدح^(٦) .

والحق أن هذا الرأي الذى قال به ابن صابر منذ أخريات القرن السابع وأوائل القرن الثامن الهجريين ، له ما يؤيده من الشواهد والأدلة التى تجعل

(١) الصبان : حاشية الصبان ج ١ ص ٢٣ .

(٢) ابن هشام : شرح شذور الذهب ص ١٣ .

(٣) د. إبراهيم أنيس : السابق ص ٣٩ .

(٤) د. مهدي الخزومي : فى النحو العربى . قواعد وتطبيق ص ٤٥ .

(٥) د. تمام حسان : اللغة العربية . منهاها ومبناها . ص ٩٠ .

(٦) د. فاضل مصطفى الساقى : أقسام الكلام العربى . ص ٢١٤ ، ص ٢٦٨ .

لهذه الأسماء قسماً رابِعاً يقوم بِنِقاته ، ذلك أن النُقْدَماء حينما أُخرجوا هذه الأسماء من بين أنواع الأسماء ، التى حدوها بقولهم : إن الاسم هو ما له معنى فى ذاته وليس الزمن جزءاً منه ، بالإضافة إلى قبولها علامات خاصة تمتاز بها عن بقية أنواع الكلم لخصها ابن مالك فى قوله :

بالجر والتنوين والندا وال ومُسند للاسم تمييز حصل

أقول : إنما كان ذلك من منطلق قبول بعض أسماء الأصوات للتنوين وهو علامة من علامات الأسماء ، مثل « غاقٍ » ، اسم صوت لحكاية صوت الغراب ، و « جوبٍ » اسم صوت لزجر الإبل ، و « حايٍ » اسم صوت لزجر الإبل ، و « جاهٍ » اسم صوت لزجر الجمل ، و « عاجٍ » اسم صوت لزجر الناقة .

وقد اعتبروا هذا النوع من التنوين من تنوين التذكير الذى يلحق بعض الأسماء للفرق بين المعرفة والنكرة ، يقول الرضى فى شرح الكافية « وتعتبر مثل ذلك فى اسم الصوت ، فغاقٍ بلا تنوين حكاية لصوت مخصوص لغراب مخصوص ، وبالتنوين لحكاية صوت الغراب من غير تخصيص^(١) .

ويقول الزجاجى : « والمعنى الثالث الذى يدخل التنوين من أجله هو أن يكون فرقاً بين الأسماء المعرفة والنكرة فى بعض الأسماء خاصة ، وهى الأسماء التى فى أواخرها زوائد فى الألفاظ الأصجمية نحو عمرويه ويكرويه وسيبويه وكذلك الأصوات وحكاياتها يقال : قال الغراب غاقٍ إذا أرادوا التعريف كأنهم قالوا : قال الصوت الذى تعرفه وسمعت به فلم ينونوه فإذا أرادوا التذكير نونوا فقالوا : قال الغراب غاقٍ ، هذا ، كأنهم قالوا : قال صوتا من الأصوات ، وكذلك جميع الأصوات ، والحكايات والزجر يفرق بين

(١) الرضى : شرح الكافية ج ١ ص ١٣ .

معرفتها وتكررتها بالتنوين^(١) . هذا التنوين الذى الحقوا بسببه هذه الكلمات بالاسماء سبب غير كاف - فى نظرى - لهذا الإلحاق وذلك للأسباب التالية :

(١) إن هذا التنوين أضعف ميزة من تلك الميزات التى تتميز بها الاسماء عن بقية أنواع الكلم ، والدليل :

١ - أن بعضا من الأسماء التى لا خلاف على اسميتها بينهم لا تقبل التنوين ، وهى تلك التى يطلقون عليها الأسماء المنوعة من الصرف ، كما فى «يزيد» علما على شخص ، وحضرموت البلد المعروف .

٢ - أن التنوين قد يلحق بعض الأفعال ، بغض النظر عن نوع هذا التنوين ، إذ لا خلاف بين أنواع التنوين كلها فى قيمتها الصوتية ، التى يحملها هذا الاصطلاح ، وذلك كما فى قولهم « وقولى إن أصبت لقد أصابن » ، وقوله جل ذكره : « نَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ »^(٢) بل إنه قد يلحق بعض الحروف كما فى قول الشاعر :

قالت بنات العم يا سلمى وإننى كان فقيرا معدما قالت وإننى

٣ - أن نون التوكيد الخفيفة التى تلحق المضارع والأمر لا تختلف عن التنوين من حيث القيمة الصوتية ، وإن اختلفت عنه فى الدلالة والرسم فإن قلت : اكتبن ، فلا فرق صوتيا بين النون الساكنة التى لحقت هذا الفعل فى آخره ، وبين النون التى تلحق آخر كلمة محمد ، فى قولنا : محمد .

(ب) إن أسماء الأصوات التى وردت متونة قليلة العدد إذا ما قورنت بتلك التى جاءت غير متونة ، وقد حصر بعض الباحثين أسماء الأصوات المتونة فى

(١) الزجاجي : الإيضاح فى علل النحو . ص ٩٨ ، ٩٩ .

- وقطر : المبرد : القضب . ج ٣ ص ١٧١ .

(٢) الملق : الآية (١٥) .

أربعة هي : يخ ويح وعاج وغاز^(١) .

(ج) أن هذا التوين الذى يلحق هذه الكلمات ، قد عدّه بعض الباحثين المحدثين شاذاً ، موافقاً فى ذلك بعض القدماء ، يقول : « الذى أذهب إليه أن تتوين تلك الالفاظ إنما هو من التوين الشاذ ، وهو نوع من أنواع التوين ذكره بهذا الاسم ابن هشام والسيوطى^(٢) » ، ورأى آخرون أن هذا التوين من قبيل التكاثر لاكمال البنية الأساسية لهذه الكلمات يقول : « التوين فى صه ومه ليس تنوين التكاثر الذى هو من خصائص الأسماء هكذا ، ولكنه نون لحقت هذه الأبنية الثنائية لتكثيرها أو تثليثها بعد أن استقرت الوحدة الكلمية فى الثلاثى ، ولذلك لم ينون فيها ما كان كثير الحروف^(٣) .

ومن ثم فإن حكم النحويين بأسمية هذه الكلمات من هذا المنطلق ، حكم يعوزه الدليل ، ويحتاج إلى إعادة نظر .

أما حدهم لهذه الكلمات فإنهم كادوا يجمعون على أنها كلمات وضعت لخطاب ما لا يعقل أو ما هو فى حكم ما لا يعقل من صفات الأدميين أو لحكاية الأصوات^(٤) ، وفى همع الهوامع « أسماء الأصوات ما وضع لجزر ما لا يعقل كأو بلفظ أو العاطفة لدعاء الغرس ، أو حكاية صوت لحيوان أو اصطكاك أجرام كغاز بغين معجمة وكسر القاف لحكاية صوت الغراب ، وطاق ، بطاء

(١) د. محمد عبد الله جبر : أسماء الأفعال وأسماء الأصوات فى اللغة العربية ص ١٣ وينبغى أن نشير

إلى أن الأصوات التى وودت منونة أكثر من هذه الأربعة ،

انظر : الرضى : شرح الكافية ص ٨٢ ، وما بعدها .

(٢) د. محمد عبد الله جبر : السابق ص ٢٠ .

(٣) د. مهدي للخزومي : فى النحو العربى . نقد وتوجيه ص ٢٠٢ ، ص ٢٠٣ .

(٤) الصبان : حاشية الصبان ج ٣ ص ٣٠٨ .

مهملة وكسر القاف لحكاية صوت الضرب^(١) . وقد قسموا هذه الأصوات إلى ثلاثة أقسام :

الأول : ما يطلق عليه حكاية صوت صادر إما عن الحيوانات المعجم كغناق ، أو عن الجمادات كطلق .

الثاني : ما يطلق عليه أصوات خارجة عن فم الإنسان غير موضوعة وضعاً بل دالة طبعاً على معان في أنفسهم كأف وتف .

الثالث : أصوات يصوت بها للحيوانات عند طلب شيء منها إما المجنى كالفاظ الدعاء نحو : جوت وقوس ، وإما الذهاب كهلا ومج وهجا ، وإما أمر آخر كسا للشرب ، وهدع للتسكين^(٢) .

ومن الأحكام التي رصدها النحويون لهذه الأصوات :

(أ) عدم احتياجها في إفادة المراد إلى شيء آخر ، ويقصد بذلك أنها لا تحتاج إلى ضميمة أخرى في إفادة المراد .

(ب) أنها مفردة لا ضمير فيها بخلاف أسماء الأفعال ، فالأولى من قبيل المفردات ، والثانية من قبيل المركبات^(٣) .

(ج) أنها مبنية لمشايتها الحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة فهي أحق بالبناء من أسماء الأفعال ، يقول الخضرى : « فالأرجح أن بناءها لشبهها بالحروف المهملة ، في أنها لا عاملة ولا معمولة كلام الابتداء ، وحرف التفتيس ، فلا محل لها من الإعراب^(٤) » .

(١) السيوطى : معجم الهوامع ج ١ ص ١٠٧ .

(٢) انظر : الرضى : شرح الكافية ج ٢ ص ٧٩ وما بعدها .

(٣) انظر : الخضرى : حاشية الخضرى ج ٢ ص ٩٢ .

(٤) الخضرى : حاشيته ج ٢ ص ٩١ .

ويرى بعض المحدثين أن السبب فى بنائها ، هو مجرد استعمال العرب
الأوائل^(١) غير أن بعض هذه الأسماء يستعمل محريا لوقوعه موقع المتمكن ومن
ذلك قولهم :

تداعين باسم الشيب فى مثلم جوانبه من بصرة وسلام
وقول الآخر :

لا ينمش الطرف إلا ما تخونه داع يناديه باسم الماء مغموم
وقول الثالث :

قد أقبلت عزة من عراقها ملصقة السرج بخاق باقها^(٢)

(د) أنها لا تأخذ محلا إعرابيا ، ذلك أن للحل الإعرابى يقوم أساساً على
علاقة الوحدة اللغوية بالوحدات السابقة واللاحقة لها فى التركيب
اللغوى ، ولما كانت أسماء الأصوات والحوالف عامة لا تبدل علاقاتها ،
بل لا تتغير تراكيبها ، فإن فكرة الموقع الإعرابى والمحل غير واردة^(٣) بل إن
من المحدثين من يرى استبعادها من نطاق التراكيب النحوية بل من أقسام
الكلم^(٤) .

(هـ) أنها لا تأخذ وظيفة نحوية تبعاً لذلك فلا تكون مبتداً أو خبراً ، أو فاعلاً ،
أو نائباً عن الفاعل ، أو مفعولاً ، إلا إذا قصدت ألفاظها فحيتشد تأخذ
وظيفة نحوية شأن بقية الوحدات اللغوية الأخرى^(٥) .

(١) عباس حسن : النحو الوائى ج ٤ ص ١٦٤ .

(٢) انظر الحفصى : السابق ص ٢١١ وما بعدها .

(٣) د. محمد عبد الله جبر : أسماء الأفعال والأصوات ص ٧٤ .

(٤) انظر : قدريس : اللغة ص ١٥٥ .

(٥) انظر عباس حسن : النحو الوائى ج ٤ ص ١٦٥ .

(و) أنها جامدة تلتزم صورة واحدة لا تتغير ، ولا ترتبط بمعنى ومعنى بل لا تتميز عن أى معنى رمنى^(١)

تلك هى الأحكام التى رصدها النحويون لهذه الكلمات ، ولنا على هذه الأحكام من الملاحظات ما يلى :

١ - يجب أن نفرق بين نوعين من هذه الأسماء ، يتميز كل منهما عن الآخر تميزاً واضحاً ، وهما أسماء الأصوات التى يخاطب بها ما لا يعقل من الحيوان ، وما فى حكمه من الأدميين ، وأسماء الأصوات التى هى للمحاكاة لا أكثر ، فالأولى لا تختلف كثيراً عن الوحدات اللفظية الأخرى فى النظام اللفظى ، إلا بالقدر الذى يميز كل نوع من أنواع الكلم بمميزات خاصة ، تفرق بينه وبين الأنواع الأخرى ذلك لأنها تحمل دلالة يفهمها المخاطب ، ندرك ذلك فى بيوتنا مع الحيوانات الأليفة ، ونراه فى الأماكن العامة التى توجد فيها هذه الحيوانات كحدائق الحيوان ، فالحيوان يفهم من عيني حارسه ما يريد منه قبل أن ينطق به فضلاً عن إدراكه أوامره ونواهيه ، وقد اكتسب الحيوان دلالة بعض هذه الألفاظ عن طريق التدريب المتكرر وسماعه لها كثيراً مرتبطة بالمشيرات سلباً أو إيجاباً ، وهو الشئ نفسه بالنسبة للإنسان إذ يفهم من حال الحيوان ما يريد أن يعبر عنه لو كان متكلماً ، وهو ما عبر عنه عترة متحدثاً عن فرسه « وشكا إلى بعبرة وتمححم » . يقول الجاحظ : « ولعمري أننا نفهم عن الفرس والحمار والكلب والسنور والبعير كثيراً من إرادته وحوائجه وقصوره كما نفهم من إرادة الصبى فى مهله »^(٢) .

(١) جمع الدكتور فاضل مصطفى السائق مميزات الحوائف بأنواعها ، الإخالة والصوت والتعجب والملاح فى عشرين نقطة .

انظر : أقسام الكلام العربى من حيث الشكل والوظيفة ص ٢٥٢ ، ص ٢٥٤ .

(٢) الجاحظ : الحيوان ج ١ ص ٣٢ .

أما النوع الثانى فهو لا يزيد عن تقليد أو محاكاة الإنسان لأصوات الكائنات ، فهو يحاول ما أمكن أن يردد ما يسمع من أصوات الحيوانات والطيور ، واصطكاك الأجرام ، فيقول مقلدا صوت الغراب غاق ، ووقع الضرب طق ، ومن ثم فقد اعتبر بعض النحويين أن هذه الأصوات ليست موضوعة أصلا ، فلا تكون اسماً بل لا تكون كلمة لأنها تدل بالطبع لا بالوضع ، ومثلها الأصوات التى يصدرها الإنسان بغريزته تعبيراً عن الحزن أو الفرح أو الغضب أو الألم ، أو الأصوات اللاإرادية ، فهى لا تشكل شيئاً فى النظام اللغوى لأية لغة .

وعلى هذه الأصوات ارتكز البعض فى تفسير نشأة اللغة حيث رأى أصحاب نظرية البو - واو Bow - wow أن اللغة الإنسانية إنما نشأت نتيجة لتقليد أصوات الطبيعة فحينما أراد الإنسان الأول ، أن يميز بين الكائنات بأسماء دون الأشكال ليتحدث عنها ، أو يشير إليها فى غير وجودها أخذ فى محاكاة أصواتها الطبيعية ، ويقول أصحاب نظرية pooh - pooh إن اللغة الإنسانية يرجع أصلها إلى الشهقات والتأوهات التى كانت تصدر عن الإنسان بصورة غريزية للتعبير عن الفرح أو الحزن أو الغضب أو الألم أو غير ذلك من الانفعالات^(١) .

٢ - قول النحويين إن أسماء الأصوات لا تحتاج إلى شئ آخر فى إفادة المراد منها ، إنما كان ذلك لاستغناء هذه الكلمات عن الضمائم الأخرى بسياق الحال context of situation وهو أهم عناصر الدلالة ، فحين قالوا : «عس» لزجر البغل ، إنما كانت الإفادة ، ودلالة الكلمة عن المعنى المفهوم بمعونة السياق

Milkaivic: Trends in linguistics (p. 15)

(١) انظر :

- د. حلمى خليل : مقدمة لدراسة اللغة ص ١٠٦

ومن ثم فقد اغنى سياق الحال عن كل الضمائم الأخرى التى تحتاج إليها الكلمة للإفادة ، وهو ما يؤكد ابن جنى فى الخصائص فى أكثر من موضع . يقول : « وكذلك قول الآخر قلنا لها قفى قالت قاف لو نقل إلينا هذا الشاعر شيئاً آخر من جملة الحال فقال مع قوله قالت قاف (وامسكت بزمام بعيرها) أو « عاجت علينا » لكان أبين لما كانوا عليه ، وادل على أنها أرادت وقفت أو توقفت دون أن يظن أنها أرادت « قفى لنا » ، أى يقول لى « قفى لنا » ، متعجبة منه ، وهو إذا شاهدها وقد وقفت علم أن قولها « قاف » إجابة له ، لا رد لقوله ، وتعجب منه فى قوله « قفى لنا »^(١) .

فليس الوقوف على دلالة الكلمة مقصوراً على تلك الوحدات اللغوية السابقة واللاحقة للكلمة ، أو حتى الوظائف الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية التى تشغلها الكلمة فى التركيب ، وإنما يحتاج أول ما يحتاج إلى سياق الحال أو الموقف الذى يتخيله السامع حتى وإن لم يحضره ويقف عليه أو يشاهده^(٢) .

٣ - قولهم إنها مفردة د صمير لها ، قول يحتاج إلى إعادة نظر ، ذلك أن القسم الثانى منها ، وهو الذى يدل على الحكاية لا يحمل ضميراً حقاً ، إذ ليس المقصود بهذه الكلمات الخطاب ، أو نقل رسالة من مرسل إلى مستقبل وإنما لا يزيد الأمر فى هذه الكلمات عن ترديد ما يسمعه الإنسان عن هذه الكائنات إما للدلالة عن الحيوان نفسه بسبب أن اللغة كانت قاصرة فى فترة من فترات التاريخ القديم عن وضع مسميات لهذه الحيوانات أو لتعذر نطق أسماء هذه الكائنات كما يحدث حين يقول الطفل « ها » ليعبر عن الحمار ، أو « ما » ليعبر عن الماعز ، أو « كاك » ليعبر عن الوزة وهكذا .

(١) ابن جنى : الخصائص ج ١ ص ٢٤٧ .

(٢) انظر : د. محمود فهمى حجازى : مدخل إلى علم اللغة ص ١٤٢ .

أما القسم الثاني من هذه الكلمات وهو الذى يخاطب به الحيوان أو ما هو فى منزله من حيث الإدراك ، فإننى لا أتصوره مجرداً من الضمير لسبيين :

(١) درس القدماء هذه الأسماء صنوا لأسماء الأفعال ، ولم يدع أحد تجرد هذه الأخيرة من الضمير مستترا ، وقد ذكر الرضى بعضاً من أسماء الأفعال من بين أسماء الأصوات ومنها : وى ، واف ، وأوه^(١) . فلم كانت هذه تحمل ضميراً أو تلك مجردة من الضمير ؟ إن كانت الأولى تحمل معنى الفعل فى نظرهم ومن ثم حكموا باشتغالها على الضمير فإن الثانية تحمل أيضاً معنى الفعل ، فماذا يريدون من قولهم « عدس » سوى اسرع ، ومن قولهم : جى وجوت سوى اشرب ، ومن قولهم : هلع سوى اسكن ؟ والذى أرجحه أن الذى دعا التحوين إلى القول باستتار الضمير فى اسم الفعل ، وعدم وجوده البتة فى أسماء الأصوات هو إمكان العطف فى نظرهم على اسم الفعل بالضمير ، إذ يمكن أن يقال على حد تعبير سيويه « رويدكم أنتم وعبد الله فكانك قلت « أفعلوا أنتم وعبد الله »^(٢) فالقول بإمكان العطف على ما ناب عن الفعل فى معناه ، لا ينفى وجود الضمير فى أسماء الأصوات فالمعنى يؤكد ، وإنما لم يكن العطف فى هذه الأسماء لأنها تستخدم استخداماً خاصاً ، إذ تقوم بذاتها مقام التركيب اللغوى التام .

(ب) إن هذه الكلمات إنما تقال فى موقف خطابى للحيوان أو لمن لا يعقل من آدميين ، فهى بالتالى تحمل ضمير المخاطب - بغض النظر عن نظرية العامل التى كانت سبباً فى البحث عن هذه الضمائر فى أسماء الأفعال-

(١) انظر : الرضى : شرح الكافية ص ٨٣ .

(٢) سيويه : الكتاب : ج ١ ص ١٢٥ .

وعن طريق هذا الضمير يمكن التمييز بين هذه الكائنات من حيث الجنس وخصوصا أن هذه الكلمات تستخدم بصورة واحدة لجميع الحيوانات ومن ثم فإن القول بتجرد أسماء الأصوات من الضمائر مسترة قول غير مستساغ ، ولا أتصور تجردها من الضمائر ، إذ لو كانت كذلك لانقطعت صلتها بالمخاطب ، فحينما أقول : هلا فلانما أوجه خطابا لهذا الحيوان أمره فيه بأداء فعل معين فكاننى أقول أسرع وفى هذا الفعل ضمير المخاطب .

٤ - قولهم إنها لا ترتبط بمعنى رمنى معين بل لا تعبر عن أى معنى رمنى ، قول يجانبه الصواب ، ذلك أن هذه الأسماء تتضمن زمن الحال ، وهو ما يؤكد سياق الحال أو المقام الذى تقال فيه هذه الكلمات ، فحينما أقول : سأ أو هدع أو هيد فلانما أقصد الأمر بهذه الكلمات والذى يتحقق فى زمن الحال . وباستقراء ما ذكره القدماء من أسماء الأصوات فى كتب اللغة والسحو والأدب ، وجدتها تنقسم إلى ثلاثة أقسام هى :

(١) أصوات الحكاية عن أصوات الإنسان والعجماوات والجمادات^(١) ، وهى :

١ - شيب ، حكاية صوت ميثافر الإبل عند الشرب .

٢ - طيخ ، حكاية صوت الضاحك .

(١) عقد أبو منصور الثعالبي بابا خاصا لهذه الأسماء فى كتابه « فقه اللغة وسر العربية » تحت عنوان « فى الأصوات وحكاياتها » لورد فيه الكثير من هذه الأسماء ، وقد شغل هذا الباب أربع عشرة صفحة من ص ٢٢٠ إلى ص ٢٣٤ ، ولا أرى داعيا ، لذكرها ، إذ الهدف من وراء هذه الدراسة إنما هو المقارنة بين ما استخدم من أسماء الأصوات فى العربية الفصحى وما استخدم منها فى عامية أسوان ورصد ما حدث فى هذه الأصوات من تطور ولم تستخدم عامية أسوان من هذه الأصوات إلا القليل النادر .

انظر : الثعالبي : فقه اللغة وسر العربية .

٣ - طاق ، بكسر القاف وكذلك طق ، حكاية صوت وقع الحجارة ،
بعضها على بعض .

٤ - عيط ، حكاية صوت الفتيان إذا تصايحوا فى اللعب .

٥ - غاق ، بكسر القاف ، وقد ينون حكاية صوت الغراب .

٦ - قب ، حكاية وقع السيف على الضريبة .

٧ - ماء ، بكسر الهمزة وإمالة الميم ، وقيل بهمزة ساكنة وميم مفتوحة
حكاية صوت الظبية إذا دعت ولدها .

هذه الأسماء ذكرها الرضى فى شرح الكافية ، وزاد السيوطى فى الهمع :

١ - خاق ، باق ، حكاية صوت الجماع .

٣ - قاش ماش لحكاية صوت القماش .

(ب) أسماء أصوات تستخدم لخطاب ما لا يعقل ، وهى :

١ - إخ بكسر الهمزة وسكون الحاء أو كسرهما ، وهو اسم صوت لإناءة
البعير ، وقد ورد بإطالة كسر الهمزة فتصبح الكلمة « إِيخ » .

٢ - إس ، بكسر الهمزة وسكون السين لزجر الغنم .

٣ - أو بلفظ أو العاطفة لدعاء الفرس^(١) .

٤ - بسن ، بضم الباء وسكون السين ، وقيل السين مفتوحة مشددة اسم
صوت لدعاء الغنم .

٥ - توتوتا ، بضم الأولى وفتح الثانية للئيس المنزى^(٢) .

(١) أورده السيوطى فى معجم الهوامع ج ٢ ص ١٠٧ .

(٢) أورده الصبان فى الحاشية ج ٣ ص ٢٠٨ .

- ٦ - تشؤ ، اسم صوت لإيراد الحمار الماء .
- ٧ - ثئ ، بكسر التاء وفتحها ، وسكون الهمزة ، اسم صوت لدعاء التيس عند الفساد .
- ٨ - جئ ، بكسر الجيم وسكون الهمزة دعاء الإبل للشرب .
- ٩ - جاه ، بكسر الهاء بتوین وبغير توین لزجر الإبل ، وقال الصبان في الحاشية « لزجر السبع » ، وقد يكون للزجر عامة ، أو لزجر كليهما .
- ١٠ - جوت بسكون التاء ، وقال الرضى بفتح التاء ، اسم صوت لدعاء الإبل للشرب .
- ١١ - حئ ، بكسر الحاء وسكون الهمزة دعاء للحمار إلى الماء^(١) .
- ١٢ - حاء ، بهمزة مكسورة منونة وغير منونة ، لزجر الإبل ، وقد يستخدم مقصورا فيقال « حا » .
- ١٣ - حب بسكون الباء وكسرها لزجر الجمل .
- ١٤ - حج لزجر الضأن ، ولم يضبطها الرضى فى شرح الكافية حيث قال : « وحج وعه وعيز بكسر العين والزأى وروى بفتح العين زجر للضأن »^(٢) . وقال السيوطى فى معجم الهوامع : « كما فى أسماء الأفعال ، وأصل بنائها على السكون كقب وسع وحج »^(٣) . وهذا يرجح أنها بفتح الحاء وسكون الجيم .
- ١٥ - حر ، لزجر الحمار ، كما فى شرح الأسمنى ، وقال الصبان

(١) ذكره الصبان فى الحاشية .

(٢) الرضى : شرح الكافية ج ٢ ص ٨٣ .

(٣) السيوطى : معجم الهوامع ج ٢ ص ١٠٧ .

« قوله وحر بالحاء المهملة ، بخط الشارح ، وفي بعض النسخ وهر ، قال الدماميني بفتح الهاء وكسر الراء المشددة^(١) .

١٦ - حل بفتح الحاء وسكون اللام لزجر الناقة .

١٧ - حاي ، ياء مكسورة منونة وغير منونة لزجر الإبل .

١٨ - دج بفتح الدال وسكون الجيم ، صياح بالدجاج كما يقول الرضى .

١٩ - دوه بسكون الهاء وكسرها وهو دعاء للربيع^(٢) .

٢٠ - جوب ، ذجر للإبل وتستخدم بتنوين ويغيره .

٢١ - ده ، للزجر مطلقاً ، وبمعنى اضرب ، ومنه قولهم « إلا ده فلا ده » أى ، إن لا يكون ضرب الآن فلا يكون ضرب بعد هذا ، وهو بفتح الدال وسكون الهاء أو تشديدها .

٢٢ - ساء ، بفتح السين وسكون الهمزة يقال للحمار المورد .

٢٣ - سع بفتح السين وسكون العين لزجر الإبل .

٢٤ - عاء ، بكسر الهمزة منونة وغير منونة لزجر الإبل .

٢٥ - عاج ، بتنوين ، ويغيره لزجر الناقة .

٢٦ - عاه ، بكسر الهاء لزجر الإبل .

٢٧ - عيه ، كالاسم السابق لزجر الإبل ، يقول الصبان : « عاه وعيه لزجر الإبل »^(٣) .

(١) الصبان : حاشية ج ٣ ص ٢٠٩ .

(٢) الربيع ما يتبع في الربيع وهو أول التاج ، قال ابن منظور : « الرباع بكسر الراء جمع ربيع وهو ما يولد من الإبل في الربيع وقيل ما ولد في أول التاج فإذا أنتج في آخر التاج فهو هبة » .

(٣) الصبان : حاشية الصبان ج ٣ ص ٢٠٨ .

٢٨ - عوه ، بفتح العين ومكون السوار وكسر الهاء ، يقول الرضى :
« دعاء للبحر وهو دعاء للفرس » وفى حاشية الصبان « عوه
للوحش » ، والاول أقرب للصواب ، والثاني يبدو أنه خطأ كتابي أو
طباعي ، إذ الكلمتان متقاربتان فى الرسم .

٢٩ - عدس ، بفتح العين والdal ومكون السين ، وهو لزجر البغل كما
فى :

عدس ما لعباد عليك إمارة نجات وهذا تحملين طليق

٣٠ - فع ، لزجر الغنم ، ولم يذكرها الصبان وقال الرضى : « كذا هجا
وقع وفاع لزجر الغنم أيضًا »^(١) .

٣١ - قس ، لدعاء الكلب ، وقد ذكرها الرضى بدون ضبط ، قال :
« وقوس زجر للكلب بكون السين ، وقس دعاء له » ولم يذكره كل
من الصبان والأشمونى .

٣٢ - قوس ، زجر للكلب ، قال الصبان « قوس بضم القاف ومكون
الواو وكسر السين » وذكرها الأشمونى من بين أسماء الأصوات التى
تفيد الدعاء وليس الزجر ، وتابعه فى ذلك الصبان غير أن الرضى
قال : « إنها للزجر » ، وما ذكره الأشمونى والصبان أقرب إلى
الصواب ، لأن قس للدعاء كما ذكر الرضى ، ويبدو أن هذا الصوت
قد تطور عن الصوت الأول كما فى هيد وهاد ، ونخ وإخ وإيخ
لإناخة البعير .

٣٣ - نخ بفتح النون وتشديد الحاء مفتوحة أو مكسورة وقد تخفف ساكنة
وهو لإناخة البعير كإخ وإيخ .

(١) الرضى : شرح الكافية ج ٢ ص ٨٢ .

٣٤ - هلا ، بيون ألا لزجر الناقة ، ومنه قولهم « وأى جواد لا يقال له هلا » قال الرضى : « وقد تزجر به الناقة » ، وقد يكون للفارس كما يتضح من كلامهم .

٣٥ - هال ، وقد ذكره الصبان ، يقول : « هلا وهال » زجران للخيل أى اقربى .

٣٦ - هيد ، بكسر الهاء وفتحها ، وكذلك الدال بلا تنوين وهو لزجر الإبل .

٣٧ - عز ، بفتح العين ، وسكون الزاى ، وهو لزجر العنز ، ذكره الأشمونى والصبان .

٣٨ - عيز ، بكسر العين والزاى وفتح العين أيضاً لزجر الضأن .

٣٩ - هاد بفتح الدال لزجر الإبل ، وقد أعربها الشاعر حين قصد لفظها فقال :

حتى استقامت له الأفاق طائفة فما يقال له هيد ولا هاد

بمعنى أنه لا يمنع من شيء ولا يزجر عنه .

٤٠ - هج ، بفتح الهاء وسكون الجيم لزجر الغنم ، ويقال لتسكين بعض الحيوانات الأخرى كالأسد والذئب والكلب .

٤١ - هجا ، كالاسم السابق ، وفى حاشية الصبان « هجا وهج للكلب » .

٤٢ - هدح ، بفتح الهاء والدال ، وسكون العين ، لتسكين صغار الإبل إذا نفرت .

٤٣ - هاج وهاب ، لم يذكرهما سوى السيوطى فى الهمع يقول : « وما سكن وسطه من ثلاثى كسر على أصل التقاء الساكنين كغاق وطاق ،

وهاب وهاج وعاج^(١) ولم يذكر معناهما ، والرابع اتهما للزجر ،
أما ضبطهما فكسر الجيم والباء .

٤٤ - هيج ، بفتح الهاء وكسر الجيم وسكونها لزجر الناقة .

٤٥ - هس ، بكسر الهاء وسكون السين ، وقيل بضم الهاء وفتح السين
مع التشديد لزجر الغنم .

٤٦ - هينج ، بكسر الهاء وسكون الحاء وكسرها لإناخة البعير مثل إخ
وإينج .

٤٧ - وح ، لزجر البقرة بفتح الواو وسكون الحاء .

(ج) أسماء أصوات تدل على أحوال عند المتكلم ، وهى :

١ - إخ ، بكسر الهمزة وفتحها وكسر الحاء ، مع تشديدها اسم صوت لما
يكره .

٢ - حس ، بفتح الحاء وكسر السين ، ويقولها الإنسان إذا أصيب فجأة
بشيء يؤله .

٣ - كخ ، بكسر الكاف وتشديد الحاء ساكنة ومكسورة للزجر عن المستكره
وهو للطفل .

٤ - مض ، بكسر الميم والضاد ، وروى بفتح الضاد ، يقول الرضى
« وهو اسم يخرج عند التملط بالشتين أى التصويت بانفراج إحداهما
عن الأخرى عند رد المحتاج ، وليس الرد بمثله رد إياك بالكلية ، بل
فيه إطماع ما ، من حيث العادة ، ومن ثمة قيل « إن فى مض
لطمعا » ، ومنه قول الشاعر :

(١) السيرى : مع الهوامع ج ٢ ص ١٠٧ .

سألها الوصل فقالت مضى وحركت لى رأسها المنفض .

وقد ذكر الرضى من بين هذه الأسماء ، أف وأوه ويخ وهى أسماء لأفعال كما ذكرها آخرون .

٥ - يخ ، يقال عند الإعجاب والرضا بالشئ . وقد تكرر فيقال يخ يخ وفى لسان العرب « وَيَخُ يَخُ ، وَيَخُ يَخُ بالتوین وَيَخُ يَخُ كَقَوْلِكَ غَاقٍ غَاقٍ ونحوه كل ذلك كلمة ، يقال عند تعظيم الإنسان وعند التعجب من الشئ وعند المدح والرضا بالشئ . قال ابن سيده : وإيل مبخخة يقال لها : يخ يخ إعجابا لها ، وقال ابن السكيت يخ يخ وبه بمعنى واحد »^(١) .

ثالثا : الثوابت والمتغيرات فى ضوء الاستعمال فى عامية محافظة أسوان :

هذه الدراسة شملت جميع قرى ومدن ومراكز المحافظة ، بدءا من مدينة السباعية ، أقصى شمال المحافظة ، إلى مدينة أبى سمبل أقصى جنوب المحافظة على الحدود السودانية ، وقد التقيت ببعض من مواطنى مدينة أبى سمبل بمعرفة السيد المهندس رئيس مدينة أبى سمبل وتبين لى أن معظم سكانها خليط من جميع محافظات الجمهورية ، ومن ثم فإنهم لا يمثلون نوعا مميزا من السكان تجمعهم لهجة واحدة كبقية قرى ومدن المحافظة ، وقد تم استبعادهم من هذه الدراسة الهادفة إلى تعرف عامية أسوان .

ما زالت معظم هذه الأصوات التى استخدمتها العربية الفصحى ، مستعملة فى عامية محافظة أسوان على امتداد مدنها وقراها من مدينة السباعية شمالا إلى

(١) ابن منظور : لسان العرب . مادة يخ .

مدينة أبى سمبل جنوباً ، غير أن بعضها قد أصابه شيء من التطور والتغيير مقارنة بصيغته فى الفصحى ، مع الاحتفاظ بدلالاته ، والآخر ظل محتفظاً بمعناه ومبناه ، وثالث لم نجد له أثراً فى العربية الفصحى ، مع انتشاره فى كثير من قرى ومدن المحافظة ، ورابع قد استخدمته العربية الفصحى ، ولم نجد له أثراً فى عامية أسوان ، وإن كان هذان النوعان لا يمثلان شيئاً يذكر بالنسبة للنوع الأول والثانى ، وهذا التطور والتغيير والوضع والانقراض سمة تتسم بها اللغات فى عمومها ، إذ اللغة فى حركة دائمة يصيب أصواتها ما يصيب بقية الكائنات الأخرى من التغيير والتطور والوجود والفناء .

وفيما يلى حصر لاسماء الأصوات التى تستخدم فى عامية أسوان :

١ - إخ : لطلب إناخة البعير ، وهو شائع فى جميع القرى والمدن ، وهو الصوت نفسه الذى كان مستخدماً فى العربية الفصحى ، بالإضافة إلى «إيخ» بإطالة كسر الهزمة حتى يتولد منها الياء ، وهو منتشر أيضاً فى جميع القرى والمدن غير أن أهل بلانة - إحدى القرى النوبية على مسافة ٢ كم من أسوان - يقولون خ خ ، والبعض يقول «نخ» بالنون ، وكلهما كلمات تطورت عن الصوت الأصيل الذى تستخدمه العربية الفصحى وهو إخ .

٢ - إررر : بكسر الهزمة وتكرير الراء ، وقد أطلق القدماء على الراى الصوت المكرر لأن نطقه يتطلب تكرار ضربات اللسان على اللثة تكراراً سريعاً ، يقول ابن جنى : « وذلك أنك إذا وقعت عليه رأيت طرف اللسان يتمثر لما فيه من التكرير »^(١) ، وهو صوت منتشر فى جميع القرى غير أن أهل الكلج شرق^(٢) يقولون بوى بوى .

(١) ابن جنى : سر صناعة الإعراب ج ١ ص ٨٢ .

(٢) قرية تقع فى شمال المحافظة على بعد ١٢٠ كم تقريباً .

وهو اسم صوت لإيراد الجاموس الماء وحته على الشرب ، ويقال للغنم أيضا ولم نجد نظيرا له أو قريبا منه فى العربية الفصحى فهو من الأصوات المستحدثة فى العامية ، ويبدو أن الجزيرة العربية - على الأرجح - لا تعرف هذا الحيوان المستأنس الذى نعرفه فى مصر ، وإن كان أبو حيان التوحيدى قد ذكره فى الإمتاع والمؤانسة ، يقول : « الجاموس لا ينال أصلا وإن أرخى عينيه إرخاء يستيرا لكنه ساهر الليل والنهار »^(١) ، ولعله يقصد الجاموس الوحشى المعروف فى شبه الجزيرة العربية .

٣ - ارجع ، وهو اسم صوت لزجر البقر أو الجاموس أو الغنم والماعز ، وهو على صيغة الأمر من رجع ، وليس فعلا للأمر ، ذلك أنه يستخدم بصيغة واحدة للحيوانات السابقة ، ذكورها وإناثها ، ولو كان فعلا للأمر من رجع للحقته علامة التانيث عند مخاطبة الإناث من الحيوانات ، وهو مقتصر على منطقة السبعية فقط أقصى شمال المحافظة .

٤ - أقعد ، بفتح الهمزة وسكون القاف ، التى تنطق كالجيم القاهرية تماما ، وفتح العين وسكون الدال ، وهو اسم صوت لزجر الناقة ويبدو أنه مشتق من اسم هذا الحيوان المعروف بالقعود ، وهو البكر من الإبل إلى أن يصير فى السادسة ، وكثيرا ما اشتقت العربية أسماء هذه الأصوات من أسماء الحيوانات التى تستعمل لها ، كحر للحمار وعز للماعز ودج للدجاج ، وهذا الصوت يستخدم فى بعض قرى مركز إدفو ، كما تستخدمه بعض قرى مركز كوم أمبو لزجر

(١) أبو حيان التوحيدى : الإمتاع والمؤانسة ج ١ ص ١٧٣ .

الجاموس، ومن هذه القرى قرية خجاجة على مسافة ٤٦ كم شمال
أسوان ، ولم نجد نظيراً لهذا الصوت أو قريباً منه فى العربية
الفصحى .

٥ - أوسع ، بفتح الهمزة وسكون الواو وفتح السين وسكون العين ،
يقال لتخفيف الجمل وتيسيره إلى وعورة الطريق وذلك حين يكون
محملاً ببعض الأثقال ولا يقال فى غير هذه الحال وهو منتشر فى
قرى مركز أدفو شمال المحافظة ، ولم نجد نظيراً له أو قريباً منه فى
العربية الفصحى .

٦ - أش^(١) : بضم الهمزة وسكون الشين ، لزجر الحمار واستيقافه
وتأديده لحمل ما ، وبعض قرى مركز كوم أمبو يقولون «هش» بإبدال
الهمزة هاء ، والحرفان من مخرج واحد لذا فإن الهمزة كثيراً ما تقلب
هاء^(٢) ، وهو صوت مستحدث لا نظير له فى العربية الفصحى .

٧ - إخت إخت ، بكسر الهمزة وسكون الخاء والتاء فيهما ، وهو مقطع
لا نظير له فى العربية حيث يشتمل على ساكنين ولا يلتقى ساكنان فى
العربية إلا فى مثل شابه ودابه ومدهامتان ، وهو لزجر ولد الماعز أو
الغنم وطرده بعيداً عن مكان ما ، ولم نجد له نظيراً فى العربية
الفصحى .

٨ - أوع ، بفتح الهمزة وسكون الواو وفتح العين ، وهو اسم صوت
لتيسير الجمل أو الحمار على وعورة الطريق ليأخذ حذره حتى لا يقع
له مكروه ، وهو مشتق من الوعى بمعنى التقدير ، ومن وعى الأمر
بمعنى أدركه .

(١) وفى قرية «توشكى» إحدى القرى النوبية يقولون «أوشه»

(٢) انظر : د. عبد العزيز مطر : لحن العابة ص ١٨٧ .

٩ - أوى بكسر الهمزة وتشديد الواو ، يستخدم لحث الحيوان على الشرب ، وهو منتشر في قرية «سلوا» خاصة إحدى قرى مركز كوم أمبو ، وليس له نظير في العربية الفصحى .

١٠ - إسيو : بكسر الهمزة وتشديد السين وسكون الياء ، لحث الغنم على الإسراع في المشي ، وهو مستخدم في قرية « سلوا » وليس له نظير في العربية الفصحى ، وفي اللهجة النوبية إسّو لاستدعاء الكلب .

١١ - إس : بكسر الهمزة وسكون السين ، لحث الحصان أو البغل على التوقف وهو موجود في العربية الفصحى بمعناه وبمبناه غير أن العربية الفصحى استخدمه لزجر الغنم ، وقد يستخدم لزجر الحمار ، ففي القساموس : إس فى اللغة مقبول سأو هو اسم صوت يزجر به الحمار، يحتس أو يدعى للشرب سأسا الحمار أى زجره .

١٢ - أعوركاك ، اسم صوت لزجر الغراب وطرده بعيداً عن صفار الطير وهو منتشر في جميع قرى المحافظة ، وليس له نظير في العربية الفصحى ، ويمكن أن نحلل لهذا الاسم تحليلاً منطقياً ، فقد اشتهر هذا الطائر بحدة بصره عند العرب ، وكانت العرب تسمى الشيء باسم نقيضه إما تفاؤلاً أو دفعا للحسد ، فكانوا يطلقون على الأعشى «أبو بصير» ، وعلى اللدنيغ السليم ، وعلى الصحراء ، مفارة ، لأنها تورد صاحبها الهلكة ، ومن هنا فقد أطلقوا على الغراب «أعور» لحدة بصره ، أما الجزء الثانى فهو من قبيل المحاكاة للصوت الذى يصدر من هذا الطائر ، وبعض أهالى منطقة أدفو يخاطبونه بكلمة «أعور» فقط ، والبعض الآخر بكلمة «كأك» ، وفي منطقة كوم أمبو يقولون «كر» بكسر الكاف وسكون الراء ولا نعرف لها أصلاً في العربية الفصحى .

١٣ - أعزل : يفتح الهمزة وسكون العين وكسر الزاي ، ويخاطب به قطع الغنم والماعز ، يطلب منه أن تفصل كل مجموعة على حدة ، لتذهب إلى صاحبها ، ويستعمل في بعض قرى مركز إدفو ، وهو مشتق من مادة «عزل» ، يقال عزله بمعنى أفرزه وهو المقصود بهذا الاسم .

١٤ - بس ، بكسر الباء وسكون السين لزجر القطة ، وفي العربية الفصحى ، بس بضم الباء ، وسكون السين أو فتحها مع التشديد ، وهو لدعاء الغنم ، غير أن الثعالبي يقول « البسبة حكاية زجر القطة » ، وهذا يدل على أن هذا الصوت كان مستخدماً أيضاً لزجر القطة ، ويقول أيضاً « الإساس للدعاء بالإبل إلى الحلب »^(١) ، وفي قرية « عرب كيميا » يقولون بس لزجر الحمار .

١٥ - بسيس^(٢) ، بسكون الباء وإمالة السين نحو الباء كإمالة الألف في

(١) الثعالبي : فقه اللغة ص ٢٢٩ .

(٢) يتكون هذا الصوت من مقطعين هما بس (ص ص ح) ، بس (ص ح ص) والمقطع الأول غير موجود في العربية الفصحى ، لأن النظام المقطعي في اللغة العربية يقوم على خمسة مقاطع هي :

١ - المقطع الأول ، ويتكون من صامت وحركة ويمرزه له بـ ص ح ، كما في ذهب التي تتكون من ذ (ص ح) ، هـ (ص ح) ب (ص ح) فكل حرف بحركته يمثل مقطعا ، ب - المقطع الثاني وهو عبارة عن صوت صامت + حركة طويلة وعثله المقطع الأول من الأفعال قائم - قائم - عاد - قا = ص ح ح وكذلك ها من الفعل الأخير . ج - المقطع الثالث ويمرزه ص ح ص ، كما في الكلمات قد ، عن ولم ، حيث تتكون من مقطع واحد هو ص ح ص . د - المقطع الرابع ويمرزه ص ح ح ص ، صامت فحركة طويلة فصامت وعثله المقطع الأخير من كلمة « عثمان » مان = ص ح ح ص . هـ - المقطع الخامس ويمرزه ص ح ص وعثله كلمة هبكر عند الوقف عليها حيث تتكون من صامت فحركة فصامت فصامت .

انظر : د . أحمد مختار عمر : دراسة الصوت اللغوي من ص ٢٤٧ إلى ص ٢٥٨ .

• ماريوباي : أسس علم اللغة . ترجمة د . أحمد مختار عمر من ص ١٤٨ إلى ص ١٥٠ .

القراءات وفتح الياء ، وسكون السين الثانية ، وهو لدعاء القطة ،
وفى بعض المدن بس بس ، بتكرار صوت الزجر السابق ، وهذا
الصوت لا نظير له فى العربية الفصحى ، وهو مشتق من الصوت
السابق .

١٦ - بوج بوج ، على وزن كلمة "boy" الإنجليزية والجيم معطشة كالجيم
الشامية ، يقال للبقر عند إيرادها الماء ، وهو مستعمل فى قرى مركز
أدفو ، وفى قرية « عزبة الواحى » مركز كوم أمبو ، يقولون « بوى »
بقلب الجيم ياء ، وهو أمر ليس بمستغرب فى اللغة العربية إذ الحرفان
من مخرج واحد ، وأقرب الأصوات إلى هذا الصوت فى العربية
الفصحى ، هو « جوب » لزجر الإبل والراجع أنه قد حدث قلب
مكانى بين الجيم والباء بالتقديم والتأخير .

١٧ - بوهى ، اسم صوت لإيراد الجاموس الماء ، وهو منتشر فى بعض
قرى مركز كوم أمبو - قرية العدة إحدى ضواحي المركز - ولم نجد
له نظيراً أو قريباً منه فى العربية الفصحى .

١٨ - بط ، بفتح الباء وسكون الطاء لزجر البط وهو مشتق من اسم هذا
الطائر ، وفى بعض القرى النوبية يقولون بطبط لا استدعاء البط
بالتكرار كما هو الحال فى بس بس ، ولم يذكر أحد من علماء العربية
هذا الصوت غير أن الثعالبي يقول « البططة للبط » ، وبعض القرى
فى مركز إدفو يقولون « بُحْ » بضم الباء وسكون الحاء لزجر البط ،
ولم نجد لهذا الصوت نظيراً فى العربية الفصحى .

• د. أحمد كشك : من وظائف الصوت اللغوى من ص ٢١ إلى ص ٢٤ .
• د. إبراهيم أنيس : الأصوات اللغوية ص ١٥٩ وما بعدها .

١٩ - بوته ، اسم صوت لإيراد البقر الماء ، ويستخدم فى قرية حجازة إحدى قرى مركز كوم أمبو ، وهو نظير «بوهى» المستخدم فى بعض قرى المركز نفسه ، ولم نجد له نظيراً فى العربية الفصحى .

٢٠ - توعلى ، اسم صوت لدعاء الدجاج ، ويتكون من مقطعين الأول : «توع» على وزن كلمة «نوم» العربية ، والثانى (لى) بكسر اللام مع مد الكسرة ، ولم نجد له نظيراً أو قريباً منه فى العربية الفصحى ، ولعله يكون مشتقاً من الفعل «تعال» بمعنى أقبل ، بعد أن طرأ عليه شيء من التطور والتغير شأن كثير من المفردات .

٢١ - تعاتعا ، اسم صوت لدعاء الغنم ، وهو مشتق من الفعل السابق «تعالى» ، بعد أن أصابه ما يصيب الكلمات المرخمة فى النداء بحذف آخرها ، ولم نجد لهذا الصوت نظيراً أو قريباً منه فى العربية الفصحى .

٢٢ - تيع ، بكسر التاء وفتح الياء اسم صوت لدعاء الجاموس دون البقر ، ولم نجد له نظيراً أو قريباً منه فى العربية الفصحى ، ويمكن أن يكون أيضاً أحد التنوعات الصوتية للفعل «تعالى» بعد أن أصابه شيء من التطور والتغير ، كما حدث فى الفعل السابق .

٢٣ - تيشى تيشى ، ينطق هذا الصوت كما ينطق الحرف «T» فى اللغة الإنجليزية مكرراً وهو اسم صوت لاستدعاء البط والأور والدجاج ، ويبدو أنه من بين الكلمات التى ما زالت باقية من اللغة الفرعونية القديمة ، وهو يعنى «أقبل» فى هذه اللغة ، ومنه اسم الملكة الفرعونية «نفرتيتى» بمعنى أقبلت الجميلة ، وليس له نظير فى اللغة العربية القديمة بل كانوا يستخدمون «دج» لدعاء الدجاج مشتقاً من

اسمه كما هي عاداتهم في كثير من هذه الأسماء ، يقول الثعالبي
«الدجاجة دعاء الدجاجة والبطيخة للبط» ، وهو صوت منتشر في
جميع قرى المحافظة .

٢٤ - تاتا ، اسم صوت لحث الطفل على المشي وتشجيعه ، وهو مشتق
من الاسم السابق ومن مادته ، فهو ذو أصل فرعونى ، وليس له
نظير في العربية الفصحى .

٢٥ - جرّ بكسر الجيم وسكون الراء لزجر الكلب ، وفي المعجم الوجيز ،
مادة «جر» «جرّ كلمة زجر يقال للكلب» ، وفي العربية الفصحى
«قوس» ، ويبدو أن هذا الصوت مشتق من اسم الحيوان نفسه ، ففي
مختار الصحاح : «الجر ويكسر الجيم وضمها ولد الكلب والسباع
والجمع أجر وجراء» .

٢٦ - جو ، بضم الجيم وسكون الواو لزجر الذئب والضبع ، وقد
استخدمت الفصحى «جه» لزجر الإبل والسبع وبين اللفظين تقارب
في المعنى وفي اللفظ .

٢٧ - حمو بسكون الحاء المهملة على غير ما في العربية الفصحى ، وفتح
الميم وسكون الواو ، ويمكن تقسيمه إلى مقطعين :

ح	/	مو
ص		ص ح ص

والمقطع الأول ليس موجوداً في العربية الفصحى ، ولم تستخدم
العربية الفصحى هذا الاسم .

٢٨ - حو : بكسر الحاء وسكون الواو وهو لزجر البقرة ويتشتر هذا الصوت بين القبائل العربية التي تعيش في غرب مدينة السبعية وكذا مدينة كوم أمبو ، ولعله في الفصحى «وح» بفتح الواو وسكون الحاء وبالقلب وتلك ظاهرة معروفة في العربية ، يقول برجستراسر «واللغة العربية كثيراً ما احتفظت بالصورة الأصلية للكلمة مع الصورة التي طرأ عليها التقديم والتأخير كما هو الحال في مزاب ومرزاب وأمثلة التقديم والتأخير عديدة جداً في اللغة العربية نكتفي بذكر بعضها نحو : غضروف وغرضوف وصفحة وصفحة وجدث وجدث وجشد وجبد وجذب»^(١) .

٢٩ - حَمَلَه ، بسكون الحاء وفتح الميم وتشديد اللام مفتوحة ، وسكون الهاء ويتركب من مقطعين :

حمل = ص ص ح ص

له = ص ص ح ص

ويستخدم لدعاء الحمل فهو مشتق من اسمه كما في كثير من الأصوات الأخرى وليس له نظير في العربية الفصحى .

٣٠ - حِسْ حِسْ ، بكسر الحاء المهملة وسكون السين ، وهو لاستيقاف الحمار ، في محافظة أسوان مركز أسوان ، وليس له نظير في العربية الفصحى .

٣١ - حِمْ بكسر الحاء المهملة وسكون الميم ، لزجر الحمام مثل بط للبط وحر للحمار في العربية الفصحى .

(١) برجستراسر : التطور النحوي ص ٣٦ .

٣٢ - حَمِيمٌ ، على وزن « بيس » يسكون الحاء وإمالة الميم تدريجياً نحو الكسر وفتح الياء وسكون الميم لاستدعاء الحماهم ولا يوجد هذا اللفظ فى العربية الفصحى .

٣٣ - حَدَّ ، بكسر الحاء وسكون الدال لزجر الحدأة حين تهاجم ضعاف الطير ، وقد عبروا عن ذلك بالمقطع الأول من اسم الطائر وليس لهذا الصوت نظير فى العربية الفصحى .

٣٤ - حَدَّ ، بفتح الحاء وسكون الدال لزجر البقرة ، ولا يوجد فى العربية الفصحى غير أن هذا الصوت يقترب كثيراً من قولهم هيد لزجر الإبل فى الفصحى ، ولا يخفى ما بين الحاء والهاء من تقارب صوتى إذ هما من مخرج واحد .

٣٥ - حَى ، لحت العجل على إتيان الأثنى ، وهو بكسر الحاء المهملة وسكون الهمزة ، وقد ورد فى العربية الفصحى بلفظة دون معناه ، يقول الصبان :

« وأما حَى بكسر الحاء المهملة وسكون الهمزة فدعاء للحمار إلى الماء » وقد استخدموا لهذا المعنى « ثَى » بكسر الثاء وفتحها وسكون الهمزة ، وهو دعاء للئيس عند الفساد ، وفى العربية الفصحى أيضاً تَوَوَّأَ للئيس المتزى ، وفى المعجم الوسيط « حَاحَا يستخدم لحت الحمار على السير » .

٣٦ - حَا ، بدون تفخيم لزجر العصافير حين تهاجم المحاصيل الزراعية ، يقول الفلاح لابنه « حاحى الزرايزر » ، أى قل هذا الصوت « حَا » ، وقد ورد فى العربية الفصحى « حاء » لزجر الإبل وليس العصافير ، وفى شرح الكافية « يقال إذا بنيت الفعل منها حاحيت وعاجيت بإبدال

الألف ياء وأصلهما حاحى وعامى ، كما تقول لا ليت لمن أكثر من قول « لا » ، ومن هذا يتبين :

أ - اشترك العربية الفصحى مع عامية أسوان فى استعمال هذه المادة .

ب - استخدمت العربية الفصحى هذا الاسم ممدودا بينما قصر فى عامية أسوان ، وذلك أمر يرد كثيرا فى العربية إذ تقول : صحرا بدلا من صحراء ، وسما بدلا من سماء ، وزرقا بدلا من زرقاء .

ج - استخدم فى العربية الفصحى لزجل الإبل ، بينما فى عامية أسوان المعاصرة لزجر المصافير ، ويمكن أن يكون ذلك من قبيل انتقال الدلالة .

٣٧ - حاحا ، بتفخيم الحاء ، زجر للحمار وحته على السير ، وهو فى الفصحى زجر للكبش عند السفاد ، وكذا زجر للغنم عند السقى ، يقول ابن منظور فى باب الحاء « ... حاحا وهو زجر للكبش عند السفاد وهو زجر للغنم أيضا عند السقى ، يقال : حاحات به وحاحيت ، وقال أبو خيرة : حاحا » . ومن ثم فقد احتفظت عامية أسوان بهذا الصوت بمعناه ومبناه ، إلا أنه فيها لزجر الحمار ، وفى الفصحى لزجر الكبش والغنم .

٣٨ - حلاحلا ، اسم صوت لاستدعاء أنواع الطير ، وهو يستخدم فى قرية تدعى « جبل السلسلة » ، وهو غير منتشر فى بقية قرى المحافظة ، ويبدو أن لهذا الاسم أصلا فى العربية الفصحى ، يقول ابن منظور فى مادة « حلا » : « وقال أبو الهيثم ، يقال فى زجر الناقة حلّ حلّ ، قال : فإذا أدخلت فى الزجر ألفا ولاما جرى بما يصيه من الإعراب كقوله :

والْحَوْبُ لَمْ يَلَمْ يَلْ وَالْحَلُّ .

وقد دخل على هذا الاسم من التطور والتغير :

١ - جرى استعماله في عامية أسوان لاستدعاء أنواع الطير ، وقد كان في العربية الفصحى لزجر الناقة .

ب - تغيرت صورته اللفظية من «حل» إلى «حلاحلا» بفتح اللام وإطالة الفتحة حتى تتولد عنها الألف والتكرار .

٣٩ - حى ، بفتح الحاء وسكون الياء لزجر الماعز والجاموس وهو منتشر في معظم قرى محافظة أسوان ، وربما كان هذا الصوت جزءاً من «حيهلا» القديمة ، ركب مع هل تركيا مزجياً ، نستند في ذلك على ما يقرره الحضرى في حاشيته حيث يقول عن «حيهلا» : «وهي مركبة من حى بمعنى أقبل ، وهل التى لئحت والعجلة لا الاستقهامية، جعلنا كلمة واحدة مبنية على الفتح فى الكثير»^(١) .

٤٠ - دو ، لزجر الجاموس والبقر لاستيقافه ، والراجع أن هذا الصوت هو «دوه» فى العربية الفصحى ، بكسر الهاء أو سكونها ، وهو دعاء للربيع ، وحذف أواخر الكلمات ظاهرة تعرفها العربية ، وذلك واضح عند ترخيم المنادى ، تقول : يا حار بدلاً من يا حارث ، وقد تحذف أواخر الكلمات فى غير هذا الباب ، يقولون سو بدلاً من سوف^(٢) .

٤١ - مك بفتح السين وسكون الكاف لزجر الماعز ، ويقال للنعجة أيضاً وقريب منه فى العربية الفصحى «سع» بفتح السين وسكون العين لزجر الإبل .

(١) الحضرى : حاشيته جـ ٢ ص ٩٢ .

(٢) انظر بروجتراسر : التطور النحوى ص ٧٠ ، ص ٧١ .

٤٢ - سك مك ، بضم السين وسكون الكاف والتكرار لدعاء الدجاج ،
وربما كان هذا الصوت حكاية لصوت أفراخ الطيور حيث تصدر صوتا
شبيها بهذا الصوت .

٤٣ - سِكر سِكر بكسر السين وتشديد الكاف مع الكسر وهو يستخدم فى
مدينة كوم أمبو لاستدعاء الكتاكيت الصغيرة ، ولا تعرفه كثير من قرى
ومدن المحافظة ، ولم نجد له مثيلا أو قريبا منه فى العربية الفصحى .

٤٤ - سى سى سى سى ، لدعاء الماعز ويستخدم فى قرى مركز أدفو أقصى
شمال المحافظة ، وهو مركب من مقطعين مع التكرار ، الأول : سى
= ص ح والثانى : سى = ص ح ص ، ويستخدم التكلم بهذا
الصوت عادة بعض الحركات الجسمية التى تغرى الحيوان بالإقبال ،
ولم نجد له نظيرا أو قريبا منه فى العربية الفصحى .

٤٥ - شى بكسر الشين لزجر الحمار وحته على السير ، وقد يقترن هذا
الصوت أحيانا بكلمة «حا» فى بعض القرى والمدن فيكون شى حا ،
ويحمل نفس الدلالة غير أن المقطع الثانى ينطق بفتحيم الحاء ،
بخلاف قولهم : «حا» من حاجت .

٤٦ - تشوذر ، لحث الحمار على الاستمرار فى النهيق^(١) ، أو إتيان الأنثى
وهو يتكون من مقطعين هما :

تشو = ص ص ح ح ، ولا يوجد هذا المقطع فى العربية الفصحى .
ذر = ص ص ح ص ، والراجع أن الكلمة الأولى من هذا الاسم هى :

(١) الغريب أن هذا الحيوان يستجيب لهذا الصوت مباشرة ، فبمجرد أن ينطق الاطفال بهذا الصوت ، يبدأ
فى النهيق على الفور .

«تشو» بالهمزة التي استعملتها العربية الفصحى للحمار المورد حذفت منها الهمزة ، وحذفها سائق في العربية فأكثر الهمزات كانت لا تنطق في لهجة الحجازيين^(١) .

٤٧ - طعو ، بسكون الطاء وفتح العين وسكون الواو كذلك ، فهو يتكون من ص ص ح ص وهذا المقطع غير موجود في العربية الفصحى ، والصوت لدعاء الكلب ، ولا تشتمل عليه العربية الفصحى ، أو على قريب منه ، وقد يضاف إليه حرف النداء «يا» فيقال «ياطعو» وذلك إذا كان الكلب بعيداً عن صاحبه ، فكانهم جاءوا بحرف النداء قبله ليتمكنوا من مد الصوت وتطويله وهو ما يقتضيه البعد^(٢) .

٤٨ - طُرْشُ ، بضم الطاء وتشديد الراء وسكون الشين لدعاء الحمار ، ويتكون من مقطعين ، طر : ص ح ص ، رش = ض ح ص ، ولا وجود له في العربية الفصحى .

٤٩ - كش كش ، بكسر الكاف وسكون الشين فهما وهو لدعاء الكلب وقد يأخذ صورتين أخريين هما : كش كش حاح ، وكش كش يا حاح وفي هاتين الصورتين يكون لحت الكلب على الهجوم ، ولا تعرفه العربية الفصحى ففيها فس لدعاء الكلب ، وقوس لزجره ، اللهم إلا إذا أبدلت الكاف كافا والسين شينا وهو أمر وارد فقد جاءت كثير من الكلمات أبدلت فيها القاف كافاً والسين شينا^(٣) .

٥٠ - كِرْ ، بكسر الكاف وسكون الراء وهو لزجر الغراب وطرده ،

(١) انظر : برجستراسر : التطور النحوي ص ١٩٠ .

، عبد العزيز مطر : لحن العامة ص ١٣٥ ، ص ١٩٠ .

(٢) انظر : د. أحمد كشك : من وظائف الصوت اللغوي ص ١٠٢ وما بعدها .

(٣) انظر : د. عبد العزيز مطر : لحن العامة ص ١٨٩ ، ص ١٩٠ .

ويستخدم هذا اللفظ فى مدينة كوم أمبو ، وفى قرية «النسجاجة» جنوب مركز كوم أمبو ، يقولون «كِرَ حاح» بكسر الكاف وتشديد الراء مع الفتح ، وهو لزجر العصافير وطردها ، ولا تعرف العربية الفصحى هذين الصوتين .

٥١ - كَرَّ يَيْضُك ، الكلمة الاولى كالأمر تمامًا من الفعل كَسَر بتشديد السين ومصدره التكسير ، والثانية جمع «بيضة» والكاف للمخاطب ، ويشتمل هذا الاسم لحت الديك الرومى على إتيان أنثاه وكلمة «كسر» فى هذا التركيب تعنى «لفح» ويقصد بالثانية البيض الذى هو من أنثاك ، ذلك ما يفهم من سياق الحال ، وهو منتشر فى قرى أقصى شمال المحافظة ، ولم نجد له نظيرًا أو قريبًا منه فى العربية الفصحى .

٥٢ - نَحْ ، بكسر النون وسكون الحاء ، لإناخة الإبل وهو موجود فى العربية الفصحى بمعناه ومبناه .

٥٣ - هَشْ بكسر الهاء وسكون الشين لزجر الدجاج والطيور عامة ، وطردها بعيدًا عن مكان ما ، وفى العربية الفصحى «دج» ، ولا علاقة بين الكلمتين إلا فى الدلالة .

٥٤ - هَوَ بفتح الهاء وسكون الواو لزجر الحمار وحته على السير ، ولا تشتمل عليه العربية الفصحى ، وربما كان هذا الصوت قد تطور عن «هل» التى للحث والسرعة كما ذكر الحضرى فى حاشيته .

٥٥ - هَوَ هى لإيراد الجمل الماء ، والصوت الاول على وزن «شوق» القاهرية والثانى كالمقطع الأخير من «إبراهيم» تمامًا ، ولا يوجد هذا الصوت فى العربية الفصحى ، بل يقولون عند دعائها للشرب جنى

وهو قريب من هـ ، غير أن الثعالبي يقول «الهامة الدعاء بالإبل إلى العلف» ، وربما كانت الهامة التي عبر بها الثعالبي عن هذا المعنى هي النطق بهواء هـ في عامية أسوان ، فذكر المصدر ولم يذكر صوته ، وهذا المصدر يعنى في العربية الفصحى الدعاء بالإبل إلى العلف بينما يعنى في عامية أسوان الدعاء بها إلى الشرب ، وربما كان ذلك من قبيل انتقال الدلالة . وقد عبر الثعالبي عن جئ بقوله « الجأه الصوت بالإبل لدعائها إلى الشرب وكذلك الإهابه » ولم يذكر اسماً لهذا المصدر ، ولم يذكره أحد من القدماء .

٥٦ - هريه ، بفتح الهاء وسكون الراء وفتح الياء وهاء السكت ، وهو يتكون من مقطعين «هر» الذى يتكون من ص ح ص ، «يه» الذى يتكون من ص ح ص ، وهو لزجر الغنم وفى بعض القرى يقتصرون على المقطع الأول فقط فيقولون «هر» ولم تعرفه العربية الفصحى ، ولم يذكره أحد من القدماء غير أن الثعالبي يقول «الههره حكاية زجر الغنم» ولم يذكر ما تزجر به الغنم ، وربما كانت الههره التي ذكرها الثعالبي هي مصدر قولهم هر أو هريه الذى اندثر في العربية القديمة وعاد إلى الظهور في العامية المعاصرة .

٥٧ - هوش ، لحت البقرة على الوقوف والاستعداد لإعمال الحث أو غيره ، وحركة الهاء في هذا الصوت تشبه إلى حد كبير تلك الحركة المعيارية (هـ) وهى شبيهة بالحركة في كلمة «يوم» ، ولم نجد لهذا الصوت شبيهاً أو نظيراً له في العربية الفصحى وفى مركز نصر النوبة يقولون «هاش» .

٥٨ - هوب ، يقال لزجر الخيل وحثها على السرعة ويقال كذلك للحمير والبغال لحثها على استجماع القوى عند السير فى أماكن وعرة أو عند

الاستعداد لحمل الأثقال ، وحركة الهاء فى هذا الصوت كحركاتها فى الصوت السابق ، غير أن السيوطى يقول فى همع الهوامع : « وما سكن وسطه من ثلاثى كسر على أصل التقاء الساكنين ، كغاقٍ وطاقٍ وهابٍ »^(١) ، ولم يذكر دلالة .

٥٩ - واوا ، اسم صوت لزجر الطفل لئيتعد عما يضره ، وهو موجود فى قرية العطوانى مركز أدفو على الناحية الشرقية من نهر النيل ، ويبدو أن هذه الكلمة مأخوذة من الكلمة الفرعونية «واوا» بمعنى الألم والوجع ، وليس له نظير فى العربية الفصحى .

٦ - يستخدمون الصفير عند إيراد الحمار الماء ، وهذا الصوت الذى يعبر عنه بالصفير ولا يكتب ، موجود فى العربية الفصحى ، يقول الرضى وهو يتحدث عن أصل هذه الأصوات : « بل كان أصلها أن الشخص كان يقصد انقياد بعض الحيوانات لشيء من هذه الأفعال ، فيصوت لها إما بصوت غير مركب من الحروف كالصفير للدابة عند إيرادها الماء . . . »^(٢) . هذه هى أسماء الأصوات المستخدمة فى عامية محافظة أسوان أقصى الجنوب من جمهورية مصر العربية ، وبمقارنة هذه الأصوات بتلك التى استخدمتها العربية الفصحى ندرك أن بعضها قد استخدم بمعناه ومبناه وآخر قد أصابه شيء من التغير والتطور فى صيغته مع الاحتفاظ بدلالته وثالثاً قد استخدم بصيغته وانتقلت دلالة إلى أخرى ورابعاً قد استحدثت ولم نجد له أثراً فى العربية الفصحى ، وهذه هى طبيعة اللغة وما يعتورها من تغير وتطور فى الدلالة أو الصيغة أو فيها معاً .

(١) السيوطى : همع الهوامع ج ٢ ص ١٠٧ .

(٢) الرضى : شرح الكافية ج ٢ ص ٨٠ .

رابعاً : نتائج الدراسة :

وبعد ...

فإنه يمكن لنا أن نرصد أهم النتائج التى انتهت إليها هذا البحث فيما يلى :

١ - لاسماء الأصوات علاقة وطيدة بعلم اللغة الاجتماعى Sociolinguistics

ذلك العلم الذى يدرس اللغة باعتبارها ظاهرة اجتماعية ثقافية ، كما يعنى بدراسة العلاقة التى تربط اللغة بالمجتمع وهو علم حديث النشأة بالنسبة لبقية العلوم اللغوية الأخرى يقوم فى أحد أركانه على ما يسمى بسياق الحال context of situation الذى يعنى بدراسة الحدث اللغوى بقدر عنايته بالمحيط الاجتماعى لهذا الحدث بكل ما فيه ومن فيه من أشياء وشخص وحرركات مصاحبة لهؤلاء الأشخاص ، قد تفيد فى فهم الحدث اللغوى والوقوف على دلالاته المقصودة ، وأبرز ما يكون ذلك فى أسماء الأصوات التى يراعى عند دراستها ، ما يسمى باللغة الجانبية para language فى المقام الأول ، والتى تعتبر القاسم المشترك بين دراسة أسماء الأصوات وعلم اللغة الاجتماعى .

٢ - جاءت دراسة أسماء الأصوات عند القدماء منحصرة فى جمع وضبط هذه

الأسماء فى معرض حديثهم عن أسماء الأفعال حيث تطرقوا إلى هذه الأخيرة من منطلق نظرية العامل أس الدرس النحوى القديم ، ومن ثم فإن دراسة القدماء لاسماء الأصوات لم تزد عن جمعها وضبطها والحديث عن إعرابها وبنائها ، وتصنيفها من بين أنواع الكلم من حيث الاسمية والتعلية ، وقد أجمع جمهورهم على اسميتها ، إلا ما كان من ابن صابر حيث أطلق عليها مصطلح الخالفة ، غير أن النحويين قد أهملوا هذا الرأى واعتبروه غير قائم ولا يعتد به ، على أساس أن هذه الكلمات تقبل

بعض علامات الاسماء وأولها التنوين ، ورأوا أن التنوين الذى يلحق أسماء الأصوات هو تنوين التكرير الذى يلحق بعض الأسماء للفرق بين المعرفة منها والنكرة ، وإن كان هذا التنوين - فى نظرى - سببا غير كاف لإلحاق هذه الكلمات بالاسماء لأسباب ذكرتها فى موضعها من البحث .

٣ - قسم القدماء هذه الأسماء إلى ثلاثة أقسام :

(أ) ما يدل منها على حكاية صوت صادر عن الحيوانات والجمادات كغاق وطق .

(ب) ما يخرج من فم الإنسان ، وهو غير موضوع بل دال طبعا على معان فى نفس الإنسان ، كاف وتنف .

(ج) ما يصوت به الحيوان عند طلب شيء منها ، إما المجئ نحو : قوس وجوت أو الذهاب كهلا وهيج أو لشيء آخر كسأ وهدع .

وقد رأيت أن أقسم هذه الأسماء إلى قسمين :

(أ) ما يستخدم لخطاب الحيوان وما لا يعقل من آدميين وهو الذى يجدر أن نطلق عليه أسماء الأصوات .

(ب) ما يستخدم للمحاكاة وغيرها ، وهو - عندى - لا يتمشى إلى هذا النوع من الكلمات ، لأنه لا يزيد عن تقليد أو محاكاة الإنسان لأصوات الكائنات ، ومن ثم فهو أقرب إلى أصوات الطبيعة الهوائية منه إلى أسماء الأصوات .

٤ - ذكر القدماء بعضا من أحكام هذه الأصوات مثل قولهم أنها لا تحتاج إلى شيء آخر فى إفادة المراد منها ، وقولهم إنها مفردة لا ضمير فيها ، وقد رأيت أن هذه الكلمات إنما كانت كذلك ليس لسبب فى ذاتها كما رأى

القدماء ، وإنما لاستغنائها عند الضمائم بسباق الحال ، بالنسبة للحكم الأول ، والأمـر ليس كذلك بالنسبة للحكم الثانى وهو ما تؤكدـه دلالة هذه الكلمات فى سياقها .

٥ - قمت بجمع هذه الاسماء وحصرها فى العربية الفصحى ، ولم أقتصر على ما ذكره النحويون فى كتبهم بل عرّجت على المصادر اللغوية والمعجمية وكتب الادب ، وغيرها من المصادر التى ذكرت بعضا من هذه الاسماء فى معرض حديثها عن الحياة الاجتماعية والادبية ، والثقافية عند العرب القدماء .

٦ - قمت بجمع وحصر أسماء الأصوات المستخدمة فى عامية محافظة أسوان ، بدءاً من مدينة السباعية أقصى شمال المحافظة إلى مدينة أبى سمبل أقصى جنوب المحافظة ، وخلصت إلى النتائج التالية :

١ - أن هذه الكلمات تعد فى كثير من القرى والمدن من الكلمات النشطة التى تستخدم كثيراً فى حياتهم اليومية ، ذلك أن بعضا من سكان هذه القرى ما زالوا يعملون برعى الأغنام والإبل ، كقرية « عرب كيميا » مركز كوم أمبو ، الأمر الذى يتطلب استخدام هذه الكلمات استخداماً فعّالاً ، وما زالت كل الحيوانات التى تخاطب بهذه الأسماء موجودة فى منازلهم وحقولهم ويبتهم .

ب - تستعمل جل أسماء الأفعال بين معظم قرى ومدن المحافظة بصيغة واحدة ، غير أن بعض القرى تستخدم اسماً معيناً لمخاطبة حيوان ما ، بينما تستخدم قرية أخرى الاسم نفسه لمخاطبة حيوان آخر ، وذلك أمر تفرضه طبيعة الحياة بما فيها من تطور وتغير ، ينطبق أول ما ينطبق على المفردات اللغوية بشقيها اللفظى والدلالى .

ج - كل أسماء الأصوات التى يخاطب بها الحيوان ، أو جليها ، لا يخرج معناها عن طلب المجرى من الحيوان ، أو زجره وطرفه ، أو تسكينه وتهديته ، وذلك أمر تفرضه طبيعة الحيوان ومدى قدرته على الإدراك . . .

د - هناك من أسماء الأصوات فى العربية القديمة ما تستخدمه عامية أسوان دون تغير فى صيغته أو دلالاته ، ومن هذه الأسماء : إخ وإس ويس وصوت الصغير .

هـ - من أسماء الأصوات ما تستخدمه عامية أسوان بشيء من التغير والتطور فى صيغته دون المساس بدلالاته مثل : دو التى كانت دوه ونخ بكسر النون وسكون الحاء وقد كانت نخ بفتح النون وتشديد الحاء ، وحو التى كانت وح .

و - من أسماء الأصوات ما استخدمته العربية الفصحى وقد اندثر فى عامية أسوان تماماً ، ولم نجد له أثر مثل : قس ، وقوس وعدس .

ز - منها ما انفردت به عامية أسوان ولم نجد له أثراً فى العربية القديمة مثل إررر وتعرر ونع وحمله وطرش وتلك طبيعة اللغة وما يعنورها من تغير وتطور وإضافة وحذف .

ح - احتفظت عامية أسوان ببعض من أسماء الأصوات التى تنتمى إلى اللغة الفرعونية القديمة ، كيتى تيتى وواوا وتانا .

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية :

- ١ - إبراهيم أنيس (دكتور) : الأصوات اللغوية : مكتبة الأنجلو المصرية .
الطبعة الخامسة ١٩٧٩ م .
- ٢ - _____ : من أسرار اللغة . مكتبة الأنجلو المصرية . الطبعة
الثالثة ١٩٦٦ م .
- ٣ - ابن جنى ، أبو الفتح عثمان : الخصائص . تحقيق محمد على النجار .
الهيئة المصرية العامة للكتاب . الطبعة الثالثة ١٤٠٧
هـ - ١٩٨٧ م .
- ٤ - _____ : سر صناعة الإعراب . تحقيق مصطفى
السقا وآخرين . مصطفى الباب الحلبي ١٩٣٧ م .
- ٥ - ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله : شرح الألفية . تحقيق محمد محي
الدين عبد الحميد منشورات المكتبة العصرية . بيروت
الطبعة الثانية .
- ٦ - ابن منظور ، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي : لسان
العرب .
- ٧ - ابن هشام ، جمال الدين الأنصاري : شرح شذور الذهب في معرفة كلام
العرب .
- ٨ - _____ : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك .
المكتبة العصرية صيدا . بيروت ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .

٩ - أبو حيان التوحيدى : الإمتاع والمؤانسة . صححه وضبطه وشرح غريبه
أحمد أمين وأحمد الزين . منشورات دار مكتبة
الحياة .

١٠ - أحمد كشك (دكتور) : من وظائف الصوت اللغوى . محاولة لفهم
صرفى ونحوى ودلالى . الطبعة الأولى ١٩٨٣ م .

١١ - أحمد مختار عمر (دكتور) : البحث اللغوى عند الهنود وأثره على
اللغويين العرب . دار الثقافة بيروت . لبنان .
١٩٧٢ م

١٢ - _____ : دراسة الصوت اللغوى . عالم الكتب .
الطبعة الأولى ١٩٧٦ م .

١٣ - الأشمونى ، نور الدين أبو الحسن على بن محمد : شرح الأشمونى
على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية .

١٤ - برجستراسر : التطور النحوى للغة العربية . أخرجه وصححه وعلق
عليه د. رمضان عبد التواب . مكتبة الخانجي .
القاهرة ١٩٨٢ م .

١٥ - تمام حسان (دكتور) : اللغة العربية . معناها ومبناها . الهيئة المصرية
العامة للكتاب ١٩٧٣ م .

١٦ - الجاحظ ، أبو عثمان عمر بن بحر بن محبوب : الحيوان . تحقيق وشرح
عبد السلام هارون . القاهرة . مكتبة مصطفى البابى
الحلى ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م .

١٧ - حلمى خليل (دكتور) : مقدمة لدراسة اللغة . دار العلم والنشر
والتوزيع . الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .

١٨ - الحفصرى ، الشيخ محمد الدمياطي : حاشية الحفصرى . مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي . ١٣٥٩ هـ - ١٩٤٠ م .

١٩ - الرضى ، رضى الدين محمد بن الحسن : شرح الرضى على الكافية . بيروت . دار الكتب العلمية .

٢٠ - الزجاجى ، عبد الرحمن بن أبى أسحاق أبو القاسم : الإيضاح فى علل النحو . تحقيق مازن المبارك . دار العروبة . القاهرة . ١٩٥٩ م .

٢١ - ستيفن أولمان : دور الكلمة فى اللغة . ترجمة دكتور كمال محمد بشر . مكتبة الشباب . الطبعة الثانية . ١٩٦٩ م .

٢٢ - سيويوه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر : الكتاب . تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون . الهيئة المصرية العامة للكتاب ط ١٩٧٧ م .

٢٣ - السيوطى ، الإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر : الأشباه والنظائر فى النحو . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . الطبعة الأولى . ١٩٨٤ م .

٢٤ - _____ : بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . ط الحلبي . ١٩٦٢ م .

٢٥ - _____ : الزهر فى علوم اللغة وأنواعها . شرح وتعليق محمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلى محممة البجاوى . المكتبة العصرية . صيدا . بيروت ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٢٦ - _____ : جمع الهوامع ، شرح جمع الجوامع فى علم العربية . الطبعة الاولى . ١٣٢٧ هـ . مكتبة الكليات الأزهرية .

٢٧ - الصبان ، محمد بن على الصبان : حاشية الصبان على شرح الأشموني . دار إحياء الكتب العربية .

٢٨ - عبد الرحمن أيوب (دكتور) : أصوات اللغة . الطبعة الثانية ١٩٦٨ م .

٢٩ - عبد العزيز مطر (دكتور) : لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة . الدار القومية للطباعة والنشر . القاهرة ١٩٦٦ م .

٣٠ - عبده الراجحي (دكتور) : اللغة وعلوم المجتمع . ط ١٩٧٧ م .

٣١ - عباس حسن : النحو الوافى . الطبعة السادسة . دار المعارف .

٣٢ - فاضل مصطفى الساقى (دكتور) : أقسام الكلام العربى من حيث الشكل والوظيفة . مكتبة الخانجي . القاهرة ١٩٧٧ م .

٣٣ - فاطمة محجوب (دكتوره) : دراسات فى علم اللغة . دار النهضة العربية . القاهرة ١٩٧٦ م .

٣٤ - فندريس : اللغة تعريف عبد الحميد الدواخلى ومحمد القصاص . مكتبة الأنجلو ١٩٥٥ م .

٣٥ - كمال محمد بشر (دكتور) : علم اللغة الاجتماعى . مدخل . دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع . القاهرة الثالثة ١٩٧٧ م .

٣٦ - _____ : علم اللغة العام . الأصوات . دار المعارف ١٩٨٠ م .

٣٧ - المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر : المختضب . تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . القاهرة ١٣٨٦ هـ .

٣٨ - محمد عبد الله جبر (دكتور) : أسماء الأفعال وأسماء الأصوات فى اللغة العربية . دار المعارف ١٩٨٠ م .

٣٩ - محمود فهمى حجازى (دكتور) : مدخل إلى علم اللغة . دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة . ١٩٩٨ م .

٤٠ - ماريوباي : أسس علم اللغة . ترجمة د. أحمد مختار عمر . عالم الكتب . الطبعة الثانية ١٩٨٣ م .

٤١ - مهدي المخزومي (دكتور) : فى النحو العربى . نقد وتوجيه . المكتبة العصرية . بيروت ١٩٦٤ م .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- 1 - G. Noel - Armfield: general phonetics for Missionaries and students of languages. Cambridge. 1919 .
- 2 - J. P. O., Connor: phonetics. penguin Books .
- 3 - Milkaivic : Trends in linguistics. Mouton 1970 .
- 4 - Pei - Mario : The story of language. london 1968 .
- 5 - Peter - trudgill : Sociolinguistics . A n intraduction to language and sociey. London. Penguin Books. 1983 .

كلمة كم بين البساطة والتركيب

في ضوء آراء الكوفيين والبصريين

د. سعد بن همدان الشامي

جامعة أم القرى

الرأى السائد عند النحاة أن (كم) اسم ، مبهم مفتقر إلى التمييز ، مبنى ، ملازم للصدر ، وتنقسم إلى قسمين استفهامية وخبرية والثانية فرع الأولى ، وهى كناية عن عدد مبهم وقد خالف بعضهم فى اسمية كم الخبرية فعدها حرفاً يدل على التكرير فى مقابلة ربّ الدالة على التقليل كما جاء فى الهمع عن البسيط وقد ذكر ذلك المراءى ولكنه قال « والصحيح أنها اسم ودليل اسميتها واضح » ولم يذكر الدليل ، والقول بحرفية (كم) لعله من أقوال الخليل فقد جاء فى العين « كم : حرف مسألة عن عدد »^(١) وقد يقصد بالحرف الكلمة فلا يكون كلامه نصاً فى الحرفية .

وقد دلت النحاة على الاسمية بأمور^(٢) :

أولهما : الإسناد إليها ، فتأتى مبتدأ فى مثل : كم درهماً عندك ؟ وكم رجل عندك !

ثانيها : عود الضمير عليها نحو : كم رجلاً جاءك ؟ وإن شئت : جاءوك .

ثالثها : دخول حرف الجر عليها نحو : بكم رجل مررت ، وعلى كم نزلت ، وإلى كم تصنع كذا .

رابعها : الإضافة إليها مثل : رزقُ كم نفس ضمنت ، وصاحب كم أنت .

خامسها: إضافتها إلى غيرها مثل : كم رجل عندك .

سادسها: تسلط عوامل التصبب عليها فأتت مفعولاً في : كم رجلاً ضربت وطرقت في : كم فرسخاً سرت ، وغيراً لكان في : كم كانت دراهمك ، ومفعولاً مطلقاً في : كم ضربة ضربت .

سابعها: إبدال الاسم منها ، علماً أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترب بالهمزة ، بخلاف المبدل من الاستفهامية ، يقال في الخبرية : كم عبيد لي خمسون بل ستون ، وفي الاستفهامية : كم مالك أخمسون أم ثلاثون^(٣) .

وقد رأينا أن المرادي يرى أن اسميتها هي الصواب ، وتبقى مشكلة واحدة وهي أن كم كما سيظهر قيل : إنها مركبة من حرف الكاف و (ما) الاستفهامية ، فهل هذه الكلمة غدت اسماً تغلياً للاسم على الحرف ، لعله كذلك .

أما كونها مبهمة فلأنها كناية عن العدد المبهم تقع على القليل والكثير والوسط منه ، والاستفهام يكون بالمبهم ليشرح ما يسأل عنه ، وكم الخبرية أصلها الاستفهام لذا وجد الإبهام فيها ، وإلا فإنه ليس الأصل في الأخبار الإبهام .

وقد احتاجت (كم) إلى تفسير المطلوب بيان عدده ، وكذلك الخبرية ، فالعدد مجهول يفسره الجواب ، ونوع المطلوب معرفة عدده مجهول يفسره التمييز .

وبناء (كم) إذا كانت استفهامية إنما كان لتضمنها معنى همزة الاستفهام ووقوعها موقعها ، فإذا قلت : كم غلاماً لك ، أو : كم مالك ، فمعناه : أعشرون غلاماً لك أم ثلاثون ونحوهما من الأعداد ، لأنه يسأل بها عن جميع

الأعداد فاغنت (كم) من همزة الاستفهام وما يعلمها من العدد .

وأما إذا كانت (كم) خبرية فبنائها ، لأنها بلفظ الاستفهامية ، وتقع في الخبر موقع (وب) ووب حرف قضاعتها (كم) في الخبر فبنيت كبنائها (١).

وملازمة (كم) للصدارة منسجم مع ما عليه أخواتها أدوات الاستفهام ، وقد قرر النحاة أنه يتعين الصدر للداة إذا دلت على نوع من الكلام كالنفي والاستفهام .

والتصدير لهذه الأدوات يحقق مقصداً من مقاصد العرب في كلامها وهو أمن اللبس ، ذلك أن السامع كما قال الرضي^٢ يبنى الكلام الذي لم يصدر بالمغير على أصله ، فلو جُوز أن يجيء بعده ماغيره لم يدر السامع إذا سمع المغير أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير أو مغير لما سيجيء بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه (٣).

وملازمة (كم) للصدر بنى عليها النحاة تخطئة من قال إنها تأتي فاعلاً وأعربها كذلك في قوله تعالى ﴿أو لم يهد لهم كم أهلكنا﴾ (السجدة: ٢٦) وهو قول ابن عصفور ، وذكر أن ذلك جاء على لغة رديئة حكاهما الأخفش عن بعضهم أنه يقول (ملكت كم عبيد) فيخرجها عن الصلوية .

ووصف ابن هشام هذا الصنيع من ابن عصفور بالخطأ العظيم ؛ إذ خرج كلام الله سبحانه على هذه اللغة ثم قال "إنما الفاعل ضمير اسم الله سبحانه ، أو ضمير العلم أو الهدى المدلول عليه بالفعل ، أو جملة ﴿أهلكنا﴾ على القول بأن الفاعل يكون جملة إما مطلقاً أو بشرط كونها مقترنة بما يعلق عن العمل والفعل قلبي نحو : "ظهر لي أقام زيد" . وجوز أبوالبقاء كونه ضمير الإهلاك المفهوم من الجملة ، وليس هذا من المواطن التي يعود فيها الضمير على المتأخر .

كما بنى النحاة على ذلك تخطيطاً من أحرب قوله تعالى ﴿أنهم إليهم لا يرجعون﴾ بدلاً من (كم) في قوله تعالى ﴿الم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون أنهم إليهم لا يرجعون﴾ (يس: ٢١) ، وقال ابن هشام: هذا مردود بأن عامل البذل هو عامل المبدل منه، فإن قلَّدر عامل المبدل منه (يروا) فكـم لها الصلـر فلا يعمل فيها ما قبلها ، وإن قلَّدر ﴿أهلكنا﴾ فلا تسلط له في المعنى على البذل ، والصواب أن (كم) مفعول لأهلكنا ، والجملة إما معمولة ليروا على أنه علق عن العمل في اللفظ و (أن وصلتها) مفعول لأجله ، وإما معترضة بين (يروا) وما سدّ مسدّ مفعوليه وهو (أن وصلتها)^(٦) ولعل أهم ما يعيننا في هذا التمهيد ما ذكر من اسمية (كم) وأدلة ذلك لأنه ينبغي على هذه الحقيقة بعض أحكام وأفكار هذا البحث الذي يختص ببنية (كم) والخلاف فيها من حيث البساطة والتركيب .

(كم) بين البساطة والتركيب

أولاً: الرأي الكوفي

نسب المرادي القول بالتركيب في (كم) إلى الكسائي والفرّاء وكذلك فعل السيوطي حيث قال " وذهب الكسائي والفرّاء إلى أن (كم) بوجهيهما (يعني الحبرية والاستفهامية) مركبة من كاف التشبيه و (ما) الاستفهامية " ، ونُسب إلى الكوفيين في بعض المصادر . والذي يظهر أن بعض النحاة الأوائل قال به ونقله الخليل فقد قال " ويقال: هي من تأليف كاف التشبيه ضُمَّت إلى (ما) ، ثم قصرت (ما) فأسكنت الميم " .

وقد قال الفرّاء^(٧) " ونرى أن قول العرب : كم مالك ، أنها (ما) وصلت من أولها بكاف ، ثم إن الكلام كثر بـ (كم) حتى حذفت الألف من آخرها ، فسكنت ميمها ، كما قالوا : لِمَ قلت ذاك ؟ ومعناه : لِمَ قلت ذاك ، ولما قلت ذاك ؟

قال الشاعر :

يا أبا الأسود لِمَ أسلمتني لهموم طارقات وذكر *

وهذا الكلام وغيره من الكلام المنسوب إلى الكوفيين يشير إلى أمور :

أولاً : أن الأصل في (كم) هو (ما) ، وأن الكاف وصلت بها من أولها ، وعليه ذهب العكبري والأبشاري إلى أن الكوفيين يرون أن الأصل في (كم) (ما) زيدت عليها الكاف ثم حذفت منها الألف^(٨) .

ولعل هذا مضمون نصّ العين^(٩) إذ جعل الكاف مضمومة إلى (ما) فتكون (ما) مضمومة إليها ، فتكون الأصل .

واعتبار (ما) أصلاً والكاف داخلة عليها البق يملعب الكوفيين وذلك لأصالة (ما) في باب الاستفهام ، ولعل العرب أدانت الخروج بها إلى السؤال عن العدد فلجأت إلى استخدام الكاف سابقة تنقل الأداة من معناها إلى معنى جديد .

ثانياً: نضمن الرأي الكوفي بالإضافة إلى ما ذكر من أصالة (ما) تعليل حذف الألف بأنها حذفت كما تحذف مع سائر حروف الجر في نحو: بم؟ ولم؟ وهم؟^(١٠).

وقد عرض الرضي رأي الكوفيين وبين فيه أنهم يرون حذف الألف من (كم) كحذفها من (ما) الاستفهامية عند دخول حرف الجر عليها ، وقال^(١١): (وحذف ألفها (يعنى ما) إذا كانت في الاستفهام قياس نحو (لم) و(فيم) فتكون (كم) الاستفهامية كقوله : "يا أبا الأسود لم خليتي " ، مع أن الفراء لا يظهر في كلامه أنه يعد الكاف حرف جر ، وعد حذف الألف من (ما) لكثرة الكلام بـ (كم)^(١٢) ، ولعل الفراء لا يرى في الكاف أكثر من مغيرة ، ولا يشترط كونها حرف جر ليحدث بتركيبها مع (ما) ما يحدث من حذف الألف ، فالوصل في أول (ما) كوصل (ذا) به (ها) في (هذا) ووصل (إن) بلام وهاء في قول الشاعر :

لهنك من عسيّة لو سيمّة على هنوات كاذب من يقولها^(١٣).

ويحتمل كلامه وجهاً آخر ، إذ يرى أن الأصل (ما) الاستفهامية أدخلت عليها الكاف حرف الجر ، وحذفت الألف ، ثم بالتركيب أصبحت كلمة واحدة ، ففقدت كل كلمة خصائصها قبل التركيب فلم يعد حرف الجر حرف جر ولا (ما) الاستفهامية بقيت على مالها من أحكام ومعان ، وولدت كلمة جديدة خالية من خصائص الكاف و(ما) الاستفهامية ، وهكذا فإن الكاف لم تكن حرف جر إلا في المرحلة الأولى من التركيب .

ثالثاً : أما سكون الميم الذي اُشار إليه الفراء فقد نسب بعض النحويين من عرض للرأى الكوفي إلى كثرة الاستعمال^(١٤) ، وعجابه الفراء توحى بغير ذلك إذ قال^(١٥) : " ثم إن الكلام كثر بـ (كم) حتى حذفت الألف من آخرها فسكنت ميمها كما قالوا : لِمَ قلت ذاك؟ ومعناه : لِمَ قلت ذاك ، ولما قلت ذاك ؟ قال الشاعر :

يا أبا الأسود لِمَ أسلمتني لهموم طارقات وذكر "

فما يفهم من هذا النص هو أن حذف الألف مهّد لسكون الميم ، وليس سكون الميم لكثرة الاستعمال ، وكذلك سكون الميم في (لم قلت ذاك؟) ليس لكثرة الاستعمال ، بل هو لغة قليلة ، والمستعمل الكثير فتح الميم ، وتنظير الفراء لكم لم يكن بما سكت الميم فيه لكثرة الاستعمال مما يشير إلى أنه لا يرى أن سكون الميم لذلك ، وإنما هو استخدام للغة من اللغات الثلاث في (لم) ، وما لجوء العرب إلى هذه اللغة في كم إلا لحكمة تبين بعد قليل .

ولعلّ ابن هشام^(١٦) وقع على تعليل كوفي لسكون الميم حين ذكر ما تخالف فيه (كاي) (كم) قال : " أحدهما أنها مركبة ، وكم بسيطة على الصحيح خلافاً لمن رعم أنها مركبة من الكاف و(ما) الاستفهامية ، ثم حذفت ألفها لدخول الجار ، وسكنت ميمها ، للتخفيف ، لتقل الكلمة بالتركيب " .

فهذا التعليل إن صدر عن الكوفيين فقد وقعوا على ما يمكن أن يكون صواباً في التعليل ، فما أحسن أن ينسب التخفيف من الحركة إلى نقل الكلمة بالتركيب ، ذلك أن التركيب وما يكون به من ثقل يستدعي حركات خفيفة كالفتحة في الفعل الماضي ، ويستدعي التخفيف من حركات وحروف ، وقد اُشار النحاة إلى ثقل التركيب ، ومما يدلّ على قدم هذا التعليل عند الكوفيين ما قاله الرضي من أن الكوفيين يرون أن (كم) مركبة من كاف التشبيه و (ما) ثم

حلقت ألفها وسكن الميم للتركيب (١٧).

ويبدو على هذا اللذهب والله أعلم أن حلف الألف قد مهد لحلف الحركة ، ولذا فإن القول بحلف الألف لكثرة الاستعمال صحيح ، وترتب على هذا أن حلقت الحركة لثقل الكلمة بالتركيب ، ولم تسكن الميم في (لم) دائماً كسكونها في (كم) ، ذلك أن (كم) مركب ملارم للتركيب لانتفك فيه الكاف عن (ما) ، إذ أصبحت كلمة واحدة بأحكام ومعان جديدة ، ولو بقي للكاف من أحوالها أنها حرف جر لما جاز أن يدخل عليها حرف الجر في مثل : بكم درهم اشتريت ، ونحوه .

أما (لم) فليست سوى اسم دخل عليه حرف الجر كما يدخل على (زيد) ونحوه ، يتفك عنه الحرف ، وقد يأتي غيره نحو (عم) و (بم) وهكذا ، فالفرق بين (كم) و (لم) يبين في هذا الأمر .

أدلة الكوفيين :

أولاً : التركيب في الكلمات من سنن العرب في كلامها لكثرتة وتعددت صوره ، وعلى هذا قال الفراء (١٨) " والحرف (يعني الكلمة) قد يوصل من أوله وآخره ، فمما وصل من أوله (هذا) ، و (هاذاك) ، وصل به (ها) من أوله ، ومما وصل من آخره قوله تعالى ﴿إِذَا تَرَمَى مَا يَوْعِدُونَ﴾ (المؤمنون : ٩٣) وقوله : لتلهين ولتجلسن وصل من آخره بنون ويد (ما) " .

والحق أن ما ذكره الفراء لا يماثل ما هو حادث في (كم) فالفرق بينهما يبين كما ذكرنا من قبل ، ولكن كلامه يبين أن العربية من شأنها أن تلجأ إلى السوابق واللواحق لفوائد شتى معنوية وتركيبية .

ولعل من أقوى ما يحتج به الفراء والكوفيون ما ذكره (١٩) من التركيب في (لكن) ، إذ قال " وإنما نصبت العرب بها إذا شددت نونها ، لأن أصلها " إن

عبدالله قائم " فزيدت على أن لام وكاف فصارتا جميعاً حرفاً واحداً " ، وما ذكره غيره من تركيب (لن) و(حيثما) و(لولا) و(لوما) و(كلما) و(كأي) وغير ذلك فالقول بأن الأفراد أي البساطة في الأدوات أصل ، محل نظر ، لأنه لا يمنع من القول بالتركيب في بعضها .

ثانياً: مجيء الكاف رائدة كثيراً في أول الكلمات فمن ذلك قوله تعالى ﴿ليس كمثله شيء﴾ (الشورى : ١١) وما حكى عن بعض العرب أنه قيل له : كيف تصنعون الأقط قال : كهين ، ومنه قول الراجز :
"لواحق الأقرب فيها كالمق" (٢٠) .

وقال الفرّاء (٢١) " وقال بعض العرب في كلامه ، وقيل له : منذ كم قعد فلان ؟ فقال : كمد أخلت في حديثك ، فرده الكاف في (مد) يدل على أن الكاف في (كم) رائدة . وإنهم ليقولون : كيف أصبحت ؟ ، فيقول : كالخير ، وكخير ، وقيل لبعضهم : كيف تصنعون الأقط ؟ فقال : كهين " .

ولعل مما يحتج به للكوفيين في هذه المسألة زيادتها في لفظين آخرين غير (كم) من ألفاظ كتابات العدد وذلك زيادتها في (كذا) قال ابن يعيش (٢٢) " وأما (كلذا) فهي كتابة عن عدد منهم بمنزلة (كم) يقال : لي عليه كذا وكلذا درهماً ، إذا أراد إيهام العدد كنى عنه بكلذا كما يكون عن الأعلام بفلان ، والأصل (ذا) والكاف رائدة ، وليست على بابها من التشبيه ؛ لأنه لا معنى للتشبيه هاهنا ، إنما المعنى : لي عليه عدد ما ، فلم يكن هنا تشبيه فالكاف إذا رائدة إلا أنها زيادة لازمة ، و (ذا) في موضع مجرور بها " إلخ .. ما قال ، كذلك الكاف رُكِبَتْ مع (أي) الاستفهامية في (كأي) وقد قيل عنها (كأي) اسم ك (كم) في المعنى مركب من كاف التشبيه و (أي) الاستفهامية المتونة ، وحكى ولها جار الوقف عليها بالنون " إلخ (٢٣) ، قال العكبري (٢٤) " وقالوا (يعنى الكوفيين) (كأي) في معنى (كم) ، وكما أن (كأي) مركبة كذلك (كم) ، وكذلك قولهم :

له على كلا وكللا] وهما في معنى العدد .

ومن زيادتها في صدر الكلمات زيادتها في (كلا) ، إذ ذهب ثعلب إلى أن (كلا) مركبة من كاف التشبيه ولا النافية قال : وإنما شددت لامها لتقوية المعنى ، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين ، وعند غيره هي بسيطة (٢٥) .
وستأتي الإشارة إلى زيادتها في أول (كان) .

ثالثاً: أن معنى (كم مالك؟) : كأي شيء مالك من الأعداد ؟ والدليل على ذلك قولهم : كأي من رجل رأيت ؟ أي : كم من رجل رأيت (٢٦) .

وقد ذكر النحاة أن (ما) للمجهول ماهيته فهي في إيهام (أي) و(ذا) (٢٧) ، ولعله بناء على ذلك قيل عن (كم) إنها اسم لعدد مبهم الجنس والمقدار (٢٨) إذا سلمنا بوجود (ما) في (كم) .

ولو قدرنا (كم مالك) بـ: مثل أي شيء مالك من الأعداد ، أو : ما مقدار مالك ؟ لما اختلف الأمر كثيراً ، وهذا يدل على أصالة الكاف المراد بها المثلية في هذا السياق ، ويدل على أصالة (ما) فيه أيضاً .

ولعل صلاحيتهما للسؤال عن المقدار مكّن من مزجهما لتكون كلمة جديدة يسأل بها مباشرة دون استعانة بكلمات أخرى تدلّ على المقدار أو كلمة شيء .

أما مايوحي به كلام العكبري (٢٩) من أن الكوفيين زعموا أن : ممالك ؟ بمعنى : كم مالك ؟ فلم أجد غيره ينسب إليهم ، ولذا فإنّ ما ردّ به عليهم من قوله "أما قوله : ممالك ؟ فليس معناه : كم مالك ، لأنّ (ما) سؤال عن الحقيقة فما مالك معناه : أيّ جنس هو ؟ وليس هذا معنى العدد فإذا فلا معنى لـ(ما) هاهنا" ، أقول : إنّما ردّه هذا يجب أن يسبقه أن الكوفيين قد قالوا بهذا فعلاً ، ذلك أن ماورد في المصادر الأخرى يخالف ماذكر ، بل إنّ العكبري يشير إلى أن الكوفيين قالوا بأنّ معنى : كم مالك ؟ أي : ماعدده ؟ ، وهذا التفسير منهم

صواب لنا لم يتعرض له المكبري بالرد ، بل إن البصريين هم اللذين قارنوا بين (مامالك ؟) و(كم مالك ؟) وذلك رداً على الكوفيين في قولهم بزيادة الكاف حيث أنكر البصريون زيادتها بحجة أن دخولها ليس كخروجها ، والزائد دخوله كخروجه وقالوا (٣٠) : "بل لو قدرنا حذفها من الكلام لا غخل معناها ، ولم تحصل الغائلة بها ، ألا ترى أن قولك : (مامالك) لا يفيد ما يفيد قولك : (كم مالك) فدلّ على الفرق بينهما " ولكن الكوفيين لم يرد في كلامهم أنها رائدة دخولها كخروجها بعد أن تم تركيبها .

رابعاً : تنظير (كم) بـ(لم) :

قال الكوفيون (٣١) : إن الأصل في (لم) (ما) زيدت عليها اللام ، فصارتا جميعاً كلمة واحدة ، وحذفت الألف لكثرة الاستعمال ، وسكنت ميمها ، فقالوا : لم فعلت كذا ؟

قال الشاعر :

يا أبا الأسود لم أسلمتني لهموم طارقات وذكر "

فاللام حرف جر والميم أصلها (ما) الاستهامية حذفت ألفها وسكنت

الميم .

وقد قال الفراء (٣٢) ثم إن الكلام كثر بكم حتى حذفت الألف من آخرها ، فسكنت ميمها ، كما قالوا : لم قلت ذلك ؟ ومعناه : لم قلت ذاك ، ولما قلت ذاك ؟ "

قال البغدادي (٣٣) شارحاً كلام الفراء : (قوله : لم قلت) بسكون الميم ظاهرة أنه جائز في الكلام غير مخصوص بالشعر ، ويؤيده قول ابن الشجري في أماليه " ومن العرب من يقول : لم فعلت ؟ بإسكان الميم قال ابن مقبل :

الخطل لم ذكرت نساء قيس فما روعن منك ولا سينا

وقال آخر :

يا أبا الأسود لم خليتني لهموم طارقات وذكر *

ويشير كلام الفراء أيضاً إلى وجود ثلاث لغات في (ما) عند جرّها بحرف الجتر وفصل ذلك ابن الشجري في أماليه قال : فإن أدخلت عليها حرف خفض لزمك في الأغلب حذف ألفها في اللفظ والخط تقول : عمّ سالت ؟ وفيهم جئت ؟ فرقوا بهذا بينها وبين الخبرية التي بمعنى الذي كما جاء في التنزيل ﴿عمّ يسألون﴾ (النبا: ١) ﴿وما ريك بغافل عما يعملون﴾ (الأنعام : ١٣٢) ، وقال في الاستفهامية ﴿فبم تبشرون﴾ (الحجر : ٥٤) ، وفي الخبرية ﴿بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك﴾ (البقرة: ٤) وقال جرير :

* يا آل بارق فيم سب جرير *

ومن المجرور بمن قوله تعالى ﴿فلينظر الإنسان مم خلق﴾ (الطارق : ٥) ، وبالإلام ﴿فلم تقتلون أنبياء الله﴾ (البقرة: ٩١) . *

هذه اللغة الأولى ، أما اللغة الثانية وهي حذف الألف مع إسكان الميم فقد مرّ ذكرها في كلام ابن الشجري الذي أورده البغدادي .

واللغة الثالثة : قال عنها ابن الشجري^(٣٤) * ومن العرب من يثبت الألف فيقول : لما تفعل كذا ؟ وفيما جئت ؟ وعلما تسبني ؟ قال حسان :

علما قام يشتمني لثيم كخزير تمرّخ في دمان

الدمان : السرجين ، وقال آخر :

أنا قتلنا بقتلاتنا سراتكم أهل اللواء فقيما يكثر القيل^(٣٥) *

وقد ذكر بعضهم أنّ حذف الألف قياس إذا كانت (ما) إستفهاماً ، وهو الأكثر كما يذكر ابن الشجري واللفظ بها لغة بعض العرب .

لَمَّا إِسْكَانَ الْمِيمَ فَإِذَا كَانَ ابْنُ الشَّجَرِ جَعَلَهُ لُغَةً كَمَا فَعَلَ الْفَرَاءُ دُونَ أَنْ يَفْصَلَ الْقَوْلَ فَإِنَّ ابْنَ يَعِيشَ فَرَّقَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ : إِسْكَانَ الْمِيمِ فِي الْوَقْفِ إِذْ هُوَ لُغَةٌ بَعْضُ الْعَرَبِ ، وَإِسْكَانَ الْمِيمِ فِي الْوَصْلِ وَلَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ قَبِيلِ إِجْرَاءِ الْوَصْلِ مَجْرَى الْوَقْفِ ضَرُورَةً قَالَ (٣٧) : " فَأَمَّا (حَتَامٌ) وَ(فَيْمٌ) وَ (عَلَامٌ) فَالْهَاءُ فِي هَذِهِ الْحُرُوفِ أَجُودُ نَحْوُ قَوْلِكَ فِي الْوَقْفِ : حَتَامُهُ وَفَيْمُهُ وَعَلَامُهُ ، لِأَنَّكَ حَذَفْتَ الْآلِفَ فِي (مَاءٍ) وَبَقِيَتِ الْفَتْحَةُ دَلِيلًا عَلَى الْمَحْلُوفِ فَشَحَّوْا عَلَى الْفَتْحَةِ أَنْ يَحْلِفَهَا الْوَقْفُ فَيَزُولَ الدَّلِيلُ وَالْمَدْلُولُ عَلَيْهِ فَالْحَقُوقُهَا (هَاءُ السَّكْتِ) فَيَقَعُ الْوَقْفُ عَلَيْهَا وَتُسَلِمَ الْفَتْحَةُ ، فَصَارَ ذَلِكَ كَالْعَمَلِ فِي : أَغْزَاهُ وَارْمَهُ ، وَقَوْمٌ مِنَ الْعَرَبِ يَقِفُونَ بِالإِسْكَانِ مِنْ غَيْرِ (هَاءٍ) وَيَقُولُونَ : فَيْمٌ وَلَمْ وَعَلَامٌ ، وَيَحْتَجُّ بِأَنَّ الْوَقْفَ عَارِضٌ ، وَالْحَرَكَةُ تَعُودُ فِي الْوَصْلِ ، وَقَدْ أَسْكَنَ بَعْضُهُمُ الْمِيمَ فِي الْوَصْلِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

يَا أَبَا الْاَسْوَدِ لِمَ خَلَيْتَنِي لَهُمُومٌ طَارِقَاتٍ وَذَكَرَ

وَذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ إِجْرَاءِ الْوَصْلِ مَجْرَى الْوَقْفِ ضَرُورَةً "

وَكَلَامُ النَّحَاةِ أَكْثَرُهُ عَنْ حَذْفِ الْآلِفِ مِنْ (مَاءٍ) إِذَا جَرَتْ بِحَرْفِ الْجُرْ، وَلَكِنْ لَهُمْ كَلَامٌ صَحَّاحٌ إِذَا جَرَتْ بِالإِضَافَةِ يَخْتَلِفُ عَنْهُ عَلَى نَحْوِ مَا ، قَالَ ابْنُ يَعِيشَ (٣٧) " وَأَمَّا (مَجِيءٌ مَ جِئْتُ) وَ (مِثْلُ مَ أَنتَ) فَبَيْنَهُمْ قَدْ حَذَفُوا الْآلِفَ مِنْ (مَاءٍ) مَعَ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ كَمَا حَذَفُوهَا مَعَ حُرُوفِ الْجُرْ ، لِأَنَّهَا خَافِضَةٌ لَمَّا بَعْدَهَا كَالْحُرُوفِ ، فَأَجْرِيَتْ فِي الْحَلْفِ مَجْرَاهَا ، فَإِذَا وَقَفْتَ عَلَى (مَاءٍ) مِنْهَا فَبِالْهَاءِ لِأَخِيرٍ ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ فِيهَا كَحَتَامٍ وَإِلَامٍ ، لِأَنَّ (حَتَى) حَرْفٌ ، وَكَذَلِكَ (إِلَى) ، وَالْحَرْفُ لَا يَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ وَلَا يَنْفَصِلُ مَخَابِعُهُ ، فَتَنْزِلُ مَتَرَةً الْكَلِمَةُ الْوَاحِدَةُ فَجَارَ إِسْكَانُهَا ، وَأَمَّا (مَجِيءٌ) وَ(مِثْلُ) فَابْنُهُمَا اسْمَانِ مُتَفَصِّلَانِ مَخَابِعُهُمَا ، وَصَارَ (مَاءٍ) بَعْدَ حَذْفِ الْآلِفِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ فَكَرِهُوا ذَلِكَ فَالْحَقُوقُهَا الْهَاءُ ، وَقَالُوا (مَجِيءٌ مَ) وَ (مِثْلُ مَ) لِيَقَعَ السَّكْتُ عَلَيْهِ وَلَا يَخْرُجَ الْأِسْمُ عَنْ ابْنِيهِ الْأَسْمَاءِ ، فَاعْرِفْهُ "

إلا أن حلف الألف والوقوف بالهاء ليس مخصوصاً (بما) عندما تكون مجرورة بحرف أو بالإضافة فقد (٢٣٨) أجاز بعضهم حلف ألف (ما) والوقف عليه بالهاء وإن لم يكن مجروراً كما في حديث أبي ذؤيب : قدمت المدينة ، ولاهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجاج أهلوا بالإحرام ، فقلت : مه ، فقل : هلك رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وذلك لأنك إذا حذف الألف منها شابهت الفعل المحلوف آخره جزءاً أو وقفاً نحو : ره ، واغزه ، وليرمه ، فيلحق بها (هاء) السكت بعد حلف الألف ، والأولى أن يوقف عليها بالألف التي كانت لها أعنى على (ما) الاستفهامية غير المجرورة ، ومذهب الزمخشري أن الهاء بدل من الألف ، وحملها على المجرور في نحو (مثل مه) أولى ، أعني جعله هاء السكت جيء بها بعد حذف الألف كالمعوض منه .

وما ذهب إليه الزمخشري من أن الهاء بدل من الألف فسر به وجود الهاء في (هته) و(قمة) في قول الراجز :

قد وردت من أمكنه من ههنا ومن هته
إن لم أروها قمة .

قالوا (٢٣٩) : ألا ترى أنه قلب ألف (هتا) هاء ، وقلب ألف (ما) في قوله (قمة) هاء ، وأصل الكلام : إن لم أروها فما يكون ؟

وكذلك في قول أحدهم : " يا أسدي لم أكلته لِمَه ؟ "

حيث سكن الراجز الميم مرة ، ووقف بالهاء مرة أخرى ، ويمكن حمل الأخير على إبدال الألف هاء ، كما هو مذهب الزمخشري .

وهو ما يمكن أن يفسر به وجود الهاء في (أته) وقد ذكر الرضي (٢٤٠) أن بعض طييء يفتون على (أنا) بالهاء مكان الألف .

أما وقد تبين أن حذف الألف من (ما) الاستفهامية عند دخول حرف الجر

عليها لازم غالباً كما قال به ابن الشجري^(٤١) أو قياس حسب ما قاله الرضي^(٤٢).

أما وقد تبين أيضاً أنّ سكّون الميم لغة بعض العرب ، وله شواهد من الشعر والنثر على ماسمع الفراء وغيره ، ، فإنه يبقى فرق بين (كم) و(لم) ، وهو أنّ (لم) تأتي بالالف ويفتح الميم مع حذف الالف ، ولكن (كم) لاتأتي إلا في حالة واحدة وهي سكّون الميم ، وسبب ذلك فيما يظهر أنّ (كم) مركبة ، وليست ك (لم) ، وسيرد طرف من هذا الحديث بعد .

الرّد البصري (عرض وتحصيل) :

قام الرّد البصريّ على حجج الكوفيين على الدعائم التالية^(٤٣) :

- ١- أن قول الكوفيين إنّ (كم) أصلها (ما) ريدت عليها الكاف دعوى من غير دليل ولا معنى ، وهم بذلك يصادرون الرأى الكوفي ، ولا يقيمون وزناً لما أوردوه من حجج وأدلة مستمدة من اللغة ، وهذا رد جذلي في نظري .
- ٢- أنّ وصل الحرف من أوله نحو (هذا) إنما جاء قليلاً على خلاف الأصل للدليل دلّ عليه ، فبقينا فيما عداه على الأصل ، ولا يدخل هذا في القياس فيقاس عليه^(٤٤).

والحقيقة أنّ هذا ردّ ضعيف ؛ فمسألة التركيب في الأدوات وغيرها لو وجد في بعضها فهو منهج للغة تهجه في بعض كلماتها ، وتحديد تلك الكلمات التي جرى عليها هذا المنهج هو موضع الخلاف ، والرأى المستند على ما في اللغة من نظائر وشواهد هو الأقوى حجة وهو المقدم ، ولا تمنع قلة الكلمات الموصولة من أولها من الاعتداد بذلك المنهج اللغوي في تكوين الكلمات ، إذ لا عبرة بقلة أو كثرة ذلك الصنيع ، وإنما العبرة بوجوده أو عدمه ، ومادام البصريون يقرّون بوجوده فما يمنع من القول بحدوث ذلك في (كم) إلا أن يضعف الاستدلال عليه .

٣ - إنكار زيادة الكاف في بعض ما استشهد به الكوفيون فقالوا (٤٥):
 "وأما قوله تعالى ﴿ليس كمثله شيء﴾ (الشورى : ١١) فلا نسلم أن الكاف فيه
 رائدة ، لأن مثله هاهنا بمعنى (هو) ، فكأنه قال : ليس كهو شيء ، والمثل يطلق
 في كلام العرب ويراد به ذات الشيء ، يقول الرجل منهم : مثلى لا يفعل
 هذا ، أى : أنا لا أفعل هذا ، ومثلى لا يقبل من مثلك ، أى : أنا لا أقبل
 منك ، قال الشاعر :

يا عاذلى دعنى من عدلكا مثلى لا يقبل من مثلكا
 أي : أنا لا أقبل منك .

ثم قالوا (٤٦): "ثم لو قلنا: إنَّ الكاف هاهنا رائدة لما امتنع ، لأنَّ دخول
 الكاف هاهنا كخروجها ، ألا ترى أنَّ معنى (ليس كمثله شيء) ومعنى (ليس
 مثله شيء) واحد وكذلك الكاف في قوله : كهين ، وقول الراجز :

لواحقُ الأقرب فيها كالمَقِّ

بخلاف الكاف في (كم) فإنَّ الكاف في (كم) ليس دخولها كخروجها ،
 بل لو قدرناها حذفاً من الكلام لاختل معناها ولم تحصل الفائدة بها ، ألا ترى أنَّ
 قولك: (مامالك؟) لا يفيد ما يفيد قولك: (كم مالك؟) فدلَّ على الفرق بينهما .

وكلام البصريين هذا يؤدي إلى إنكار زيادة الكاف في بعض شواهد
 الكوفيين وإقراره في بعضها ، وأنَّ إنكاره مبني على المعنى ، فلا تعدَّ الكاف
 رائدة إذا أمكن توجيهها من حيث المعنى إلى ما لا يقتضى الزيادة ، فإنَّ أمكن
 أيضاً توجيهها من حيث المعنى على الزيادة فإنَّ هذا لا يكون إلا إذا كان خروجها
 كدخولها دون تأثير على المعنى ، ويؤدى كلام البصريين في هذه المسألة إلى
 تقرير قاعدة مفادها أنَّ الحروف تكون رائدة إذا كان حذفها لا يحدث تغييراً في
 المعنى ، وهو ما عبروا عنه بأنَّ دخولها كخروجها .

ولعل الصواب في اعتبار الزيادة في الحروف هو ماذهب إليه بعض النحاة من أن الحرف الزائد هو ما وقع بين العامل ومعمولة ، وأن وجوده كحذفه من حيث التأثير على طلب العامل للمعمول كما في قوله تعالى ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾ (الحديد : ٢٣) وكما في قوله تعالى ﴿مَاتَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾ (الملك : ٣) وقوله تعالى ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ (فاطر : ٣) فوجود هذه الحروف بين الطالب ومطلوبه لم يمنع من أن ينصب المضارع بكفي في الآية الأولى ، وأن تكون (تفاوت) و(فطور) مفعولين منصوبين بفتحتين مقلدتين منع من ظهورهما اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وأن تكون (خالق) مبتدأ مرفوعاً بضمّة مقصورة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وهكذا . مع أن هذه الحروف وجدت رائدة لفائدة معنوية وهي النفي في الآية الأولى والتوكيد في البقية قال سيبويه عن (ما) في قوله تعالى ﴿فَبِمَا نَقْضُهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ (النساء : ١٥٥) "وهي لغو في أنها لم تحدث إذ جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تحيى من العمل ، وهي توكيد للكلام" (٤٧).

وهناك أمر آخر أكثر أهمية في هذه القضية موضوع بحثنا وهو أن وجود الكاف مع (ما) في (كم) ليس كوجودها في غيرها مما ذكره الكوفيون من الشواهد ، ولعل هذا ما غفلوا عن النص عليه ، ذلك أن وجود الكاف مع (ما) وجود تركيب ، وهذا قد يترتب عليه تغيير في اللفظ والمعنى .

أما قول البصريين (٤٨) : " ألا ترى أن قولك : مامالك ؟ لا يفيد ما يفيد قولك (كم ممالك؟) " فإن الكوفيين لم يقولوا ذلك ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإنه يمكن القول إنما أريد بتركيب الكاف مع (ما) الاستفهامية إخراجها من السؤال عن الجنس إلى معنى جديد وهو السؤال عن العدد .

٤ - تخطئة الكوفيين في تنظيرهم (كم) ب (لم) لوجود فرق بينهما ،

قالوا^(٤٩): "وأما قولهم: "كان الأصل في (كم مالك؟) : كما مالك؟ إلا أنه لما كثر في كلامهم ، وجرى على الستم حذف الألف لكثرة الاستعمال ، وسكنت الميم ، كما فعلوا ذلك في (لم) " قلنا : لانسلم أنه يجوز إسكان الميم في (لم) في اختيار الكلام ، وإنما يجوز ذلك في الضرورة ، فلا يكون فيه حجة ، قال الشاعر :

" يا أبا الأسود لم أسلمتي "

وكما قال الآخر :

" يا أسدي لم أكلته لمة "

فسكن (لم) للضرورة تشبيهاً لها بما يجيء من الحروف على حرفين الثاني منهما ساكن ، فلا يكون فيه حجة " .

وللكلام البصريين بقية نورها بعد .

أما ما ذهبوا إليه من أن تسكين (الميم) في (لم) ضرورة ، فقد تبين لنا عند إيراد حجج الكوفيين أنه لغة بعض العرب وورد في الشر والشعر كما حكى الفراء وابن السجري .

ونعود إلى بقية كلام البصريين في تخطئة الكوفيين تنظيرهم (كم) بـ(لم) ، قالوا^(٥٠): "ثم لو كان الأمر كما زعمتم وأن (كم) كـ(لم) لوجب أن يجوز فيها الأصل كما يجوز الأصل في (لم) فيقال : كما مالك ؟ كما يقال : لما فعلت ؟ وأن يجوز فيها الفتح مع حذف الألف كما يجوز في (لم) فيقال : كم مالك ؟ كما يجوز : لم فعلت ؟ ، وأن يجوز فيها هاء الوقف فيقال : كمه ، كما يجوز في (لم) هاء الوقف فيقال : له ، فلما لم يجر ذلك دلّ على الفرق " .

وهذا في رأيي لا يرد على الكوفيين فتفسيرهم لحذف الألف بكثرة الاستعمال تفسير معقول ، وسكون الميم إنما كان تخفيفاً لتقل الكلمة بالتركيب ،

وهو تحليل جيّد ، وليس كل شيء شابه شيئاً في أمر لا بد أن يشابهه في كل أمر ، ثم سنرى أن فتح الميم من كم ووجود الالف وإن لم يوجد في العربية فهو موجود في بعض أخواتها الساميات .

٥ - إنكارهم التركيب في بعض الأدوات ، والمكبريّ من قال بعدم التركيب في (كم) وغيرها من بعض الأدوات التي ذكر ، وقال عن (كم) "إنّ الأصل عدم التركيب ، ولا سيما في كلمة لا يصح أن تجعل كلمتين و (كم) هاهنا كذلك ، فإن (كم) حرفان ، ولا يمكن أن يكون كل واحد منهما ولا أحدهما كلمة تامة ، فعلى هذا يمتنع التركيب ، لأنّه إنّما يكون بين كلمتين" (٥١) .

ويبدو - والله أعلم- أنه لم يلتفت إلى ما قاله الكوفيون من أن الاختصار وقع في الكلمة الثانية وهي (ما) بحذف الالف لكثرة الاستعمال ، وبناء على حذفها في الغالب من (ما) الاستفهامية عند دخول حرف الجر ، ثم ما قالوه من أنّ سكون الميم إنّما كان للتخفيف من ثقل الكلمة بالتركيب ، وما صرح به البصريون كثيراً من أنّ التركيب يحدث به تغيير في اللفظ والمعنى والعمل في أحيان كثيرة .

٦ - أن وجود التركيب في بعض الأدوات لا يعني وجود التركيب في (كم) : وهذا مارد به المكبريّ أيضاً حين نسب إلى الكوفيين قولهم (٥٢) .

" وقالوا أيضاً (كأيّ) في معنى (كم) ، وكما أن (كأيّ) مركبة كذلك (كم) ، وكذلك قولهم : له علي كذا [وكذا] وهما في معنى العدد " ، قال : والجواب عليه من وجهين :

أحدهما : ما تقدم من فساد دعوى التركيب .

والثاني : أنّ أكثر ما فيه أنهم أرونا كلمات فيها تركيب ، وهذا لا يوجب أن يجعل كل شيء هكذا .

ثانياً: الرأي البصري

لا يحتاج المذهب البصري في هذه المسألة إلى طول شرح ، فلم يقولوا أكثر من أن (كم) مفردة موضوعة للمعد ، ولم يحتاجوا إلى أكثر من ذلك ، ولكن حججهم هي ما قد نحتاج إلى إطالة القول في عرضه بحسبها .
احتجاج البصريين على بساطة (كم) :

أولاً : أن الأصل في الكلمات عدم التركيب ، ولا يوجد دليل على أن (كم) قد انتقلت عن هذا الأصل ، وهذه الطريقة في الاستدلال من البصريين تسمى (الاستصحاب) الذي قال عنه الأنباري : هو إبقاء اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل (٥٣) ، وقال عن كم (٥٤) " وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها مفردة ، لأنه الأصل هو الأفراد ، وإنما التركيب فرع ، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل ، لعدوله عن الأصل ، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعبرة " .

وقد قال الأنباري في أحد كتبه - ونقله عنه السيوطي (٥٥) " استصحاب الحال من أضعف الأدلة ، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل ، إلا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه ، وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعة للاسم " .

وقد اجتهد الكوفيون في تقديم الأدلة على خروج (كم) عن الأصل في الكلمات ، ولكن البصريين حاولوا ردّها كما ظهر لنا من قبل عند مناقشة البصريين لحجج الكوفيين ، وبهذا بقي للبصريين (فيما رعموا) الاستدلال

بالاستصحاب قائماً ، وكأنهم نجحوا في بيان أنّ ماتوهمه الكوفيون دليلاً لم يوجد ، وذلك أنهم عندما يعترض معترض على الاستدلال بالاستصحاب بذكر دليل زواله ، يقوم البصريون عندها بتبيين أنّ ماتوهمه دليلاً لا وجوه له ، وبهذا يبقى التمسك باستصحاب الحال صحيحاً .

ولجأ العكبري^(٥٦) في ردوده إلى دليل استصحاب الحال رداً مقالة الكوفيين ، ولكن من جهة أخرى ، حيث رجم أنّ الحذف من (ما) دعوى من الكوفيين والقول بالحذف خلاف الأصل فما الداعي لدعواه ؟

ولا أرى البصريين قد وقفوا في إيراد هذا الدليل هنا ، لأنّ الأفراد في الكلمات أصل ، وكذلك التركيب أصل ، فاللغة فيها من الكلمات المفردة الكثير ، وكذلك من الكلمات المركبة ، وقد أقرّ البصريون بتركيب كثير من الكلمات ، وما دامت اللغة تلجأ إلى التركيب لخلق كلمات جديدة من كلمات موجودة فهذا نهج لها تتبعه ، وهذا يعدّ أصلاً ، ولا عبء بقلّة أو كثرة في مثل الأمر ، ففكرة الكلمات المفردة بالنسبة للكلمات المركبة لا يعنى أصالة الأولى وفرعية الثانية بل يعنى أن اللغة تفضل البساطة في الكلمات على التركيب ولكنها تستخدم النوعين فهما أصلان فيها .

كما أن القول بأنّ الأصل في الأدوات البساطة مذهب بصري ، والكوفيون قالوا بتركيب كثير من الأدوات كما تنبىء بذلك المصادر المختلفة ، وقد مرّ شيء من هذا قبل .

ثانياً : عدم صلاحية (كم) لأن يقال فيها بالتركيب ، وهي حجة أوردها العكبري ، وذلك أن (كم) لا يصحّ أن تجعل كلمتين مكونة من حرفين ، ولا يمكن أن يكون كل واحد منهما .. كلمة تامة ، فعلى هذا يمتنع التركيب ، لأنه إنما يكون بين كلمتين^(٥٧) .

وهذا نظر للكلمة بعد تركيبها ، والتركيب كما يقرّ بذلك البصريون يحدث تغييراً في الكلمات المركب منها أحياناً ، ألم يذهب الخليل إلى أن (لن) مركبة من (لا) و (أن) ، فهما كلمتان من أربعة أحرف أصبحتا كلمة واحدة من حرفين (٥٨).

أما قول المكبري بأنّ (كم) مكونة من حرفين ، ولا يمكن أن يكون كل واحد منهما كلمة تامة ، فهذا غير مسلم له فكثير من الكلمات تأتي على حرف واحد مثل بعض الضمائر وعدد من حروف الجرّ والعطف وهكذا ، إلا أن يكون أراد شيئاً خفيّ عليّ فالله أعلم .

ولعلّ ما قال به الكوفيون من التركيب في (كم) هو الصواب للأسباب التالية :

أولاً : أن التركيب في الأدوات والكلمات منهج للغة ، وقد وجد في عدد كبير من الكلمات عند الكوفيين وإن لم يقل به البصريون في بعضها ، فالتركيب إذاً أصل كما إن الأفراد أصل ؛ ذلك أن اللغة اتبعت طريقتين في إثراء نفسها وهما ازغمال الكلمات البسيطة ، وتركيب كلمات من كلمتين أو أكثر ، ولذلك فاستصحاب الأصل في هذه القضية ليس جيداً .

ثانياً : أن التركيب يحدث في الكلمات أحوالاً جديدة ، فهو يجعل الكلمتين بمنزلة كلمة واحدة مثل : حيشما ، وإذما ، وإنما ، وكأنما ، ولعلّما ، ولولا ، ولوما ، وربما ، وقلما ، وطالما ، واشباهها ، فكل مركب من هذه المركبات بمنزلة كلمة واحدة إضافة إلى أن التركيب يجعلها على معان جديدة ، وقد يجعلها عاملة بعد أن كانت هاملة أو يجعلها هاملة بعد أن كانت عاملة ... وهكذا (٥٩).

ولذا فإن ما طرأ في كم من التغيير الذي أوصلها إلى أن تكون كلمة مركبة

على حرفين مقبول ، وإن خالفنا ظنه البصريون من أن الكلمة المركبة لا تكون من حرفين .

ثالثاً : ظهر في إحتجاج الكوفيين جوانب قوة على النحو التالي :

١ - إدراكهم أن اللغة فيها تركيب للكلمات بعضها من بعض ، وهذا أدركه البصريون أيضاً وعدّوا في مؤلفاتهم من الكلمات المركبة عدداً لا بأس به ، وقد أحسن الكوفيون في عدّ (كم) من ضمنها مستلذين بشواهد اللغة .

٢ - قول الكوفيين بكثرة زيادة الكاف وإضافتها في أوّل الكلمات على جانب كبير من الصواب ، فقد ريدت الكاف في مواضع كثيرة منها ماذكروه ، وأهم هذه المواضع الألفاظ التي أتت مثل (كم) كناية عن العدد ، وذلك (كأيّ ، وكذا) .

وقد قال سيبويه "وسألت الخليل عن (كان) فزعم أنها (إن) لحقتها الكاف للتشبيه ، ولكنها صارت مع (إن) بمتزلة كلمة واحدة ، وهي نحو : كأيّن رجلاً ، ونحو : له كذا وكذا درهماً" (٦٠) ، وقال في موضع آخر تعليقاً على قول الشاعر :

" كان وريديه رشاء خلّب "

" وهذه الكاف إنما هي مضافة إلى (أن) ، فلما اضطرت إلى التخفيف فلم تضمر لم يغير ذلك أن تنصب بها ، كما أنك قد تحذف من الفعل فلا يتغير عن عمله" (٦١) بل قال سيبويه عبارة مفادها أنّ من شأن الكاف أن تتركب مع ما بعدها وذلك في سياق الحديث عن (كأيّن) و (كذا وكذا) قال (٦٢) " وإنما تحيى الكاف للتشبيه ، فتصير وما بعدها بمنزلة شيء واحد ، من ذلك قولك : كأنّ أدخلت الكاف على أنّ للتشبيه " . قال د. سيد رزق رحمه الله : " وقول الكوفيين بالتركيب استنتاج افتراض قد نجد له تأييداً في الواقع اللغوي يتجلى في

اعتمادهم على الشواهد التي سردوها الاتباري من زيادة الكاف كثيراً في كلام العرب^(١٣).

٣ - أصالة (ما) في الاستفهام عن العدد وغيره كأن تقول : ماعدد مالك؟ وكذلك أصالة الكاف في الدلالة على الماثلة في هذا السياق كأن تقول : كأي شيء مالك من الأعداد ؟ وفي مثل : مالي كهذا العدد .

٤ - صحة تعليلهم لحذف الألف ، وصحة قياسهم ذلك على حذفها من (ما) الاستفهامية ، وقد رأينا العرب تحذفها حتى مع (ما) التي خلت من الجار اسماً كان أم حرفاً .

٥ - الاقتراب من الحسن اللغوي بتعليلهم لسكون الميم في (كم) بأنه تخفيف للثقل الناشئ عن التركيب .

وفي أن (كم) أصلها (كما) يمكن التنظير له بما ذكره برجستراسر في معرض حديثه عن حروف العطف من أن حرف العطف (أم) حديثة عربية أصلها a-ma كما أن (لَمْ) أصلها La-ma و(كم) أصلها Ka-ma^(١٤) وفي العبرية نجد أن (كم) يناظرها "كَمَا" قال محمد بحر : وللاستفهام عن الكمية تستخدم العربية (كم) والعبرية (كَمَا) ، وتتركب من كاف + مَا بمعنى ما ، وتكون الكلمة بعدلها (التمييز) جمعاً في العبرية ولكن في العربية تكون عادة مفرداً ويجوز جمعه^(١٥) . وجاء في معجم العهد القديم أنه يشبه (كَمَا) العبرية في السريانية (كما) وفي العربية (كم) ويظهر أن المطلعين على الساميات يرون أن (كَمَا) في العبرية مركبة من الكاف و (ما) كما هو رأى د. محمد بحر^(١٦) .

وأبما : ظهر الضعف في احتجاج البصريين باستصحاب الحال في مثل هذا الموضوع خاصة أن استصحاب الحال من الأدلة الضعيفة إذا وجد الدليل على خلافه ، وعلى كل حال فإن البصريين بهذا عقلانيون وأقرب إلى النزعة المنطقية

في قولهم 'إنها دعوى بلا دليل' وفي قولهم: إن الأصل هو الإفراد وفي
تمسكهم باستصحاب الحال قال ذلك د/ سيد روق (٦٧).

كذلك ظهر الضعف في استبعادهم التركيب في (كم) ، لأنها من حرفين
متجاهلين أن الكلمات عند تركيبها قد تفقد بعض حروفها أو حركاتها . ولعل
د. مهدي للخزومي كان محقاً عندما ذكر أن الفرق بين المدرستين أن البصريين
يستندون إلى أصل فلسفي يقيمون به حججهم ، أما الكوفيون فيستندون إلى
القرآن الكريم وآيات من الشعر العربي الصحيح. (٦٨) وقد كان مذكرته عن حالها
في العبرية والسريانية دليلاً لغوياً آخر للكوفيين لم يشيروا إليه قديماً . والله
أعلم .

نتائج وخاتمة

بحمد الله قدّم هذا البحث صورة عن اهتمام النحاة بقضايا اللغة المختلفة من نحو وصرف وغيرهما فالبحث في بنية (كم) ليس مما يهتم به المهتم بدراسة التراكيب ، ولا مما يهتم به الصرفي ، لأنها ليست من الاسماء المعربة والأفعال المتصرفة موضوع الصرف ، وما ورد في هذا البحث غيظ من فيض وقليل من ثروة نحوية ولغوية كبيرة تحتضنها كتب النحو والتفسير واللغة تفيد فائدة عظيمة في مجالات البحث اللغوي المختلفة .

وكلام القوم في المسائل المتعددة لم يضره وينزل به تعدد المسائل واختلافها ، بل إن قوّته الواضحة وحسنه وعلوّه يدلّ على سعة علم الأوائل رحمهم الله وعلى قدراتهم الفلّة التي قد لا يمتّن الزمان بمثلها ، وما ذلك إلا لأنهم نلدروا أنفسهم للعلم خدمة لكتاب الله العزيز .

كما أظهر البحث أنّ النحاة إبان الجدل النحوي قد يحمل بعضهم على بعض ويغالط بعضهم بعضاً أحياناً بتجاهل الأدلة جموداً عند رأى وغيره أولى منه ، هذه أشبه ما تكون بنتاج عامة .

أما فيما يخص المسألة موضوع البحث فقد تبين - حسب اعتقادي - قوة الرأي الكوفي في القول بتركيب (كم) ، كما ظهرت براعتهم في الاستدلال التي بنيت على معرفة بأحوال الكلم والأساليب حسب النظام اللغوي للغتنا الشريفة ، ويمكن القول إن الكوفيين في هذه المسألة كانوا مستندين إلى شواهد اللغة متخليين عن النزعة المنطقية ثم إن البحث في شقيقات العربية الساميات عن النظائر قد يجلى الحقائق في مسائل تأصيل الكلمات ، وعلى الرغم من عدم

الفائدة التي يدهيها البعض من مثل هذه البحوث إلا أنّ البحث في هذه المسائل في غاية الأهمية لتجلية تاريخ الكلمات واللغات وكفى بذلك فائدة أضف إلى ذلك أنّ من العلم ما يكون للعلم . والله المستعان .

هوامش البحث

(١) انظر في المغني (كم) وانظر الجنى ٢٧٥ والهمع ٣٨٦/٤ والعين ٢٨٦/٥ والتلهيب ٤٦٥/٩ .

(٢) بتصرف عن شرح الفصل لابن يمش ١٢٥/٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤١٨/٢ .

(٣) المغني (كم) .

(٤) انظر ماسبق في شرح الفصل ١٢٥/٤ ومابعدها .

(٥) انظر شرح الكافية للرضي ٩٧/١ و ٣٤٧/٢ .

(٦) انظر هاتين المسألتين في المغني (كم) .

(٧) انظر ماسبق في الجنى ٢٧٥ ، والهمع ٣٨٦/٤ والإنصاف ٢٩٨/٢ ومعاني القرآن ٤٦٦/١ .

(٨) التبيين ٤٢٣ ، والإنصاف ٢٩٨ .

(٩) انظر النص منقولاً في تهذيب اللغة ٤٦٥/٩ .

(١٠) الهمع ٣٨٦/٤ .

(١١) شرح الكافية : ٩٥/٢ .

(١٢) معاني القرآن ٤٦٦/١ .

(١٣) المصدر نفسه .

(١٤) انظر الجنى : ٢٧٥ ، والهمع ٣٨٦/٤ .

(١٥) معاني القرآن ٤٦٦/١ .

- (١٦) المغني : (كأي) .
- (١٧) شرح الكافية ٩٥/٢ .
- (١٨) معاني القرآن ٤٦٦/١ .
- (١٩) نفسه ٤٦٥/١ .
- (٢٠) انظر ذلك في الإنصاف م ٤٠ ، ص ٢٩٩ .
- (٢١) معاني القرآن ٤٦٦/١ .
- (٢٢) شرح المفصل ١٢٦/٤ .
- (٢٣) ألهمع ٣٨٨/٤ .
- (٢٤) التبيين : ٤٢٤ .
- (٢٥) المغني (كلا) .
- (٢٦) الإنصاف : ٢٩٨ .
- (٢٧) شرح الكافية للرضي ٩٥/٢ .
- (٢٨) الجنى : ٢٧٥ .
- (٢٩) التبيين : ٤٢٤ .
- (٣٠) الإنصاف : ٣٠٣ .
- (٣١) انظر معاني القرآن ٤٦٦/١ ، والإنصاف ٢٩٩ ، ٣٠٠ .
- (٣٢) معاني القرآن ٤٦٦/١ .
- (٣٣) الحزانة ١٠٩/٧ .
- (٣٤) ٢٣٣/٢ .

- (٣٥) انظر أيضاً شرح الشافية للرضي ٢/٢٧٩ ، ٢٩٨ .
- (٣٦) شرح المفصل ٩/٨٧ ، ٨٨ .
- (٣٧) نفسه ٩/٨٨ .
- (٣٨) هذا مقاله الرضى في شرح الشافية ٢/٢٩٦ .
- (٣٩) انظر الإنصاف : ٢٩٩ الحاشية .
- (٤٠) انظر شرح الشافية ٢/٢٩٥ .
- (٤١) الأمالي الشجرية ٢/٢٣٣ .
- (٤٢) شرح الكافية ٢/٩٥ .
- (٤٣) انظر الإنصاف ٣٠٠ وما بعدها .
- (٤٤) الإنصاف : ٢١٦ .
- (٤٥) الإنصاف : ٣٠١ .
- (٤٦) نفسه : ٣٠٢ .
- (٤٧) انظر التصريح (باب حروف الجر) ٢/٨ ، والكتاب ٤/٢١٢ ، ٢٢٢ .
- (٤٨) الإنصاف : ٣٠٣ .
- (٤٩) نفسه : ٣٠١ .
- (٥٠) نفسه ، وانظر المغني (كأي) .
- (٥١) التبيين : ٤٢٣ .
- (٥٢) نفسه : ٤٢٤ .
- (٥٣) الاقتراح : ١٧٢ من جمل الإعراب .

- (٥٤) الإنصاف : ٣٠٠ .
- (٥٥) الاقتراح : ١٧٤ ، ١٧٥ .
- (٥٦) التبيين : ٤٢٤ .
- (٥٧) انظر التبيين : ٤٢٣ .
- (٥٨) الكتاب ٥/٣ .
- (٥٩) انظر الكتاب في عدة مواضع ٥٦/٣ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٣٣٢ وغيرها .
- (٦٠) الكتاب ١٥١/٣ .
- (٦١) نفسه ١٦٤/٣ .
- (٦٢) نفسه ١٧١/٢ .
- (٦٣) الخلاف بين النحويين ٢٢٦ .
- (٦٤) التطور النحوي ١٧٩ .
- (٦٥) بين العربية ولهجاتها والعبرية (٨) واستبدلت الحروف العبرية بالحروف العربية لعدمها في الحاسوب .
- (٦٦) معجم المعهد القديم (كم) ٤٥٣ ، وتم الاستبدال المذكور في الحاشية السابقة .
- (٦٧) الخلاف بين النحويين ٢٢٦ .
- (٦٨) مدرسة الكوفة ٢٣٢ .

المصادر والمراجع

- * الأزهية في علم الحروف ، لعلي بن محمد الهروي تـ ٤١٥هـ ، تحـ/ عبدالمعين الملوحي - مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٢هـ .
- * الاقتراح في علم أصول النحو ، للسيوطي ، تحـ/ أحمد محمد قاسم ، ط١ ، القاهرة ١٣٩٦ .
- * أمالي ابن الشجري تـ ٥٤٢هـ ، دار المعرفة - بيروت (تصوير لطبعة الهند) .
- * الإنصاف ، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري تـ ٥٧٧هـ ، تحـ/ محمد محيي الدين - المكتبة التجارية - مصر .
- * البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات عبدالرحمن محمد الأنباري تـ ٥٧٧هـ ، تحـ/ د. طه عبدالحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ .
- * بين العربية ولهجاتها والعبرية د/ محمد بحر عبدالمجيد ، ١٩٨٠ .
- * التبئين عن مذهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البقاء العكبري تـ ٦١٦هـ ، تحـ/ د. عبدالرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ١٤٠٦هـ .
- * التطور النحوي لبرجستراشر ، ترجمة د/ رمضان عبدالنواب ، دار الرفاعي والحناحي ، ١٩٧٢ .
- * تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري تـ ٣٧٠هـ ، تحـ/ عبدالسلام هارون وآخرين .
- * الجنى الداني في حروف المعاني ، لحسن بن قاسم المرادي تـ ٧٤٩هـ ، تحـ/ طه محسن ، مطابع جامعة الموصل ١٣٩٦ .

* خزائن الأدب ولبّ لباب لسان العرب ، لعبد القادر البغدادي تـ ١٠٩٣ ،
تـ / عبدالسلام محمد هارون ، القاهرة ١٣٨٩ هـ .

* الخلاف بين النحويين ، د. سيد رزق الطويل ، مكة ، الفيصلية ، ط ١ ، ١٤٠٥ .

* رصف المباني في شرح حروف المعاني ، لأحمد بن عبدالنور المالقي
تـ ٧٠٢ هـ ، تـ / أحمد محمد الخراط ، مجمع اللغة العربية بدمشق
١٣٩٥ هـ .

* شرح التسهيل لابن مالك تـ ٦٧٢ هـ ، تـ / د. عبدالرحمن السيد ، ود.
محمد بدوي المختون هجر للطباعة ، ط ١ ، ١٤١٠ (ج.م.ع) .

* شرح شافية ابن الحاجب للرضي تـ ٦٨٦ ، مع شرح شواهد البغدادي
تـ ١٠٩٣ هـ تـ / محمد نور الحسن وآخرين ، تصوير دار الكتب العلمية -
بيروت ١٣٩٥ هـ .

* شرح كافية ابن الحاجب ، للرضي الاسترأبادي تـ ٦٨٦ هـ ، تصوير دار
الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٩ هـ .

* شرح المفصل ، لموفق الدين يعيش بن علي المتوفى ٦٤٣ ، تصوير عالم
الكتب - بيروت .

* الكتاب ، لسيبويه ، تـ / عبدالسلام محمد بن هارون - عالم الكتب -
بيروت ط ٣ ، ١٤٠٣ .

* مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، لمهدي المخزومي ، مصر ط ٢
١٣٧٧ .

* معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء تـ ٢٠٧ هـ ، الجزء الأول
تـ / أحمد يوسف فجاتي ، تصوير عالم الكتب ، ط ٢ ١٩٨٠ م .

*** معجم العهد القديم = Gesenius Hebrew - chalade ***

LEXICON TO THE OLD TESTAMENT

*** مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الانصاري تـ ٧٦١ هـ ،
تـ/د . مارن مبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، بيروت ،
ط ٥ ، ١٩٧٩ م .**

*** مجمع الهوامع ، للإمام جلال الدين السيوطي تـ ٩١١ هـ ، تـ/د عبدالمال
مكرم ، دار البحوث العلمية - الكويت .**

هَلَمْ جَرًّا

دراسة لغوية تحليلية

د. محمد محمود بنديق

كلية التربية ببورسعيد

من التراكيب اللغوية المستعملة في العُرف كثيراً والمأثورة عن العرب قولهم: (هَلَمْ جَرًّا) وهو يتركب من اسم الفعل^(١) (هَلَمْ) والمصدر الصريح (جَرًّا) الذي صار مصاحبا لغويا لاسم الفعل (هلم) في هذا التركيب .

وهذا التركيب الناشئ عن تلك المصاحبة اللغوية له في الاستعمال اللغوي خصوصية دلالية يفيدها معنى هذين اللفظين اللذين تتركب منهما إذا انضمما ، حيث أضفى عليه ذلك الاستعمال دلالة جديدة ومعنى آخر يختلف تمامًا عن معنى كلا اللفظين معا أو معنى كل منهما على حدة . ومن ثم كان له معناه الخاص المستقل القائم بذاته والتباعد عن معنى اللفظين المركب منهما ، حيث خرج حيث^(٢) عن مضمونهما وافترق عن دلالتهما فأصبح بدلالاته المستعملة في اللغة لا يمت لهما ولا لأحدهما بصلات معنوية أو وشائج دلالية . فإن المراد بهذه التركيب يختلف عن معنى ما تتركب منه لو أن كلا منهما استعمل بمفرده أو انضم أحدهما إلى الآخر في المعنى .

(١) فهو اسم فعل أمر بمعنى : أقبل أو احضر أو تعال عند أهل الحجاز ، أما عند بنى نعيم فهو فعل أمر تلحقه الضمائر ، والراجع أنه اسم فعل لورده في التنزيل الحكيم كذلك ، أي بلفظ الحجازيين .
(٢) أي حين إذا تتركب من هذين اللفظين .

وسوف يتضح لنا ذلك من خلال التحليل اللغوي لهذا التركيب :

★ معنى (هَلَمْ) :

تأتى (هَلَمْ) فى اللغة على عدة معانٍ ، فهى تكون :

- (١) بمعنى : (أَقْبِلْ^(١) أو تَعَالِ) أى : الدعوة إلى الشيء^(٢) ، فتكون لارمة ، وذلك كما فى قوله تعالى : ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَاسَ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٣) . فقد ذهب النحاة والمفسرون^(٤) - عدا الزمخشري - إلى أن (هَلَمْ) فى هذه الآية الكريمة اسم فعل أمر لارم بمعنى : اقبلوا وتعالوا إلينا أو اتوا واحضروا إلينا^(٥) .
- أما الزمخشري فقد جعل (هَلَمْ) متعدياً ومفعوله محذوف حيث قال^(٦) :
- « (وهَلَمْ إلينا) أى : قَرَّبُوا أَنْفُسَكُمْ إلينا » . وقال الإمام السمين الحلبي^(٧)

(١) انظر للحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ٣٣٤/٤ وشرح الأشموني على الالفيه ٢٠٦/٣ واللسان والقاموس والتاج (هلم) .

(٢) وانظر مجمل اللغة لابن فارس ٣٠٧/٣ .

(٣) الأحزاب (١٨) .

(٤) انظر معانى القرآن الكريم وإعرابه للزجاج ٢٢٠/٤ وإعراب القرآن لأبى جعفر النحاس ٢٠٨/٣ والبحر المحيط لأبى حيان الأندلسي ٦٦٥/٤ والدر المصون فى علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ٤٠٧/٥ والفتوحات الإلهية للشيخ الجمل ٤٢٨/٣ وحاشية الصبان ٢٠٦/٣ والتحرير والتوير للإمام الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور ٢٦٤/٢١ وإعراب القرآن الكريم وبيانه لمحيى الدين الدرويش ٢٢٦/٣ .

(٥) والقول بأن (هلم) فى هذه الآية الكريمة بمعنى (احضروا) أنسب من القول بأنها بمعنى (اقبلوا) وذلك لأن اسم الفعل المتعدي يحرف بذلك الحرف مثل فعله ، و (اقبل) يتعدى بـ (على) فالمتأنيب أن (هَلَمْ) فى الآية بمعنى (احضُرْ) لأنها ترد بمعناه أيضاً ، ولأن الحضور يتعدى بـ (إلى) . وانظر حاشية الصبان ٢٠٦/٣ .

(٦) الكشف ٢٥٥/٣ .

(٧) الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون ٤٠٧/٥ .

وغيره^(١) : « وكلام الزمخشري هنا مؤذن بأنه متعدٍ أيضا وحذف مفعوله ، فإنه قال : « هلموا إلينا أى قربوا أنفسكم إلينا » . مع أن الزمخشري نفسه قد جعلها لازمة فى مفصله^(٢) .

(٢) بمعنى : (أحضِرْ أو هَات أو قَرِّبْ) فتكون متعدية لمفعول واحد ، وذلك كما فى قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلُمُّ شُهَدَاءَكُمْ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ كَذَبُوا بآيَاتِنَا وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَهُمْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾^(٣) . فإن (هَلُمُّ) فى هذه الآية - وكما ذكر النحاة والمفسرون^(٤) بمعنى : أحضِرُوا أو هَاتُوا أو قَرَّبُوا شُهَدَاءَكُمْ .

(٣) بمعنى : (أعطِ) فتكون متعدية إلى مفعولين ، وقد صرح بذلك الأزهري حيث قال^(٥) : « هلم : أعط ، يدل عليه ما روى عن عائشة رضي الله عنها أن النبی ﷺ كان يأتيها فيقول : هل من شيء ؟ قلت : حبة^(٦) ، فقال : هلمها ، أى : هاتيا أعطينها^(٧) .

(١) كالشيخ الجمل . انظر الفتوحات الإلهية ٤٢٨/٣ .

(٢) انظر الفصل فى علم المربة ص ١٥٢ .

(٣) الأنعام (١٥٠) .

(٤) انظر على سبيل المثال : الكشف ٦٠/٢ ومعانى القرآن الكريم وإعرابه للزجاج ٢٠٣/٢ وإعراب القرآن الكريم وبيانه ٢٢٦/٣ والبحر المحيط ٦٦٥/٤ والدر المصون فى علوم الكتاب المكنون ٢١٢/٣ وتفسير القرآن العظيم لابن كثير ١٨٧/٢ ، والفتوحات الإلهية ١٠٦/٢ والتبيان فى إعراب القرآن للمعبرى ٢٦٤/١ والتحرير والتنوير ١٥٣/٨ والهمع ٨٦/٣ والمساعد على تهليل الفوائد ٦٤٤/٢ وحاشية الصبان ٢٠٦/٣ .

(٥) تهذيب اللغة ٣١٦/٦ وانظر أيضا لسان العرب (هلم) .

(٦) ويروى فى الحديث : حوية : وهى طعام من التمر والدقيق والسمن : اللسان (حيس) وانظر مستد الإمام أحمد ٥٩٣/٦ .

(٧) وتجدر الإشارة إلى أن هذه الرواية ليست موجودة بنصها فى كتب الأحاديث ، وإنما هناك رواية قريبة منها لفظا ومعنى من حديث طويل عن ابن عبد الله بن أبى طهفة قال : « حدثنى أبى أن رسول الله =

وخلاصة القول أن (هلم) تستعمل في لسان العرب لمعان كثيرة ، فهي تأتي بمعنى (أقبل أو تعال أو احضر)^(١) فتكون حيث لا رمة ، وتتعدى به (إلى) مثل: تعال أو احضر ، وقد تتعدى باللام^(٢) ، نحو : هلم للشريد^(٣) . وتأتي بمعنى : (أحضِرْ أو هات أو قَرِّبْ أو إئت) فتكون متعدية إلى مفعول واحد ، نحو : هلم الشريد ، أى : أحضره أو آتته^(٤) . فمن جعلها متعدية أخذها من (اللَّم) ، وهو الجمع ، ومن جعلها قاصرة أخذها من (اللَّمَم) وهو الدنو والقرب^(٥) .

وقد تأتي بمعنى (أعط) كما سبق في الحديث النبوى الشريف فتكون متعدية لمفعولين .

★ أصل (هلم) :

اجمع الجمهور من النحاة واللغويين على أن (هلم) وإن استعملت استعمال الكلمة المفردة البسيطة إلا أنها مركبة ، غير أنهم اختلفوا فى كيفية التركيب ، وذلك على النحو التالى :

= **القول الأول** : إذا كثر الضيف عنده قال : ليتقلب كل رجل بنفسه ، حتى إذا كان ذات ليلة اجتمع عنده ضيفان كثير وقال رسول الله ﷺ : ليتقلب كل رجل مع جليس ، قال فكنت ممن اتقلب مع رسول الله ﷺ ، فلما دخل قال : يا عائشة هل من شئ ؟ قالت : نعم حويصة .. ثم قال هل عندك من شراب ؟ قلت : نعم ليينة كنت أعددتها لك قال : هلمها ، فجاءت بها فتناولها رسول الله ﷺ فرفضها إلى فيه فشرب قليلا ثم قال : اشربوا باسم الله فشرينا وانظر مسند الإمام أحمد ٥/٢٣١ و ٥٩٣/٦ .

(١) بضم الصاد ، وهو فعل أمر من (لَمَ ، يَلُمُ) والمصدر : اللَمَم ، وهو الجمع .

(٢) انظر الهمع ٨٦/٣ والمساعد ٦٤٤/٢ .

(٣) وهو شخب منثور يبرق اللحم .

(٤) انظر الهمع ٨٦/٣ والمساعد ٦٤٤/٢ وحاشية الصبان ٢٠٦/٣ .

(٥) انظر الدر المنثور فى علوم الكتاب المكنون ٢١٢/٣ .

أ - ذهب الخليل وسيبويه والبصريون^(١) إلى أنَّ (هَلُمَّ) مركبة من (ها) (التثنية و (لَمْ)^(٢) التي هي فعل أمر من قولهم : (لَمْ اللَّهُ شَعْتَهُ) أى : جَمَعَهُ ، كأنه قيل أو أريد : لَمْ نَفْسَكَ أو اجْمَعْ نَفْسَكَ إلينا ، أى : اقْرُبْ . قال سيبويه^(٣) : « وزعم^(٤) أنها (لَمْ) ألحقها هاء للتثنية » . وقال الزمخشري^(٥) : « هَلُمَّ مركبة من حرف التثنية مع (لَمْ) (محذوفة من (ها) ألفها ، وقال ابن يعيش^(٦) : « وهو مركب ، قال الخليل : أصله (ها) لَمْ) ف (ها) للتثنية مع (لَمْ) من قولهم : (لَمْ اللَّهُ شَعْتَهُ) أى : جَمَعَهُ ، كأنه أراد : لَمْ نَفْسَكَ إلينا ، أى : اقْرُبْ » .

فأصل (هَلُمَّ) عند البصريين (ها) (ضمت إليها (لَمْ) فلما ركبنا حذفنا ألف (ها) تخفيفا لكثرة الاستعمال . قال سيبويه^(٧) : « والهاء فضل ، إنما هي (ها) التي للتثنية ولكنهم حذفوا الألف لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم » .

(١) انظر على سبيل المثال : الهمع ٨٦/٣ وحاشية الصبان ٢٠٦/٣ والمساعد ٦٤٥/٢ والبحر للحيط ٦٦٥/٤ والدر المصون ٢١٢/٣ والأصول في النحو ١٤٦/١ وأتوار التنزيل ٢١٢/٢ والبيان للعكبري ٢٦٤/١ والبيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ٣٤٨/١ والمفصل ص ١٥٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٤١/٤ ، ٤٢ والأمالى النحوية لابن الحاجب ٤٨/٤ وشرح الكافية للرضي ٧٢/٢ واللسان (هلم) .

(٢) يضم اللام وفتح الميم المشددة بمعنى (اجمع) أو (ضم) وتظهر المصباح : (هلم) ، وقال ابن منظور : « غلطت (ها) بـ (لَمْ) توكيدا للمعنى بشدة الاتصال ، فحذفت الألف لذلك ، ولأن لام (لَمْ) في الأصل ساكنة ، ألا ترى أن تقديرها أول : (الْمَمْ) : اللسان (هلم) » .

(٣) الكتاب ٥٢٨/٣ وتظهر أيضا ص ٣٣٢ .

(٤) أى الخليل بن أحمد .

(٥) المفصل في علم العربية ص ١٥٢ .

(٦) شرح المفصل ٤١/٤ ، ٤٢ .

(٧) الكتاب ٥٢٩/٣ .

وقيل^(١) : حذفت ألف (ها) للتخلص من التقاء الساكنين ، وهما ألف (ها) ولام فعل الامر (لَمْ) وذلك باعتبار أصله ، إذ إن أصله : (الْمَمْ) مثل : اسْجُدْ ، واسْكُرْ ، فلما جئ بـ (ها) التنبيه مع (الْمَمْ) حذفت همزة الوصل من (الْمَمْ) لأنها تسقط في الدَّرَج ، فالتقى ساكنان وهما : ألف (ها) ولام (الْمَمْ) فحذفت ألف (ها) تخلصاً من التقاء الساكنين ، فصار : (هَلَمْ) فنقلت حركة الميم إلى اللام وأدغمت الميم الأولى في الثانية ، وحركت الثانية لالتقاء الساكنين بالفتح ، لأنها أخف الحركات ، فصار : (هَلَمْ) .

وفتح ميم (هَلَمْ) حركة بناء ، ويناوؤها على الفتح للتخفيف ، أو أن هذا الفتح إنما هو من أجل التركيب أى تركيب الكلمتين حيث جعلنا كلمة واحدة مبنية على الفتح فكان فتحها مثل فتح الأعداد المركبة نحو خمسة عشر وبابها^(٢) .

وقد نقل السيوطي^(٣) والعلامة الصبان^(٤) عن الخليل قوله : « رُكِّبَا قبل الإدغام فحذفت الهمزة للدَّرَج ، إذ كانت همزة وصل ، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام وأدغمت » .

وقال ابن يعيش^(٥) : « وإنما حذفت ألف (ها) تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، ولأن اللام بعدها وإن كانت متحركة في حكم الساكن » .

(١) انظر على سبيل المثال : الهمع ٨٦/٣ والساعد ٦٤٥/٢ وحاشية الصبان ٢٠٦/٣ والدر المصون

٢١٢/٣ والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٤٨/١ .

(٢) وانظر البيان للمكبري ٢٦٤/١ .

(٣) انظر الهمع ٨٦/٣ .

(٤) انظر حاشية الصبان ٢٠٦/٣ .

(٥) شرح المقفص ٤٢/٤ .

وقال الیضای^(١) : « حذفت الالف لتقدير السكون فى اللام فإنه الأصل » .

وقال السمين الحلبي^(٢) : « فحذفت الف (ها) لالتقاء الساكنين تقدیراً » .
یعنى أن اللام من (لَمْ) ساكنة تقدیراً .

وقد ذكر الشوكاني^(٣) للخليل رأياً آخر فى أصل (هَلَمْ) حيث قال^(٤) :
« وفى كتاب العين للخليل أن أصلها (هل أؤم) أى : هل أقصدك ثم كثر استعمالها » .

وقال ابن فارس^(٥) : « هَلَمْ : كلمة دعوة إلى شيء ، يقال أصلها (هل أؤم) كلام من يريد إتيان الطعام ثم كثرت حتى تكلم بها الداعى ، مثل : تَعَالَ ، فإنه يقولها من كان أسفل لمن كان فوق ، ويحتمل أن يكون معناها ، هل لك فى الطعام أم ، أى : أقصد وادُنْ » .

٢ - ذهب الفراء والكوفيون^(٦) إلى أن (هلم) مركبة من (هَلْ) للحث والزجر ،
والتي هى اسم فعل أمر بمعنى : أَسْرِعْ أو عَجِّلْ ، ومن (أَمْ) الذى هو فعل
أمر بمعنى : أَقْصِدْ حيث جعلتا كلمة واحدة ، وأزيلت (أَمْ) عن التصرف ،
ونقلت ضمة همزة (أَمْ) إلى الساكن قبلها وهو لام (هَلْ) ثم حذفت الهمزة

(١) أنوار التنزيل ولسان التاويل ٢/٢١٣ .

(٢) الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون ٣/٢١٢ .

(٣) وغيره كائى جعفر النحاس . انظر إعراب القرآن ١٠٥/٢ ، ١٠٦ .

(٤) فتح القدير ٢/١٧٦ .

(٥) مجمل اللغة ٣/٩٠٧ .

(٦) انظر على سبيل المثال : الفصل ص ١٥٢ وشرح المفصل ٤/٤٢ وجمهرة اللغة لابن دريد ٣/١٧٥

والتبيان فى إعراب القرآن ١/٢٦٤ والتبيان فى غريب إعراب القرآن ١/٣٤٨ والبحر للحيط ٤/٦٦٥

و ٨/٤٦٣ والمساعد ٢/٦٤٥ وحاشية الصبان ٣/٢٠٦ والزاهر فى معانى القاموس ٢/٢٥٣ واللسان

(علم) .

تخفيفا لكثرة الاستعمال ، فاتصلت الميم باللام ، فصار : (هَلَمْ) .

وليس المراد بـ (هَلْ) فى (هَلَمْ) تلك التى للاستفهام ، وذلك لانه لا معنى للاستفهام ها هنا لدخوله على الأمر ، وإنما المراد بها (هَلْ) التى للبحث والعجلة من قولهم : حَىْ هَلْ ، أى : أَقْبِلْ وَأَسْرِعْ^(١) . ومن ذلك قول لبيد بن ربيعة العامرى^(٢) :

يَتَمَارَى فِى الدِّى قُلْتُ لَهُ وَلَقَدْ يَسْمَعُ قَوْلِى حَيْهَلْ^(٣)

قال ابن جنى^(٤) : « وقال الفراء : أصلها (هَلْ) زجر وحث ، دخلت على (أَمْ) كأنها كانت (هَلْ أَمْ) أى : عَجَلْ واقْصِدْ » .

وقال ابن يعيش^(٥) : « وقال الفراء : أصله (هَلْ أَمْ) أى : اقْصِدْ . فخففت الهمزة بأن القيت حركتها على اللام وحذفت فصار : (هَلَمْ) » .

وقال البيضاوى^(٦) : « وعند الكوفيين (هَلْ أَمْ) فحذفت الهمزة بإلقاء حركتها على اللام » .

ويقول الدكتور ضاحى عبد الباقي^(٧) : « وعلى الرايين فإن الكلمة الثانية

(١) فهم ها هنا الحق ولوكن من (هَلْ) الاستفهامية .

(٢) انظر شرح القصص لابن يعيش ٤٢/٤ ، ٤٥ .

(٣) اللغة : يتمارى : يشك ويجادل .

والمنى : يصفه بالتكبر وعدم الامتثال ، فيقول : إنه لا يزال يجادلنى فيما اتوله له ويشك فيه مع أنه

يسمع منى طلب السرعة والأمر بالمبادأة .

وقد استشهد ابن يعيش بهذا البيت على معنى (حَيْهَلْ) ساكنة اللام على أصل البناء نحو : صَهْ

ومَهْ ، حيث بقى على أصله من البناء .

(٤) الخصائص ٣٥/٣ ، ٣٦ .

(٥) شرح القصص ٤٢/٤ .

(٦) أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٢١٣/٢ .

(٧) لغة تميم دراسة تاريخية وصفية ص ٤٩٠ .

(دُمُّ أو أُمُّ) التى يرى كل منهما أنها جزء فى تركيب الكلمة يجمعهما معنى كل واحد هو جمع الشمل ، وأنها فعلاَن ، فالكلمة إذن كانت تعامل بادئ ذى بدء على هذا الأساس ، ثم تطورت وأخذت صورة واحدة وذلك لكثرة استعمالها ، وهذا ما نلاحظه عند الحجازيين ، ولكنها ظلت محافظة على نمطها القديم عند بنى عجم .

يبد أن الرضى قد صرح بأن أصل (هَلُمُّ) عند الكوفيين هو (هَلَا أُمُّ) حيث قال^(١) : « وقال الكوفيون أصله (هَلَا أُمُّ) وهلا كلمة استعمال كما مر فغير إلى (هل) لتخفيف التركيب ، ونقل ضمة الهمزة إلى اللام وحذفت كما هو القياس فى نحو : (قَدْ أَفْلَحَ)^(٢) إلا أنه ألزم هذا التخفيف ها هنا لثقل التركيب .

٣ - وذهب بعض النحاة إلى أن (هَلُمُّ) بسيطة لا تركيب فيها ، قال أبو حيان^(٣) : « وذكر فى البسيط أن منهم من قال ليست مركبة ، وهو قول لا بأس به ، إذ الأصل البساطة حتى يقوم دليل واضح على التركيب .

غير أن القول بتركيب (هَلُمُّ) هو الصحيح ، فقد نقل بعضهم الإجماع على تركيبها من كلمتين جعلتا كلمة واحدة^(٤) ، وهما : (ها) التى للتنبيه ، (ولم) بمعنى (اجمع) وهذا مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين^(٥) . وقال ابن دريد :^(٦) « كأنهم أرادوا هلْ أى أَقْبِلْ وأُمُّ أى أَقْصِدْ .

(١) شرحه على كافيته ابن الحاجب ٧٢/٢ ، ٧٣ ونظر أيضا دراسات لاسلوب القرآن الكريم ٢٠٥/٤ .

(٢) أول سورة المؤمنون .

(٣) ارتشاف الضرب ٢٠٩/٣ .

(٤) انظر الهمع ٨٦/٣ .

(٥) انظر الكتاب ٣٣٢/٣ والدر المصون ٢١٢/٣ والأصول فى النحو ١٤٦/١ وجمهرة اللغة لابن دريد

١٧٥/٣ .

(٦) جمهرة اللغة ١٧٥/٣ .

أما مذهب الفراء والكوفيين فمردود ومدفوع بما اعترض عليه ، إذ أنكروه
بعضهم كابن يعيش وقال^(١) :

« إنه ضعيف من جهة المعنى إذ كانت (هَلْ) للاستفهام ولا مدخل
للاستفهام ها هنا » . واستبعد العكبري^(٢) نقل حركة همزة (أَمْ) وهى الضمة
إلى لام (هل) وحذف الهمزة ، وذلك لأن لفظ (أَمْ) أمر ، وقال^(٣) : « وهَلْ
إن كانت استفهاما فلا معنى لدخوله على الأمر ، وإن كانت بمعنى (قَدْ) فلا
تدخل على الأمر ، وإن كانت (هَلْ) اسما للزجر فتلك مبنية على الفتح ، ثم
لا معنى لها ها هنا » . وذكر ابن الأنباري^(٤) أن قول البصريين أصح ، وقال
السيوطي^(٥) وغيره^(٦) : « قال ابن مالك فى شرح الكافية : وقول البصريين
أقرب إلى الصواب . قال فى البسيط : ويدل على صحته أنهم نطقوا به
فقالوا : هَالَمْ » . فمذهب البصريين هو الأحسن والأصح ، إذ يدل للبصريين
قولهم : (هَالَمْ)^(٧) .

(١) شرح القصل ٤٢/٤ .

(٢) انظر البيان فى إعراب القرآن ٢٦٤/١ .

(٣) البيان فى إعراب القرآن ٢٦٥/١ .

(٤) انظر البيان فى غريب إعراب القرآن ٣٤٩/١ .

(٥) الهمع ٨٦/٣ .

(٦) انظر حاشية الصبان ٢٠٦/٣ .

(٧) وانظر المساعد على تهليل الفوائد ٦٤٥/٢ .

(هَلَمْ) بين اسمية الفعل والفعلية

للعرب في (هَلَمْ) لفتان^(١) ، هما :

الأولى : الحجازية ، أى لغة أهل الحجاز وهى عندهم اسم فعل أمر بمعنى (أَقْبِلْ ، أو أَحْضِرْ ، أو تَعَالَ) ولذلك لا تلحقها ضمائر الرفع البارزة ، ولا نون التوكيد خفيفة ولا ثقيلة مع أنها تدل على الطلب ، وإنما تكون فى جميع الأحوال بصيغة واحدة أو بلفظ واحد ، سواء أسندت لمفرد أم متنى أو مجموع ؛ لأنها ليست بفعل وإنما هى اسم للفعل ، فيقولون : (هَلَمْ) للمفرد بنوعيه : المذكر والمؤنث ، والمتنى بنوعيه ، والجمع بنوعيه . فهى فى كل الأحوال كغيرها من أسماء الأفعال .

قال سيبويه^(٢) فى (باب ما لا يجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة) : « وذلك الحروف التى للأمر والنهى وليست بفعل ، وذلك نحو : إِيْهِ وَصَّةٌ وَمَهْ وَأَشْبَاهُهَا . وهَلَمْ فى لغة الحجاز كذلك . ألا تراهم جعلوها للواحد والاثنين والجميع والمذكر والأنثى سواء » .

وقال المبرد^(٣) فى (باب ما لا يجوز أن تدخله النون خفيفة ولا ثقيلة وذلك ما كان مما يوضع موضع الفعل وليس بفعل) : « ومن ذلك (هَلَمْ) فى لغة الحجاز ؛ لأنهم يقولون : هَلَمْ للواحد ، وللأثنين ، والجماعة على لفظ واحد » .

(١) انظر على سبيل المثال : الكتاب ٥٢٩/٣ والمقتضب ٢٥/٣ والمساعد على تهويل الفوائد ٦٤٤/٢ والهمع ٨٦/٣ وشرح ابن عيىش ٤٢/٤ ، ٤٣ وشرح الأشمونى وحاشية الصبان عليه ٢٠٦/٣ والبحر المحيط ٦٥٥/٤ و ٤٦٣/٨ والدر المصون ٢١٢/٣ والأصول فى النحو ١٤٢/١ ، ١٤٦ وشرح قطر الندى ١٥/١ .

(٢) الكتاب ٥٢٩/٣

(٣) المقتضب ٢٥/٣

وقال ابن جني^(١) : « وأهل الحجاز يدهونها في كل حال على لفظ واحد ، فيقولون للواحد والواحدة والاثنين والجماعة : هَلَمْ يا رجل ، وهَلَمْ يا امرأة ، وهَلَمْ يا رجلان ، وهَلَمْ يا امرأتان وهَلَمْ يا رجال ، وهَلَمْ يا نساء » .

وقال الزمخشري^(٢) : « والحجازيون فيها على لفظ واحد في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث » .

وقال ابن الحاجب^(٣) : « إن هلم لما ركبت شابهت أسماء الأفعال ، وأسماء الأفعال تجري على نمط واحد فكذلك هلم للواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث على حد واحد » .

وقال ابن يعيش^(٤) : « وفيها مذهبان أحدهما وهو مذهب أهل الحجاز أن تكون بلفظ واحد مع الواحد والاثنين والجماعة والمذكر والمؤنث (نحو : هَلَمْ يا رجل ، وهَلَمْ يا رجلان ، وهَلَمْ يا رجال ، وهَلَمْ يا امرأة ، وهَلَمْ يا امرأتان ، وهَلَمْ يا نوسة يستوى في اللفظ الواحد والجمع كما كان كذلك في : صة ومة ونحوهما » . حيث شبهت (هلم) بها ، وكل منها لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث^(٥) .

الثانية : التمييزية ، أى لغة بنى تميم ، وهى عندهم فعل امر صريح^(٦) وليست اسم فعل ، ولذلك يلحقون بها ضمائر الرفع البارزة : ألف الاثنين ، وواو الجماعة ، وياء المخاطبة ، ونون النسوة ،

(١) الخصائص ٣٦/٣ .

(٢) القصد ص ١٥٢ .

(٣) الأمل في النحوية ٤٨/٤ .

(٤) شرح القصد ٤٢/٤ .

(٥) وانظر الزاهر ٢٥٣/٢ ولسان العرب (هلم) .

(٦) انظر الأصول في النحو ١٤٦/١ والدر المنثور ٢١٢/٣ .

فتكون بمنزلة سائر الأفعال، وحكمها حكم فعل الأمر، فيقولون :
هَلُمَّ يا رجل ، وهَلِجْ يا امرأة ، وهَلُمَّ يا رجلان ، وهَلُمَّ يا
امرأتان ، ، وهَلُمُّوا يا رجال ، وهَلُمُّنَّ يا نساء ، يَهِيرُوا ضماير
الرفخ معها ، كما أنهم يؤكدونها بالنون فيقولون : هَلَمَّنَّ يا
رجل ، وهَلَمَّنَّ يا امرأة ، وهَلَمَّانَ يا رجلان ويا امرأتان ، وهَلَمَّنَّ
يا رجال ، وهَلَمَّانَ يا نساء .

قال سيويه^(١) : « وقد تدخل الخفيفة والثقيلة^(٢) في هلم في لغة بني تميم ،
لأنها عندهم بمنزلة : رُدَّ ورُدًّا ورُدَّى وَاَرْدُدَنَّ ، كما تقول : هَلُمَّ وهَلُمَّ وهَلُمَّ
وهَلَمُّنَّ » .

وقال المبرد^(٣) : « وأما على مذهب بني تميم فإن النون تدخلها ، لأنهم
يقولون للواحد : هَلُمَّ ، وللأثنين : هَلُمَّ ، وللجماعة : هَلُمُّوا ، وللجماعة
النسوة : هَلَمُّنَّ ، وللواحدة : هَلَمِّي ، وإنما هي (لَمْ) لحقتها الهاء ، فتلى
هنا تقول : هَلَمَّنَّ يا رجل ، وهَلَمَّنَّ يا امرأة ، وهَلَمَّانَ يا نساء ، فتكون
بمنزلة سائر الأفعال » .

وقال ابن جني^(٤) : « وأما التميميون فيجرونها مجرى (لَمْ) فيغيرونها بقدر
للخاطب فيقولون : هَلُمَّ وهَلُمَّ وهَلَمِّي وهَلُمُّوا وهَلَمُّنَّ يا نساء » حيث
جعلوها فعلا والهاء للتنبيه^(٥) .

(١) الكتاب ٣/ ٥٢٩ .

(٢) أي نون التوكيد .

(٣) للفتن ٣/ ٢٥ .

(٤) الخصائص ٣/ ٣٦ .

(٥) انظر الأصول في النحو ١/ ١٤٢ .

وقال الزمخشري^(١) : «وبنو تميم يقولون : هَلُمَّا هَلُمَّا هَلُمَّا هَلُمَّا وَهَلُمَّنْ».

وقال ابن يعيش^(٢) : « (والمَلْعَبُ الثاني وهو منعِبُ بنى تميم) اعتبار الفعل وهو (لَمْ) وتغليب جاتيه فيثنون ويجمعون نحو قولهم : هَلُمَّ يا رجل ، وهَلُمَّا يا رجلان ، وهَلُمُّوا يا رجال ، وهَلُمِّي يا امرأة ، وهَلُمَّنْ يا نسوة » .

وقال الزجاج^(٣) : « ومن العرب من يثنى ويجمع ويؤنث فيقول للذكر (هَلُمَّ) وللانثى (هَلُمَّا) وللجماعة (هَلُمُّوا) وللمرأة (هَلُمِّي) وللانثى (هَلُمَّا) وللنسوة (هَلُمَّنْ) » .

وقال الرضى^(٤) : « وبنو تميم يصرفونه نظراً إلى أصله وليست بالفصيحة ، نحو : هَلُمَّا هَلُمُّوا هَلُمِّي هَلُمَّا هَلُمَّنْ » .

وذكر بعضهم أنه قد ورد لـ (هَلُمَّ) صيغة المضارع فقد قال العلامة الأشموني^(٥) : « وقد استعمل لها مضارعاً من قيل له : هَلُمَّ فقال : لا أَهَلُمُّ » . والمعروف أن أسماء الأفعال لا تنصرف تصرف الأفعال ، وإنما تلزم ما وضعت عليه من لفظ^(٦) وهذا عما يرجح فعله . (هَلُمَّ التميمية)^(٧) .

وقال ابن يعيش^(٨) وغيره^(٩) : « وحكى الأصمعي هَلُمَّ إلى كذا فيقال :

(١) القصل ص ١٥٢ .

(٢) شرح القصل ٤٢/٤ .

(٣) معاني القرآن وإعراجه ٣٠٣/٢ .

(٤) شرحه على كافية ابن الحاجب ٧٣/٢ .

(٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٠٦/٣ .

(٦) انظر المساعد على تهليل القوائد ٦٣٩/٢ .

(٧) وحجة أصحاب هذه اللغة أن أصل (هَلُمَّ) التنصرف ، فإذا كانت من أَمَمْتُ أَوْمَمْتُ ، فعملوا على الأصل ولم يلتفتوا إلى الزيادة ، فإذا قيل للرجل : هَلُمَّ ، فأراد أن يقول : لا أَفعل ، قال : لا أَهَلُمُّ ، ولا أَهَلُمُّ . وانظر الزاهر ٢٥٤/٢ .

(٨) شرح القصل في ٤٣/٤ .

(٩) كالزمخشري والرضى وابن حيان والأزهري وابن منظور . انظر القصل ص ١٥٢ وشرح الكافية ٧٣/٢ .

والبحر المحيط ٦٦٥/٤ والتعليق ٣١٦/٦ ١٣٠٠-١٠١٠ .

(لا أَهْلُمُّ) إليه ، وَهَلُمَّ كذا فيقال : (لا أَهْلُمُّه) بفتح الالف والهاء وضم اللام والميم ، والاصل في ذلك : (لا أَلُمُّ) ، كما تقول : لا أَرُدُّ ، كأنه يرده إلى أصله قبل التركيب وهو شاذ .

وقال الرضى^(١) : « وحكى الأصمعي أنه يقال : هَلُمَّ إلى كذا فيقول المخاطب : لا أَهْلُمُّ إليه مفتوحة الالف والهاء ، وكذا يقال : هَلُمَّ كذا فيقول المخاطب : (لا أَهْلُمُّه) معدى بنفسه ، كأنك قلت : (لا أَلُمُّ) والهاء المفتوحة رائدة ، أو : (لا أُوْمُّ) على المذهب الآخر فلم تغير في الجواب الهاء واللام مراعاة للفظ الخطاب » .

وقد عزا الدكتور الدكتور ضاحي عبد الباقي^(٢) سبب معاملة تميم (هَلُمُّ) معاملة فعل الأمر إلى أن الكلمة منحوتة من كلمتين ، الأخيرة منهما فعل .

هذا وقد ذكر بعض النحاة أن (هَلُمُّ) في لغة بني تميم اسم للفعل ، قال أبو حيان^(٣) : « وذهب بعضهم إلى أنها في لغتهم اسم فعل »^(٤) .

ولعله يقصد بقوله (بعضهم) ابن جني وابن يعيش ، فقد قال ابن جني^(٥) : « وأما التميميون فإنها عندهم أيضاً اسم سُمِّيَ به الفعل ، وليست بمبقة على ما كانت عليه قبل التركيب والضم ، يدل على ذلك أن بني تميم يختلفون في آخر الأمر من المضاعف ، فمنهم من يتبع^(٦) فيقول : (مَدُّ وَفَرٌّ وَعَضٌّ) ومنهم من

(١) شرحه على كافي ابن الحاجب ٧٣/٢ .

(٢) انظر لغة تميم دراسة تاريخية وصفية ص ٤٩٠ .

(٣) ارتشاف الضرب ٢١٠/٣ .

(٤) وإلى هذا الرأي ذهب بعض المحدثين حيث صرح بأن غير المجازيين يعدون (هَلُمُّ) اسم فعل أمر أيضاً ، ولكن يسيرون الضمير الفاعل في آخره بحسب المعنى ومرجع الضمير . انظر النحو الوافي

١٤٥/٤ (هامش ٣) .

(٥) الخصائص ٣٦/٣ ، ٣٧ .

(٦) أي يتبع حركة الفاء .

يَكْسِرُ فيقول : (مَدَّ وَفَرَّ وَعَضَّ) ومنهم من يفتح لالتقاء الساكنين فيقول : (مَدَّ وَفَرَّ وَعَضَّ) ثم رأيناهم كلهم مع هذا مجتمعين على فتح آخر (هَلُمَّ) وليس أحد يكسر الميم ولا يضمها ، فدلَّ ذلك على أنها قد خرجت عن طريق الفعلية وأخلصت اسما للفعل بمثولة دُونَك وَعِنْدَك وَرُوَيْدَك .

وقال ابن يعيش^(١) : « وأعلم أن بنى تميم وإن كانوا يجرونها مجرى الفعل في اتصال الضمير بها لشدة شبهها بالفعل وإفادتها فائدة الفعل فهي عندهم أيضا اسم للفعل وليست مبقاة على أصلها من الفعلية قبل التركيب والضم ، والذي يدل على ذلك أن بنى تميم يختلفون في آخر الأمر من المضاعف فمنهم من يتبع فيقول : رُدَّ بالضم وَفَرَّ بالكسر وَعَضَّ بالفتح ، ومنهم مَنْ يَكْسِرُ على كل حال فيقول : رُدَّ وَفَرَّ وَعَضَّ ، ومنهم مَنْ يفتح على كل حال ، ثم رأيناهم كلهم مجتمعين على فتح الميم من (هَلُمَّ) وليس أحد يكسرها ولا يضمها فدلَّ ذلك على أنها خرجت عن طريق الفعلية وأخلصت اسما للفعل نحو : دُونَك وَرُوَيْدَك وَعِنْدَك .

والحق أن لغة الحجازيين وما ذهبوا إليه من القول بأن (هَلُمَّ) اسم فعل هو القياس وذلك لأن التنزيل الحكيم ورد بهذه اللغة ، وهي أعلى اللغتين .

قال الزجاج^(٢) : « فأكثر اللغات أن يقال (هَلُمَّ) للواحدة والاثنتين والجماعة ، وبذلك جاء القرآن الكريم نحو قوله تعالى : ﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾^(٣) .

وقال ابن جني^(٤) : « وأعلى اللغتين الحجازية ، وبها نزل القرآن الكريم ألا ترى إلى قوله عز اسمه : ﴿ وَالْقَاتِلِينَ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ .

(١) شرح الفصل ٤٢/٤ ، ٤٣ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣٠٢/٢ .

(٣) الأحزاب (١٨) .

(٤) الخصائص ٣٦/٣ .

وذكر ابن يعيش أن ملعب أهل الحجاز هو الصحيح حيث قال^(١) : « وهو القياس وبه ورد التنزيل ، قال الله تعالى : ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ أفرد والمخاطبون جماعة وعليه قوله :

* يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَلَا هَلُمَّ *

وإنما كان هذا هو القياس ؛ لأنه قد قامت الدلالة على أنه اسم وليس القياس فى الاسماء أن تتصل بها علامة الضمير المرفوع إنما ذلك للأفعال ، والذي يدل على خروجه عندهم عن حكم الأفعال مخالفتهم مجراه فى لغتهم ، لأن لغتهم أن يقولوا للواحد : (هَلِّمْ) بإظهار التضعيف ، نحو : ارْجُدْ وأشدِّدْ ، فلما ركبوه مع غيره وسمَّوا به خرج عن حكم الفعل فلم يظهر فيه علامة تثنية ولا جمع .

(هَلِّمْ) فى الاستعمال اللغوى

ذكرنا أن للعرب فى (هَلِّمْ) لغتين ؛ الأولى : الحجازية ، وهى اسم فعل أمر تستعمل بلفظ واحد للمفرد والثنى والجمع والمذكر والمؤنث ، وتلك هى اللغة العالية المشهورة ، وبها نزل القرآن الكريم .

والثانية : التميمية ، وهى - عندهم - فعل أمر تلحقه ضمائر الرفع الباردة ، وتغير حسب المخاطب أو المسند إليه .

وقد استعملت (هَلِّمْ) فى الأساليب العربية والتراكيب اللغوية باللغتين ؛ الحجازية والتميمية :

(١) شرح القصل ٤٢/٤ .

أولاً، (هَلَمْ) الحجازية :

وردت (هَلَمْ) الحجازية فى القرآن الكريم فى موضعين :

الأول : وهو قوله تعالى : ﴿قُلْ هَلَمْ شُهَدَاءُكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَهُمْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾^(١) . فـ (هَلَمْ) فى هذه الآية الكريمة اسم فعل أمر بمعنى : (أَحْضَرُوا أو قَرَّبُوا شهداءكم) .

فقد أجمع النحاة والمفسرون^(٢) على أن (هَلَمْ) فى هذا الموضع اسم فعل متعدّد تُعَدَّى الفعل الذى ناب عنه معنى واستعمالاً ، وهو (أَحْضَرُوا أو قَرَّبُوا أو هَاتُوا) فتصب المفعول به وهو (شُهَدَاءُكُمْ) وإنما تأكد ذلك الإجماع من خلال تفسيرهم معنى الآية ، فقد ذكر الزجاج^(٣) أن معنى (هَلَمْ شُهَدَاءُكُمْ) : هَاتُوا شهداءكم أو قَرَّبُوا شهداءكم .

وقال السمين الحلبي فى معرض تفسير هذه الآية^(٤) : « هَلَمْ هنا اسم فعل بمعنى (أَحْضَرُوا) وشهداءكم مفعول به ، فإن اسم الفعل يعمل عمل مسماء من تعدّ ولزوم » .

وقال الزمخشري^(٥) : « والمعنى هَاتُوا شهداءكم وقربوهم » . وقال

(١) الأعمام (١٥٠) .

(٢) انظر على سبيل المثال : الكشاف ٦٠/٢ والبحر المحيط ٢٤٨/٤ ومعانى القرآن الكريم وإعرابه للزجاج ٣٠٣/٢ وإعراب القرآن لأبى جعفر النحاس ١٠٥/٢ ، ١٠٦ ، والدر المنون فى علوم الكتاب المكنون ٢١٢/٣ والفتوحات الإلهية ١٠٦/٢ وحاشية الصبان ٢٠٦/٣ والمفصل ص ١٥٢ وشرح المفصل ٤٢/٤ .

(٣) انظر معانى القرآن وإعرابه ٣٠٣/٢ .

(٤) الدر المنون فى علوم الكتاب المكنون ٢١٢/٣ .

(٥) الكشاف ٦٠/٢ .

أبو حيان^(١) : « ولذلك انتصب المفعول به بعدها ، أى : أَحْضِرُوا شُهَدَاءَكُمْ وَفَرِّقُوهُمْ » .

ومما يدل على أن (هَلُمَّ) فى هذه الآية هى الحجازية (أى اسم فعل) لزومها صيغة واحدة^(٢) فلم تلحقها واو الجماعة مع أن الفعل التوب بها عنه فى المعنى والاستعمال وهو (احضروا) مستند إلى ضمير جمع المذكر . كما أنه لم يقرأ فى تلك الآية باللغة التميمية حتى فى القراءات الشاذة^(٣) ، بمعنى أنه لم يقرأ أحد فى القراءات الصحيحة المتواترة ولا فى الشاذة بغير لغة الحجازيين .

الثانى : قوله تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَاسَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾^(٤) . فقد قرأ الجميع (هلم) فى هذه الآية بتشديد الميم وفتحها أيضاً على أنها الحجازية بمعنى : (أقبلوا أو تعالوا أو احضروا) . فهى اسم فعل لازم لا يتعدى إلى مفعوله مباشرة ، وإنما يتعدى إليه بواسطة حرف الجر (إلى) . وأكثر النحاة والمفسرين على لزوم (هلم) فى هذه الآية ، قال أبو حيان^(٥) : « والنحويون : أنه متعدي ولازم ، فالتعدي كقوله (قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ)^(٦) أى : أَحْضِرُوا شُهَدَاءَكُمْ ، واللازم كقوله : (هَلُمَّ إِلَيْنَا)^(٧) وأقبلوا إلينا » . وقال الزجاج إزاء تفسيره هذه الآية^(٨) : « فحَلُّوهُمْ

(١) البحر المحيط ٦٨٣/٤ .

(٢) مع المقد والثنى والجمع والمذكر والمؤنث .

(٣) انظر لغة نعيم دراسة تاريخية وصفية د/ ضاحى عبد الباقي ص ٤٩٠ .

(٤) الأحزاب (١٨) .

(٥) البحر المحيط ٤٦٣/٨ .

(٦) الأنعام (١٥٠) .

(٧) الأحزاب ١٨ .

(٨) معانى القرآن الكريم وإعرابه ٢٢٠/٤ .

وَتَعَالَوْا إِلَيْنَا ۖ . وقال أبو جعفر النحاس فى معرض تفسير تلك الآية (١) :
 « ومعنى (هَلُمَّ) أَتَيْلْ » .

أما الزمخشري فقد خالف الأكثرين فى قولهم بلزوم (هَلُمَّ) فى هذه الآية ،
 إذ إن قوله يؤذن بأن (هَلُمَّ) هنا متعدية أيضا ومفعولها محذوف حيث قال (٢) :
 « و (هلم إلينا) أى : قَرَّبُوا-أَنْفُسَكُمْ-إِلَيْنَا » . وقال الشيخ الجمل : « هلم
 هنا لازم وفى الاتعام متعد لنصبه مفعوله وهو شهداءكم بمعنى أحضروهم وها
 هنا بمعنى أحضروا أو تعالوا ، وكلام-الزمخشري مؤذن بأنه متعد أيضا وحذف
 مفعوله ، فإنه قال : هَلُمَّ إِلَيْنَا أى : قَرَّبُوا أَنْفُسَكُمْ إِلَيْنَا » .

(ب) (هلم) الحجازية فى الحديث النبوى الشريف :

وردت (هلم) الحجازية أيضا فى مواضع كثيرة من الأحاديث النبوية
 الشريفة ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

الحديث الأول : عن أنس بن مالك - فى حديث طويل عن أبى طلحة
 وطعامه القليل - أن رسول الله ﷺ قال : هَلُمَّ فَإِنَّ اللَّهَ
 سَيَجْعَلُ فِيهِ الْبَرَكَةَ (٣) .

فـ (هلم) فى هذا الحديث اسم فعل أمر متعد بمعنى :
 (أحضِر) إذ إن معنى (هَلُمَّ) : أى : أَحْضِرْهُ ، وهو
 الطعام الذى قال عنه أبو طلحة إنه شىء يسير .

الحديث الثانى : عن العرياض بن صارية قال : « دعانى رسول الله ﷺ

(١) إعراب القرآن ٢٠٨/٣ .

(٢) الكشف ٢٥٥/٣ .

(٣) انظر صحيح مسلم ، كتاب الأشربة (باب جواز استباحه غيره إلى دار من يتقرب بوضاء) ١٣/ ٢٢٦ .

إلى السحور في رمضان فقال: هَلُمَّ إلى الغداء المبارك^(١).

و (هَلُمَّ) في هذا الحديث أيضا اسم فعل أمر لازم ، وقد تعدى بحرف الجر (إلى) لأنه بمعنى أَقْبِلْ أو تَعَال أو آتِ .

الحديث الثالث : عن ابن عباس - رضي الله عنه - قال : « لما حضر رسول الله ﷺ وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب ، فقال النبي ﷺ : هَلُمَّ اكتب لكم كتابا لا تضلون بعده الحديث^(٢) .

فـ (هَلُمَّ) في هذا الحديث اسم فعل أمر لازم لم يتعد بنفسه ولا بحرف الجر (إلى) وهو بمعنى : أقبلوا أو تعالوا ، وقد أفرد والمخاطبون جماعة الرجال حيث لزم صيغة الإفراد فلم تلحقه علامة الجمع وهي واو الجماعة مع أن الفعل المتوابع بها عنه في المعنى والعمل (أي الاستعمال) وهو (أقبلوا أو تعالوا) مسند إلى ضمير جماعة الذكور مما يدل على أنها الحجازية لا التميمية .

الحديث الرابع : عن أبي قلابة عن رجل قال : « أتيت النبي ﷺ لحاجة فإذا هو يتخدى ، قال : هَلُمَّ إلى الغداء فقلت : إني صائم ، قال : هَلُمَّ أخبرك عن الصوم أن الله وضع عن

(١) انظر سنن السنائي ، كتاب الصيام (باب السحور) ١٤٦/٤ وانظر أيضا سنن أبي داود ، كتاب الصيام

(باب وقت السحور) ٤٧٠/٦ .

(٢) انظر صحيح مسلم ، كتاب الوصية (باب ترك الوصية) ٩٥/١١ .

المسافر نصف الصلاة والصوم ورخص للجلبى والمرضع^(١).

ف (هلم) وردت في هذا الحديث مرتين ، أما الاولى فهي اسم فعل أمر لازم بمعنى : أقبل أو تعال أو ايت ، ولذلك تعدى بحرف الجر (إلى) . وأما الثانية فهي أيضاً اسم فعل أمر لازم بمعنى : أقبل أو تعال أو ايت غير أنها لم تعد بـ (إلى) . و (أخبرك) مضارع مجزوم في جواب الطلب المدلول عليه باسم الفعل (هلم) .

(جا) (هَلَمْ) الحجازية في الشعر :

وردت (هَلَمْ) الحجازية في شعر العرب أيضاً ، ومن ذلك قول الأعشى ميمون بن قيس^(٢) :

وَكَاَنَ دَعَا رَهْطَهُ دَعْوَةً هَلَمْ إِلَى أَمْرِكُمْ قَدْ صُرِمٌ^(٣)

وقول الراجز :

* يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَلَا هَلُمَّ *^(٤)

فقول الأعشى (هَلَمْ) وقول الراجز (هَلُمَّ) يريد (هَلَمْ) جاءت على لغة

(١) انظر سنن النسائي ، كتاب الصيام (باب وضع الصيام عن المسافر) ١٨١/٤ .

(٢) انظر شرح ديوانه ص ٢٠١ .

(٣) ويروي صدره : * وَكَانَ دَعَا دَعْوَةً قَوْمَهُ * انظر الزاهر ١/٣٧٢ و ٢/٢٥٣ .

(٤) ورد هذا الرجز دون نسبة في : الكتاب لسيبويه ١/١٦١ وشرح ابن عبيش ٤/٤٢ والخصائص ٣/٣٦ .

وقد استدل به سيبويه على الوقف بهاء السكت لتبين حركة الميم لأنها حركة بناء لا تستغني لأعراب فكروها تسكينها لأنها حركة مبنى لازمة . انظر شرح الشواهد للأعلام الشتري بهامش الكتاب ٢/٢٦٩ (طبعة بولاق) .

الحجاء ، فهي اسم فعل أمر بمعنى : (أَقْبَلُوا أو تَعَالَوْا) ويدل على ذلك أنها أفردت والمخاطبون جماعة حيث لزم صيغة الإفراد فلم تتغير مع الجمع .

ثانياً : (هلم) التميمية :

لم ترد (هَلُمَّ) على لغة التميميين في القرآن الكريم وإنما وردت في الحديث النبوي الشريف وفي الشعر .

(١) (هلم) التميمية في الحديث النبوي الشريف :

وردت (هلم) التميمية أيضاً في مواضع كثيرة من الاحاديث النبوية الشريفة ، نذكر منها :

الحديث الأول : حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا جرير عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « إن لله ملائكة يطوفون في الطرق يلتمسون أهل الذكر فإذا وجدوا قوما يذكرون الله تنادوا : هَلُمُّوا إلى حاجتكم الحديث »^(١) .

فقد وردت (هَلُمَّ) في هذا الحديث على لغة بني تميم ؛ إذ هي فعل أمر لازم بمعنى (أَقْبَلُوا) وقد تَعَدَّى بحرف الجر (إلى) وأسند إلى ضمير الجمع وهو واو الجماعة .

الحديث الثاني : عن عبد الرحمن بن أبي بكر قال : نزل علينا أضيافٌ لنا ، قال : وكان أبي يتحدث إلى رسول الله ﷺ من الليل ، قال : فانطلق وقال يا عبد الرحمن أفرغ من أضيافك ،

(١) صحيح البخاري بمشايخ السند (باب فضل ذكر الله عز وجل) ١١٤/٤ .

قال : فلما أمسيت جثت بقراهم ، قال : فأبوا حتى يجئ أبو مفرزنا فيطعم معنا قال : فقلت لهم إنه رجل حديد . . .
قال فقالوا : فوالله لا نطعمه حتى تطعمه قال فما رأيت كالشرك الليلة قط ، ويلكم ما لكم أن لا تقبلوا عنا قراكم ،
ثم قال : أما الأولى فمن الشيطان ، هلموا قراكم ، قال :
فجئ بالطعام . . . الحديث » .

فـ (هَلُمَّ) فى هذا الحديث فعل أمر متعد بمعنى (أحضروا)
وقد جاء على لغة التميميين حيث أسند إلى ضمير الجمع
وهو واو الجماعة .

الحديث الثالث : عن عائشة رضي الله عنها « أن رسول الله ﷺ أمر بكبش أقرن
يطأ فى سواد ويسرك فى سواد وينظر فى سواد فأتى به
ليضحى به فقال لها يا عائشة : هَلُمَّ المُدْيَةَ ثم قال
اشتدّ عليها بحجر ففعلت ثم أخذها وأخذ الكبش فأضجعه ثم
ذبحه ثم قال : باسم الله اللهم تقبل من محمد وآل محمد
ومن أمة محمد ثم ضحى به » (١) .

والشاهد فى هذا الحديث مجئ (هَلُمَّ) على لغة
التميميين ، إذ هي فعل أمر متعد بمعنى : (أحضرى) أى :
أحضرى المُدْيَةَ ، ومن ثم لحقتها ياء المخاطبة .

الحديث الرابع : وهو من حديث طويل لأبى طلحة قال : « يا أم سليم قد

(١) صحيح مسلم كتاب الأضحية (باب إكرام الضيف وفصل إيتاره) ٢١/١٤ .

(٢) صحيح مسلم ، كتاب الأضحية (باب استحباب الضحية وذبحها مباشرة بلا توكيل والتسمية والتكبير)

١٢٢ ، ١٢١/١٣ .

جاء رسول الله ﷺ بالناس وليس عندنا ما نطعمهم
فقالت الله ورسوله أعلم ، فانطلق أبو طلحة حتى لقي
رسول الله ﷺ ، فأقبل رسول الله ﷺ حتى دخلا
فقال رسول الله ﷺ : هَلُمِّي ما عندك يا أم سليم فأتت
بذلك الخبز ... الحديث (١) .

فهذا الحديث كسابقه ، إذ إن الشاهد فيه مجيء (هَلُمِّي) على
لغة التميميين ، فهي فعل أمر متعد بمعنى (أحضري) أي :
أحضري ما عندك ، ولهذا لحقتها بـاء المخاطبة .

الحديث الخامس : عن عائشة رضي الله عنها : أمرني نبي الله ﷺ أن أتصدق
بذهب كانت عندنا في مرضه ، قالت فافاق فقال : ما
فعلت ؟ قالت : لقد شغلني ما رأيت منك ، فقال :
هَلُمِّيْهَا ... الحديث (٢) .

وهذا الحديث كسابقه ، فالشاهد فيه مجيء (هَلُمِّي) على لغة
التميميين أيضا ، إذ هي فعل أمر متعد بمعنى : (أحضري)
أي : أحضريها ، ولذلك لحقتها ضمير المخاطبة وهو الياء .

(ب) (هَلُمِّي) التميمية في الشعر :

جاءت (هَلُمِّي) التميمية كذلك في أشعار العرب ، ومن ذلك قول أبي
الطيب المتنبى (٣) :

(١) صحيح مسلم ، كتاب الأضحية (باب جواز استباحه غيره إلى دار من يتق برضاه) ٢١٩/١٣ .

(٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل ١٢٥/١٧ ، ١٢٦ .

(٣) انظر المعرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب للشيوخ ناصف اليازجي ٩٧/٢ وارتشاف الضرب

٢١٠/٣ ولسان العرب (هلم) .

فَصَدْنَا لَهُ فَعْدَ الْحَبِيبِ لِقَاؤَهُ إِلَيْنَا وَقَلْنَا لِلْأَيْمُونِ : هَلُمَّ^(١)

فقد جاءت (هَلُمَّ) فى هذا البيت على لغة التميميين ، إذ هى فعل أمر ،
ولست اسم فعل ، يدل على ذلك اتصال ضمير الرفع البارز بها وهو ياء
المخاطبة ، وتوكيدها بالنون

(هَلُمَّ) الحجازية بين التعدى واللزوم

تستعمل (هَلُمَّ) الحجازية فى اللغة على وجهين ؛ لازمة ومتعدية .

فباللازمة أو القاصرة تعدى غالباً بواسطة حرف الجر (إلى) إذا كانت بمعنى
الفعل اللازم^(٢) (تَعَالَ واحْضُرْ) نحو قولك : هَلُمَّ يا عمرو ، أى : تَعَالِ
واحْضُرْ ، أو اذْنُ وأَقْرَبْ وكقوله تعالى ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾^(٣) . أى : تعالوا
واحضروا إلينا .

وقد تعدى باللام إذا كانت بهذا المعنى ، نحو قولهم : هَلُمَّ للثريد ، أى :
ايت وتعال للثريد .

والتعدية تصل بنفسها مباشرة إلى المفعول به ، أى بدون واسطة ، فلا
تحتاج إلى حرف جر إذا كانت بمعنى الفعل المتعدى^(٤) (أَحْضُرْ وهَاتِ) نحو
قولهم : هَلُمَّ الثريدَ ، أى : هاتِ الثريدَ أو أحضره وقربه ، وكقوله تعالى :
﴿هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ﴾^(٥) . أى : أحضروهم . وجاء فى الحديث النبوى الشريف

(١) لقائه مرفوع بالوصف (حبيب) أى المحبوب لقائه . وقوله (هَلُمَّ) أى (هَلُمَّ إِلَيْنَا) وقد أدخل على
(هَلُمَّ) تون التوكيد .

(٢) الذى تنوب عنه فى المعنى والفعل أى فى الاستعمال .

(٣) الأحزاب (١٨) .

(٤) الذى تقوم مقامه فى الدلالة على معناه ، وفى عمله . وانتظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٦٣٩ .

(٥) الأنعام (١٥٠) .

عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال : « هَلَمْ فَإِنَّ اللَّهَ سَيَجْعَلُ فِيهِ الْبِرْكَهَ »^(١) . فَإِنْ (هَلَمْ) بِمَعْنَى : أَحْضَرَهُ وَقَرَّبَهُ .

قال الرضی^(٢) : « وَمَا جَاءَ مُتَعَدِّيًا وَلَا زَمًا (هَلَمْ) بِمَعْنَى أَقْبَلَ فَيَتَعَدَّى بِ (إِلَى) قَالَ تَعَالَى : « هَلَمْ إِلَيْنَا » وَيَعْنِي أَحْضَرَهُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : « هَلَمْ شُهَدَاءَكُمْ » . فَهُوَ تَجْرِي مَجْرَى الْأَفْعَالِ الَّتِي تَسْتَعْمَلُ لَازِمَةً وَمُتَعَدِّيًا ، نَحْوُ : وَصَلَ إِلَيْهِ وَوَصَلَهُ ، وَكَفَرَهُ وَكَفَرَهُ ، وَنَحْوَهُمَا ، قَالَ تَعَالَى : « وَلِلَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ عَذَابٌ جَهَنَّمَ وَيَتَسَاوَوْنَ فِي الْمَصِيرِ »^(٣) . وَقَالَ سُبْحَانَهُ : « أَلَا إِنَّ لَكُمْ أُولَاءَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَلَا يَعْلَمُونَ »^(٤) .

وَقَالَ ابْنُ عَمِيرٍ^(٥) : « وَهِيَ^(٦) تَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ ؛ مُتَعَدِّيًا وَغَيْرَ مُتَعَدِّيًا ، فَالْمُتَعَدِّيًا نَحْوُ قَوْلِهِمْ : هَلَمْ زَيْدًا بِمَعْنَى : قَرَّبَهُ وَأَحْضَرَهُ ، فَتَكُونُ كـ (هَات) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « هَلَمْ شُهَدَاءَكُمْ » وَغَيْرَ الْمُتَعَدِّيًا قَوْلُكَ : هَلَمْ يَا زَيْدُ ، بِمَعْنَى : ابْتَأْ وَأَقْرُبْ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « هَلَمْ إِلَيْنَا » فَعَدَاءُ بِحَرْفِ الْجَرِّ فَيَكُونُ مَجْرَاهُ مَجْرَى الْأَفْعَالِ الَّتِي تَسْتَعْمَلُ لَازِمَةً وَمُتَعَدِّيًا نَحْوُ : رَجَعَ وَرَجَعْتِ ، وَشَحَا فَوْهُ وَشَحَا فَاهُ^(٧) وَنَحْوَهُمَا . »

(١) انظر صحيح مسلم (كتاب الأشربة) ١٣ / ٢٢١ .

(٢) شرحه على كافي ابن الحاجب ٧٢ / ٢ .

(٣) الملك (٦) .

(٤) هود (٦٨) .

(٥) شرح القمصل ٤٣ / ٤ .

(٦) أَيْ (هَلَمْ) الْحِجَازِيَّةُ الَّتِي هِيَ اسْمُ الْفِعْلِ .

(٧) الْفِعْلُ (شَحَا) يَسْتَعْمَلُ لَازِمًا وَمُتَعَدِّيًا . يُقَالُ : شَحَا فَوْهُ يَشْحُوهُ : انْتَفَحَ ، وَشَحَا فَاهُ يَشْحُوهُ وَيَشْحَاهُ

ضَحَهُ . انظر اللسان والقاموس والتاج (شحا) .

(هلم) التميمية واتصالها بنون النسوة

ذكرنا أن (هَلَمْ) التميمية تلحقها ضمائر الرفع البارزة وفقا للمخاطب ويحسب ما تسند إليه ، فإذا أسندت (هَلَمْ) إلى نون النسوة فإن للنحاة فى حركة ميمها الثانية أربعة مذاهب ، وهى :

الأول : (هَلَمَنَّ) بفك إدغام الميم الثانية وفتح النون مخففة (أى غير مشددة) وهذا مذهب البصريين وأكثر الكوفيين ، وإنما سكنت تلك الميم لأن لام الكلمة تصير ساكنة عند اتصال نون النسوة بها ، وإذا سكن ما قبلها امتنع الإدغام وصار بمنزلة : (اشدُّ اشدُّ وامتدُّ) .

قال ابن يعيش^(١) : « هَلَمَنَّ يا نسوة ، تفتح الهاء وتسكن اللام وتضم الميم الاولى وتسكن الثانية وتفتح النون مخففة ، هذا مذهب البصريين وأكثر الكوفيين ، وإنما كان ذلك لأن لام الكلمة تسكن عند اتصال هذه النون بها إذا كانت ضميرا مرفوعا كما تقول : ضَرَبْنَ وخرَجْنَ ، وإذا سكن ما قبلها بطل الإدغام وصار بمنزلة : اشدُّ وارتدُّ » .

الثانى : (هَلَمَنَّ) بفتح الميم مشددة وفتح النون مشددة كذلك ، أى بإبقاء (هَلَمْ) على حالها وزيادة نون قبل نون النسوة مدغمة فيها ليقع السكون الواجب قبل نون النسوة على تلك النون المزيدة ، فتكون وقاية لميم (هَلَمْ) الثانية من السكون فتبقى على حالها من الفتح والتشديد ، وهذا مذهب القراء .

(١) شرح المفصل ٤٢/٤ .

قال ابن يعيش^(١) وغيره^(٢) : « وزعم الفراء أن الصواب أن يقال : هَلُمَّنْ بفتح الهاء وضم اللام وفتح الميم وتشديدها وفتح النون أيضا مشددة ، قال والذي أوجب ذلك أن هذه النون التي هي ضمير الجماعة لا توجد إلا وقبلها ساكن فزادوا نونا ثانية قبلها ليقع السكون عليها وتسلم فتحة الميم في (هَلُمَّ) فتكون وقاية لها من السكون كما قالوا : مَنَى وَعَنَى فزادوا نونا ثانية لتسلم نون مَنَ وَعَنَ من الكسر إذ كانت ياء المتكلم أبداً تكسر ما قبلها » .

الثالث : (هَلُمَّيْن) بكسر الميم مشددة وزيادة ياء ساكنة بعدها نون النسوة ، وهذا مذهب أبي عمرو بن العلاء سمعه عن العرب .

قال أبو حيان^(٣) : « وعن أبي عمرو أنه سمع العرب تقول : هَلُمَّيْنِ يا نسوة ، بكسر الميم مشددة وزيادة ياء ساكنة بعدها نون الإناث » .

وقال ابن يعيش^(٤) : « وحكى أيضا عن بعضهم : هَلُمَّيْنِ يا نسوة ، بجعل الزائد للوقاية^(٥) ياء وهذا شاذ » .

وهذا الرأي ضعيف وشاذ - كما ذكر ابن يعيش - وذلك لأن الكسر ثقيل ويزداد الثقل باتصال نون النسوة بـ (هَلُمَّ) ولذلك قال سيويه^(٦) : « ولا يَكْثُر هَلُمَّ البتة مَنْ قَالَ : هَلُمَّا وهَلُمِّي ، ولكن يجعلها في الفعل تجرى مجراها في

(١) شرح القصل ٤/ ٤٢ .

(٢) كالرضى . انظر شرحه على كافية ابن الحاجب ٢/ ٧٣ .

(٣) ارتشاف الضرب ٣/ ٢١٠ .

(٤) شرح القصل ٤/ ٤٢ .

(٥) أى وقاية الميم الثانية من السكون الواجب قبل نون النسوة ، ولهذا زيدت الياء ليقع السكون عليها .

(٦) الكتاب ٣/ ٥٣٤ .

(٧) المصدر السابق .

لغة أهل الحجاز بمنزلة رُوَيْد . واستطرد سيويه قائلًا : « لا يقول : هَلَمْ^(١) يا فتى من يقول : هَلُمُوا ، فيجعلها بمنزلة رُوَيْد ، ولا يكسر هلم أحد لأنها لم تُصَرَّفَ تَصَرُّفَ الفعل ولم تَقَوَّ قوته » .

وقد علل السيرافي ذلك بقوله^(٢) : « لأنه ضعف تمكته وتصرفه بما ضم إليه ، فالزموه أخف الحركات كما اجتمعوا على فتح الدال من رويد » .

الرابع : (هَلُمَّنْ) بضم الميم ، وقد نقله أبو حيان^(٣) حكاية عن بعضهم ، وقال : وهو شاذ . وهذا الرأي شاذ أيضًا - كما ذكر أبو حيان - وأضعف من سابقه ؛ إذ إن الضم أثقل من الكسر .

معنى (هَلَمْ جَرًّا) وإعرابه

جاء في المأثور عن العرب قولهم : (هَلَمْ جَرًّا) فقد جرى على الستهم هذا التركيب حيث استعملوه في العرف كثيرًا^(٤) ، فقالوا : حصل كذا عام كذا ، وهَلَمْ جَرًّا .

وجاء في معاجم اللغة^(٥) : « وتقول كان ذلك عام كذا وهَلَمْ جَرًّا إلى اليوم » .

(١) لى بكسر الميم ، وذلك لأن فتحها حركة بناء فلا تتغير ، إذ إن (هَلَمْ) وسائر أسماء الأفعال مبنية على الصحيح لشبهها بالحروف في الاستعمال . انظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٥٧/١ . وحاشية الصبان ٥٤/١ و ٢٠٢/٣ وشرح التصريح على التوضيح ٥٠/١ و ٢٠١/٢ .

(٢) هامش الكتاب (طبعة بولاق) ١٦٠/٢ .

(٣) انظر لارتشاف القريب ٢١٠/٣ .

(٤) انظر الأشياء والنظائر في النحو للسيوطي ٢٨٤/٢ .

(٥) انظر الصحاح (جرر) واللسان (لم) ونظر أيضا الأشياء والنظائر ٢٨٤/٣ والمزهر ١٣٦/١ .

ونظراً لكثر استعمال هذا التركيب فى كلامهم فقد كثرت فيه أقوالهم
وتعددت آراؤهم حول معناه وإعرابه .

(اولاً : معنى (هَلَمْ جَرّاً)

ذكر بعض اللغويين أن هذا التركيب يستعمل بمعنى : سِيرُوا عَلَى هَيْتِكُمْ ،
فقد قال ابن منظور^(١) : « هَلَمْ جَرّاً معناه : عَلَى هَيْتِكَ » . أى : كما يسهل
عليك من غير شدة ولا صعوبة .

وقال أبو بكر الأنبارى^(٢) : « معناه : سِيرُوا عَلَى هَيْتِكُمْ ، أى : تَشَبَّهُوا
فِي سِيرِكُمْ ، وَلَا تَجْهَدُوا لِأَنْفُسِكُمْ ، وَلَا تَشْقُوا عَلَيْهَا . أَخَذَ مِنَ الْجَرِّ فِي
السَّوْقِ ، وَهُوَ أَنْ تَتْرَكَ الْإِبِلَ وَالْإِبِلَ تَرَعَى فِي السَّيْرِ » . وأنشد قول
الراجز^(٣) :

لَطَّالِمَا جَرَّرْتُكُنَّ جَرّاً^(٤)

حَتَّى نَوَى الْأَعْجَفُ وَاسْتَمَرّاً^(٥)

فَالْيَوْمَ لَا أَلُو الرِّكَابَ شَرّاً

(١) لسان العرب (جرر) .

(٢) الزاهر فى معانى كلمات الناس ١/ ٣٧١ .

(٣) لم اتفق عليه ، والايات المذكورة بلا عزو أو نسبة فى : الاشياء والظواهر ٣/ ٢٨٤ ومجمع الأمثال

٢/ ٤٧٤ ولسان العرب (جرر) .

(٤) وقال ابن منظور : « جَرَّهَا عَلَى أَنْوَامِهَا أَيْ سَقَّهَا وَهِيَ تَرْتَعُ وَتَصِيبُ مِنَ الْكَلَا » : اللسان
(جرر) .

(٥) الأعجف : الهزيل . ونوى : صار له نَى (يفتح النون وتشديد الياء) وهو الشحم . أما النوى (بكسر
النون وبالحمزة بعد الياء الساكنة) فهو اللحم الذى لم ينفج . واستمر : كانه استعمل من المرة
(بكسر الميم) وهو القوة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ﴾ : النجم (٦) .

وصرح أبو حيان^(١) بأن معناه : تعالوا على هيتكم متبئين .

يبد أن ما ذكره أبو بكر الأنباري وأبو حيان في تفسير هذا التركيب لا ينطبق على المراد به ، ولا يتفق مع ما يقصده المتكلم ، وذلك لأنه إذا قيل : كان ذلك عام كذا وهلم جرا ، فإنه لا يقصد به معنى : وسيروا على هيتكم ، أو : تعالوا على هيتكم . فضلا عنه أنه يؤدي إلى اختلاف بين المتعاطفين بالخبر والطلب ، إذ يكون فيه عطف للإنشاء (أو الطلب) وهو (سيرُوا) على الخبر وهو (كان ذلك عام كذا) وذلك ممتنع أو ضعيف .

ومن ثم فالصحيح ما ذهب إليه ابن هشام^(٢) في توجيه هذا التركيب ، وهو أن الإقبال أو الإتيان الذي تدل عليه (هَلُمَّ) ليس المراد به المجئ أو الحضور الحسى ، وإنما المراد الاستمرار على الشيء ومداومته ، وبذلك التوجيه ارتفع إشكال التزام أفراد الضمير إذ إن فاعل (هَلُمَّ) هذه^(٣) مفرد دائما^(٤) ، مع أن بنى تميم لا يلتزمون به في غير (هَلُمَّ) هذه ، بل يغيرون ذلك الضمير الفاعل بحسب المعنى ومرجع الضمير .

كذلك ليس المراد الطلب حقيقة ، وإنما المراد الخبر ، فهو وإن كان إنشاءً إلا أنه قصد به الخبر ، أى أنه إنشاء لفظاً خبر معنى ، كما في قوله تعالى : ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾^(٥) . وبهذا التأويل زال إشكال اختلاف المتعاطفين ، أى عطف الإنشاء على الخبر .

(١) انظر ارتشاف الضرب ٢١١/٣ وانظر أيضا الأشياء والنظائر ٢٨٥/٣ .

(٢) انظر كتابه توجيه بعض التراكيب المشككة ص ٧٧ - ٨٠ وانظر أيضا حاشية الصبان ٢٠٦/٣ والنحو الوافي ١٤٥/٣ .

(٣) أى التى في هذا التركيب .

(٤) وذلك لأنه ليس المراد به (هَلُمَّ) هنا الحضور الحسى كما هو الحال في غيرها ، وإنما المراد الاستمرار على الشيء وملازمته ، ومن ثم فإن فاعل (هَلُمَّ) هذه مفرد أبداً ، كما تقول : واستمر ذلك ، أى : واستمر ما ذكره . وانظر توجيه بعض التراكيب المشككة ص ٨٠ والأشياء والنظائر ٢٨٩/٣ .

(٥) مريم (٧٥) .

وعلى ذلك فإن المراد بقولهم : « كان ذلك حام كذا وهلمَّ جرّاً إلى اليوم » هو : واستمر ذلك في بقية الأعوام^(١) إلى اليوم أو امتد ذلك إلى اليوم^(٢) ، أو تابع ذلك إلى اليوم ، وهذا هو الذى يفهمه الناس من هذا التركيب .

أما كلمة (جرّاً) فهي مصدر جرّه يجرّه جرّاً إذا سحب ، غير أن السحب بالمعنى المجازى فليس المراد الجر الحسى بل التعميم الذى يشمل غيره^(٣) قال ابن هشام^(٤) : وقول أبى بكر : معناه سيروا على هيئكم أى اثبتوا فى سيركم ، فلا تجهدوا أنفسكم معترض من وجهين :

أحدهما : أن فيه إثبات معنى لم يشته لها أحد .

والثانى : أن هذا التفسير لا ينطبق على المراد بهذا التركيب ، فإنه إنما يراد به استمرار ما ذكر قبله من الحكم ، فلهذا قال صاحب الصحاح : وهلمَّ جرّاً إلى الآن .

وقول أبى حيان : على هيئكم ، عليه أيضاً اعتراضان :

أحدهما : أنه تفسير لا ينطبق على المراد .

والثانى : فى إفراذه (تَعَالَى)^(٥) مع أنه خطاب للجماعة^(٦) .

(١) استمراراً (على المصدر) أو استمرار (على الحال المؤكدة) . وانظر توجيه بعض التراكيب المشككة ص ٧٩ وحاشية المبان ٢٠٦/٣ والنحو الوافى ١٤٥/٤ هامش (٣) .

(٢) انظر لسان العرب (جرر) .

(٣) وقد استعمل السحب بهذا المعنى يقال : هذا الحكم منسحب على كذا ، أى شامل له . وانظر توجيه بعض التراكيب المشككة ص ٧٩ والأشياء والنظائر ٢٨٩/٣ .

(٤) توجيه بعض التراكيب المشككة ص ٧٤ وانظر أيضاً الأشياء والنظائر ٢٨٦/٣ ، ٢٨٧ .

(٥) تجدر الإشارة إلى أن عبارة أبى حيان نصها هو : « معناها : تمالوا على هيئكم » : الارتشاف ٢١١/٣ فلم يفرد (تعال) كما ذكر ابن هشام ، ولا ندرى أى النصين أدق .

(٦) أى وكأنه تَوْهَمَ (تَعَالَى) اسم فعل فلا نلحقه ضمائر الرفع البارزة ، والصواب أنه فعل . وانظر الأشياء والنظائر ٢٨٧/٣ .

ثانياً: إعراب (هَلَمْ جَرَّ)

(١) (هَلَمْ) : لها في إعرابها وجهان :

الأول : اسم فعل أمر^(١) مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وذلك في لغة الحجاز .

الثاني : فعل أمر^(٢) مبني على الفتح أيضاً لا محل له من الإعراب وذلك في لغة تميم ، أو مبني على السكون منع من ظهوره الفتح العارض للخفة ، أي أن بناءه على السكون إنما هو باعتبار أصله الأصيل وهو : (هَا أَلَمْ) فكان الفتح للإدغام طلباً للخفة ، قال ابن منظور^(٣) : « فتحت هَلَمْ لأنها مدغمة كما فتحت رُدَّ في الأمر » .

و (هَلَمْ) هنا في تركيب (هَلَمْ جَرَّ) هي القاصرة غير المتعدية التي بمعنى (أَقْبَلْ وَتَعَالَى) غير أن فيها تجويزين^(٤) :

أحدهما : أن ما تدل عليه (هَلَمْ) هنا من معنى الإتيان أو الحضور ليس المراد به الإتيان أو المجئ الحسي ، إنما المراد المعنى المجازي وهو الاستمرار على الشيء وملازمته والمداومة عليه .

والثاني : أن ما تدل عليه (هَلَمْ) هذه من طلب الإقبال أو الإتيان ليس المراد به حقيقته ، أي الطلب على وجه الحقيقة ، وإنما المراد الخبر ، وعبر عنه بصيغة الطلب ، فهو طلب في اللفظ خبر في

(١) فلا تلحقه ضمائر الرفع البارة .

(٢) فتلحقه ضمائر الرفع بحسب المعنى ومرجع الضمير ، إذ إنهم أجروا (هَلَمْ) مجرى الفعل .

(٣) لسان العرب (هلم) .

(٤) انظر توجيه بعض التراكمات المشككة من ٧٨ - ٨٠ والأشياء والنظائر من ٢٨٨ ، ٢٨٩ .

المعنى فى تعالى : ﴿فَلْيَعِزُّدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾^(١) وقوله سبحانه :
﴿وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ﴾^(٢) . فالطلب فى الآيتين بلام الامر لفظا ،
والمقصود منه الخبر معنى .

وبهذا التجوز فى (هَلَمْ) هذه يزول إشكال عطف الطلب على الخبر الذى
يعد ممتعا أو ضعيفا ، فإن (هَلَمْ) حيثذ خبرية لا طلبية ، فيكون فيه عطف
الخبر على الخبر ، كما أنه يرتفع إشكال التزام افراد الضمير ، إذ إن فاعل
(هَلَمْ) هنا فى هذا التركيب مفرد أبدا .

(٢) (جَرًّا) : اجمع النحاة على نصب (جَرًّا) فى هذا التركيب إلا أنهم
اختلفوا فى توجيه هذا النصب ، وذلك على ثلاثة أوجه :

الأول : أنه منصوب على الحال ، وذلك على التأويل بالوصف (أى
المشتق) ، والتقدير : هلم جَارَيْنِ ، أى مُشْتَيْنَيْنِ ، فهو مصدر وقع
موقع الوصف وانتصب على الحال ، نحو : أَتَيْتُهُ سَعِيًّا ، وَأَقْبَلَ
رَكْضًا ، وجاء مُشْبًا ، وَطَلَعَ بَغْتَةً ، وَلَقِيَ سَهْلًا فَجَاءَهُ ، وَكَلَّمْتُهُ
مُشَافَهَةً ، فقد ذهب سيويه وجمهور البصريين^(٣) إلى أنها مصادر
فى موضع الحال مؤولة بالمشتق ، أى : سَاعِيًّا ، وَرَاكِضًا ،
وَمَاشِيًّا ، وَمُبَاعِثًا ، وَمُفَاجِئًا ، وَمُشَافِهًا . فكذاك يجوز قياسا
على قولهم أن يكون التقدير ، هلم جَارَيْنِ ، أى : مُشْتَيْنَيْنِ ، قال

(١) مريم (٧٥) .

(٢) التكبوت (١٢) .

(٣) انظر على سبيل المثال : الكتاب ١/ ٣٧٠ ، ٣٧١ وشرح الأشموني ١٧٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٥٣/٢
وشرح التصريح ١/ ٣٧٤ ، ٣٧٥ وشرح الفصل ٢/ ٥٩ والجمع ٢/ ٢٢٨ والمقتضب ٣/ ٢٣٤ ،
٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٣١٢/٤ ، ٣١٣ والمساعد على تهليل القوائد ١٣/٢ وارتشاف الضرب ٣/ ٢١١
والإنشاء والنظائر ٣/ ٢٨٤ والزاهر ١/ ٣٧١ . مؤخر ١٨ ص ٧٢٩ ، ٧٣٠ .

أبو بكر الأنباري^(١) : « وهو فى قول البصريين مصدر وضع موضع الحال ، والتقدير عندهم : هلم جأرين ، أى : متبئين » .

الثانى : أنه منصوب على المصدر ، أى مفعول مطلق ، وهو مذهب الكوفيين ، قال أبو بكر الأنباري^(٢) : « هو فى قول الكوفيين منصوب على المصدر ، لأن فى (هلم) معنى : جروا جرأ » .

فالكوفيون^(٣) يرون أن المصدر المنصوب الواقع موقع الصفة ، نحو : جاء ركضاً ، وطلع بغتة ليس فى موضع الحال ، وإنما هو مفعول مطلق منصوب على المصدرية ، وعامل النصب فيه عندهم الفعل المذكور قبله ، وهو (جاء) ، وطلع (لتأوله بفعل من لفظ المصدر ، حيث يؤلون (جاء) بـ (ركض) و (طلع) بـ (بغت)) فيكون التقدير عندهم : ركض ركضاً ، وبغت بغتة ، فكذا يكجور على قياس قولهم أن يكون (هلم) عندهم فى تأويل : جروا ، فيكون التقدير : جروا جرأ ، وبذلك يكون عامل النصب فى (جرأ) هو (هلم) المذكور لتأوله بفعل من لفظه .

ويرى غير الكوفيين كالبرد^(٤) والافش^(٥) أن نحو ذلك مفعول مطلق

(١) الزاهر فى معانى كلمات الناس ١/٣٧١ .

(٢) للمصدر السابق .

(٣) انظر على سبيل المثال : شرح الأشموني ١٧٣/٢ وشرح ابن عقيل ٢/٢٥٤ وشرح التصريح ١/٣٧٥

والهمع ٢/٢٢٨ والأشيد والنظار ٣/٢٨٤ .

(٤) كما يفهم من بعض كلامه (وهو أن المصدر مفعول مطلق لفعل محذوف) حيث يقول (المختضب ٣/٢٢٤) : « وكذلك جاء مشياً ، لأن المعنى : جاء مشياً ، فالتقدير : مشى مشياً » . ويقول أيضاً (المختضب ٤/٣١٢) : « جاء زيد مشياً إما معناه مشياً ، لأن تقديره : جاء زيد مشى مشياً » . مصدر المبارتين يفيد أن المصدر حال يتأوله بمشتى ، وعجزهما يفيد أن المصدر مفعول مطلق لفعل محذوف .

(٥) انظر على سبيل المثال : المختضب ٣/٢٤ و ٤/٣١٢ والهمع ٢/٢٢٨ وشرح التصريح ١/٣٧٥ وشرح

الأشموني ١٧٣/٢ وشرح ابن عقيل ٢/٢٥٤ والمساعد على تهليل القوائد ١٣/٢ .

منصوب على المصدرية أيضاً ، ولكن الناصب له حتماً فعل محذوف مقدر من لفظ المصدر ، والتقدير : جاء يركض ركضاً ، وطلع يفت بفتة ، وجملة (يركض أو يفت) هي الحال ، والمصدر معمول ذلك الحال المحذوف ، فالحال عندهما الجملة لا المصدر ، فكذاك يجوز قياساً على ذلك تقدير عامل النصب في (جرّاً) وهو : يجرّ ، فيكون التقدير : هَلَمْ يَجْرُ جَرّاً .

ونحذر الإشارة إلى أن أبا حيان^(١) قد نسب إلى البصريين القول بأن (جرّاً) في قولهم (هَلَمْ جَرّاً) منصوب على أنه حال بتأويله بمشتق ، أي : جَارَيْنَ ، ونسب إلى الكوفيين أيضاً القول بأنه منصوب على أنه مصدر ؛ لأن معنى (هَلَمْ) : جرّ .

والحق أن البصريين والكوفيين لم يقولوا ما زعمه أبو حيان ونسبه إليهم ؛ لأنهم لم يتكلموا في إعراب (هلم جراً) وإنما هو قياس منه على مذهب الفريقين في المصدر المنصوب الواقع موقع الوصف أو الحال ، وقد استدرك عليه ابن هشام ذلك فقال^(٢) : « ولخص أبو حيان في (الارتشاف) أشياء من كلامه ووهم فيه ، فإنه ذكر أن الكوفيين قالوا إنّ جرّاً مصدر ، والبصريون قالوا إنه حال ، وهذا يقتضي أن الفريقين تكلموا في إعراب ذلك وليس كذلك » . وصرح ابن هشام بأن الذي قاس إعراب (جرّاً) حالاً على مذهب البصريين ، أو مصدرًا على مذهب الكوفيين إنما هو أبو بكر الأنباري ، قال ابن هشام^(٣) : « وإنما قال أبو بكر : إن قياس إعرابه على قواعد البصريين أن يقال إنه حال ، وعلى قواعد الكوفيين أن يقال إنه مصدر ، هذا معنى كلامه » .

(١) انظر ارتشاف الضرب ٢١١/٣ .

(٢) توجيه بعض التراكيب المشككة ص ٧٣ وانظر أيضاً الأشياء والنظائر ٢٨٦/٣ .

(٣) توجيه بعض التراكيب المشككة ص ٧٣ .

وقال أبو بكر الأنباري^(١) : « هو في قول الكوفيين منصوب على المصدر .
لأن في (هَلُمَّ) معنى : جَرُّوا جَرًّا . وهو في قول البصريين مصدر وضع
موضع الحال ، والتقدير عندهم : هَلُمَّ جَارَيْنِ ، أَي مَسْبَتَيْنِ .

وهذا قياس على قولهم في : جاء عبد الله مَشِيًّا ، وأقبل رَكْضًا . قال
الكوفيون : نَنصِبُ (مَشِيًّا) و (رَكْضًا) على المصدر ، والمعنى عندهم : مشى
عبد الله مَشِيًّا ، وركض رَكْضًا وقال البصريون : نَنصِبُ (المَشْيَ) و (الركضَ)
لأنهما جُعِلَا موضع الحال . والمعنى عندهم : جاء عبد الله مَشِيًّا ، وأقبل
رَاكِضًا .

فالبصريون يقولون (مَشِيًّا) و (رَكْضًا) تقديره : (مَشِيًّا) و (رَاكِضًا) .
والكوفيون يقولون : المعنى : مَشَى مَشِيًّا ، وَرَكَضَ رَكْضًا .

الثالث : أنه منصوب على التمييز أو التفسير ، وهو قول بعض النحويين .
قال أبو بكر الأنباري^(٢) : « والقول الثالث قاله بعض النحويين :
انتصب (جَرًّا) على التفسير » .

وقال أبو حيان^(٣) : « وقيل انتصب على التمييز ، وأول من قاله عائذ بن
يزيد في جواب جندلة ، قال :

فَإِنْ جَاوَزْتَ مَقْفَرَةً رَمَتْ بِي
إِلَى أُخْرَى كَيْتَكَ هَلُمَّ جَرًّا^(٤)

(١) الزمر في معاني كلمات الناس ١/ ٣٧١ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) لوتشاف الضرب ٢١١/٣ ، ٢١٢ .

(٤) هذا البيت من مجموعة أبيات أجاب بها عائذ بن يزيد البشكري أخاه جندلة حين أشد جندلة شمرًا
بخطابه فيه عائذًا بعد رجوعه قاتلاً :

عائذًا لَيْتَ شِعْرِي أَىْ أَرْضٍ رَمَتْ بِكَ بَعْلَمًا قَدْ غَيَّتْ دَهْرًا
فَلَمْ يَكْ يَرْجَسْ لَكُمْ إِيَابٌ وَلَمْ تَعْرِفْ لِلدَّارِكَ مَسْقَرًا

وقال المؤرخ بن الزمار العلوي :

المطمعين لدى الشتاء
في الجاهلية كان سؤ
سدائفا مل نيب عسرا^(١)
دد وائل قهلم جرا
يقال للشيء الكثير : ملم جرا

- " قَدْ كَانَ الْفَرَأْنُ أَذَابَ جَنِي
وكان العيش بعد الصفر كدرا
فأجابه حاتم بأبيات منها هذا البيت ، وهو في الارتشاف ٢١١/٣ ومجمع الأمثال للميداني ٢١١/٢ ، ٢١٢ .
ومعنى البيت : فإن تجاوزت أرضا مقفرة ، أي ليس بها أئيس ومت بى تلك الأرض المقفرة إلى أخرى مقفرة كتلك الأرض المقفرة .
وقد استدل به أبو حيان على أن (جرا) منصوب على التمييز أو الضمير .
ونظر الارتشاف ٢١١/٣ ومجمع الأمثال للميداني ٢١١/٢ ، ٢١٢ والأشياء والنظائر ٢٨٥/٣ ، ٢٨٧ .
(١) السداف : جمع سدفة ، وهو مفعول للمطمعين ، ومعناها شرائع سنام البحر القطع وغيره مما غلب عليه السمن ..
وقوله : (مل نيب) أصله : من النيب جمع ناب وهى الناقة ، سميت بذلك لأنه يستدل على عمرها بنابها وحلف نون (من) للتخفيف حين التقى الحاربان وهما (لنون واللام) وتعلم الإدغام ؛ لأن اللام ساكنة .
وقوله : (فرا) حال من النيب ، وهو جمع فراه كحمراه وحمر ، وسوداه وسود .
وقوله : (فى الجاهلية) خبر (كان) إن قدرت ناقصة ، أو متعلق بها إن قدرت تامة بمعنى (وجد) .
وقوله : (قهلم جرا) متعلق للمعنى بقوله : (فى الجاهلية) أى : كان سؤدد وائل فى الجاهلية فما بعدها .

(تَتْمَةُ وَتَعْقِيب)

أرتاب ابن هشام في عرية تركيب (هَلُمَّ جَرًّا) حيث قال^(١) : ويعد : فعندى توقف في أن هذا التركيب عربي محض ، والذي راينى فيه أمور :

أحدهما : أن إجماع اللغويين والنحويين منعقد على أن لـ (هَلُمَّ) معنيين : أحدهما (تَمَالَ) والثاني (أَحْضَر) ولا مساغ لاحد المعنيين هنا .

الثاني : أن إجماعهم منعقد على أن فيها لغتين : حجازية ونجيمية ، ولا يعرف لها موضع أجمعوا فيه على الترام كونها اسم فعل^(٢) ، ولم يقل أحد إنه سمع هَلُمَّا جَرًّا ، ولا هَلُمُّوا جَرًّا ، ولا هَلُمِّي جَرًّا^(٣) .

الثالث : أن تخالف الجملتين المتعاطفتين بالطلب والخبر . ممتنع أو ضعيف ، وهو لازم هنا إذا قلت : كان ذلك عام كلنا وهَلُمَّ جَرًّا .

الرابع : أن أئمة اللغة المعتمد عليهم لم يتعرضوا لهذا التركيب حتى صاحب (المحكم) مع كثرة استيعابه وتبعاته ، وإنما ذكره صاحب (الصحاح) وقد قال أبو عمرو بن الصلاح في (شرح مشكلات الوسيط) إنه لا يقبل ما انفرد به وكان علة ذلك ما ذكره في أول كتابه من أنه ينقل عن العرب الذين سمع منهم فإن رمانه كانت اللغة فيه قد فسلت ، وأما صاحب (العباب) فإنه قلَّد صاحب

(١) توجيه بعض التراكيب للمشكلة ص ٧٢ ، ٧٣ ونظر ليفاً الانشاد والنظائر ٢٨٥/٣ ، ٢٨٦ والزهر ١٣٦/١ وحاشية الصبان ٢٠٦/٣ .

(٢) فيلزم استتار ضميرها ، ولا تلحقها ضمائر الرفع البارزة .

(٣) فيلزم أن تكون (هَلُمَّ) فعلاً ، وتصل بها ضمائر الرفع البارزة ، يريد بذلك أن (هَلُمَّ) ليست على حال واحدة ، وإنما تارجح بين اسمية الفعل والفعلية حيث إن فيها لغتين ؟ حجازية ، وهي عندهم اسم فعل أمر ، ونجيمية ، وهي عندهم فعل أمر صريح .

(المصحح) فنسخ كلامه . وأما ابن الأنبارى فليس كتابه موضوعا لتفسير الألفاظ المسموعة من العرب ، بل وضعه أن يتكلم على ما يجرى فى محاورات الناس ، وقد يكون تفسيره له على تقدير أن يكون عربيا ، فإنه لم يصرح بأنه عربى ، وكذلك لا أعلم أحدا من النحاة تكلم عليها غيره .

يبد أنه لا مبرر لا رتياب ابن هشام وتوقفه فى عربية هذا التركيب ، وذلك لوروده فى الفصحى من كلام العرب ، فقد صرح ابن منظور^(١) بأنه جاء فى الحديث فى غير موضع ومعناه استدامة الأمر واتصاله ، فضلا عن أن ابن هشام نفسه قد أورد عدة شواهد لذلك التركيب ، ثم قال فى توجيهه^(٢) : « وإذ قد أتينا على حكاية كلام الناس وشرحه وبيان ما فيه (من نقد) فلنذكر ما ظهر لنا فى توجيه هذا الكلام بتقدير كونه عربيا فنقول : « (هلم) هذه هى القاصرة التى بمعنى (ائتِ وتعال) إلا أن فيها تحويرين :

أحدهما : أنه ليس المراد بالإتيان هنا الإتيان الحسى بل الاستمرار على الشيء والمداومة عليه ، كما تقول أمشي على هذا الأمر ، وسر على هذا المنوال ومنه قوله تعالى ﴿ وَأَنْسَلِقْ أَمَلًا مِنْهُمْ أَنْ أَمْشُوا وَأَصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ ﴾^(٣) المراد بالانطلاق ليس الذهاب الحس بل انطلاق الألسنة بالكلام ، ولهذا أعربوا (أن) تفسيرية ، وهى إنما تأتى بعد جملة فيها معنى القول كقوله تعالى : ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ ﴾^(٤) . والمراد بالمشى

(١) انظر لسان العرب (جرر) .

(٢) توجيه بعض التراكيب للشكلة ص ٧٧ وما بعدها .

(٣) سورة ص : آية (٦) .

(٤) سورة المؤمنین : آية (٢٧) .

ليس المشى بالأقدام بل الاستمرار والدوام ، أى دأ ومُوا على
عبادة أصنامكم واحبوا أنفسكم على ذلك .

الثانى : أنه ليس المراد الطلب حقيقة ، وإنما المراد الخبر وعبر عنه بصيغة
الطلب كما فى قوله تعالى ﴿ وَلَتَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ ﴾ ^(١) ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ
الرَّحْمَنُ ﴾ ^(٢) . وجراً : مصدر جرَّه يجرُّه إذا سحبه ، ولكن ليس
المراد الجبر الحسى ، بل المراد التعميم ، كما استعمل السحب بهذا
المعنى ، ألا ترى أنه يقال : هذا الحكم منسحب على كذا أى
شامل له ، فإذا قيل : كان ذلك عام كذا وهلم جرا ، فكانه قيل
واستمر ذلك فى بقية الأعوام استمرارا فهو مصدر ، أو استمر
مستمرا فهو حال مؤكدة ، وذلك ماشرى فى جميع الصور ، وهذا
هو الذى يفهمه الناس من هذا الكلام ، وبهذا التأويل ارتفع
إشكال العطف فإنَّ هلم حيثذ خبر ، وإشكال التزام إفراد
الضمير، إذ فاعل هلم هذه مفرد أبدا كما تقول : واستمر ذلك ،
أى واستمر ما ذكرته .



(١) سورة النكيت : آية (١٢) .

(٢) سورة مريم : آية (٧٥) .

خاتمة البحث ونتائجه

وبعد هذه الدراسة اللغوية والتحليلية الوافية والمتعمقة للتركيب اللغوى (هَلَمْ جَرًّا) انتهى البحث إلى نتائج أهمها :

● (هَلَمْ جَرًّا) من التراكيب اللغوية المستعملة فى العرف كثيرا ، وهو يتركب من اسم الفعل (هَلَمْ) والمصدر الصريح (جَرًّا) المصاحب للغوى (هَلَمْ) فى هذا التركيب .

● هذا التركيب له فى الاستعمال اللغوى خصوصية دلالية تختلف عن معنى كلا اللفظين المركب منهما معا ، أو معنى كل منهما على حدة ، حيث أضفى عليه ذلك الاستعمال جدة وطرافة فى المعنى ناشئة عن اعتبار المعنى المجارى لكلا اللفظين ، وهما صدر التركيب وعجزه ، وإغفال المعنى الحقيقى أو الاصلى لهما ، فإن هذا التركيب ليس معناه : تعالوا على هيتكم مشبتين ، وكما يسهل عليكم من غير شدة ولا صعوبة أى تثبتوا فى سيركم ، ولا تجهدوا أنفسكم ولا تشقوا عليها كما ذكر بعض اللغويين وإنما معناه : الإخبار عن استمرار مضمون الجملة قبله والمداومة عليه فيما بعد ، أى استدامة الأمر واتصاله وهو الذى يفهمه الناس من هذا التركيب .

● لم يرد هذا التركيب فى القرآن الكريم وإنما كان وروده فى الحديث النبوى الشريف فى غير موضع وفى المأثور من كلام العرب شعرهم ونثرهم .

● (هَلَمْ) التى هى صدر هذا التركيب فيها لغتان ، حجازية وتميمية ، فهى فى لغة الحجاز اسم فعل أمر لا تلحقه ضمائر الرفع البارزة ، وهى فى لغة تميم فعل أمر تلحقه الضمائر كما تلحق سائر الأفعال ، وذلك بحسب

المعنى ومرجع الضمير ، وإن كان بعضهم - كابن جنى وابن يعيش - قد صرح بأنها عندهم أيضاً اسم للفعل .

• وردت (هَلُمَّ) فى القرآن الكريم مرتين فقط بسلقة الحجازيين ، على حين وردت باللغتين الحجازية والتميمية فى مواضع كثيرة من الأحاديث النبوية وفى المأثور من كلام العرب شعرهم ونثرهم .

• ثانى (هَلُمَّ) فى اللغة لارمة بمعنى : (أَقْبِلْ أو تَعَالَ) فتكون من (الَلَمَم) بمعنى الجمْع ، وقد تأتى متعدية لمفعولين بمعنى : (أَعْطِ) .

• (هَلُمَّ) هنا فى هذا التركيب هى القاصرة غير المتعدية التى بمعنى : (أَقْبِلْ وتَعَالَ) غير أن فيها تحويرين :

الاول : أن ما تدل عليه (هَلُمَّ) هنا من الإتيان أو المجيء ليس المراد به الإتيان أو المجيء الحسى ، وإنما المراد المعنى المجازى وهو الاستمرار على الشئ وملازمته والمداومة عليه .

الثانى : أن ما تدل عليه (هَلُمَّ) هذه من طلب الإقبال أو الحضور ليس المراد به حقيقته ، وإنما المراد الخبر ، وعَبَّرَ عنه بصيغة الطلب ، فهو طلب فى اللفظ خير فى المعنى .

وبهذا التأويل يرتفع إشكال عطف الطلب على الخبر ، فإن (هَلُمَّ) فى هذا التركيب خبرية لا طلبية ، كما أنه يزول إشكال التزام أفراد الضمير ، إذ إن فاعل (هَلُمَّ) هذه مفرد أبداً .

• (هَلُمَّ) مركب مختلف فى أصل تركيبه ، فقد ذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين إلى أنها مركبة من (ها) التى للتنيية ، (لُمَّ) وهو فعل امر بمعنى ضُمَّ أو اجْمَعَ ، من قولهم : (لَمْ اللهُ شَعَثَهُ) أى : جَمَعَهُ .

وذهب الفراء والكوفيون إلى أنها مركبة من (هَلْ) للبحث والزجر والتي أصلها (هَلَا) وهى اسم فعل أمر بمعنى : أَسْرِعْ أو عَجِّلْ ، ومن (أَمْ) الذى هو فعل أمر بمعنى (اقصِدْ) .

وذهب بعضهم إلى أن (هَلَمْ) بسيطة لا تركيب فيها ، والصحيح أنها مركبة من (هَأَ و) (لَمْ) .

● الأصل فى ميم (هَلَمْ) الفتح مع التشديد ، وماعدا ذلك فهو شاذ ، لأن الفتح حركة بناء فلا تغير ، وهذا البناء للتخفيف أو من أجل التركيب وجعل الكلمتين كلمة واحدة .

● فى إعراب هذا التركيب نقول :

(هَلَمْ) : لها وجهان إعرابيان :

الأول : اسم فعل أمر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وذلك فى لغة الحجازيين .

الثانى : فعل أمر مبنى على الفتح أيضاً لا محل له من الإعراب ، وذلك فى لغة التميميين ، أو مبنى على السكون باعتبار أصله ، منع من ظهوره الفتح العارض للخفة .

(جَرَأَ) : فى إعرابه ثلاثة أوجه :

الأول : أنه منصوب على الحال بتأويله بالوصف (المشتق) والتقدير : هلم جَارَيْنَ ، أى متبئين ، أى أنه مصدر وضع موضع الحال ، وهو مذهب البصريين .

الثانى : أنه منصوب على المصدر ، أى مفعول مطلق ؛ لأن فى (هَلَمْ) معنى : جَرُّوا ، والتقدير : جَرُّوا جَرًّا ، أى أنه منصوب بـ (هَلَمْ) المذكورة لتأولها بفعل من لفظ المصدر وهو مذهب

الكوفيين ، ويرى غير الكوفيين كالمجرد والانعكاس أنه منصوب
على المصدرية أيضاً ، ولكن ناصبه فعل محذوف مقدر من لفظ
المصدر والتقدير : هَلُمَّ يَجْرُ جَرًّا .

الثالث : أنه منصوب على التمييز أو التفسير ، وهو قول بعض النحويين ،
غير أن هذا الوجه ضعيف وأقل من سابقه .

* * *

المصادر والمراجع

فيما يلي أهم المصادر والمراجع التي وردت الإشارة إليها في هذا البحث مرتبة على حروف الهجاء :

- ١ - ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسي ، تحقيق د/ مصطفى النحاس ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- ٢ - الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .
- ٣ - الأصول في النحو لابن السراج ، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .
- ٤ - إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس ، تحقيق د/ زهير غاري زاهد ، عالم الكتب - بيروت ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٥ - الأمل في النحوية (أمل القرآن الكريم) لابن الحاجب ، تحقيق د/ هادي حسن حمودي ، عالم الكتب - بيروت - مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٦ - أنوار التنزيل وأسرار التأويل لليضاوي ، مطبعة مصطفى الحلبي بمصر ، الطبعة الأولى ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م .
- ٧ - أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك لابن هشام ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
- ٨ - البحر المحيط في التفسير لأبى حيان الأندلسي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .

- ٩ - البيان فى إعراب القرآن لأبى سعيد الأنبارى ، تحقيق د/ طه عبد الحميد طه ، مراجعة مصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ١٠- تاج المروس من جواهر القاموس للزبيدى ، المطبعة الخيرية بمصر ، الطبعة الاولى ، ١٣٠٦هـ .
- ١١- تاج اللغة : صحاح العربية للجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين - بيروت ، الطبعة الثالثة ١٩٨٤م .
- ١٢- البيان فى إعراب القرآن للعكبرى ، الطبعة الاولى ، المكتبة التوفيقية ، مصر ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- ١٣- التحرير والتنوير للإمام الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور ، دار سحنون للنشر والتوزيع ، تونس .
- ١٤- تهذيب اللغة لأبى منصور الأزهري ، تحقيق عبد السلام هارون ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ، الدار القومية للطباعة ١٩٦٤م .
- ١٥- توجيه بعض التراكيب المشككة لابن هشام ، تحقيق د/ عبد الله الحسنى هلال ، مطبعة السعادة - القاهرة .
- ١٦- جمهرة اللغة لابن دريد ، الطبعة الأولى فى مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية الكاتبة ببلدة حيدر آباد الدكن ١٣٤٥هـ .
- ١٧- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركاه .
- ١٨- الخصائص لابن جنى ، تحقيق محمد على النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية .

- ١٩- دراسات لاسلوب القرآن الكريم ، تأليف محمد عبد الحائق عفيمة ، دار الحديث - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- ٢٠- الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ، تحقيق الشيخ على معوض وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- ٢١- الزاهر فى معانى كلمات الناس لآبى بكر الأنباري ، تحقيق د/ حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
- ٢٢- سنن أبى داود ، تحقيق عبد الرحمن عثمان ، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .
- ٢٣- سنن النسائي ، دار الجيل - بيروت ، الطبعة الأولى .
- ٢٤- شرح الاشمونى على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبي - القاهرة .
- ٢٥- شرح التصريح على التوضيح للعلامة خالد بن عبد الله الأزهري ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبي ، القاهرة .
- ٢٦- شرح ديوان الأعشى : إبراهيم حزينى ، دار الكاتب العربى ، بيروت - لبنان ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .
- ٢٧- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، دار الفكر للطباعة والنشر ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- ٢٨- شرح شواهد سيبويه المسمى (تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب فى علم مجازات العرب) بأسفل كتاب سيبويه ، المطبعة الكبرى الأميرية بيولاى مصر .

- ٢٩- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ، القاهرة ١٩٦٦ م .
- ٣٠- شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب - بيروت ، مكتبة المتنبي - القاهرة .
- ٣١- صحيح البخارى بحاشية السندى ، دار إحياء الكتب العربية ، فيصل عيسى البابى الحلبي ، القاهرة .
- ٣٢- صحيح مسلم بشرح النووي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ٣٣- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية ، مطبعة عيسى البابى الحلبي بمصر .
- ٣٤- القاموس المحيط للفيروز آبادي ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م .
- ٣٥- الكتاب لسيويه ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى .
- ٣٦- كتاب الكافية فى النحو لابن الحاجب ، شرحه الشيخ رضى الدين الاسترلابادى ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
- ٣٧- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل للزمخشري ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- ٢٨- لغة تميم دراسة وصفية تاريخية ، تأليف د/ ضاحى عبد الباقي ، مجمع اللغة العربية ، لجنة اللهجات ١٩٨٥ م .
- ٣٩- لسان العرب لابن منظور ، تحقيق عبد الله الكبير وآخرين ، دار المعارف - القاهرة ١٩٧٩ م .

٤٠- مجمع الامثال لابي الفضل الميداني ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان ،
الطبعة الثانية .

٤١- مجمل اللغة لابن فارس ، دراسة وتحقيق رهير عبد المحسن سلطان ،
مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٤٢- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ، تحقيق مصطفى السقا و د/ حسين
نصار ، مطبعة مصطفى الحلبي ، الطبعة الاولى ١٩٥٨م .

٤٣- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ، شرح وتعليق محمد أحمد جاد
المولى بك وآخرين ، مكتبة دار التراث - القاهرة ، الطبعة الثالثة .

٤٤- المساعد على تسهيل الفوائد أو شرح التسهيل لابن عقيل ، تحقيق وتعليق
د/ محمد كامل بركات ، دار المدنى للطباعة والنشر والتوزيع - جدة
١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .

٤٥- محمد الإمام أحمد بن حنبل ، مؤسسة التاريخ العربى - دار إحياء التراث
العربى ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

٤٦- معانى القرآن وإعرايه للزجاج ، تحقيق د/ عبد الجليل شلبى ، عالم
الكتب - بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٨م .

٤٧- مغنى اللبيب عن كتب الاعاريب لابن هشام ، تحقيق الدكتور مازن المبارك
ومحمد على حمدالله ، مراجعة سعيد الأفغانى ، دار الفكر للطباعة
والنشر والتوزيع الطبعة الاولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

٤٨- المفصل في علم العربية للزمخشري ، مطبعة التقدم بشارع محمد على
بمصر ١٣٢٣هـ .

٤٩- المقتضب للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة ، لجنة إحياء التراث
الإسلامي ، القاهرة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

٥٠- النحو الوافي للأستاذ عباس حسن ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثالثة
١٩٧٤م .

٥١- مع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي ، تحقيق أحمد شمس الدين ،
دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ -
١٩٩٨م .

رقم الإيداع ٦٨١٥



